بين الدين والسياسة

الإسلاميون في البرلمانات العربية



ناثان ج. براون

عمرو حمزاوي

مركز كارنيغي للشرق الأوسط

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

واشنطن ▪ موسكو ▪ بيجينغ ▪ بيروت ▪ بروكسل



الشبكة العربية للأبحاث والنشر

ARAB NETWORK FOR RESEARCH AND PUBLISHING

بين الدين والسياسة

الإسلاميون في البرلمانات العربية

بين الدين والسياسة

الإسلاميون في البرلمانات العربية

ناثان ج. براون   عمرو حمزاوي



مركز كارنيغي للشرق الأوسط

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي
واشنطن • موسكو • بيجينغ • بيروت • بروكسل

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد الشبكة العربية للأبحاث والنشر

براون، ناثان ج.

بين الدين والسياسة: الإسلاميون في البرلمانات العربية/ ناثان ج. براون وعمرو حمزاوي.

٢٨٦ ص.

في أسفل صفحة العنوان: مركز كارنيغي للشرق الأوسط.

ببليوغرافية: ص ٢٦٥ ـ ٢٨١.

ISBN 978-9953-533-56-8

١. الدين والسياسة. ٢. الحركات الإسلامية. ٣. البرلمانات العربية. أ. حمزاوي، عمرو. ب. مركز كارنيغي للشرق الأوسط. ج. العنوان.

297

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن وجهة نظر الشبكة العربية للأبحاث والنشر»

الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١١

الشبكة العربية للأبحاث والنشر

بناية «طبارة» ـ شارع نجيب العرداتي ـ المنارة
رأس بيروت ص.ب: ٥٢٨٥ ـ ١١٣ حمرا
بيروت ٢٠٣٠ ١١٠٣ ـ لبنان
هاتف: ٧٣٩٨٧٧ (١-٩٦١)
فاكس: ٧٣٩٨٧٨ (١-٩٦١)
E-mail: info@arabiyanetwork.com

مركز كارنيغي للشرق الأوسط

برج العازارية، الطابق الخامس
رقم المبنى 1210 2026، شارع الأمير بشير
وسط بيروت التجاري
بيروت، لبنان
تلفون: 9611991491 ـ فاكس: 9611991591
ص. ب: 11 ـ 1061 رياض الصلح
www.carnegie-mec.org
info@Carnegie-mec.org

المحتويـــات

تنويـــه

يمثّل هذا الكتاب تعاوناً بمعنيين اثنين. **الأول**، أن كلاً منا شارك باهتماماته وخبراته بشكل فردي، لكنه أثرى أيضاً فهم واحدنا الآخر لدور الإسلاميين في السياسات العربية. وبالتالي فإن العمل الذي أثمره ذلك التعاون يفوق مجموع الأجزاء المستقلّة التي قدّمها كل منا. ولئن كنّا نحن الاثنين نتقاسم المسؤولية عن المنتج النهائي، إلا أنه ينبغي أن نشير إلى أن عمرو حمزاوي ساهم بالفصول الخاصة بالمغرب واليمن؛ وكتب ناثان ج. براون، الفصول الخاصة بالكويت والأردن وفلسطين. أما المقدمة والخاتمة، والفصل الخاص بمصر، فهي حصيلة جهد مشترك.

المعنى **الثاني**، أن الكتاب يكرّس نوعاً مختلفاً من التعاون بين مؤلّفَيه وبين مجموعة من المؤسسات والأفراد الذين ساهموا بجهودهم الخاصة وبدعمهم للمشروع. وفي هذا الصدد، نودّ أن نعبّر عن شكرنا وامتناننا لمؤسستين: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، حيث نعمل نحن الاثنين كباحثين أوّلَين، والمعهد الأمريكي للسلام، الذي قدّم مساهمةً حيويةً في المشروع. لقد وفّرت مؤسسة كارنيغي كلاً من الدعم المادي والبيئة البحثية الملائمة للغاية، فيما جعلت المنحة التي قدّمها المعهد الأمريكي للسلام إنجاز جزء كبير من البحث والكتابة الخاصة بالدراسات القطرية أمراً ممكناً. وبالطبع، فإن الاستنتاجات الواردة في هذا الكتاب هي استنتاجاتنا نحن فحسب، ولا تمثّل مواقف مؤسسة كارنيغي أو المعهد الأمريكي للسلام.

على المستوى الفردي، هناك ثلاثة موظّفين في مؤسسة كارنيغي يستحقّون تنويهاً خاصاً: توم كاروثرز (Tom Carothers) (لقراءته المسودات واقتراحاته التحريرية)، ومارينا أوتاواي (Marina Ottaway) (لتعاونها في مجال

البحوث والمناقشات المستفيضة حول الموضوع)، وإيلونكا أوزفالد (Ilonka Oszvald) للجمع بلباقة بين الصبر والسرعة في التعامل مع جميع قضايا التحرير والنشر. وفي المعهد الأمريكي للسلام، كان ستيف ريسكين (Steve Riskin) مسانداً لنا للغاية، خصوصاً في المسائل التي تتطلّب تعاوناً بين المعهد وبين مؤسسة كارنيغي.

لقد ساعدت المداولات التي أجريناها مع العديد من الزملاء في شحذ تفكيرنا حيال موضوع الكتاب. ومع رجائنا بألا نسقِط أسماء مَن أسهمت رؤاهم في تشكيل فهمنا، نودّ أن نخصّ بالذكر كلاً من جانين كلارك (Janine Clark)، وميشيل دن (Michelle Dunne)، وشادي حامد، ومارك لينش (Marc Lynch)، ومايكل ماكفول (Michael McFaul)، وسامر شحاته، وعمرو الشوبكي، وجوش ستاكر (Josh Stacher)، وحسام تمام، وكاري روسفسكي ويكهام (Carrie Rosefsky Wickham).

والحال أننا جلبنا على أنفسنا المزيد من الدَيْن أيضاً؛ فقد تلقّينا مساعدةً لا تُقدَّر بثمن في بحوثنا من كل من دينا بشارة، وروس بيرنز (Russ Burns)، وأندرو كلارك (Andrew Clark)، وسارة غريبوسكي (Sarah Grebowski)، وجيسيكا غيني (Jessica Guiney)، ومحمد حرزالله، وبسام موسى، وخالد وليد، وديان زغفيان (Diane Zoghivian).

ونكون مُقصّرين إن لم ننوّه بالناشطين في الحركات نفسها، الذين منحونا وقتهم بسخاء كبير كي يقدّموا لنا وجهات نظرهم في شأن تجربتهم السياسية.

وأخيراً، فإننا نُهدي هذا الكتاب إلى لؤي، ونوح، وأرييل، وعيران، رغبةً منا في أن يتمكّن العالم الذي يعيشون فيه كراشدين، من القيام بخطوات أوسع من تلك التي قام بها العالم الذي يقيمون فيه الآن، في اكتشاف السبل التي قد يُثري من خلالها المُعتقَد والسياسة، بجميع أشكالهما التي لا تُعَدّ ولا تُحصى، بعضهما البعض.

تمهيـــد

على مرّ العقد الماضي، اندفع الإسلاميون، بفعل الأحداث وجهودهم الخاصة، وسط المشهد السياسي في عدد من البلدان العربية؛ فالأحزاب والحركات التي يدرسها ناثان ج. براون وعمرو حمزاوي في هذا الكتاب، ليست أحزاباً وحركات تشكّل خلايا صغيرةً لارتكاب أعمال العنف، بل هي منظمات كبيرة ومتنوّعة تسعى (من بين أهدافها الأخرى) إلى المشاركة في العملية السياسية القائمة.

مختلف الأحزاب والحركات التي يتناولها هذا الكتاب ـ في مصر والمغرب واليمن والأردن وفلسطين والكويت ـ هي بالكاد جديدة، إذ إن معظمها يعود إلى عقود. لكن في السنوات الأخيرة، أبدت كلّها اهتماماً أكبر بكثير بالتنافس الانتخابي والسياسات البرلمانية. ونجاح هذه الجهود أساساً هو الذي أدّى إلى أن تحظى هذه المنظمات بكثير من الاهتمام في العالم العربي والخارج؛ ففي مصر، فازت جماعة الإخوان المسلمين بخمسة مقاعد في انتخابات العام ٢٠٠٥ البرلمانية. وفي المغرب، حصد حزب العدالة والتنمية أصواتاً أكثر من أيّ حزب آخر في انتخابات العام ٢٠٠٧ البرلمانية (مع أنه احتلّ المركز الثاني بسبب النظام الانتخابي). كذلك، فازت حركة حماس الفلسطينية بأوّل انتخابات برلمانية خاضتها في العام ٢٠٠٦. أما في اليمن والأردن والكويت، فالأحزاب والحركات كانت أبطأ ولكن أكثر ثباتاً في الدور الذي اضطلعت به. كما إنها اختبرت، في كلّ بلد، المشاركة في الحكومة ومحاولة تشكيل أحزاب معارِضة.

في كتاب **بين الدين والسياسة**، يغوص براون وحمزاوي في التجربة البرلمانية للإسلاميين: ما الذي جعلهم يقرّرون مضاعفة انخراطهم في

السياسات البرلمانية؟ وكيف تصرّفوا بالمقاعد التي فازوا بها؟ ثم كيف أثّر انخراط الإسلاميين في الانتخابات البرلمانية على علاقاتهم مع النظام؟ وهل تمكّنوا من تشكيل ائتلافات مع القوى السياسية الأخرى، خصوصاً الأحزاب الليبرالية واليسارية؟ وأخيراً، كيف سيكون ردّ فعلهم المحتمَل على تراجع موجة الدمقرطة في المنطقة؟

تستعرض الفصول في الكتاب نوعاً من سياسة «المنزلة بين المنزلتين»، حيث الأنظمة تتلاعب بالإجراءات الديمقراطية من دون الالتزام بها بشكل كامل، والإسلاميون يستثمرون في المشاركة السياسية من دون التضحية بتركيزهم الشامل على النشاط الديني والاجتماعي. وعلى الرغم من أن الآثار طويلة الأمد لهذه «المنطقة الرمادية» السياسية لا تزال غير مرئية، إلا أنها ضخّت عناصر من الديناميكية والمنافسة في ما كان نظام حكم راكداً باستمرار في العالم العربي.

جيسيكا ت. ماثيوز
رئيسة مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

الفصل الأول

الإسلاميون في البرلمانات العربية

في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، أقدمت الحركات الإسلامية السياسية في العديد من الدول العربية على استثمار استراتيجي في العملية السياسية التي لم تكن مؤاتية لها. وهي فعلت ذلك من خلال سلسلة من الوسائل، غير أن أبرزها حتى الآن كانت مشاركتها في الانتخابات البرلمانية. وبحلول العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدا أن استثماراتها آتت ثمارها، إذ حقّق الإسلاميون سلسلةً من المكاسب الانتخابية المثيرة للإعجاب؛ ففي الأردن، شكّلوا أكبر كتلة معارضة، وفي الكويت، شاركوا في الحكومة وفي تحالفات المعارضة التي فرضت إصلاحاً انتخابياً كبيراً، وسعوا إلى إسقاط رئيس الوزراء؛ وفي مصر، فازوا في العام ٢٠٠٥ بغالبية السباقات التي قرّروا خوضها؛ وفي المغرب، وقبيل انتخابات العام ٢٠٠٧، حصلوا على دعم ما يقرب من نصف الناخبين (وحلّوا في النهاية في المرتبة الثانية بعد أكبر حزب)؛ وفي اليمن، كانوا أعضاء في الائتلاف الحاكم وحزب المعارضة الرئيس. أما في فلسطين، فتمكّنوا من تحقيق انتصار ساحق، ووجدوا أنفسهم مضطّرين إلى تشكيل الحكومة.

موجة الصعود هذه أثارت ردود فعل مختلفة داخل المنطقة وخارجها؛ فعلى الصعيد الخارجي، يرتبط الاهتمام بصعود الحركات الإسلامية على نحو لا ينفصم بالمخاوف إما من الإرهاب وإما من العنف. لكن صعود الإسلاموية البرلمانية، جاء في وقت ازداد فيه اهتمام الغرب بتشجيع الديمقراطية والإصلاح السياسي في العالم العربي، ما أثار فضولاً وقلقاً إزاء هذه القوة السياسية الفعاّلة على ما يبدو.

وعلى الصعيد الداخلي، برز أيضاً ردّ فعلٍ ملتبِس؛ ففي بعض البلدان، تطوّرت الحركات الإسلامية إلى جهات مشاركة مقبولة بحذر في الساحة السياسية. وفي حين أنها تثير بالتأكيد مخاوف عميقةً، إلا أنه يُنظَر إليها على أنها لاعب شرعي في الفضاء الديمقراطي المحدود والقائم في البرلمان والصحافة. بيد أن الأنظمة في دول عربية أخرى نظرت إلى صعود الإسلام

السياسي البرلماني في بلدان أخرى بوصفه تهديداً أمنياً أكثر منه تحدياً سياسياً. والواقع أن الأنظمة لم تكن الوحيدة غير الواثقة مما ينبغي جنيه من المشاركة الإسلامية؛ فالحركات الإسلامية نفسها غالباً ما تكون لها وجهتا نظر. صحيح أن مشاركة الإسلاميين في العملية السياسية ليست بالظاهرة الجديدة، إلا أن أهميتها بالنسبة إلى الحركات ازدادت بشكل كبير في الآونة الأخيرة؛ فعندما دخلت في العملية السياسية لأول مرة، كانت المنظومة الرئيسة للإسلاموية البرلمانية تتمثّل عموماً بالنقاء الديني والسياسة الأخلاقية. وقد وضعت البرامج السياسية الإسلامية عموماً حلاً بسيطاً للأزمات المستمرّة في المجتمعات العربية المعاصرة: العودة إلى أصول الإسلام أو الروح الحقيقية للإسلام. وأثبتت شعارات مثل «الإسلام هو الحلّ» و«القرآن دستورنا»، تقليدياً، فعاليتها في تعبئة عدد كافٍ من الناخبين للحصول على حفنة مقاعد.

ومع أن الحركات الإسلامية دمجت تدريجياً المفاهيم الليبرالية والبراغماتية عن السياسة في الخطاب والممارسة، إلا أن هذا الإطار الأيديولوجي المرجعي العام لم يختفِ أبداً. ومع ذلك، فإن المشاركة الأعمق في العملية السياسية تفرض على الحركات الإسلامية اليوم تحدٍّ يتعلّق بكيفية تدبّر أمر المطالب الأيديولوجية جنباً إلى جنب مع المشادّات البراغماتية للسياسة؛ فمن ناحية، قد يتحرّك الإسلاميون في اتّجاه تبنّي أجندات أشمل، ويتّجهون صوب مواقف أكثر براغماتية وإجماعية.

لكن في حين أن إخضاع المطالب الأيديولوجية للهموم البراغماتية للمشاركة السياسية اليومية قد يُشجِّع تيارات ليبرالية داخل الحركات الإسلامية في كثير من الأحيان، ثمة أيضاً اتجاهات موازية؛ فالمرونة الأيديولوجية المفرَطة تخاطر بتنفير القواعد الشعبية، ولاسيما في حالة تلك الحركات التي لم تفصل على نحو مؤسّسي أنشطتها الدينية، التي غالباً ما تكون دعوية، عن الدور السياسي الذي تؤديه. علاوة على ذلك، قد تجد الحركات الإسلامية أنها ربما تكون قادرةً على توليد دعم أوسع، ليس بأن تصبح أكثر ليبراليةً، بل من خلال الإعلاء من شأن قضايا (مثل الانشقاق الديني أو التعبير الثقافي المثير للجدل)، حيث يمكنها تعبئة الرأي العام ضدّ قوى معارضة أخرى أكثر ليبرالية. وعلى أي حال، الطبيعة الإشكالية للانتخابات العربية (التي يتم التلاعب بها أحياناً بشكل فاقع)، إلى جانب السلطة المحدودة للبرلمانات التي يتم ملؤها

في تلك الانتخابات، لا تشجّعان الحركات الإسلامية على محاولة حشد تحالفات أغلبية واسعة.

باختصار، وفيما دخلت الحركات الإسلامية المعترك الانتخابي بحماسة متزايدة، تعرّضت إلى ضغوط سياسية قوية، ولكن متناقضة في بعض الأحيان، وتوافرت لها فرص جذّابة، على الرغم من أنها قد تكون مُكلِفةً.

وبطبيعة الحال فإن تجارب الإسلاميين في البرلمانات تتباين إلى جدّ بعيد؛ فهم تبنّوا نماذج مختلفةً للمشاركة السياسية استناداً إلى طبيعة البيئة السياسية التي يعملون فيها. وتبعاً لذلك، وضعوا في السنوات الأخيرة أيضاً استراتيجيات مختلفةً لإدارة التوترات الأيديولوجية والبراغماتية.

يتمثّل النمط الأكثر استقراراً لمشاركة الإسلاميين في العمل السياسي الرسمي بحزب العدالة والتنمية المغربي، وجمعية حركة السلم الجزائرية، والحركة الدستورية الإسلامية في الكويت، وجمعية الوفاق الإسلامي، وهي حزب شيعي في البحرين. هذه الأحزاب والحركات اعتمدت المشاركة البرلمانية السلمية، بوصفها الخيار الاستراتيجي الوحيد. وهنا لا يوجد بديل للحفاظ على المجالات المُتاحة وآليات التعدّدية السياسية، وترسيخ النظام التعددي وتوسيعه تدريجياً، إلا من خلال صياغة توافق مع النخب الحاكمة وجماعات المعارضة الليبرالية واليسارية حول مستقبل عملية التحوّل الديمقراطي.

هنا، وقبل كل شيء، يقبل حزب العدالة والتنمية، والحركات الإسلامية التي تماثله في التفكير، شرعية الدولة التي ينتمون إليها، ويحترمون المؤسسات الحاكمة لتلك الدولة، ومبدأ المساواة بين جميع المواطنين، والطبيعة التعددية والتنافسية للحياة السياسية. وقد نجحت بعض هذه الحركات إلى حدّ كبير، ولاسيما حزب العدالة والتنمية والحركة الدستورية الإسلامية، في الفصل بين الأنشطة الدعوية الإسلامية وبين السياسة، وفي تحويل نفسها إلى منظمات سياسية صرفة، مُسترشِدة بإطار مرجعي إسلامي، ويديرها ساسة محترفون، تاركة الدعوة إلى الحركات الاجتماعية الواسعة التي أوجدتها.

وأدّى قبول المشاركة السياسية السلمية، التي اعتمدتها هذه الجماعات الإسلامية عموماً شكلاً وروحاً، إلى انخفاض في الخطاب الإقصائي، سواء أكان موَجَّهاً نحو النخبة الحاكمة أم المعارضة الليبرالية واليسارية. كما أدّى إلى تحوّل تدريجي بعيداً عن المُساجلات الفكرية والأحكام القطعية، ونحو

صياغة برامج سياسية عملية ومحاولات بنّاءة للتأثير على السياسة العامة، سواء كان الإسلاميون شركاء ثانويين في الحكومة أم أعضاء في المعارضة. على سبيل المثال، في إطار تحقيق المصالحة بين مرجعيتهم الدينية وبين مقتضيات الواقعية السياسية، اقترحت حركات مثل حزب العدالة والتنمية وحزب الوسط المصري (مجموعة مُنشَقّة عن جماعة الإخوان المسلمين) صيغاً أيديولوجية بديلةً تُبقي على الطابع الديني الشامل، في حين تمنح هذه الحركات مساحةً أكبر للمناورة. وفي البرنامج السياسي لحزب العدالة والتنمية، تم استبدال تطبيق الشريعة الإسلامية بإشارة فضفاضة إلى مبادئ إسلامية توجيهية عامة (المقاصد العامة). وقد طوّر حزب الوسط، الذي يناضل من أجل الاعتراف العلني والقانوني، دعوةً إلى إقامة نظام ديمقراطي سياسي في مصر ضمن إطار المرجعية الإسلامية. واعتمدت بعض الحركات الإسلامية الأخرى بعض هذه المفردات الأكثر مرونة.

إضافة إلى ذلك، اعتمدت حركات مثل جبهة العمل الإسلامي الأردنية، وجماعة الإخوان المسلمين المصرية، والتجمّع اليمني للإصلاح في اليمن، مقاربةً مختلفةً (وإن لم تكن بالضرورة مناقضةً). فقد صمد هؤلاء الإسلاميون، الذين يمثّلون النمط **الثاني** من المشاركة الإسلامية، في وجه الفضاء السياسي المتقلّب وهشاشة علاقتهم مع النخب الحاكمة. ومع أن الإخوان المسلمين مُنِحوا، في مصر والأردن، مجالاً للمشاركة في آليات التعدّدية، والانتخابات التشريعية، والنقابات المهنية، وفي مجالات أخرى من المجتمع المدني، إلا أن سيف قوى الأمن يبقى مُسَلَّطاً فوق رؤوسهم باستمرار. ومن ناحية أخرى، سلّط التجمّع اليمني للإصلاح في اليمن (فضلاً عن الحركة الإسلامية في السودان) الضوء على خطر التسويات غير الديمقراطية التي عقدها الإسلاميون مع النخب الحاكمة، وتأثير مثل هذه التحالفات شبه العسكرية ـ التكنوقراطية على الحياة السياسية وعلى الديناميكيات الداخلية للإسلاميين أنفسهم.

لقد عملت مجموعة الحركات التي اتّبعت هذا النهج الثاني في المقام الأول على تأسيس تمايز وظيفي بين مجالين ـ مجال أيديولوجي/ ديني عام، ومجال سياسي براغماتي ـ بدل إعادة صياغة هويتهم بالكامل ضمن الإطار السياسي للدولة. ونتيجة لذلك، فإن التحوّل إلى خطاب أقل إقصاءً، والرغبة في اعتماد حجج ولغة أكثر مرونة، يحدث في بعض المجالات أكثر من غيرها. لذلك يمكن للقضايا الاجتماعية والثقافية، بما في ذلك وضع المرأة

والحريات الفكرية، أن تظلّ في بعض الأحيان منغرسةً في الإطار الأيديولوجي الأقل مرونة. بيد أن الفصل الوظيفي يسمح للبعض داخل الحركة بتطوير مجموعة من وجهات النظر والممارسات السياسية الأكثر مرونةً في شأن مسائل أخرى تتراوح بين الاقتصاد والإصلاح السياسي، حيث الاعتبارات الأيديولوجية هي التي تُملي المواقف والخطاب السياسي على نحو متزايد. وفي هذا السياق، زرعت بعض الحركات بشكل متعمد مجموعة من القادة في إطار الحركة الأوسع الذين يركّزون على المجال السياسي وتنمية مهارات إغراء جمهور أكبر، وصياغة استراتيجيات إعلامية، وإدارة الحملات الانتخابية، وتقديم الأسئلة البرلمانية.

ربما في مقدورنا أن نطلق على هذه الفئة تسمية «الإسلاميون الذين يشاركون إلى أن يخطرونا بخلاف ذلك»؛ فهم ربما يكونون قد اعتمدوا استراتيجية المشاركة السلمية داخل النظام، إلا أنها استراتيجية تتحوّل وفقاً للتقلّبات الدائمة لدورهم في الحياة السياسية (كما فيّ مصر والأردن)، أو تقلبات مواقفهم من شركاء في حكومات سلطوية إلى خصوم (كما هو الحال في اليمن)، أكثر من كونها التزاماً لا رجعة فيه. في مثل هذه الحركات، يواصل القادة والأنصار التأرجح في العوالم المجردة للأيديولوجية والروايات الاجتماعية، والسياسة الكبرى (دور الدين والشريعة والفرد والجماعة والأمة الإسلامية)، في حين يتجاهلون الحاجة إلى تطوير ثقافة تثمّن صنع الإجماع والآليات البنّاءة للتأثير على السياسة العامة.

أخيراً، يتمثّل النمط **الثالث** من مشاركة الإسلاميين في الحياة السياسية بالحالات العراقية واللبنانية والفلسطينية، إذ تعمل الأحزاب والحركات الإسلامية بحرية تنظيمية نسبية في سياق تعددية الأحزاب السياسية، لكن أيضاً ضمن مناخ من الفوضى النسبية. هنا، تتشكّل سياقات سياسية استثنائية بفعل الاحتلال الأجنبي الذي تسبّب في انهيار مؤسسات الحكم والأمن العام، أو بواسطة الأزمات المستعصية المستمرّة الناجمة عن الفتنة الداخلية التي تعرقل فعالية الحكم، وتهدّد باستمرار استقرار النظام السياسي، وتشجع انتشار النزعات الإقصائية/الاحتكارية، التي تتعارض مع روح المشاركة السلمية وجوهرها؛ فإذا ما وضعنا انقسامات الشيعة والسنّة، ومؤيّدي المقاومة ومعارضيها جانباً، فإن الحركات الإسلامية في العراق ولبنان وفلسطين تتميّز بهياكل داخلية مُنظَّمة، وحيازة وسائل ممارسة العنف، والميل إلى اللجوء إلى

العنف أو التهديد باللجوء إليه، في حلّ النزاعات السياسية. وباختصار، لدى هذه الحركات الإسلامية هويات مزدوجة: فهي جهات سياسية فاعلة وحركات مقاومة عسكرية على حدّ سواء.

خلافاً للآمال التي تقول إن الاستيعاب من شأنه أن يُلهِم تدريجياً إسلاميي الدول المُنهارة والفاشلة في نزع سلاح حركاتهم، ومراجعة وسائلهم وأساليبهم على نحوٍ يعطي الأولوية للسياسة السلمية، فقد فشلت هذه الجماعات الإسلامية في تطوير التزام كامل بالمشاركة السلمية. ويبقى أنه يجب إحياء مؤسسة الدولة من خلال نظام الحكم المدني الكامل ـ وتجديد نشاط هذه المؤسسة تجاه مختلف عناصر السكان، وإدخال هياكل وآليات لعرقلة احتكار القوى الإقصائية الدينية أو غير الدينية للشؤون العامة ـ قبل أن تتمكّن المشاركة السياسية من أن تكون قوة اعتدال بكل ما للكلمة من معنى بالنسبة إلى هؤلاء الإسلاميين.

معروف أن ثمة قسطاً وافراً من العمل البحثي عن الفكر السياسي الإسلامي والحركات الإسلامية. ومع ذلك، وحتى وقت قريب جداً، ركّزت الغالبية العظمى من هذا العمل على الإسلام السياسي من الناحية الفكرية في المقام الأول، فيما كانت دراسات الهيكل والتنظيم والاستراتيجية والتكتيكات الخاصة بالحركات الإسلامية نادرةً[1]. وعندما لفتت الحركات الفعلية الانتباه، ركّز معظم الكتاب عموماً على محاولات مُجرَّدة إلى حدّ كبير لفهم مدى توافق الأيديولوجيات السائدة مع الليبرالية والديمقراطية[2]. وقد ساعد هذا العمل على تمهيد الطريق أمام جيل جديد من الدراسات التجريبية الغنية جداً التي تركّز على حركات إسلامية بعينها، وتنظر إليها في كثير من الأحيان على أنها حركات اجتماعية أو أحزاب سياسية أوّلية[3].

---

(١) الاستثناء الوحيد المهم كان: Richard P. Mitchell, *The Society of Muslim Brothers* (London: Oxford University Press, 1969).

(٢) أحد أفضل الأمثلة على هذا النهج (جزئياً لأنه يجمع ما بين نهج أيديولوجي شامل وتحليل سياسي تجريبي أكثر) كان: John Esposito and John Voll, *Islam and Democracy* (London: Oxford University Press, 1996).

(٣) الأمثلة الأبرز على هذا العمل الأحدث هي: Carrie Rosefsky Wickham, *Mobilizing Islam: Religion, Activism and Political Change in Egypt* (New York: Columbia University Press, 2002); Quintan Wiktorowicz, *The Management of Islamic Activism: Salafis, The Muslim Brotherhood, and State Power in Jordan* (Albany, NY: State University of New York, 2001), and Janine A. Clark, *Islam, Charity, and Activism: Middle-Class Networks and Social Welfare in Egypt* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2003).

وفي حين يحتمل أنها لم تكن تتعامى عن الآثار السياسية لصعود الحركات الإسلامية، إلا أن هذه الدراسات كانت تميل إلى تحويل الانتباه بعيداً عن المشاركة السياسية الرسمية التي تأخذ شكل الأحزاب السياسية والانتخابات. ولم تبدأ مجموعة من الدراسات التي تركّز على الحركات الإسلامية في مجال العملية الانتخابية بالظهور إلا في الماضي القريب جداً[٤]. وهذا العمل الأخير عموماً خاص بكل بلد، على الرغم من أن بعض الدراسات العابرة للوطنيات بدأت في الظهور.

يسعى هذا الكتاب إلى المساهمة في هذه المجموعة الناشئة من الأعمال الخاصة بدراسة واسعة عابرة للوطنيات للأحزاب الإسلامية في الانتخابات البرلمانية في العالم العربي، ويركّز على تلك الحركات التي اختارت أن تطرح نفسها، على الأقل جزئياً، كأحزاب سياسية ذات توجّهات انتخابية.

وقد اخترنا ستة أنظمة سياسية شاركت فيها الحركات الإسلامية في الانتخابات النيابية: مصر والأردن والمغرب والكويت واليمن وفلسطين؛ ففي كل من هذه البلدان ثمة حركة إسلامية تعمل في العلن، لكن ليس بصورة قانونية دائماً. والواقع أن كل بلد لديه العديد من الحركات الإسلامية، يسعى بعضها فقط إلى المشاركة في العملية السياسية. وسنولي اهتماماً خاصاً لسلسلة من الأسئلة:

أولاً، ما هي البيئة السياسية التي تعمل فيها الحركة؟ ويجب لفت الانتباه هنا إلى أن الأنظمة السياسية التي تتم دراستها ليست ديمقراطيات، لكن فيها جميعاً برلمانات وبعض الأسس للسياسة التنافسية. ونحن سندرس البيئة لنفهم كيف ولماذا دخلت الحركة الإسلامية السياسات البرلمانية.

ثانياً، ما نوع العلاقات التي تربط الحركة بالنظام؟

ثالثاً، ما البرنامج السياسي للحركة؟ وما هي أجندتها البرلمانية؟

رابعاً، هل تدمقرطت الحركة الإسلامية داخلياً في سياق المشاركة في الحياة السياسية الرسمية؟

---

(٤) انظر: Judy Barsalou, «Islamists at the Ballot Box: Findings from Egypt, Jordan, Kuwait, and Turkey,» (United States Institute of Peace Special Report no. 144, July 2005).

انظر أيضاً: Jillian Schwedler, *Faith in Moderation* (Cambridge: Cambridge University Press, 2006).

خامساً، ما طبيعة العلاقات بين الحركة الإسلامية وبين القوى السياسية الأخرى، وما هي مجموعة التنافسات والشراكات التي تم تطويرها؟

وأخيراً، ما الآثار المُترتِّبة على دمج الحركة الإسلامية كجهة سياسية مشاركة بشكل طبيعي؟ في الإجابة عن هذا السؤال الأخير، سنُولي اهتماماً خاصاً للنقاشات داخل الحركة نفسها؛ فالحركات الإسلامية منظمات سياسية حقيقية وليست انعكاساً لشخصية كاريزمية رائدة، ولذلك فهي في كثير من الأحيان مُشاكِسة وتعبّر عن نفسها في ما يتعلّق بتجربتها السياسية. علاوة على ذلك، وعلى مدى العقد الماضي، أصبحت مناقشاتها الداخلية متاحة على نحو متزايد للمراقبين الخارجيين، حيث تجري الحركات بعض مناقشاتها في الأماكن العامة، وحيث أدّى دورها السياسي المتزايد إلى اهتمام جماهيري أكبر في مواقفها.

إن كل واحدة من الدراسات القُطرية الواردة في هذا الكتاب تتناول هذه المسائل. لكن التنوّع في النظم السياسية يفرض أن نتجنّب أي شكل جامد؛ ففي مصر، على سبيل المثال، تمكّنت كتلة كبيرة في البرلمان من ٨٨ نائباً من وضع أجندة برلمانية مُعقّدة ومُفصَّلة على مدى سنوات عدة (تعتمد على التجربة البرلمانية السابقة). وفي فلسطين، دخلت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) انتخابات برلمانية واحدة فقط، وعلى الرغم من أنها فازت بأغلبية المقاعد، إلا أنها لم تتمكن من العمل سوى لبضعة شهور فقط قبل أن يعتقل الإسرائيليون عدداً كبيراً من النواب، بحيث لم تعد الحركة قادرة على تأمين النصاب القانوني. وبعض الحركات (في اليمن والأردن والكويت) لديها بعض الخبرة في تولي المناصب الوزارية؛ فيما لا تتوافر حركات أخرى (وخصوصاً في مصر) حتى على وضع قانوني. وبالتالي سنعدّل قائمة الأسئلة والتركيز الممنوح لكل حركة وفقاً لظروف الحالة.

لكننا سنعود في نهاية هذا الكتاب إلى نظرة أعم لتقييمات الحركات نفسها لتجربتها السياسية؛ فبعد عقد من الزمن أو أكثر من الاستثمار في مجال السياسة البرلمانية، ما الذي تعتقد هذه الحركات أنها حقّقته؟ وما الدروس التي استنتجتها هذه الحركات نفسها للمستقبل؟

الفصل الثاني

جماعة الإخوان المسلمين المصرية:
مشاركة الإسلاميين في بيئة سياسية مُغلَقة

تمهيد

في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، اختارت جماعة الإخوان المسلمين المصرية محمد بديع كثامن مرشداً عاماً لها. وفي حين خاضت الحركة الإسلامية الكبرى في مصر نقاشاً ساخناً أحياناً في الماضي حول اختيار قادتها، إلا أن اختيارهم هذه المرة جرى تحت أضواء محلية ودولية لم يسبق لها مثيل. عملياً، لم يكن محمد بديع معروفاً خارج الجماعة، وهذا في حدّ ذاته كان إشارةً إلى المسار المستقبلي لجماعة الإخوان، إذ من المُرجَّح أن يكون هناك تركيز أكبر على عملية التنظيم الداخلي، وأقلّ على العمل السياسي. ومن المنتظر أن تُموضِع الحركة نفسها، فتركّز على المشاريع الاجتماعية والتربوية الهادئة أكثر من خوض الصراعات السياسية الصاخبة. هذا التوجّه الجديد ليس مجرّد نتاج لخيارات داخلية، إذ إنّ البيئة السياسية في مصر أصبحت عموماً أقل جاذبيةً بكثير. وباتت جماعة الإخوان هدفاً خاصاً لتزايد القيود المفروضة على النشاط السياسي. وفي ظلّ مثل هذه التطورات، فإن احتمال وجود نظام سياسي أكثر قابليةً للمنافسة والتعددية السياسية في مصر يتلاشى بوتائر سريعة.

حاول بديع نفسه التشديد على استمرارية الرؤية السياسية لجماعة الإخوان ومشاركتها في الحياة السياسية المصرية. كما إنه أرسل إشارات مُهدِّئةً في شتّى الاتجاهات تقريباً، فتضمّنت تصريحاته الأولية عند انتخابه إشارات إلى التزام جماعة الإخوان التغيير السلمي وتفانيها في النشاط السياسي، اتساقاً مع شعار الحركة الذي سعت إلى تحقيقه، أي «المشاركة لا المغالبة». لكن، إذا ما كانت كلمات بديع الأوّلية أوحت بقليل من التغيير، إلا أن تصرّفاته نمّت عن أسلوب ومروحة من الأولويات مختلفَين جداً، إذ هو امتنع عن تلقّي الأسئلة، وبدا أكثر تحفّظاً من مهدي عاكف، سلفه المُندَفِع، وعمل بسرعة لضمان أن تستردّ الحركة التي تزداد تنافراً قدرتها على

التحدّث بصوت مُوحَّد. إنّ جماعة الإخوان ليست في طريقها إلى التبدّد، لكن يجب أن يتوقّع المصريون أن تصبح الحركة أكثر تحفّظاً، فتسعى إلى تجنّب العناوين الرئيسة لوسائل الإعلام، وتعمل بشكل تدريجي، وتحشد صفوفها، وتسعى إلى أن يكون عملها التنظيمي والاجتماعي أقل بهرجة.

من المُرَجَّح أن تحافظ جماعة الإخوان المسلمين على وجودها التنظيمي في هذه البيئة السياسية الصعبة. ولكي نكون مُنصِفين، نقول إنها على الأرجح لن تتخلّى تماماً عن المجال السياسي. ومع ذلك، ينبغي لنا توقّع أن يدخل الصراع بين الإخوان والنظام مرحلةً أكثر تحفّظاً.

سيكون التغيير تدريجياً، لكنه مع ذلك سيكون مهماً، إذ لطالما اتّهم النُقّاد الجماعة بأن لديها برنامجاً غامضاً، وأن شعاراتها أقوى من المضمون، وأن رؤيتها السياسية لا يمكنها الاستجابة للعديد من الاحتياجات المُلِحّة في مصر. لكن تبيّن أن هذه التهمة كانت مؤخَّراً أقل إقناعاً، إذ استخدمت جماعة الإخوان مجموعةً متنوّعةً من المداخل لتوضيح رؤيتها لمجتمع مصري يتمتّع بحُكْم أفضل، ويتوخّى المصلحة العامة؛ مجتمع مزدهر وأكثر عدلاً؛ مجتمع يتميّز بمزيد ومزيد من الأخلاق والقيم الإسلامية. ظهرت هذه التفاصيل عندما أصبحت الجماعة أكثر تسيّساً. وعلى مدى العقد الماضي، انخرطت الجماعة في السياسة بشكل أكبر، فكثّفت مشاركتها الانتخابية، ووضعت، في هذا السياق، أجندةً أكثر شمولاً وتفصيلاً. لكن هذا الجهد بدأ يَهِن الآن؛ فالوسائل التي طوّرت بموجبها الجماعة عدداً محدّداً من المقترحات، مثل صياغة برنامجها السياسي والمناورة في البرلمان بكتلة كبيرة فازت بها في العام ٢٠٠٥، لا تُبشِّر الآن بالكثير. وفي حين أننا لا نؤيّد أجندة الإخوان، إلا أننا نجادل أن الانسحاب الجزئي للحركة كقوة سياسية قد يُعيد مصر إلى حالة الركود السياسي التي عانتها طويلاً.

في هذا الفصل، سنتفحّص مشاركة جماعة الإخوان في السياسة، وكيف حدثت، والشكل الذي اتخذته، والأجندة التي حاولت الحركة تطويرها. وعلى وجه الخصوص، فإننا سنبحث في:

- تطوّر مقاربات جماعة الإخوان إزاء السياسة؛
- بيئة الخطوط الحمراء المُتغيِّرة وشبه السلطوية التي عملت الحركة في إطارها؛

● تطوّر المواقف السياسية لجماعة الإخوان، وبخاصة النتائج المتباينة لتجاربها لاستكشاف احتمالات تشكيل حزب سياسي ووضع برنامج سياسي؛

● تجربة الحركة في تشكيل تحالفات عابرة للأيديولوجية للضغط من أجل مزيد من الإصلاح؛

● محاولة جماعة الإخوان رسم الخطوط العريضة لأجندة سياسية واجتماعية واقتصادية شاملة من خلال النشاط البرلماني؛

● تطوّر هذا الجهد البرلماني وكلفته؛

● المضاعفات المترتِّبة على الانسحاب الجزئي من السياسة.

أولاً: جماعة الإخوان والسياسة

لا تزال جماعة الإخوان المسلمين المصرية، وهي الحركة التي افتقرت إلى وجود قانوني رسمي لمدة ستة عقود، من أنجح الحركات الاجتماعية والسياسية في التاريخ العربي المعاصر؛ فقد استطاعت الحفاظ على بنيتها التنظيمية ورؤيتها خلال بعض أصعب الفترات، واغتنمت ببراعة الفرص التي أتيحَت لها وأدخلت نفسها في أيّ فجوة ظهرت في النظام السياسي المصري المُغلَق عموماً.

لقد دقّق الكثير من المراقبين المصريين والدوليين في أقوال جماعة الإخوان وأفعالها، وناقشوا بحدّة التزامها بالديمقراطية، وموقفها من القيم الليبرالية والعنف[1]. مثل هذه المناقشات ثارت داخل الحركة نفسها، لكنّ

---

(١) كانت لنا مشاركة في هذه النقاشات، انظر: ناثان ج. براون، عمرو حمزاوي ومارينا أوتاواي، «الحركات الإسلامية والعملية الديمقراطية في العالم العربي: استكشاف المناطق الرمادية،» (مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، دراسة كارنيغي رقم ٦٧، آذار/ مارس ٢٠٠٦). Nathan J. Brown, Amr Hamzawya and Marina Ottaway, «Islamist Movements and the Democratic Process in the Arab World: Exploring Gray Zones,» (Carnegie Endowment for International Peace, Carnegie Papers; no. 67, March 2006). <http://www.carnegieendowment.org/files/cp_67_grayzones_final.pdf>.

انظر أيضاً: عمرو حمزاوي، ومارينا أوتاواي وناثان ج. براون، «التساؤلات التي ينبغي على الحركات الإسلامية الإجابة عليها: جماعة الإخوان المسلمين المصرية كنموذج،» (مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، دليل السياسات، شباط/ فبراير ٢٠٠٧). Amr Hamzawy, Marina Ottaway and Nathan J. Brown, «What Islamists Need to Be Clear About: The Case of the Egyptian Muslim Brotherhood,» (Carnegie Endowment for International Peace, Policy Outlook, February 2007). <http://www.carnegieendowment.org/files/ottaway_brown_hamzawy_islamists_final.pdf>.

هذه القضايا ليست في الوقت الراهن، ولم تكن إلا نادراً في الماضي، النقطةَ المحوريةَ للمناقشات الداخلية. بدلاً من ذلك، تركّزت المناقشات الداخلية على اهتمام أوسع، وإن كان ذي صلة، بدور السياسة: كيف يمكن وينبغي للجهود السياسية أن تدفع إلى الأمام بأجندة الإخوان الأوسع في البيئة السياسية والاجتماعية المُتغيِّرة في مصر؟

في الواقع، تأسّست جماعة الإخوان المسلمين بهدف انتهاج أجندة إصلاحية واسعة، اتّخذت على مرّ الزمن جوانب شخصيةً ودينيةً واجتماعيةً وسياسيةً. ويتركّز النقاش الحرج داخل الحركة في العقود الأخيرة على درجة الالتزام بالمشاركة السياسية (وبأيّ طرق). والدعوات إلى الانسحاب الكامل من السياسة لا تُسمَع إلا على هامش الحركة، وفي أوساط منتقديها. وعلى الرغم من وجود توافق داخلي واسع على وجوب أن تظلّ جماعة الإخوان منخرطة جزئياً في السياسة، إلا أنّ زعماءها ناقشوا بحدّة المدى الذي ينبغي أن تكون المشاركة فيه واسعة النطاق، والأشكال التي ينبغي أن تتّخذها تلك المشاركة، وكيفية ربط النشاط السياسي بالأهداف الإصلاحية طويلة الأجل لجماعة الإخوان. والواقع أنّ الأهداف طويلة الأجل هي، إلى حدّ كبير، محور النقاش. ويصرّ زعماء الجماعة، ويتصرّفون كما لو كان الأمر كذلك، على أنهم لا يركِّزون على الصراع اليومي قصير المدى للسياسة، بقدر ما يشدّدون على رؤية الحركة الأوسع لمجتمع يعمل وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

إن اهتمامنا في هذا الفصل يتركّز في المقام الأول على السياسات المصرية. كيف أثّر النظام السياسي المصري على حركة ذات قاعدة عريضة ومستوحاة دينياً؟ وكيف أثّر النشاط السياسي لجماعة الإخوان على السياسات المصرية، وكيف من المحتمل أن يؤثّر على السياسة في المستقبل؟ وبشكل أكثر تحديداً، ما تأثير الوجود المتنامي لجماعة الإخوان في البرلمان المصري، وماذا سيكون تأثير استبعادها المحتمل (مع أنه قد يكون جزئياً) من تلك الهيئة بعد الانتخابات المقرَّرة في أواخر العام ٢٠١٠؟

في أعقاب الانتخابات البرلمانية العام ٢٠٠٥، حين فاز مرشحو الإخوان بـ ٨٨ من أصل ٤٤٤ مقعداً، وضعنا مروحةً من السيناريوهات للسياسة المصرية تتراوح من التوافق إلى المواجهة بين الحركة والنظام.

ومنذ ذلك الوقت، بات من الواضح أن النظام تبنّى استراتيجيةً وصفناها بأنها سيناريو «جزائري مُعدَّل»[٢]؛ فعلى غرار ما فعل النظام الجزائري في العام ١٩٩١، قرّرت القيادة الحالية في مصر وضع قيود أكثر صرامةً على العمليات الديمقراطية، ومكافحة النفوذ المتنامي لجماعة الإخوان من خلال مزيج من الاعتقالات والإجراءات الأمنية، والقيود القانونية والدستورية، والحملات الأيديولوجية والمضايقات. صحيح أنّ النظام المصري أكثر تدرّجاً وهدوءاً من النظام الجزائري كما كان في التسعينيات، لكنه لا يزال يرفض أيّ محاولة لدمج جماعة الإخوان كقوّة سياسية عادية.

ومع ذلك، فإن ردّ فعل قادة جماعة الإخوان لم يكن كما لو إن حركتهم في أزمة. بدلاً من ذلك، استجابوا ببطء وحذر، وبشكل متثاقل تقريباً، وشكوا من حملة الإجراءات الصارمة ضدّهم، لكن من دون أن يقاوموها بشكل نشط. ولعلّ تركيز الحركة على رؤيتها طويلة الأمد وصبرها وتحمّلها، يفسّر ما تُمارِسُه من ضبط النفس. ومع ذلك، فإن أثر انسحابها سيؤدي إلى الحدّ من اهتمام الحركة بالمجال السياسي ومن احتمال دمج الحركة الإسلامية الأقدم والأكثر نفوذاً في العالم العربي في المشهد السياسي المصري كحزب رسمي.

ثانياً: البيئة السياسية: خطوط حمراء دائمة التغيُّر

يُمكن وصف البيئة السياسية الحالية في مصر بأنها «شبه سلطوية» من حيث إنها تحظّر أيّ احتجاج ذات معنى على السلطة السياسية، لكنها لا تزال تترك مجالاً للمعارضة كي تُعبِّر عن نفسها، وإلى حدّ أقل، كي تُنظِّم نفسها.

الطبيعة شبه السلطوية الأساسية للنظام السياسي المصري الحالي مترسّخة تماماً. وعلى الرغم من أن مصر لم تكن أبداً ديمقراطية دستورية، فإن التعددية الحقيقية والناشئة في وقت سابق من القرن العشرين سقطت لصالح سلطة مركَّزة مع إنشاء النظام الحالي في العام ١٩٥٢. ومنذ ذلك

(٢) عمرو حمزاوي وناثان ج. بروان، «هل يمكن لانتخابات مصر المضطّربة أن تنتج مستقبلاً أكثر ديمقراطيةً،» (مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، دليل السياسات، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥).
Amr Hamzawy and Nathan J. Brown, «Can Egypt's Troubled Elections Produce a More Democratic Future,» (Carnegie Endowment for International Peace, Policy Outlook, December 2005). <http://www.carnegieendowment.org/files/PO24.brown.hamzawy.FINAL1.pdf>.

الوقت، أظهر النظام عموماً ثلاث سمات: فهو كان نظاماً مركزياً للغاية (حيث تتركّز السلطة في منصب الرئاسة)؛ المنافسة السياسية كانت محدودةً بشكل كبير؛ اعتبر قادة النظام أيّ محاولة من جانب المعارضة لإعادة صياغة الترتيبات السياسية السائدة عموماً، خطراً على الأمن بدلاً من كونها تحدّياً سياسياً. وفي الواقع، لم يكن النظام، في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، «شبه» سلطوي(*).

بيد أنّ الوجه السلطوي للنظام أخذ يلين في أوائل السبعينيات، وإن بشكل غير متساوٍ وغير متجانس في الواقع، في بعض النواحي المهمة؛ فقد بقيت السمات الثلاث ـ المركزية، والقيود المفروضة على الاحتجاج، والعقلية الأمنية ـ راسخةً في مكانها، لكنها كانت تُنَفَّذ في بعض الأحيان بطرق أقل وحشية. كان الحدث الأبرز هو فتح المجال أمام التعبير السياسي؛ فابتداءً من أواخر السبعينيات، ظهرت صحف المعارضة. وفي العقد الحالي، أثبتت بعض الصحف المستقلّة أنها حتى أكثر أهمية في توسيع المجال السياسي. وكثيراً ما انتزعت مؤسسات الدولة، بدءاً من القضاء وانتهاءً بالمجمع الرسمي الديني والتربوي المعروف باسم الأزهر، قدراً أكبر من الاستقلال الذاتي من الرئاسة.

كما عادت تعدّدية سياسية من نوع محدود إلى مصر، عندما تخلّى النظام عن ممارسة السماح بحزبٍ سياسيٍّ واحدٍ شمولي؛ ففي السبعينيات، تمّ السماح لبعض القوى من حقبة ما قبل العام ١٩٥٢، (بما في ذلك جماعة الإخوان المسلمين) بالعودة من جديد. إلا أنّ البيئة الحزبية بالكاد حرة، إذ إنّ الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم يُهيمِن على الساحة السياسية، ويندمج أحياناً مع بيروقراطية الدولة وأجزاء من مجتمع الأعمال، ويستخدم أدوات الدولة للحفاظ على احتكاره للسلطة. علاوةً على ذلك، لا يمكن إنشاء أحزاب المعارضة إلا في ظلّ شروط معينة، علماً أنّ هذه الأحزاب لم تتمكّن من إقامة روابط قوية مع قواعد شعبية محتملة. وجماعة الإخوان نفسها لم تُمنَح أبداً أيّ وضع قانوني، وهي أُثبِطَت عن تشكيل حزب سياسي (وحتى حُظِّر عليها ذلك دستورياً في العام ٢٠٠٧).

(*) أيّ أنه كان سلطوياً تماماً.

غالباً ما يتحدّث المصريون عن نظامهم السياسي على أنّه ذلك الذي يسمح بالمعارضة ضمن «خطوط حمراء». وهذا الوصف، وإن كان دقيقاً، يمكن أن يكون مُضلِّلاً في جانب مهم: إذ إن «الخطوط الحمراء» موضع النقاش لاهي مقبولة ولا متّسقة. إنها ليست ببساطة مبهمةً، لكنها مُتغيِّرة باستمرار، تدفعها وتسبرها مجموعة متنوعة من قوى المعارضة. لا تزال «الخطوط» أكثر قسوةً بالنسبة إلى القوى السياسية الإسلامية منها بالنسبة إلى الآخرين، لكن حتى بالنسبة إلى هذه القوى، فإنها تتحرك من شهر إلى شهر آخر.

ويمكن أن نُعايِن التحوّلات المستمرّة في قواعد اللعبة السياسية بجلاء في المجال الانتخابي[٣]؛ فالانتخابات المصرية هي، بمعنى من المعاني، محصّلات مقرَّرة سلفاً، إذ لا يوجد حالياً أيّ احتمال لانتقال السلطة السياسية من يد إلى يد على أساس النتائج الانتخابية. ومع ذلك، فإن جميع العناصر الأخرى في الانتخابات، إلى جانب نتائجها، عُرضة للخلاف والصراعات العنيفة في بعض الأحيان، حيث يترافق الاقتراع بشكل روتيني مع اعتقالات واشتباكات بين الجماعات المتنافسة. كما إن القواعد التي تحكم الانتخابات في مصر، تغيّرت باستمرار، وتأثّرت بمزيج متباين من مكائد النظام ودسائسه، وقرارات المحاكم، والأحكام الدستورية، وتهديدات المعارضة، والضغط الدولي، واللامبالاة الشعبية.

من وجهة نظر الإخوان، تتيح الانتخابات التشريعية الفرصة للسعي إلى تحقيق العديد من الأهداف المختلفة، مع أن الفوز بالأغلبية في الانتخابات هو ببساطة ليس واحداً منها، أقلّه في المدى القصير؛ فمنذ عودتها إلى الظهور في السبعينيات، اكتشفت جماعة الإخوان وسائل لتقديم مرشّحين حتى من دون وضع قانوني، عن طريق خوض مرشّحيها الانتخابات تحت رايات حزب آخر أو كمستقلّين. وقد استجابت جماعة الإخوان لكل تحوُّل في القواعد بتحوّلات في تكتيكاتها الخاصة؛ فهي اختارت، بين الفينة والأخرى، مقاطعة الانتخابات، وطرح قوائم مرشّحين طموحة، وتشكيل تحالفات والتنصّل منها، وتعديل برنامجها لأغراض انتخابية، هذا في حين

(٣) أحدنا (ناثان ج. براون) استعرض العلاقة بين الانتخابات وبين شبه السلطوية في: «Dictatorship and Democracy through the Prism of Arab Elections,» in: Nathan J. Brown, ed., *The Dynamics of Democratization: Dictatorship, Development, and Diusion* (forthcoming).

كانت توضح في الوقت نفسه أن المبادئ الأخرى غير قابلة للتغيير.

بيد أن الترشّح في الانتخابات ينطوي أيضاً على أكلاف ومخاطر؛ فيقال من جانب البعض في داخل الحركة، على سبيل المثال، إن نجاح جماعة الإخوان في الانتخابات البرلمانية للعام ٢٠٠٥ لم يثبت دورها الشعبي فحسب، لكنه أثار أيضاً غضب نظام قمعي.

لكن، كيف أثّرت القواعد المتقلّبة للنظام المصري شبه السلطوي على مواقف جماعة الإخوان؟

ثالثاً: تطوّر الموقف السياسي

أدّت المشاركة الواسعة لجماعة الإخوان في الحياة السياسية المصرية إلى حدوث تطور في مواقفها السياسية؛ فقد قادتها المشاركة إلى التشديد على الإصلاح السياسي، ووضع تصوُّر لـ «دولة مدنية بإطار مرجعي إسلامي»، وبلورة مقترحات سياسة محدّدة (في حين واصلت الحفاظ على مساحات كبيرة من الغموض والجدل). وقبل تتبّع تطوّر مواقفها، من المفيد النظر في الموقف العام لجماعة الإخوان تجاه السياسة، وهو تطوّر يتميّز بالقدر نفسه من الأهمية، لكن غالباً ما يتمّ تجاهله.

لم ترفض جماعة الإخوان قطّ المشاركة في الانتخابات البرلمانية من حيث المبدأ؛ فقد حاول مؤسِّسُها حسن البنا، خوض الانتخابات البرلمانية. لكن، إن لم تكن جماعة الإخوان تنصّلت من البرلمان، إلا أنها لم تُبدِ أيضاً اهتماماً كبيراً بالسياسات الانتخابية. وفي الواقع، أبدت الحركة ازدراءً واضحاً للسياسة الحزبية، معتبرةً أن مصالح المجتمع بأكمله لها الأسبقية على التحزّب المُثير للشقاق. وابتداءً من الخمسينيات، تطوّرت الفروع الأيديولوجية لجماعة الإخوان في اتّجاهات أكثر راديكالية، رافضةً أيّ نظام لا يستند إلى الشريعة بوصفه نظاماً غير شرعي أساساً[٤]. وعلى أيّ حال فقد كانت مسألة المشاركة في الانتخابات غير ذي أهمية، لأنّ السياسة المصرية اتّخذت منحىً

(٤) نشأت أبرز الحركات في مصر من فكر سيد قطب، وهو أحد قادة جماعة الإخوان المسلمين الذي اعتبر أن النظم السياسية والاجتماعية القائمة غير إسلامية. وتتبرّأ القيادات الحالية للإخوان من العناصر الأكثر تطرّفاً لفكر قطب، لكنها لم تتبرّأ من قطب نفسه، ما أثار بعض الشكوك لدى بعض نقّاد الجماعة.

سلطوياً حادّاً في الخمسينيات، وأصبحت جماعة الإخوان واحدة من الأهداف الرئيسة لقمع النظام.

ومع ذلك، بدأ النظام السياسي المصري في السبعينيات بالتحوّل تدريجياً من نظام سلطوي تماماً إلى نظام شبه سلطوي تمّ وصفه أعلاه، ما منح جماعة الإخوان مزيداً من حرية المناورة. وكان القادة من كبار السن الذين كانوا قد سُجِنوا أو فرّوا من البلاد يُنعِشون الحركة، فيما كان طلاب مصريون يُشكِّلون حركةً ذات تنسيق فضفاض تقوم على قدر أكبر من الاهتمام والنشاط الدينيَّين(٥). وعلى الرغم من أن الحركة الطلابية اتّخذت أشكالاً عدّةً، فقد بدأ بعض الطلاب ينجذبون إلى جماعة الإخوان، التي رحّبت بهم ترحيباً حاراً. وتأثير ذلك لم يقتصر على تجديد شباب الحركة فحسب، بل ضخّ فيها أيضاً مجموعةً متنوّعةً من الأفكار التنظيمية الجديدة وتوجّهاً أكبر نحو مزيد من النشاط السياسي، أولاً من خلال الاتحادات الطلابية، ومِن ثم، عندما تخرّج القادة الجدد، من خلال النقابات المهنية. وقد وظّفت جماعة الإخوان هذه الطاقة المُكتَشفة حديثاً عبر الانخراط في العملية الانتخابية البرلمانية.

في معظم الانتخابات، شارك الإخوان بطريقة لا تستثير التهديد، من خلال المنافسة على عدد محدود من المقاعد. وفي الذروة السابقة لنجاحها الانتخابي، شاركت جماعة الإخوان لفترة قصيرة في تحالف مع حزب الوفد الليبرالي الذي فاز بـ ٥٨ مقعداً في العام ١٩٨٤. وفي دورتين انتخابيتين لاحقاً، شاركت جماعة الإخوان المسلمين في العام ١٩٩٠، في مقاطعة المعارضة الاقتراع البرلماني، مطالِبةً بعملية أكثر حياديةً لإدارة الانتخابات، وباحترام أكثر إخلاصاً للضمانات الدستورية لنزاهة العملية الانتخابية. لكن في معظم الانتخابات، قدّمت جماعة الإخوان عدداً متواضعاً من المرشحين، وفازت بعدد متواضع من المقاعد.

---

(٥) ثمة مجموعة متزايدة من الأعمال عن عودة بروز جماعة الإخوان المسلمين. من بين الكتابات الرائدة باللغة الإنكليزية: Carrie Rosefsky Wickham, *Mobilizing Islam: Religion, Activism, and Political Change in Egypt* (New York: Columbia University Press, 2002), and Mona El-Ghobashy, «The Metamorphosis of the Egyptian Muslim Brothers,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 37, issue 3 (2005), p. 391.

في العام ٢٠٠٥، قرّرت قيادة جماعة الإخوان تكثيف مشاركتها في الانتخابات بتقديم ١٦١ مرشحاً. بيد أنّها قامت في الوقت نفسه بخطوات لطمأنة حكّام البلاد بأنها لا تمتلك ما يكفي من الجرأة لتسعى إلى الحصول على الأغلبية، فقد كان عدد مرشّحيها قليلاً، إلى درجة أنه حتى لو فازوا كلهم، فإن الجماعة لن تسيطر إلا على ثُلث البرلمان. علاوة على ذلك، تجنّبت الجماعة أن يخوض مرشّحوها الانتخابات ضدّ أبرز شخصيات الحزب الحاكم. وهكذا، لم يتجنّب قادة الإخوان الحصول على أغلبيةٍ في الانتخابات فحسب، بل هم اعترفوا أيضاً بضرورة العمل على تقييد عمل الأقلية التي يملكونها في البرلمان إلى الحدّ الذي لا يهدِّد الحزب الحاكم. ولو أنهم فازوا بأكثر من ثُلث المقاعد، لكانوا حصلوا على كتلة كافية لعرقلة بعض أعمال الحزب الوطني، وما كان ذلك ليعني مجرّد مشاركة محدودة في البرلمان، بل أيضاً صوتاً مباشراً في شؤون الحكم، وهو الأمر الذي لم تكن جماعة الإخوان مستعدّةً له بعد.

على الرغم من هذه القيود المفروضة ذاتياً، حقّقت المشاركة الواسعة للجماعة إنجازات ملحوظةً. فقد فازت بثمانية وثمانين مقعداً، وربما حصلت على عشرين مقعداً آخر لو لم يكن هناك تلاعب وترهيب رسمي. وفي المنافسات الشخصية المباشرة بين المرشّحين الذين ترعاهم جماعة الإخوان، وبين مرشّحي الحزب الوطني الديمقراطي، فازت الجماعة بثلثي السباقات. هذا الأداء المذهل وضع الحركة وجهاً لوجه أمام مسألة تشكيل حزب سياسي انتخابي المنحى، وهي خطوة كبيرة تحمل مغزىً فكرياً وتنظيمياً.

كما ذكرنا أعلاه، تجنّبت جماعة الإخوان لفترة طويلة القيام بأيّ خطوة في اتجاه تشكيل حزب. وفي أيام مُؤسِّسها حسن البنا، تنصّلت الحركة من السياسة الحزبية، وحتى عندما كانت تشارك، فإنها تجنّبت تشكيل حزبها الخاص أو الاصطفاف رسمياً مع أحزاب أخرى. وبعد وفاة البنا في العام ١٩٤٩، وحتى السبعينيات، قمع النظام الحركة. وعندما سمحت لها الحكومة بمعاودة الظهور، أبدى بعض الناشطين الأصغر سناً اهتماماً بتشكيل حزب سياسي، غير أنّ البيئةَ القانونية المُقيِّدة والحرسَ القديم في الحركة، أعاقا هذا التحرّك. وفي العام ١٩٩٥، انسحب عدد من الناشطين الأصغر سناً من الحركة، في نهاية المطاف، وحاولوا تشكيل حزب جديد هو «حزب الوسط». وقد أثبطت حقيقة أن هؤلاء النشطاء لم يعودوا شباباً، ولم ينجحوا

حتى يومنا هذا في إزالة تلك العقبات القانونية، همّة أعضاء آخرين في السير على خطاهم.

على المستوى الأيديولوجي، كان من شأن تشكيل حزب ذي توجّهات انتخابية أن يُرغِم جماعة الإخوان على التخلّي عن انعدام الثقة القديم، وإن المتضائل، في السياسات الحزبية. والواقع أنّه إذا ما كان ممكناً اتّهام جماعة الإخوان بأنها أضمرت ميولاً معاديةً للديمقراطية، فإن هذه الميول لا تكمن كثيراً في عدم الثقة في الديمقراطية نظرياً، بل في النفور من الصراعات في السياسات اليومية، التي يجهد فيها اللاعبون المختلفون وجماعات المصالح لترجمة أولوياتهم إلى سياسة. وعلى هذا المستوى، بدا أن جماعة الإخوان قد غيّرت اعتراضها على تشكيل حزب، فنقلته من عالم المبادئ إلى عالم الواقع. وهكذا، وحين كان قادة الجماعة يُسألون عن نواياهم في شأن مسألة تشكيل حزب، لا يشيرون سوى إلى العقبات السياسية والقانونية، لا إلى تردّدهم الأيديولوجي. لكن العقبات القانونية لا يمكن تجاوزها في الوقت الحاضر، وقد منعت القادة من التصدّي إلى الآثار المترتّبة على قبول بيئة سياسية تعدّدية.

أما على المستوى التنظيمي، فسيكون لتشكيل حزب سياسي أثرٌ كبيرٌ من ثلاثة أوجه؛ فمن شأن ذلك، **أولاً**، أن يخلق ذراعاً في الحركة له إحساس مختلف بالزمن؛ فقادة جماعة الإخوان يؤكّدون بشكل روتيني ـ ويتصرّفون كما لو إنهم ـ يقيسون الوقت بالعقود بدلاً من أن يقيسوه بالأيام. هذا في حين أنّ الحزب الانتخابي يتشبّث بالضرورة، إذا ما مُنِح استقلاليةً كاملةً، بدورة انتخابية، ويعمل باستمرار على تحديد موقعه تحسّباً لأدائه المقبل في صناديق الاقتراع. وفي مثل هذه البيئة، الاعتبارات التكتيكية كثيراً ما تتفوّق على زميلتها الاستراتيجية.

هذا الأفق الزمني المُعدّل مُرتَبِط بالمعنى التنظيمي **الثاني** المتضمّن لتشكيل حزب انتخابي: الظهور الحتمي لمجموعة قيادية جديدة داخل الحركة، بمصالحها وأولوياتها المُتمَيِّزة. إذ إن إنشاء أذرع انتخابية منفصلة من قبل حركات مماثلة أجبرها على التعامل مع الأسئلة الصعبة: ما مدى الاستقلالية التي ينبغي منحها للحزب؟ وإلى أيّ مدى ينبغي أن يكون قادراً على الاعتماد على صدقية الحركة الأوسع ومواردها؟ وهل أن تشكيل حزب

يُورّط، وحتى يُلطِّخ، أنشطة الحركة الأوسع في الصراعات السياسية؟

ثالثاً، إن من شأن حزب انتخابي أن يكون أكثر اهتماماً مما كانت عليه جماعة الإخوان في العادة بضرورة التعامل مع القوى السياسية الأخرى، بحيث يقرّر كيف ومتى يُشكّل التحالفات ويساوم الأحزاب الأخرى، ويؤكد تمايز الخطط والبرامج، ويستميل المؤيّدين من الأحزاب الأخرى. في نهاية المطاف، أنقذ النظام المصري جماعة الإخوان المسلمين من الحاجة إلى الردّ عن أيّ من هذه الأسئلة. وفي الواقع، كانت ردود النظام القاسية، لا تردّد الحركة، هي التي عرقلت أكثر توجّه الجماعة نحو تشكيل حزب سياسي. ويوضح زعماء الحركة أن النظام شبه السلطوي في مصر حاول أن يخيّرهم، بشكل ضمني أو صريح، بين مواصلة أنشطتهم غير السياسية بحرية أكثر، وبين التشبّث بدورهم السياسي ومواجهة القمع. وقد رفض زعماء جماعة الإخوان المسلمين الاختيار، فلم يتخلّوا لا عن السياسة ولا عن العمل الاجتماعي. لكنهم برفضهم التخلّي عن العمل السياسي، واجهوا جهود النظام المتضافرة لإجبارهم على الانسحاب من اللعبة. وفي المستقبل، لن يُسمَح لهم بتشكيل حزب، أو حتى التنافس على أساس غير حزبي، كما فعلوا في العام ٢٠٠٥، من دون أن يواجهوا قمعاً قاسياً.

١ ـ تعريف المواقع: الانتقال إلى وضع برنامج الحزب ثم التراجع عنه

في حين أن طريق جماعة الإخوان لأن تصبح حزباً سياسياً قد تكون مسدودةً في المستقبل المنظور، إلا أن نشاط الحركة السياسي المتحسِّن دفع بها إلى توضيح مواقفها بلغة أكثر تحديداً؛ فمنذ أن استأنفت نشاطها السياسي في السبعينيات والثمانينيات، دفعت جماعة الإخوان باستمرار من أجل قدر من التحرّر السياسي. صحيح أنّه لم تتمّ ترجمة احترام الحركة للحريات السياسية دائماً إلى دعم للحرية في المجالين الاجتماعي والثقافي، إلا أنّ تشديدها على التحرر السياسي بات أكثر وضوحاً على مرّ السنين. وبحلول العام ٢٠٠٤، أصبحت الجماعة متقدّمةً بما فيه الكفاية في تفكيرها للتوصّل إلى رؤية شاملة للإصلاح السياسي. وقد كان مضمون ذلك البرنامج لافتاً ليس بسبب تفاصيله فحسب، بل أيضاً بسبب الطريقة التي عكس بها مطالب جماعات المعارضة من مختلف ألوان الطيف السياسي. وقد جاء في وقت وفّرت فيه طفرةٌ في التفكير والنشاط الإصلاحيَّين إشارةً واعدةً إلى أن الركود

السياسي في مصر قد يتمّ كسره. ولبرهة من الزمن، بدا أن النظام لا يعرف كيفية الردّ على انطلاقة درجة غير مسبوقة من الضغوط الداخلية والخارجية من أجل الإصلاح.

بيد أنّ النظام المصري استعاد توازنه في نهاية المطاف، وتمكّن من تفادي التحدّيات بسهولة نسبية. وعندما حدث ذلك، تعرّضت جماعة الإخوان إلى انتقادات من حركات المعارضة الزميلة لسببين. **أولاً**، ادّعى قادة بعض جماعات المعارضة الأخرى (مثل البعض في التحالف الواسع المعروف باسم حركة «كفاية» أن مساهمة جماعة الإخوان في حركة المعارضة كان لفظياً لا عملياً. صحيح أنّ أعضاء جماعة الإخوان شاركوا أحياناً في التظاهرات والجهود المشتركة، لكنهم بدوا حذرين جداً تجاه نشطاء المعارضة الذين كانوا مصممين على كسر «الخطوط الحمراء» التي قيّدتهم لفترة طويلة. وعندما نظّمت شخصيات معارضة أخرى تظاهرات في الشوارع أو استخدمت خطاباً تعتبره جماعة الإخوان قوياً جداً (وحتى «وقحاً»)، كان زعماء جماعة الإخوان يتراجعون. وبالفعل، فإن الأفق الزمني الطويل والحَذَر الأسطوري للحركة يشيران إلى أن الانتقادات التي تطلقها شخصيات معارضة أخرى كانت صحيحةً، إذ إنّ زعماء الإخوان كانوا مقتنعين أن الوقت ليس مناسباً للمخاطرة بكل شيء في مواجهة مع النظام.

كما اتّهم النقّاد جماعة الإخوان المسلمين بأنها، وعلى الرغم من كل استعداداتها لقبول جوانب الإصلاح السياسي، لا تزال ترى فيه (الإصلاح) وسيلةً لإقامة دولة إسلامية. كان شعار «دولة مدنية بإطارٍ مرجعيٍّ إسلاميٍّ» غامضاً للغاية ولا يوفّر الطمأنينة المطلوبة. وبناءً على ذلك، بدأت جماعة الإخوان العمل على توضيح مواقفها في وثيقة طويلة للغاية، وصلت في نهاية المطاف إلى ١٢٨ صفحة، وكانت على الرغم من أنها مؤقتة، مكتوبةً بشكل صريح واضعةً في اعتبارها تشكيل حزب سياسي. كان هدف جماعة الإخوان من صياغة الوثيقة إجبار قادتها أنفسهم على الموافقة على تفاصيل رؤيتهم السياسية لمصر، وإيصالها إلى مَنْ هم خارج الحركة. وقد تمّ تعميم الوثيقة وطُلِب التعليق عليها (في أوساط مجموعة صغيرة أصلاً، ولكن سرعان ما سُرِّبَت الوثيقة ونُشِرَت) في العام ٢٠٠٧، لكنها لم تُستَكْمَل. ومع تجدّد موجة القمع التي تلَت الأداء الانتخابي القوي للحركة، استمرّ زعماء

الإخوان في تأجيل المشروع النهائي، وفي نهاية المطاف، أوضحوا أن المشروع وُضِع على الرفّ في الوقت الحاضر. ومع ذلك، يقدِّم مشروع البرنامج رؤيةً مميّزةً لما يبدو عليه المشروع السياسي لحركة الإخوان في بعض المسائل المثيرة للجدل(٦).

٢ ـ الشريعة

يطرح جزء كبير من البرنامج السياسي لجماعة الإخوان استراتيجية التطمين المُتطوِّرة الخاصة بها في شأن التوافق بين أجندتها الدينية وبين البيئة القانونية القائمة؛ فهو يُظهِر احتراماً للمؤسّسات الدستورية في البلاد، ويسعى إلى التقليل من شأن منصب الرئاسة، لكنه يُظهِر ارتياحاً حقيقياً تجاه الفكرة القائلة إن ممثلي الشعب المنتخَبين في البرلمان هم بصورة عامة الحَكَمُ النهائي حول أيّ من تعاليم الدين الإسلامي يجب أن تُعتَبَر واجبة التطبيق.

لكن في فقرة موجزة، يبدو أن البرنامج السياسي للحركة يتّخذ خطوةً ربما تكون بعيدة المدى في اتّجاه مختلف للغاية: فهو يدعو إلى إنشاء مجلس من فقهاء الدين، يتمّ انتخابه من قبل جميع علماء الدين في البلاد لتقديم المشورة إلى السلطتين التشريعية والتنفيذية في مسائل الشريعة. وتشير الفقرة الخاصة بالمجلس أيضاً، إلى أن الهيئة الجديدة قد تكون لها سلطة التعليق على طائفة واسعة من الأعمال التشريعية والتنفيذية، وأن رأيها سيكون ملزِماً ـ وليس مجرّد رأي استشاري ـ في شأن المسائل التي ترى فيها أن حكم الشريعة موضع النقاش نهائي وغير قابل لتفسيرات متباينة.

بدا أن الشرط الخاص بالمجلس قد أخذ بعض قادة حركة الإخوان المسلمين على حين غرّة؛ فمن ناحية، استجاب المجلس المقترح إلى ضغط واضح من أتباع الحركة الأكثر التزاماً عقائدياً حين لم يترك الشريعة الإسلامية خلف صيغ مُسكِّنة، كما استجاب إلى إصرار بعض كبار القادة على جعل

---

(٦) اعتمدنا هنا على مناقشتنا السابقة لمسوّدة برنامج العمل في «ماذا يحدث داخل جماعة الإخوان المسلمين المصرية: النقاش حول برنامج الحزب وتداعياته،» (مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، دراسة كارنيغي الرقم ٨٩، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨). «The Draft Platform of the Egyptian Muslim Brotherhood: Foray into Political Integration or Retreat into Old Positions,» (Carnegie Endowment for International Peace, Carnegie Papers; no. 89, January 2008). <http://www.carnegieendowment.org/files/cp89_muslim_brothers_final.pdf>.

المبادئ المُستنِدة إلى الشريعة قيداً قابلاً للتطبيق على الحكام. هذا إضافةً إلى أن اشتراط أن يكون المجلس الديني مُنتخَباً بدل أن يكون مُعيَّناً هدف إلى التقليل من دور اللاعبين الرسميين (مثل المفتي وشيخ الأزهر) اللذين يُنظَر إليهما على أنهما مُستلحَقان من قبل الدولة، لصالح جسم علماء الدين كله، حيث الكثير منهم يتعاطفون مع جماعة الإخوان وبرنامجها.

ومن ناحية أخرى، نفّرت جماعة الإخوان، بإدراجها هذه الجمل، آخرين كثراً داخل الحركة وخارجها، وجعلت نفسها عُرضةً للاتّهام بأنها تفضّل حكم رجال الدين. وقد انتقد بعض أعضاء جماعة الإخوان اللغة لأسباب موضوعية وإجرائية، مُدَّعين أن هيئة علماء الدين المُقترَحة تستند إلى تفضيل غير شرعي لبعض التفسيرات للشريعة الإسلامية على غيرها، وليس إلى أيّ موقف راسخ لحركة الإخوان. ثم إنّهم ادّعوا أن اللغة لم تُناقَش بشكل كامل داخل الحركة، ولكنها أُدرِجَت في عدد من التعديلات غير المدروسة التي أُدخِلَت في اللحظات الأخيرة. ومع ذلك، فإن عاصفة الانتقادات الخارجية فاقت حرارة النقاش داخل الحركة. حتى المثقفون الذين دعوا إلى قبول جماعة الإخوان كقوّة سياسية عادية، انتقدوا ما رأوا أنه ميل الحركة في اتّجاه دولة دينية (ثيوقراطية).

لم يُرغِم البرنامج السياسي جماعة الإخوان على دفع التكاليف الداخلية والخارجية لدخولها إلى مجال التحديد فحسب، بل جعل أيضاً من الانسحاب والعودة إلى العموميات أكثر صعوبة. وقد ألمح قادة الإخوان إلى أنه إذا ما قرّروا وضع مشروع نهائي، فإنه سيتمّ حذف هذا البند. لكن، وفي حين قد يكون من الممكن إسقاط الفقرة من البرنامج أو إفراغها من الكثير من مضمونها، إلا أنه لا يمكن حجب الحقيقة أن البعض داخل القيادة لديه تصوّر للشريعة يصدم الكثير من المصريين بوصفه لاديمقراطياً. لكن، ومهما حاولت الجماعة التخفيف من الخلافات التي دشّنتها لغة البرنامج في هذا المجال، فإنها ستواجه تداعيات الجدل لبعض الوقت.

٣ ـ الأقباط والمرأة

أرغم مشروع البرنامج السياسي لجماعة الإخوان المسلمين الحركة على دفع ثمن التحديد في مسألة بارزة أخرى: موقفها الواضح من أنه ينبغي

استبعاد المرأة وغير المسلمين من المناصب العليا في أيّ دولة تُحكَم وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية. وقد استندت حجّة هذا الحظر إلى تيّار تقليدي في الفكر الإسلامي القانوني والسياسي، يركّز على تحديد الشروط الأساسية الواجب توافرها في الحاكم، (أو، وفقاً لخطاب الإخوان المرتكز على الدين، المناصب الرئيسة للحكم). ولأن الحاكم في مجتمع إسلامي يتقلّد بعض الوظائف الدينية، فإن معظم السلطات الإسلامية القانونية والسياسية ما قبل الحديثة، كانت تظن أن الحاكم نفسه يجب أن يكون مسلماً. ونظراً إلى الطبيعة العامة للدور، كان من الشائع أيضاً الإصرار على اشتراط أن يكون الحاكم من الذكور.

بالنسبة إلى البعض داخل جماعة الإخوان، كانت هذه بالضبط القاعدة الثابتة والقائمة على الشريعة الإسلامية التي لا ينبغي تجاوزها. بيد أن آخرين لم يشعروا بأنهم ملزَمون بذلك، فهم رفضوا ما اعتبروه تعليلاً قانونياً غير ضروري عفا عليه الزمن، ورأوا في المسألة برمّتها خلافاً يُسبِّب أضراراً سياسية. وقد جادل معارضو استبعاد الأقباط والمرأة بأن الكتابات القانونية الإسلامية المعيارية تصوّرت دولةً قائمةً على حاكم وراثي، وليس على السلسلة المعقّدة من المؤسسات الموجودة حالياً (أو التي ينبغي أن تكون موجودة). كما جادلوا بأن النوع المختلف جداً لسلطة الدولة الموجود حالياً يمنع التطبيق الميكانيكي للمفاهيم القديمة؛ فدين أيّ حاكم وجنسه أقل أهمية بكثير إذا ما كان يتولّى، مؤقتاً، منصباً رفيعاً في الدولة وفقاً لإجراءات واضحة وقيود قانونية. ثم إنّهم جادلوا بأنه ما مِن فائدة تُرجى من منع غير المسلمين دستورياً من تولّي المنصب؛ ففي مجتمع شديد التديّن يضمّ أغلبيةً ساحقةً من المسلمين، من غير المرجَّح لغير المسلم أن يُنتَخَب في المقام الأول. (وذهب البعض إلى حدّ القول إنهم كانوا مرتاحين تماماً للآثار المترتِّبة على موقفهم الأكثر ليبراليةً، بالتصريح بأنهم يفضّلون المسيحي المؤهَّل والصالح أو المرأة، على كثير من أفراد النخبة الحاكمة الفاسدة والاستبدادية الموجودة حالياً في مصر).

لم يتمّ حلّ النقاش الداخلي إلا بصورة غامضة؛ فمن ناحية، أصرّ قادة الحركة على أن موقفهم من منع النساء والأقباط كان نهائياً لأغراض داخلية، وأنهم لن يسحبوا موقفهم المُلزِم. ومع ذلك، ألمحوا أيضاً إلى أن هذا الموقف هو موقف جماعة الإخوان المسلمين فحسب، وبالتالي يقتضي ضمناً

أنه ليس من الضروري أن تتمّ ترجمة الاستبعاد إلى قانون. لا بل ألمحوا إلى أنه في حين أنهم لن يغيّروا موقف جماعة الإخوان، إلا أنهم يُمكِن أن يقبلوا الهزيمة في هذه المسألة طالما أنها تأتي عبر إجراءات ديمقراطية مشروعة.

٤ ـ الاقتصاد

الفقرتان المقتضبتان الخاصتان بمجلس علماء الدين وجنس رئيس الدولة، جذبتا أكبر قدر من الاهتمام في النقاش العام. لكن البرنامج السياسي ركّز بالكامل تقريباً على قضايا أخرى. كانت القضية الأبرز هنا سمة لم تحظ بالكثير من الاهتمام في ذلك الوقت: الاهتمام الكبير بالشؤون الاقتصادية؛ فنظراً إلى تدنّي مستوى المعيشة في مصر، وعزم جماعة الإخوان على موضَعَة نفسها بوصفها حركة جادة لها رؤية سياسية، أدرك قادتها أن عليهم أن يحاولوا معالجة المشاكل الاقتصادية في البلاد لمكافحة الانتقاد القائل إن الحركة تُركِّز على القضايا الهامشية.

وبقدر ما كان قادة جماعة الإخوان حريصين على إظهار القدرة على وضع مقترحات شاملة ومُفصَّلة، وجدوا أن الحديث عن القضايا الاقتصادية أسهل بكثير من معالجتها فعلاً. وقد عرّضت المحاولة جماعة الإخوان إلى أربعة ضغوط (متضاربة في الغالب). فـ **أولاً**، ينبغي أن ينظر إلى مقترحاتها على أنها جادة وعملية. **ثانياً**، كانت الحركة مرتابة للغاية من التجربة السياسية الناصرية التي تمّ تحويلها إلى نفورٍ عام من الاشتراكية والدولة القوية. **ثالثاً**، كانت جماعة الإخوان ملتزمةً بشدّة برؤيةٍ مجتمع عادل يُحكَم وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، ويوفّر الحماية للفقراء والضعفاء؛ فالرفاهية الخاصة، من وجهة نظر جماعة الإخوان، كانت شأناً عاماً إلى حدّ كبير. وأخيراً، فإن التزامات جماعة الإخوان بقوانين الشريعة الإسلامية والقيم الاجتماعية المحافظة أثّرت على آرائها في جملة من المسائل، بدءاً من الأعمال المصرفية والتمويل، وصولاً إلى السياحة.

في البرنامج، كشفت الجماعة عن تفضيلها لوجود دولة تدخّلية بقوة، من شأنها التخفيف من آثار التجارة الحرة. وعلى النقيض من ذلك، فإن شروط البرنامج المُتعلِّقة بالإصلاح السياسي والديمقراطي تُركِّز على دور أكثر محدودية للدولة، وتُعطي دوراً أكبر للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية؛ فالدعوة إلى إقامة دولة تتدخّل بشكل منهجي في المجالين

الاجتماعي والاقتصادي، والمناداة في الوقت نفسه، بوضع حدود لدورها السياسي، هو موقف متناقض. ومع ذلك أفلتت جماعة الإخوان من الانتقادات والدعوات إلى تعيين الحدود بين الدولة الليبرالية وبين الدولة التدخلية، وهو ما يرجع عموماً إلى الالتهاء بالخلافات الأخرى.

يُعَدّ مشروع البرنامج السياسي وثيقةً مهمةً تشهد على تحرّك تفكير الجماعة وتوجّهاتها في مجالات حاسمة عدة من الحياة الاجتماعية والسياسية المصرية. لكن لا يمكن الاعتماد تماماً على البرنامج لتبيان مواقف الحركة، وذلك لسببين. **أولاً**، كانت الوثيقة بوضوح مجرّد مسودّة أو مشروع، ولم توضَع عليها اللمسات النهائية أبداً (كما أنه لا يُحتَمَل أن تَصدُر قريباً). **وثانياً**، سمح البرنامج السياسي للجماعة بتناول القضايا التي تهمّها فحسب، وتجنُّب تلك التي كانت تُفضِّل عدم الخوض فيها.

٥ ـ العلاقات مع أطراف المعارضة الأخرى

هل أتاح اهتمام جماعة الإخوان المسلمين المتزايد بالسياسة، ورؤيتها المتطوّرة للإصلاح، إقامة تحالفات لها مع جماعات أخرى تعمل على تحقيق بعض من الأهداف نفسها؟ إن نتائج بناء الجسور بين الأطراف الفاعلة في المعارضة بمصر متباينة في أفضل الأحوال.

لقد تحدّدت إلى حدّ كبير علاقات جماعة الإخوان مع أحزاب المعارضة المُرَخَّص لها قانوناً وحركات الاحتجاج من خلال حقيقتين سياسيتين. **الأولى**، أنه في محاولة للاستفادة من الانفتاح المحدود للنظام المصري بين العامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٥، بذلت جماعة الإخوان جهوداً لضمّ قواها إلى الأطراف الفاعلة المعارِضة الأخرى بهدف وضع برنامج وطني للإصلاح الديمقراطي، وممارسة ضغط ذي مغزى على الحكومة لقبولٍ قدر أكبر من المنافسة السياسية والتعدّدية. ومع ذلك، كان الحذر يحدّ من الجرأة دوماً؛ فبسبب خوفها من القمع، كانت جماعة الإخوان واعيةً لتجنّب الإشارة إلى العزم على تحدّي قبضة النظام على السلطة، أو تقديم نفسها كبديل، وبالتالي ظلّت متردّدةً في الالتزام بتحالفات رسمية وانتخابية مع الأطراف المعارضة الأخرى. وتمثّلت إحدى أوضح علامات هذا الفهم في مشاركة جماعة الإخوان المحدودة ذاتياً في انتخابات العام ٢٠٠٥ البرلمانية، عندما تقدمت بمرشحين في أقل من ثلث الدوائر الانتخابية، وبالتالي بعثت برسالة مفادها أنها لا تسعى إلى تحدّي أغلبية

الثلثين التي يتمتّع بها الحزب الوطني الديمقراطي في مجلس الشعب[7].

علاوةً على ذلك، حدّ انعدام الثقة المتبادل منذ وقت طويل بين الإخوان وبين الحركات المعارضة الأخرى، من محاولات للتوفيق بين المواقف السياسية وتنسيق الأنشطة. بعض هذه الشكوك تنبع بالضبط من تلك الجوانب حيث وجدت جماعة الإخوان أن مسودّة برنامجها السياسي تثير النقاش، إذ ظلّت الأحزاب الليبرالية واليسارية، فضلاً عن حركات الاحتجاج، قلقةً للغاية من مواقف الإخوان الغامضة في شأن المساواة في حقوق المواطَنة بين المسلمين والأقباط، وحقوق المرأة وتمكينها في المجتمع.

وقد عبّر الشركاء المحتملون لجماعة الإخوان المسلمين عن المزيد من القلق من الآثار السلبية لأحكام الشريعة الإسلامية على حرية التعبير والتعددية، وفي نهاية المطاف، القلق من التناقضات بين المرجعية الإسلامية للجماعة وبين الدعائم الدستورية للسياسة المصرية[8]. البرنامج الذي تمّت مناقشته أعلاه كان يهدف جزئياً إلى الردّ على الشكوك في شأن هذه المسائل، لكنه لم يُسهِم في الواقع إلا في تعميقها. كما إنّ بعض أطراف المعارضة تشكّ في أن جماعة الإخوان على استعداد للتعاون معها، وتتّهِمُها بـ «السلوك المتعجرف» و«عدم القدرة على التوصّل إلى حلول وسط» مع الآخرين[9]. وفي الواقع، حوادث عدة قدّمت صورةً لجماعة الإخوان على أنها حركة واثقة جداً من جاذبية خطابها وشعبية برنامجها، وقوّة تنظيمها، وحجم جمهورها، بل تصرّفت كما لو كانت في الواقع مُكتفيةً ذاتياً، ولا تحتاج إلى التعاون مع أطراف المعارضة الأضعف[10].

---

(٧) «انتخابات (٢٠٠٥) الإخوان يكتسحون والوطني محظور جماهيرياً،» نواب إخوان، ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧، <http://www.nowabikhwan.com/Index.aspx?ctrl=press&ID=15d18904-d747-4f05-9eb1-6b3471a5100c>.

(٨) Noha Antar, «The Muslim Brotherhood's Success in the Legislative Elections in Egypt 2005,» (Report produced by EuroMeSCo, Paper 51, October 2006), p. 14.

و«البرنامج الانتخابي للإخوان المسلمين ٢٠٠٥،» إخوان أونلاين، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=15548&SecID=0>.

(٩) «الإخوان المسلمون المصريون يدشّنون صحيفتهم الجديدة بهجوم ضارٍ على حزب التجمّع اليساري، ويتّهمون الوفد بأنه مخلب قط الحكومة،» صحيفة **الشرق الأوسط**، ٣/ ١/ ٢٠٠٣، <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=144808&issueno=8802>.

(١٠) «Egypt's Muslim Brothers: Confrontation or Integration?,» (International Crisis Group, Middle East/North Africa Report; no. 76, June 18, 2008), pp. 12-13.

كان لجماعة الإخوان أيضاً سبب مشروع لعدم الثقة في مواقف أطراف المعارضة الأخرى؛ فبعض الأحزاب المُرَخَّص لها قانونياً، مثل حزب التجمّع اليساري (التجمّع)، لا تزال تعارض مشاركة الإسلاميين في السياسة، وبالتالي فهي تحالفت مع النظام للحدّ من المجال السياسي للإخوان المسلمين. وفي عدد من المرّات، أيّد قادة التجمّع حتى إجراءات الحكومة القمعية ضدّ جماعة الإخوان وبرّروها على أساس أنها كانت تستهدف تنظيماً لاديمقراطياً. إضافةً إلى ذلك، فإنّ الأحزاب الأخرى التي تخشى شعبية الإخوان، مثل حزب الوفد الليبرالي، لم تفعل سوى القليل جداً للاحتجاج على التلاعب في انتخابات العام ٢٠٠٥ البرلمانية ضدّ مرشّحي الحركة، أو حتى استبعادهم الفعلي من الانتخابات المحلية في العام ٢٠٠٨[١١].

وعلى الرغم من أن حركات الاحتجاج، مثل الحركة المصرية من أجل التغيير «كفاية»، برهنت في السنوات الأخيرة على التزام واضح بالدفاع عن حق الإخوان في المشاركة في السياسة، إلا أنها نأت بنفسها بصورة منتظمة عن الجماعة كلما واصل النظام القمع ضدّ قيادتها.

حتى لو أمكن التغلّب على مثل هذه الشكوك بين جماعة الإخوان وبين الأطراف المعارضة الأخرى، فإن ثمة فارقاً بنيوياً عميقاً: فبينما تركّز معظم أحزاب المعارضة الأخرى بالدرجة الأولى على الحياة السياسية، فإن زعماء الإخوان يشغلون أنفسهم بحركة اجتماعية واسعة ومتنوّعة لها العديد من الأجنحة والأنشطة المختلفة. وهذا ما يجعل الإسلاميين حذرين وحريصين على تجنّب استفزاز القمع الرسمي. وعندما يُسألون عن السبب في مشاركتهم بفتور (إن هم شاركوا أصلاً) في تظاهرات المعارضة مثلاً، يردّ قادة الإخوان بغضب أنه في حين يتعرّض متظاهرو حركة كفاية إلى الضرب، يتمّ اعتقال مؤيّديهم لفترات غير محدّدة.

تمثّلت نتيجة هاتين الحقيقتين السياسيتين، في السنوات الأخيرة ـ أي تصميم جماعة الإخوان على المشاركة من دون إثارة غضب النظام، فضلاً عن انعدام الثقة المتبادَل بين الإسلاميين وبين الأطراف غير الإسلامية ـ في تجربة الحركة المتباينة حيال التعاون الجزئي واستمرار التوتّر في صفوف المعارضة.

---

(١١) «Reforming Egypt: In Search of a Strategy,» (International Crisis Group, Middle East/ North Africa Report; no. 46, October 4, 2005), pp. 19-20.

صحيح أنّه تمّ تشكيل تحالفات في بعض المناسبات ـ كان أبرزها التحالف الانتخابي مع حزب الوفد في العام ١٩٨٤ ـ لكن تمّ حلّها عموماً بعد فترات قصيرة، أو اقتصرت على التنسيق التكتيكي على المدى القصير.

لكن، حتى لو كانت إنجازات التحالف محدودةً، إلا أنها تركت تأثيرات حقيقيةً على مواقف جماعة الإخوان المسلمين؛ فمنذ العام ٢٠٠٢، أدّى بحثُ جماعة الإخوان المسلمين الجزئي عن أرضية مشتركة مع الأطراف المعارضة الأخرى إلى تعزيز برنامجها للإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وفي تصريحات رسمية وبيانات مختلفة تتعلّق بالبرامج، مثل مبادرة الإصلاح في العام ٢٠٠٤، والبرنامج الانتخابي للعام ٢٠٠٥، حاكى برنامج جماعة الإخوان برامج الأحزاب الليبرالية واليسارية التي تدعو إلى تعديلات دستورية، وإصلاحات ديمقراطية، ومساءلة الحكومة، وضمانات للحرية.

لقد كانت جهود جماعة الإخوان الرامية إلى تنسيق الأنشطة السياسية، وبخاصة أثناء الحملات الانتخابية، واضحةً؛ فقبل الانتخابات البرلمانية في العام ٢٠٠٥، انضمّت الجماعة إلى غالبية أحزاب المعارضة المُرَخَّص لها قانونياً، بما في ذلك حزب التجمّع المعادي تقليدياً لجماعة الإخوان، وحركات الاحتجاج، في تشكيل الجبهة الوطنية المتّحدة للتغيير. وعلى الرغم من وعود التحالف الفخيمة، أخفق التحالف في تنسيق أنشطة المعارضة وتوحيد المواقف من أجل التوصّل إلى برنامج وطني للإصلاح الديمقراطي. ومن باب الإنصاف لجماعة الإخوان المسلمين، يمكن القول إنّ تنسيق العمل الوحيد ذا الدلالة جاء من جانبها؛ فقد أعلنت الجماعة في ذلك الوقت أنها ستمتنع عن التنافس ضدّ مرشحي المعارضة الآخرين، وأحيت شعار «مشاركة من دون مغالبة»، واحترمت هذا الالتزام خلال الانتخابات[١٢].

في آذار/ مارس ٢٠٠٧، انضمّت جماعة الإخوان مجدداً إلى أطراف المعارضة الأخرى لتشكيل ائتلاف ضدّ التعديلات الدستورية اللاديمقراطية المُقترَحة التي فرضها الحزب الحاكم. وقد هدّد التحالف بمقاطعة المناقشات البرلمانية حول التعديلات، فضلاً عن الاستفتاء الشعبي الذي من شأنه أن يُصادِق

---

(١٢) عصام العريان، «نحو النهضة،» **الأهرام الأسبوعي** (١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥).
'Isam al-'Iryan, «Towards the Renaissance,» *Al-Ahram* (Weekly) (1 December 2005), <http://weekly.ahram.org.eg/2005/771/op71.htm>.

عليها. ومع ذلك، فإن أعضاء التحالف لم يروا أن تهديداته ملزِمة، وانشقّ عنه عددٌ من الأحزاب مثل حزب التجمع اليساري وحزب الوفد الليبرالي[١٣].

مثل هذه الجبهات والتحالفات العابرة للأيديولوجيا بين أطراف المعارضة في مصر، لم تدُم طويلاً لأسباب عدة؛ ففي معظم الحالات، لم تكن التحالفات معزَّزةً بتعاون استراتيجي وتكتيكي على أرض الواقع، بل اعتمدت على اتفاقات غير رسمية بين قادة الإخوان وبين أطراف المعارضة الأخرى ذات التقارب المحدود على المستوى الشعبي وعلى مستوى الدوائر الانتخابية. وقد ضعفت صدقية جماعة الإخوان إلى حدّ كبير بسبب عدم قدرتها على التوفيق بين المواقف السياسية وبين الضغط على النظام من أجل سياسات إصلاحية مشتركة. وفي نهاية المطاف، أكّدت تجربة التعاون العابر للأيديولوجيا، في السنوات الأخيرة، التأثير المُقيِّد لانعدام الثقة المتبادَلة والأهداف السياسية المتباينة على الأطراف المعارضة[١٤].

رابعاً: جماعة الإخوان المسلمين في البرلمان: رسم أجندة شاملة[١٥]

إذاً لم تتمكّن جماعة الإخوان من تشكيل حزب، وسُحِب برنامجها

---

(١٣) أحمد الخطيب، «الإخوان يسعون للتحالف مع المعارضة في مواجهة الحظر الدستوري،» المصري اليوم، ١/ ٤/ ٢٠٠٧، <http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=53198>.

(١٤) Hisham Salam, «Opposition Alliances and Democratization in Egypt,» United States Institute of Peace, 2008. <http://www.usip.org/print/resources/opposition-alliances-and-democratization-egypt>.

(١٥) للحصول على لمحة عامة عن الأولويات والأنشطة البرلمانية لجماعة الإخوان المسلمين لمجلس الشعب للفترة الممتدّة ما بين العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠٥، انظر: «حصاد الدورة الرابعة لنواب الإخوان،» إخوان أونلاين، <http://www.ikhwanonline.com/article.asp?artid=7777&secid=251>.

انظر أيضاً: عبد المعز محمد: «الدورة الرابعة للبرلمان المصري... نظرة تقويمية،» إخوان أونلاين، <http://www.ikhwanonline.com/article.asp?artid=7528&secid=251>, and

«نواب الإخوان يقيمون الدورة الخامسة للبرلمان المصري،» إخوان أونلاين، <http://www.ikhwanonline.com/article.asp?artid=12983&secid=251>.

وللاطّلاع على معلومات عن مجلس الشعب للسنوات ٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠، انظر: «كتلة الإخوان... أربع سنوات من العطاء،» نواب إخوان، ٢٩ آب/ أغسطس ٢٠٠٩، <http://www.nowabikhwan.com/index.aspx?ctrl=press&id=4e661d31-5fad-422e-b98e-38abee7168e4>, and

محمد حسين، «كتلة الإخوان... حصاد مشرِّف وزخم رقابي،» نواب إخوان، ٢٧ حزيران/ يونيو ٢٠٠٧، <http://www.nowabikhwan.com/index.aspx?ctrl=press&id=d19436fa-2bf1-47d3-9cf3-c3b9a0cfba07>.

السياسي، وكانت التحالفات العابرة للأيديولوجيا ذات تأثير محدود للغاية، فكيف يمكن لنا أن نعرف ماهية الأجندة السياسية للجماعة؟

ثمة مؤشرات علنية دقيقة أكثر على مواقف جماعة الإخوان المسلمين، وهي الأنشطة التي يقوم بها نوابها في البرلمان. هذه السجلات تسدّ العديد من الثغرات التي خلّفها البرنامج السياسي ومختلف التصريحات العلنية؛ ففي حين لم تكن لجماعة الإخوان ـ وهي بالفعل لم تسْعَ أبداً لأن تكون لها ـ أغلبية برلمانية قط، فإن وجودها في البرلمان أتاح لها الفرصة لرسم سلسلة من الأولويات والمواقف السياسية في شأن طائفة واسعة من المسائل. هكذا كانت الحال عموماً قبل العام ٢٠٠٥، عندما كان للجماعة عدد قليل من النواب الذين استغلّوا وضعهم والامتيازات البرلمانية التي يتمتّعون بها للدفاع بقوّة عن أجندتها. وهكذا كانت الحال خصوصاً في أعقاب الانتخابات البرلمانية العام ٢٠٠٥، عندما حشدت حركة الإخوان كتلةً برلمانيةً مثيرةً للإعجاب، وكرّست الموارد لوضع أجندة، وصاغت مقترحاتها الخاصة، وأعدّت استراتيجيةً في شأن الأولويات، وأدت ـ بصورة غير رسمية عموماً ـ دور المعارضة البرلمانية الرائدة.

إن استمرار جماعة الإخوان في الالتزام بالمشاركة في الانتخابات التشريعية، ضَمَن لها وجوداً متواصلاً في مجلس الشعب، منذ أواخر السبعينيات[١٦]. وقد تباين وجود الجماعة في البرلمان كثيراً من حيث العدد، حيث تراوح بين مقعد واحد في مجلس ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٠، و٨٨ مقعداً في البرلمان الحالي ٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠. وطوال العقود الثلاثة الماضية، تغيّر أيضاً البرنامج البرلماني للحركة، إذ إن دعوات تطبيق الشريعة الإسلامية، وتعزيز القيم الدينية والأخلاقية التي جعلت منها الكتلة أولويةً لها حتى التسعينيات، أفسحا المجال أمام قضايا الإصلاح السياسي والقانوني، والسياسات الاجتماعية والاقتصادية، وانتهاكات حقوق الإنسان في مجلس ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥ والمجلس الحالي. وعلى الرغم من أن الأولويات الدينية، وتلك القائمة على الشريعة الإسلامية، تبقى العناصر الرئيسة في الأنشطة البرلمانية لجماعة الإخوان المسلمين، إلا أن أهميتها في صياغة برنامج الحركة

---

(١٦) قرّرت الجماعة مرةً واحدةً (في انتخابات العام ١٩٩٠) الانضمام إلى معظم حركات المعارضة لمقاطعة انتخابات مجلس الشعب بالكامل. وقد جاء ذلك ردّاً على القيود الشديدة التي فرضتها الحكومة.

السياسي تضاءلت تدريجياً. ثمة عناصر أخرى لم تتغيّر، مثل الانشغال بمساءلة الحكومة، وتدابير مكافحة الفساد، وموقف الجماعة الغامض في شأن حقوق المرأة والمساواة بين المسلمين والأقباط.

من المهم عدم المبالغة في ما يمكن أن يحقّقه نواب الجماعة في البرلمان؛ فعلى الرغم من أن التواجد المستمر تقريباً للجماعة في البرلمان، منذ أواخر السبعينيات، مكّن نوابها من الحصول على أدوات رقابية شاملة، فضلاً عن القدرة الجماعية على تحدّي الحكومة، فقد كان تأثيره على العملية التشريعية ضئيلاً جداً. يمكن لنواب جماعة الإخوان بالتأكيد أن يزعجوا الحكومة، عبر إمطار وزرائها بوابل من الأسئلة، وطرح القضايا في المجال العام للمناقشة، لكن تعوزهم الأصوات اللازمة لسن القوانين. في مجلس الشعب للفترة الممتدّة بين العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠٥، استخدم نواب جماعة الإخوان الـ ١٧ أدوات الرقابة البرلمانية، مثل طلبات الإحاطة، والاستجوابات، والأسئلة، وطلبات المناقشة، وتشكيل لجان التحقيق، أكثر من ٦ آلاف مرة، أي أكثر من أيّ كتلة برلمانية أخرى[١٧]. وفي المجلس الحالي، وبوجود ٨٨ نائباً لجماعة الإخوان المسلمين، لجأ نواب الحركة إلى أدوات الرقابة أكثر من ٢٠ ألف مرة[١٨]. لكن على الرغم من تزايد نشاط جماعة الإخوان في البرلمان، لا يزال برنامجها إلى حدّ كبير حبراً على ورق.إن فشل كتلة جماعة الإخوان المسلمين في تمرير تشريعات أساسية، مرتبطٌ في نهاية المطاف بقبضة الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم المُحكَمة على البرلمان، حيث دأب على ضمان أغلبية ثلثين مريحة في كل مجلس منذ العام ١٩٧٦. وحتى في البرلمان الحالي، وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في تمثيل جماعة الإخوان المسلمين إلى ما يقرب من خمس الهيئة كلها، يحتفظ الحزب الوطني بثلاثة أرباع المقاعد، ويكاد لا يواجِه أيّ معارضة في تمرير مشاريع القوانين الخاص به وتشكيل الحكومة.

بمرور الوقت، تعلّمت جماعة الإخوان المسلمين تدريجياً توظيف خبرتها الواسعة في مجال تقديم الخدمات والأعمال الخيرية ـ وكلاهما من العناصر الرئيسة في أنشطة بناء القاعدة الانتخابية ـ وذلك لتوسيع أنشطتها الرقابية.

---

(١٧) «حصاد الدورة الرابعة لنواب إخوان،» إخوان أونلاين.

(١٨) «كتلة الإخوان. . . أربع سنوات من العطاء،» نواب إخوان، ٢٩ آب/ أغسطس ٢٠٠٩، <http://www.nowabikhwan.com/index.aspx?ctrl=press&d=4e661d31-5fad-422e-b98e-38abee7168e4>.

وقد سهّلت شبكات الجمعيات الخيرية ومراكز تقديم الخدمة، التبادل المستمر بين نواب جماعة الإخوان في البرلمان وبين قطاعات كبيرة من السكان المصريين، خاصة في المناطق الفقيرة. وهذا الأمر، في المقابل، مكّن النواب من الكشف عن حوادث الفساد المباشرة، ومن الإحاطة بالتأثيرات الملموسة للسياسات الاجتماعية والاقتصادية، ومن تطوير رواية تبني الدعم السياسي لأنشطتهم البرلمانية.

في هذا الإطار من الأداء الرقابي القوي، والتأثير التشريعي الضعيف، تركّزت الأنشطة البرلمانية لجماعة الإخوان في السنوات الأخيرة على خمس ركائز هي: التعديلات الدستورية والقانونية؛ الإصلاح السياسي؛ التشريعات الاجتماعية والاقتصادية؛ القوانين الدينية والأخلاقية؛ حقوق المرأة. القسم التالي من هذا الفصل، يبحث البرنامج البرلماني لنواب الإخوان في ما يتعلّق بهذه الركائز الخمس، في مجلس ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥، والمجلس الحالي ٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠.

١ ـ التعديلات الدستورية

عموماً، طوّرت كتلة الإخوان البرلمانية مجموعتها الخاصة من الاقتراحات لإصلاح النظام الدستوري في مصر، كما تقدّمت بانتقاد للتعديلات الدستورية المقترحة من قِبَل النظام. وفي الواقع، احتلّت مسألة التعديلات الدستورية مكانةً بارزةً في مناقشات مختلف الأطراف السياسية الفاعلة في مصر وبرامجها منذ العام ٢٠٠٢. وقد تبلور موقف الجماعة الخاص في العام ٢٠٠٤، عندما أصدرت «مبادرة الإصلاح» التي تمّ تطويرها أكثر في برنامجها الانتخابي للعام ٢٠٠٥. وعلى الرغم من أن هذه الوثائق لم تتضمّن إشارات صريحةً إلى تعديل الدستور، إلا أنها ألمحت إلى ذلك المعنى من خلال اقتراح إصلاحات لتمكين السلطات التشريعية والقضائية بمواجهة السلطة التنفيذية، وإعادة صياغة أدوار عدد من مؤسسات الدولة في المجالات السياسية والثقافية، وإلغاء العديد من القوانين المنصوص عليها في الدستور، والتي تحدّ من الحقوق والحريات السياسية[١٩].

---

(١٩) على سبيل المثال، عبّرت المبادرة من أجل الإصلاح في العام ٢٠٠٤، عن الحاجة إلى إلغاء «القوانين سيّئة السمعة، ولاسيما قانون الطوارئ، وقانون الأحزاب السياسية، وقانون المدّعي =

في الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في العام ٢٠٠٥، اقترح الرئيس حسني مبارك تعديلاً للمادة رقم ٧٦ من الدستور، يسمح بإجراء انتخابات رئاسية يتنافس فيها مرشّحون عدة. وبذلك، بدا أنه يُذعِن إلى مطالب المعارضة للتخلّي عن عقود من النظام القديم للاستفتاءات الشعبية الذي تهدف إلى توكيد شرعية مرشّح النظام لرئاسة الجمهورية فحسب. ومع ذلك، رفضت جماعة الإخوان التعديل المُقترَح باعتباره غير كاف. وفي أيار/ مايو ٢٠٠٥، دعت الجماعة إلى مقاطعة الاستفتاء على إقرار التعديل، على الرغم من أنها لم تقاطع الانتخابات الرئاسية في أيلول/ سبتمبر من ذلك العام[٢٠]. وقد اعترض الإخوان على اقتراح الرئيس لأنه يحدّ من قدرة المستقلّين وأحزاب المعارضة على تقديم مرشّحين للرئاسة، إذ إن الاقتراح طلب، على وجه التحديد، من الأحزاب السياسية التي ترغب في طرح مرشّح للرئاسة، أن يكون لديها ما لا يقلّ عن ٥ في المئة من المقاعد في مجلس الشعب. وطُلِب من المستقلّين، على وجه الخصوص، الحصول على دعم ٢٥٠ عضواً منتخباً في مجلس الشعب ومجلس الشورى (الغرفة العليا في البرلمان المصري)، والمجالس المحلية.

وفقاً لجماعة الإخوان، فإن هذه الشروط تحابي بوضوح الحزب الوطني الحاكم الذي لطالما احتفظ بغالبية المقاعد الـ ٦٢٠ في مجلس الشعب ومجلس الشورى. وفي الوقت الذي اقترح فيه مبارك هذا التعديل، كانت مقاعد المعارضة والمستقلّين مجتمعةً تشكّل نسبة ٦,٤ في المئة فقط، ومع ذلك فهي أقلّ من الحصة التي تحدّدها المادة رقم ٧٦ المعَدَّلة. وقد استخدم الحزب الحاكم أغلبيّته لتمرير اقتراح الرئيس الأصلي، على الرغم من معارضة الإخوان المسلمين والمستقلّين وغيرهم. وتجاهلَ النظام ببساطة الدعوات إلى

= العام لممارسة الحقوق السياسية، وقانون المطبوعات، وقانون النقابات، وقوانين أخرى». للاطّلاع على خلفية عامة عن المبادرة، انظر: Gamal Essam El-Din, «Brotherhood Steps Into the Fray,» *Al-Ahram* (Weekly) (11 March 2004), <http://weekly.ahram.org.eg/2004/681/eg3.htm>, and والدكتور سيد محمود القمني، «The Muslim Brotherhood's Initiative as a Reform Program: A Critical Review,»,

دراسة مقدّمة في مؤتمر معهد بروكينغز عن الإصلاح الإسلامي (Brookings Institution Conference on Islamic Reform)، واشنطن، ٥ ـ ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤.

(٢٠) «Reforming Egypt: In Search of a Strategy,» (International Crisis Group, Middle East/ North Africa Report; no. 46, October 4, 2005), p. 19.

تعديل المادة رقم ٧٧ من الدستور لتحديد عدد دورات الرئاسة[٢١].

عارضت جماعة الإخوان المسلمين مجموعةً أخرى من قوانين الانتخابات الرئاسية التي اقترحها الحزب الوطني، وكانت مصمَّمةً لمصلحة النظام في وقت لاحق من العام ٢٠٠٥. وهذه المرة اقترحت الجماعة تشريعات بديلةً في ما يختصّ بهذه المسألة، بما في ذلك شرط إجراء الانتخابات الرئاسية على مراحل عدة، إذ لا يوجد عدد كافٍ من القضاة للإشراف على عملية الاقتراع عندما تُجرى في يوم واحد، كما إن عدم وجود إشراف قضائي يوفّر فرصةً وافرةً للتلاعب بالتصويت. إضافةً إلى ذلك، دعت كتلة الإخوان إلى إشراف قضائي كامل على الانتخابات، ورفضت اقتراح إدراج شخصيات غير قضائية في لجنة الرقابة[٢٢].

واصلت جماعة الإخوان المسلمين معارضتها التعديلات الدستورية التي اقترحها الرئيس والحزب الوطني الديمقراطي طيلة عمر مجلس الشعب في الفترة الممتدّة بين العامين ٢٠٠٥ و٢٠١٠. ونشبت أكبر معركة حول عدد كبير من التعديلات المُقتَرَحة رئاسياً في العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧؛ ففي ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، دعا الرئيس المصري حسني مبارك إلى تعديل ٣٤ مادةً دستوريةً لحظر تأسيس أحزاب دينية، وإدخال المزيد من التغييرات على قوانين الانتخابات الرئاسية والتشريعية، من دون تحديد عدد الدورات الرئاسية. وبعد محاولة أوّلية للمشاركة في المناقشات التي تلت ذلك، انسحب نواب جماعة الإخوان من جلسة ١٨ آذار/ مارس ٢٠٠٧ البرلمانية التي ناقشت هذه التعديلات، زاعمين أن الحزب الوطني لم يأخذ بعين الاعتبار وجهات نظرهم[٢٣].

---

(٢١) عبد المعز محمد، «ماذا قدّم الإخوان في البرلمان؟!،» إخوان أونلاين، ١٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=14480&SecID=529>.

(٢٢) في مصر ١٢ ألف قاضٍ لأكثر من ٣٥ ألف مركز اقتراع؛ انظر: Gamal Essam El-Din, «Debate heats up over Article 76,» *Al-Ahram* (Weekly) (28 April 2005), <http://weekly.ahram. org.eg/2005/740/eg7.htm>.

شدّدت كتلة الإخوان على وجوب أن يرأس اللجنة الإشرافية رئيس المحكمة الدستورية العليا، وأن تشمل هذه اللجنة أربعة قضاة من محكمة النقض. وعلى دورها الإشرافي أن يشمل تصحيح قوائم الناخبين، ويمتدّ ليشمل كلّ مراحل الانتخابات. انظر: عبد المعز محمد، «ماذا قدّم الإخوان في البرلمان؟!».

(٢٣) عبد المعز محمد، «الإخوان والدورة الثانية... معركة التعديلات الدستورية،» إخوان أونلاين، ٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٩، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=51222&SecID=251>.

وبعد فترة وجيزة، دعت جماعة الإخوان إلى مقاطعة الاستفتاء على التعديلات الدستورية[٢٤].

انتقد كلّ من الأطراف المعارِضة والمراقبين المستقلّين التعديلات باعتبارها تُقدِّم مظهراً شكلياً للإصلاح السياسي، بينما هي في الواقع تسير في الاتجاه المعاكس[٢٥]. ومن بين التعديلات الـ ٣٤ التي أُدخِلَت وتمّ إقرارُها في نهاية المطاف، ركّزت كتلة الإخوان نقدها على العناصر التالية التي فسّرتها على أنها تَحُدّ من الحريات السياسية وتعيق النشاط السياسي:

- التعديلات التي تحظّر الأحزاب السياسية والأنشطة على أساس ديني، والتي من الواضح أنها تعرقل تحوّل جماعة الإخوان المسلمين إلى حزب قانوني، وتحدّ من مشاركتها في الحياة السياسية. وتنظر جماعة الإخوان إلى الحظر بوصفه يتعارض تماماً مع المادة رقم ٢ من الدستور التي تنصّ على أن الإسلام هو دين الدولة في مصر والشريعة الإسلامية باعتبارها مصدر التشريع الرئيس فيها.

- المزيد من التعديلات على المادة رقم ٧٦ بخصوص الانتخابات الرئاسية التي أيّدت شرط حصول المرشّحين المستقلّين على تأييد ٢٥٠ من الأعضاء المنتخَبين في مجلس الشعب ومجلس الشورى والمجالس المحلية التي يهيمن عليها الحزب الحاكم. (على الرغم من أن التعديلات قلّصت عدد المقاعد المطلوبة في البرلمان من حزب سياسي مرَخَّص له قانونياً لتقديم مرشّح للرئاسة من ٥ في المئة إلى ٣ في المئة)[٢٦].

- تعديل يضع الأساس لنظام التمثيل النسبي في الانتخابات التشريعية، ما يوحي أن المصريين لن يصوّتوا للأفراد بل للقوائم الحزبية. ومن وجهة نظر

---

(٢٤) «حقوقيون يرصدون تجاوزات وانتهاكات بمراكز الاقتراع،» العربية، ٢٦ آذار/ مارس ٢٠٠٧، <http://www.alarabiya.net/articles/2007/03/26/32904.html>.

(٢٥) للاطّلاع على تحليلنا للتعديلات الدستورية، انظر: Nathan J. Brown, Michele Dunne and Amr Hamzawy, «Egypt's Controversial Constitutional Amendments,» (Carnegie Endowment for International Peace, Web Commentary, March 2007), <http://www.carnegieendowment.org/files/egypt_constitution_webcommentary01.pdf>.

(٢٦) عادل صبري، «نصوص تعديلات دستور مصر وآثارها المتوقَّعة،» إسلام أونلاين، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩، <http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1168265499761&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout>.

جماعة الإخوان، عزّز هذا التعديل استبعادها من السياسة الانتخابية القانونية، حيث لا يُسمح لها بتشكيل حزب سياسي(٢٧).

ـ تعديل للمادة رقم ٨٨، قلّص الإشراف القضائي على الانتخابات من خلال تشكيل لجان رقابة خاصة تتألّف من قضاة ومسؤولين حكوميين سابقين. وقد حاججت الجماعة بأن النظام الجديد سيزيد من فرص تزوير الانتخابات والتلاعب بها.

ـ تعديلات على المادة رقم ١٧٩، من شأنها أن تسمح بسنّ قانون للإرهاب؛ فالتعديلات الدستورية أكّدت على حقّ وزارة الداخلية في الحدّ من الحقوق السياسية والمدنية عن طريق تقييد الصحافة، وتعريض الصحافيين إلى احتمال السَجن، والسماح للهيئات الحكومية بمراقبة أنشطة الأحزاب السياسية والسيطرة عليها(٢٨). وانضمّت جماعة الإخوان إلى منتقدي المعارضة الآخرين لتوجيه الاتّهام بأن التعديلات من شأنها السماح للنظام باستبدال حالة الطوارئ طويلة الأمد بمجموعة جديدة من الأدوات القانونية الدائمة التي تهدف إلى تقييد الحياة السياسية.وانتقد نواب جماعة الإخوان، مرةً أخرى، حقيقة أن التعديلات المُقترَحة لم تشمل المادة رقم ٧٧، وبذلك أصبح عدد الفترات الرئاسية غير محدود(٢٩).

٢ ـ الحريات السياسية، والحريات العامة، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان

شكّلت مواقف جماعة الإخوان المسلمين في شأن التعديلات الدستورية تجسيداً محدَّداً لسعيها العام إلى تحقيق مزيد من الحريات السياسية. وقد نسج الكثير من نشاطها البرلماني العادي في مجلسي ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥، و٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠ على هذا المنوال؛ فنواب الجماعة عرضوا التعديلات التي يرعاها

---

(٢٧) خالد أبو بكر، «أبو الفتوح: الإخوان أكبر متضرّر من تعديل الدستور،» إخوان أونلاين، ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، <http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1168265498797&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout>.

(٢٨) أبو بكر، «أبو الفتوح: الإخوان أكبر متضرّر من تعديل الدستور».

(٢٩) عبد الستار إبراهيم وعبدو زينه، «مصر: أعلى لجنة برلمانية توافق على مقترحات مبارك بتعديل الدستور وصياغة المواد الجديدة،» **الشرق الأوسط**، ٩/ ١/ ٢٠٠٧، <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=400769&issueno=10269>.

الحزب الوطني، والتي تهدف إلى خنق الحرية السياسية للأحزاب التي تقوم على أساس ديني، وتوطيد السلطة التنفيذية للنظام. كما أخذت كتلة الإخوان زمام المبادرة التشريعية عن طريق المشاركة الفعّالة في المناقشات المتعلّقة بهذه القضايا (الحريات السياسية، والحريات العامة، والضوابط والتوازنات ما بين فروع الحكومة، والانتخابات)، واقترحت بعض التعديلات ومشاريع القوانين ذات المغزى لفتح المجال السياسي في مصر وحمايته من عسف استعمال السلطة. لكن الحزب الوطني الديمقراطي رفض هذا التشريع على الفور.

في العام ٢٠٠٠، دعت جماعة الإخوان صراحةً إلى وضع حدّ لحالة الطوارئ التي ظلّت سارية المفعول منذ العام ١٩٨١. وفي الواقع، وباستثناء فترات مستقطَعة قصيرة وقليلة، اعتمدت الحكومات المصرية على حالة الطوارئ، طوال العقود السبعة الماضية، كتبرير قانوني للنيل من حقوق المواطنين المصريين[٣٠]. بيد أن جهود جماعة الإخوان لم تسفر عن شيء، واستخدم الحزب الوطني أغلبيته الساحقة لتمديد حالة الطوارئ لثلاث سنوات في العام ٢٠٠٣، ولسنتين في العام ٢٠٠٦، ثم مرةً أخرى في العام ٢٠٠٨ حتى أيار/ مايو ٢٠١٠[٣١]. ومنذ العام ٢٠٠٣، حذّرت كتلة جماعة الإخوان مراراً من أن التمديد الأبدي لقانون الطوارئ يدلّ على نيّة النظام بتقييد الحرية السياسية المحدودة أصلاً.

في جميع الدورات البرلمانية، خلال السنوات العشر الماضية، استجوب نواب الإخوان رئيس الوزراء، ووزير العدل، ووزير الداخلية في قضايا التعذيب في السجون، واستجواب المواطنين، والإجراءات المُتَّخَذة من قبل ضباط المخابرات. وقد شدّد النواب على أن انتهاكات مصر لحقوق الإنسان توفّر ذريعةً مهمةً للتدخّل الدولي في الشؤون الداخلية للبلاد؛ فضغطت طلبات الإحاطة، التي قدّمها نواب جماعة الإخوان، على اللجنة البرلمانية للدفاع والأمن القومي لتنظيم عدد من الزيارات الميدانية للسجون في صيف العام ٢٠٠٤، كما ساهم نواب الإخوان في التقرير الخطّي للنتائج التي

---

(٣٠) «بيان حول مدّ العمل بقانون الطوارئ ٣ سنوات أخرى،» إخوان أونلاين، ١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=247&SecID=0>.

(٣١) أحمد صالح وهاني عادل، «التفاصيل الكاملة لجلسة البرلمان بمدّ العمل بقانون الطوارئ،» إخوان أونلاين، ٢٦ أيار/ مايو ٢٠٠٨، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=37555&SecID=0>.

توصّلت إليها اللجنة[٣٢]. وفي حزيران/ يونيو ٢٠٠٥، تناولت الكتلة النيابية للإخوان مسألة سوء الأوضاع في السجون وأصرّت على أن يوكَل الإشرافُ على السجون إلى وزارة العدل بدلاً من وزارة الداخلية[٣٣]. وخلال الفترة الممتدّة بين العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠٥، اقترحت كتلة الإخوان إدراج بند إضافي في قانون الإجراءات الجنائية لحظر الحبس الاحتياطي للصحافيين والأطباء على أساس الأخطاء التي تحدث أثناء الممارسة المهنية[٣٤]. ومثل معظم مبادرات جماعة الإخوان، عُرقِلَ هذا التشريع بشكل حاسم من قبل الغالبية البرلمانية للحزب الحاكم.

بدءاً من ٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠، تمّ توسيع برنامج جماعة الإخوان وأنشطتها في البرلمان لتشمل استقلال السلطة القضائية. ودخلت الجماعة الميدان بحماس في منتصف العقد، بعد منافسة بين السلطة التنفيذية وبين القضاة المنشقّين. وعندما تحرّكت الحكومة لإخضاع بعض الأصوات القضائية المُستقِلّة، حاولت جماعة الإخوان الدفع في الاتجاه المعاكس، وتطوير واعتماد مقترحات لإلغاء أدوات هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة القضائية. وهكذا، إضافة إلى رفض التعديلات المُقترَحة من الحزب الوطني الحاكم، والتي تهدف إلى إخضاع السلطة القضائية إلى قدر أكبر من السلطة التنفيذية[٣٥]. قدّمت جماعة الإخوان مشروع قانون بديلاً، في ٧ آذار/ مارس ٢٠٠٦، وذلك من قبل النائب صبحي صالح. سعى مشروع القانون هذا إلى الفصل بين السلطتين القضائية والتنفيذية، وضمان حياد واستقلالية القضاة من خلال جعلهم عرضةً إلى المساءلة أمام نادي القضاة فقط. أما قانون الحزب الحاكم فتمّ تمريره في شكله الأصلي في العام ٢٠٠٦[٣٦].

---

(٣٢) محمد حسين، «حسن يستجوب الداخلية ويتّهمها بقتل المصريين عمداً،» نواب إخوان، ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨، <http://www.nowabikhwan.com/index.aspx?ctrl=press&ID=5df3ffe2-9f73-447a-bedf-04b6484e37a0>.

(٣٣) محمد، «ماذا قدّم الإخوان في البرلمان؟!».

(٣٤) «قانون إخواني لإلغاء حبس الصحافيين والأطباء المصريين،» إخوان أونلاين، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=4993&SecID=250>.

(٣٥) Amira Howeidy, «The Battle Is Not Over,» *Al-Ahram* (Weekly) (29 June 2006), <http://weekly.ahram.org.eg/2006/801/fr2.htm>.

(٣٦) عبد المعز محمد، «البرلمان المصري يقرّ قانون السلطة القضائية وسط رفض الإخوان والمعارضة،» إخوان أونلاين، ٢٧ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=21502&SecID=0>, and =

في العام ٢٠٠٦، وضعت كتلة الإخوان أيضاً مشروع قانونها البديل لتنظيم الأحزاب السياسية وتشكيلها، وسعت إلى تسهيل تشكيل الأحزاب - التي يجب أن تتمّ المصادقة عليها حالياً من لجنة الأحزاب السياسية شبه الحكومية - والحفاظ على حرياتها التي انتُهِكَت من خلال مصادرة وثائقها، وتقييد أنشطتها، والتنصت على اتصالاتها. وكان من شأن الاقتراح أن يُحرِّر كذلك المنشورات والصحف الحزبية من قيود قانون الصحافة والمطبوعات[٣٧]. وكما هو الحال مع معظم مبادرات جماعة الإخوان، فإن البديل أوضح رؤية الجماعة، ولكن لم يكن له أيّ أثر قانوني؛ ويظلّ قانون الأحزاب السياسية الحكومي للعام ٢٠٠٥ ساري المفعول.

توسّعت محاولة جماعة الإخوان لحماية الحقوق المدنية لتشمل تشريعاً مقترحاً لقانون الإجراءات الجنائية؛ ففي ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وافقت لجنة الاقتراحات والشكاوى البرلمانية على تشريع للإخوان يحدّ الحبس الاحتياطي لمدّة تقل عن ثلاثة أشهر، في حال لم يتمّ إبلاغ الشخص المُتَّهَم بموعد جلسة المحكمة. وتهدف الفقرة إلى حماية المُتَّهَم من الاستجواب والتمييز بين الاحتجاز الوقائي، الذي تعتبره جماعة الإخوان انتهاكاً للحقوق المدنية، وبين السجن الفعلي[٣٨]. كما اقترحت كتلة الإخوان تعديلاً على قانون العقوبات يطالب بإنزال عقوبة السجن مدى الحياة بالمحقِّقين والسجّانين الذين يُعذِّبون السجناء. إلا أنّ أغلبية الحزب الوطني رفضت هذا التعديل[٣٩].

في محاولة لتعزيز المجتمع المدني، أعلن النائب يسري بيومي، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أنه يُعِدّ مشروع قانون لضمان حرية تأسيس

= «صبحي يقدّم مشروعاً جديداً لقانون السلطة القضائية،» نواب إخوان، ٨ تموز/يوليو ٢٠٠٧، <http://www.nowabikhwan.com/index.aspx?ctrl=press&ID=5713b819-11f0-4901-b1f7-fb4d68c297da>.

(٣٧) عبد المعز محمد، «أول قانون مشترك بين الإخوان والجبهة الوطنية عن تنظيم الأحزاب السياسية،» إخوان أونلاين، ١٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٦، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=21151&SecID=250>.

(٣٨) «موافقة على مشروع قانون إخواني لإلغاء الحبس الاحتياطي،» نواب إخوان، ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، <http://www.nowabikhwan.com/index.aspx?ctrl=press&ID=06a183a7-a5ab-4ec7-a67c-0a5c22a77ec9>.

(٣٩) «مشروع قانون لمناهضة التعذيب بمصر،» إخوان أونلاين، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=3948&SecID=0>.

المنظمات غير الحكومية، والنقابات العمّالية، والجمعيات المهنية(٤٠). ودعا بيومي إلى تبسيط الإجراءات اللازمة لتشكيل هذه الهيئات، وطالب بتقليص تدخّل وزارة التضامن الاجتماعي المتواصل في إدارتها. ولم يوافق البرلمان على مشروع القانون.

وفي ما يتعلّق بحرية التعبير وتكوين الجمعيات، رفضت كتلة جماعة الإخوان في وقت سابق مشروع القانون الذي اقترحته وزارة الشؤون الدينية، يوم ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، والذي يمنع التظاهرات داخل المساجد. ووفقاً لنواب الجماعة، فإن الهدف الحقيقي من هذا الاقتراح هو المزيد من تقليص المساحات المتاحة لحرية التعبير تحت ذريعة حماية أماكن العبادة(٤١). وخلال مناقشة مشروع القانون، اقترح النائب حسين إبراهيم، إضافة شرط السماح بالتظاهرات لأسباب وطنية ودينية مهمة، وبالتظاهرات السلمية جميعها أثناء النهار، طالما أنها لا تنطوي على خطر إلحاق أضرار بالمساجد أو تسييس أماكن العبادة. لكن البرلمان تجاهل اقتراح إبراهيم.

أخيراً، وفي ما يتعلّق بحرية الصحافة، اقترح النائب محسن راضي، في العام ٢٠٠٩، مشروع قانون لإلغاء المادة رقم ١٩٠ من القانون ٥٨/ ١٩٣٧ الذي يحظّر على الصحافيين نشر إجراءات وقرارات المحاكم التي تُعتَبَر مُضِرّةً بالنظام العام وأخلاق المواطنين. ووفقاً لكتلة جماعة الإخوان، فإن المادة الحالية لا تُقيِّد حرية الصحافة فحسب(٤٢)، بل

---

(٤٠) عبد الله شحاته، «بيومي يعدّ مشروع قانون يسمح بحرية إنشاء الجمعيات الأهلية،» نواب إخوان، ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩، <http://www.nowabikhwan.com/index.aspx?ctrl=press&D=87539445-0784-4eb6-b3e6-42c7cd37d446>.

(٤١) أحمد صالح، «١٠٠ نائب يرفضون قانون منع التظاهر في دور العبادة،» إخوان أونلاين، ٢ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=36060&SecID=250>، وأحمد البحيري، «جدل أزهري حول مشروع قانون «منع المظاهرات في المساجد»... وعلماء يعتبرون مناقشته برلمانياً خطوة لـ «كبت الحريات»،» **المصري اليوم**، ١٢/ ١٢/ ٢٠٠٧، <http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=86070&IssueID=886>, and أحمد رمضان، «قانون منع التظاهر في دور العبادة... مؤامرةٌ جديدةٌ على مصر،» إخوان أونلاين، ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=33080&SecID=250>.

(٤٢) عبد الله شحاته، «راضي يقترح مشروع قانون يلغي حظر النشر،» نواب إخوان، ٢٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٩، <http://www.nowabikhwan.com/index.aspx?ctrl=press&ID=6cccdcc3-3870-4cae-b59f-fd2b68fb22fb>.

تخالف أيضاً الدستور الذي ينص على أن جميع المحاكم علنية[43].

٣ ـ التشريعات الاجتماعية والاقتصادية

بصفة عامة، استخدمت جماعة الإخوان المسلمين وجودها في البرلمان للفت الأنظار إلى أوجه القصور الاجتماعية والاقتصادية للحكومة، بما في ذلك تمثيلها الحصريّ المزعوم لمصالح نخبة رجال الأعمال، وإهمال احتياجات ذوي الدخل المحدود، والفشل في التصدّي للمشكلات التنموية الخطيرة في البلاد. تابعت جماعة الإخوان هذه المواضيع من خلال طلبات الإحاطة والاستجوابات الأكثر رسمية، والتدقيق في مقترحات الميزانية القومية، والأنشطة الإعلامية ذات الصلة. وألقى نواب الإخوان باللائمة على الحكومة مراراً بسبب معدّلات التضخّم، والبطالة، وارتفاع الأسعار، والفساد، وانخفاض الأجور. وفي الإطار نفسه، شدّدوا أيضاً على أن إخفاقات الحكومة الاقتصادية أدّت إلى تفاقم ظواهر عدم الاستقرار الاجتماعي، مثل الجريمة، والتحرّش الجنسي، والهجرة غير الشرعية للمصريين[44].

لأسباب متنوعة، صوّتت كتلة الإخوان، بين العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠٥، ضدّ جميع الميزانيات السنوية التي قدّمتها الحكومة إلى مجلس الشعب. والأهمّ من ذلك هو أن النواب الـ ١٧ المذكورين، أكّدوا أنه على الرغم من زيادة النفقات الاجتماعية الحكومية[45]. لم تتحسّن نوعية الخدمات الصحية والتعليمية بشكل فعلي، ولا تزال الأعباء الاقتصادية تؤثّر على الأُسَر ذات الدخل المنخفض. ووفقاً لكتلة جماعة الإخوان، كان ينبغي أن

---

(٤٣) المادة ١٦٩ من الدستور المصري.

(٤٤) للاطّلاع على معلومات عن الجريمة، انظر: الزهراء عامر، «جرائم ٢٠٠٩... مصر باللون الأحمر،» إخوان أونلاين، ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=58573&SecID=271>.

للاطّلاع على معلومات عن جرائم التحرش الجنسي، انظر: أحمد صالح، «محاكمات برلمانية جديدة لفشل النظام،» إخوان أونلاين، ١٠ آذار/ مارس ٢٠٠٩، <http://ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=46289&SecID=250>.

بالنسبة إلى الهجرة غير الشرعية، انظر: «الهجرة غير الشرعية... الحلم الأليم،» إخوان أونلاين، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=11769&SecID=271>.

(٤٥) بلغ حجم الإنفاق الاجتماعي نسبة ٤٢ بالمئة من ميزانية ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥، ما أدّى إلى رفع أجور العاملين في قطاعَي الصحة والتعليم.

تُخصّص كل ميزانية زيادة في التمويل العام للاستثمارات طويلة الأجل في محاولة لخلق فرص عمل وزيادة النمو الاقتصادي. كما انتقدت جماعة الإخوان الحكومة مراراً لفشلها في زيادة عائدات البلاد من الضرائب وخفض العجز في ميزانيتها، فضلاً عن تخصيص الإعانات للصادرات المصرية، وهو القرار الذي زعم الإخوان أنه سيفيد القلّة. وأخيراً، رفضت الجماعة سياسات الحكومة الضريبية التي اعتبرتها عبئاً مُرهِقاً على الأُسَر ذات الدخل المحدود[٤٦].

في ما يتعلّق بالديون الوطنية، وجّه النائب حمدي حسن استجواباً إلى رئيس الوزراء ووزير المالية، في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤، في شأن تضخّم حجم الديون التي بلغت ما يعادل ٩٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي[٤٧]. وقد اتّهم حسن الحكومة بالفشل في احتواء زيادة الدين، وادّعى أنها لم تكن شفّافةً في شأن حجمه، الأمر الذي سيكون له عواقب سلبية على الدين العام والإنفاق الاجتماعي[٤٨]. وفي العام ٢٠٠٤، قدّم النائب صابر عبد الصادق، أيضاً استجواباً إلى الحكومة في شأن الفجوة بين معدل النفقات السنوي وبين الإيرادات[٤٩]. وانتقدها لإخفاقها في تسهيل التحرير الاقتصادي، فضلاً عن توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات ذات الإنتاجية المحدودة مثل النفط.

طيلة هذه الفترة، لاحقت كتلة الإخوان أيضاً قضايا الفساد الإداري والرشى، والاستغلال الخاص للممتلكات العامة عن طريق طلبات الإحاطة والاستجوابات، واستناداً إلى الأدلة التي جُمِعَت في التقارير السنوية للجهاز

---

(٤٦) عبد المعز محمد، «الفساد والرشوة مسؤولان عن الانهيار الاقتصادي،» إخوان أونلاين، ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=14889&SecID=0>.

(٤٧) وصل حجم الدين الداخلي إلى ٣٣٨ بليون جنيه مصري، فيما وصل الدين الخارجي إلى ٢٨,٧ بليون جنيه. انظر: عبد المعز محمد، «حصاد الدورة الرابعة لنواب الإخوان (٣)،» إخوان أونلاين، ٢١ تموز/ يوليو ٢٠٠٤، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=7776&SecID=251>.

(٤٨) «برلمان مصر يناقش استجواباً للإخوان عن الدين العام،» إخوان أونلاين، ١٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=4178&SecID=0>.

(٤٩) بين العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠٤، بلغ متوسّط العجز السنوي للحكومة المصرية ٢,٦٥ بالمئة. انظر: «Statistical Abstract of the ESCWA Region for 2005,» United Nations Economic and Social Commission for Western Asia. <http://css.escwa.org.lb/Abstract/chap09/index.asp>.

المركزي للمحاسبة[٥٠]. وفي العام ٢٠٠٢، كشف تقرير الجهاز المركزي للمحاسبة عن ٧٢ ألف حالة فساد مالي وحكومي[٥١]. وزعم نواب جماعة الإخوان، في العام ٢٠٠٤، أن الفساد يكلّف مصر ما يزيد على ١٠٠ بليون جنيه مصري سنوياً[٥٢].

كما ركّزت جماعة الإخوان أيضاً على انعدام الشفافية الاقتصادية لدى الحكومة وتقديم معلومات ملفّقة؛ ففي شباط/ فبراير ٢٠٠٤، اتّهم نواب الإخوان الحكومة بتوفير مؤشّرات اقتصادية غير صحيحة تتناقض مع تلك الموجودة في تقارير المنظّمات الدولية، إذ ادّعت الإحصاءات الصادرة عن النظام، أن النمو الاقتصادي في مصر (٤ في المئة) أعلى من التقييمات الدولية (٢ في المئة)[٥٣].

- في العام ٢٠٠٤، انتقد نواب الجماعة بشدّة سياسات الحكومة في مجال الخصخصة وتحرير التجارة، على أساس أن لها آثاراً سلبية على مصادر الرزق والدين العام. وجادلوا أن هذه السياسات قد تؤدّي إلى زيادات حادة في أسعار السلع الأساسية مثل المواد الغذائية والفولاذ ومواد البناء، في حين أن الأجور والرواتب لم ترتفع بما يتناسب مع ذلك. وأعربوا عن اعتقادهم بأن

---

(٥٠) في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣، أصبح الجهاز المركزي للمحاسبات خاضعاً لإشراف رئيس الجمهورية، وهو تطوّر انتقده النائب حمدي حسن.

(٥١) تركّزت ٤٩ ألف حالة من هذه الحالات في قطاع النفط، ووزارة الثقافة، والبلديات وقطاع الإسكان. انظر: «الحكومة المصرية تسبح في بحر من الفساد،» إخوان أونلاين، ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=3443&SecID=0>. و«نواب الإخوان يطالبون بفتح ملف الفساد من جديد،» إخوان أونلاين، ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=9951&SecID=0>.

(٥٢) وصل المبلغ المتراكم للأصول التي فقدت في حالات الفساد المالي والكسب غير المشروع (الاتجار بالمخدرات، وغسيل الأموال، والرشاوى، إلخ) إلى ١٠٠ بليون جنيه مصري. وانتقد عدد من النواب، استناداً إلى تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات، الحكومة على الإنفاق غير الضروري لمبلغ ٥٢١ مليون جنيه لشراء سيارات للوزراء، وتمويل سفرهم مع لجان الأبحاث. وزعموا أن المبلغ الذي أُنفِق كان يمكن أن يرفع رواتب موظّفي الدولة بنسبة تزيد على ٢٠ بالمئة. انظر: إخوان أونلاين، ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=3443&SecID=0>, and

صالح شلبي، «نواب الإخوان يفتحون ملف فساد الحكومة المصرية،» إخوان أونلاين، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=19025&SecID=271>.

(٥٣) السيد حزين، «بدون إصلاح سياسي يتدهور أي اقتصاد،» إخوان أونلاين، ١٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٤، <http://ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=4989&SecID=250>.

سياسة تحرير التجارة وسعر الصرف العائم هما المسؤولان عن خفض قيمة الجنيه المصري بنسبة ٥٠ في المئة. علاوة على ذلك، أدّت خصخصة المؤسسات العامة إلى البطالة بسبب رفض أصحاب المشاريع الخاصة الاحتفاظ بموظّفي القطاع العام السابق(٥٤). وأنفقت الحكومة أموال الضمان الاجتماعي المتوافرة في محاولة يائسة لتسديد الدين العام الداخلي(٥٥).

- في آذار/ مارس ٢٠٠٤، شنّت كتلة الإخوان البرلمانية حملةً عامةً مكثّفةً للضغط على الحكومة لمناقشة تطبيق قانون الاحتكار الذي اعتبرت أن من شأنه إحياء القطاع الصناعي المصري، وتحسين نوعية السلع المصرية المُصنّعة، وتحقيق استقرار الأسعار(٥٦). وادّعت جماعة الإخوان تحقيق نجاح تشريعي نادر في هذا الصدد مع إقرار قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار؛ في شباط/ فبراير ٢٠٠٥، الذي يحظّر الصفقات والاندماجات ما بين الشركات التي تعرقل المنافسة وتطرد المنافسين الصغار من السوق(٥٧).

- مع زيادة تمثيلها في البرلمان (٢٠٠٥ - ٢٠١٠)، واصلت جماعة الإخوان بذل جهود مماثلة. ومرة أخرى صوّت نوابها ضدّ مشروع الميزانية السنوية، وانتقدوا لجنة الخطة والموازنة لافتقارها إلى الشفافية، مقترحين إعادة توزيع الأموال العامة من القطاعات المختلفة - مثل الدعم المُقدَّم للصادرات والطاقة، وميزانيات وسائل الإعلام - وتوجيهه نحو التعليم والصحة العامة. وجدّد نواب الجماعة اقتراحاتهم لخفض عجز الموازنة، وتحسين نوعية الخدمات الصحية والتعليمية، وزيادة الاستثمارات العامة من

(٥٤) مصطفى عوض الله، «سياسة الخصخصة أفقدت مصر شركاتها وشردت عمّالها،» إخوان أونلاين، ١٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٤، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=4828&SecID=0>, and
حسنين الشورة، «١٠٠ مليار جنيه تكلفة الفساد سنوياً بمصر،» إخوان أونلاين، ٢٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٤، <http://www.ikhwanOnline.com/Article.asp?ArtID=4979&SecID=0>.

(٥٥) أحمد سبيع، «العدلي: نحذّر الحكومة من استنزاف الاحتياطي النقدي،» إخون أونلاين، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=5216&SecID=250>.

(٥٦) أحمد سبيع، «مصر: نواب الإخوان يسألون أين قانون منع الاحتكار؟!،» إخوان أونلاين، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=5445&SecID=250>.

(٥٧) السيد زايد، «د. الغزالي: للإخوان رؤية اقتصادية لكن المشكلة في التطبيق،» إسلاميون، ١٤ آب/ أغسطس ٢٠٠٨، <http://islamyoon.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1218614721545&pagename=Islamyoun/IYALayout>.

أجل خلق فرص العمل، ومراقبة مشاريع الخصخصة[٥٨]. ورداً على ميزانية السنة المالية ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩، اقترحت كتلة الإخوان إعادة النظر بالسياسات الضريبية وسياسات تحصيل الضرائب في البلاد. وفي ميزانية العام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠، امتنع العديد من نواب الجماعة الـ ٨٨ عن انتقاد الحكومة بسبب محاولاتها الرامية إلى تحفيز الاستثمار وخفض الإعانات المالية الحكومية، إلا أنهم دفعوها إلى إعادة ترتيب الأولويات في أجندتها الاجتماعية، وطالبوا بإصلاح ضريبي.

ـ وفي السنوات القليلة الماضية، واصلت كتلة الإخوان حملتها لمكافحة الفساد، مُدّعيةً أن من شأن فرض قيود ناجحة على الفساد أن يحسّن مناخَ الاستثمار في البلاد، ويُخفِّف من بعض الآثار السلبية للخصخصة على الطبقات الدنيا والمتوسطة. وفي العام ٢٠٠٧، اتّهم نواب الإخوان الحكومة بالسماح لبعض الشركات باحتكار المواد الغذائية الأساسية بسبب فشلها في السيطرة على الأسعار[٥٩]. وفي ١٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨، اقترح النائب سعد الحسيني، مشروع قانون لتعديل قانون المنافسة والاحتكار للعام ٢٠٠٥، من أجل تطبيق عقوبات أكثر صرامةً على الاحتكارات. مشروع القانون اقترح عقوبةً كبيرةً بواقع بليون جنيه مصري على المحتكرين، وإلغاء تصاريح الأعمال التجارية الخاصة بهم، وفرض غرامة على مديري شركاتهم، وربما الحكم عليهم بالسجن[٦٠]. ورفضت أغلبية الحزب الوطني هذا الإجراء.

ـ في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، استجوبت كتلة الإخوان البرلمانية وزير المالية حول سوء إدارة الحكومة لصناديق التأمينات الاجتماعية، واستخدامها مبلغ ٢٧٠ بليون جنيه مصري من صندوق التعويضات والرواتب لتغطية الدين العام. وفي العام ٢٠٠٨، وجّهت الكتلة ١٠٤ طلبات إحاطة و١٢ استجواباً إلى الحكومة على خلفية استيراد مواد غذائية منتهية الصلاحية، وخصوصاً

---

(٥٨) «نصّ ردّ الكتلة على الموازنة،» نواب إخون، ١١ حزيران/ يونيو ٢٠٠٨، <http://www.nowabikhwan.com/Index.aspx?ctrl=press&ID=2eb8f08f-0635-4ee4-97f6-304e2a2a2c75>.

(٥٩) هاني عادل، «إسقاط ١١ استجواباً بالتصفيق للحكومة!!،» إخوان أونلاين، ٢٢ آذار/ مارس ٢٠٠٩، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=46762&SecID=250>.

(٦٠) «الحسيني يقدم مشروع قانون لتشديد عقوبة الاحتكار،» نواب إخوان، ١٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨، <http://www.nowabikhwan.com/index.aspx?ctrl=press&ID=220cf723-b3a3-4c14-93f6-1d6b48796b2f>.

القمح منها، وهو استيراد زُعِم أن رجال أعمال مقربين من النظام قاموا به[٦١]. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، اتّهم النائب محسن راضي، الحكومة بتبديد ما يعادل عدة بلايين من الجنيهات المصرية من أموال المنَح المقدَّمة من الجهات الدولية المانحة لتطوير التعليم والحكم المحلي، والزراعة، والقروض الصغيرة، وتمكين المرأة[٦٢].

وهكذا، في الجوانب التي تتداخل فيها مسائل الإصلاح السياسي والسياسة الاقتصادية، لجأت جماعة الإخوان إلى استخدام كتلتها البرلمانية لتطوير توجّهات سياستها العامة في سلسلة متواصلة من المبادرات والمقترحات التفصيلية لإثبات قدرتها على تقديم رؤية شاملة بديلة للسياسة المصرية. لكن ماذا عن جوانب الاهتمام الأكثر تقليديةً بالنسبة إلى الحركة؟ لقد عملت جماعة الإخوان لمتابعة هذه الأجندة الشاملة الجديدة من دون التخلّي عن تأكيدها، منذ فترة طويلة، على الدين والأخلاق والأسرة. إن نظرةً فاحصةً إلى سجلها في البرلمان لا تكشف سوى عن نجاح جزئي في السعي إلى تحقيق الأجندة الجديدة الشاملة، جنباً إلى جنب مع الأجندة القديمة الأضيق.

٤ ـ التشريع الديني والأخلاقي

طوال الدورتين البرلمانيتين لمجلسي ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥ و٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠، واصلت جماعة الإخوان السعي إلى تحقيق برنامجها الديني والأخلاقي التقليدي المبني على الدعوات لتطبيق الشريعة الإسلامية.

والأكثر إثارةً هنا هو أن جماعة الإخوان عملت بكدّ لتصوير أجندتها الدينية على أنّها تتماشى مع ـ وحتى تعبّر بشكل كامل عن ـ برنامجها الشامل للإصلاح. بعض القضايا الدينية التي أثارتها، على غرار حقّ النساء المحجّبات في التوظّف في القنوات التلفزيونية التي تموّلها الحكومة، تمّ ربطها بحرية التعبير والمعتقد. وفي قضايا أخرى، مثل التعذيب وحقوق الصحافة، استندت

---

(٦١) «موجز لأداء الكتلة خلال الدور البرلماني ٢٠٠٩،» الإخوان المسلمون، ٢٠٠٩ (غير منشور).

(٦٢) صهيب الشريف، «استجواب لراضي يتّهم الحكومة بإهدار أموال المنح،» نواب إخوان، ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، <http://www.nowabikhwan.com/index.aspx?ctrl=press&ID=64e11870-e2f3-4162-a8be-c076e3898a44>.

جماعة الإخوان المسلمين إلى الأولويات الدينية والأخلاقية للدفاع عن الحريات السياسية وحقوق الإنسان. لكن، وفي حين عملت على دمج أجنداتها المختلفة، أجرت جماعة الإخوان تحوّلاً في التركيز لا تخطئه العين، إذ من الواضح أن البرنامج الديني والأخلاقي للحركة في البرلمان قد تراجع بشكل ملحوظ على مدى السنوات العشر الماضية؛ فقد انشغل نواب جماعة الإخوان بالمناقشات البرلمانية حول التعديلات الدستورية والحريات السياسية والتشريعات الاجتماعية والاقتصادية، وذلك غالباً على حساب التشريعات المستندة إلى الشريعة. لكن تغيّر التركيز كان نسبياً، حيث لم يصمت نواب الإخوان في شأن القضايا الدينية.

وفي حالات قليلة نادرة، خلال دورة مجلس الشعب للأعوام ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥، تناول نواب الإخوان قضايا أخلاقيةً وثقافيةً وثيقة الصلة بتطبيق الشريعة الإسلامية. على سبيل المثال، قدّم نواب الإخوان طلبات الإحاطة التالية:

ـ إلى وزارة الثقافة في العام ٢٠٠١، في ما يتعلّق بنشر ثلاث روايات بتمويل حكومي تتضمّن «إشارات جنسية» مباشرةً اعتبرتها جماعة الإخوان مسيئةً إلى الأخلاق الإسلامية والعامة. وأدّى التحقيق إلى وقف عدد من المسؤولين في وزارة الثقافة التي طلبت، من الآن فصاعداً، حكم الأزهر في شأن محتوى الكتب والمنشورات التي تُموِّلها الحكومة.

ـ وفي حزيران/ يونيو ٢٠٠٢، استجوب نواب الإخوان الحكومة حيال ما اعتبروه محاولات رسميةً للحدّ من دور الأزهر في القطاع التعليمي، والتقليل من أهمية الدين واللغة العربية في المناهج المدرسية.

ـ طلب إحاطة إلى الحكومة في شأن مسابقة انتخاب ملكة جمال مصر، في نيسان/ أبريل ٢٠٠٤، التي رفضتها جماعة الإخوان باعتبارها إهانةً للإسلام ونوعاً من التحدّي لأحكام الشريعة الإسلامية[٦٣]. كما دعت جماعة الإخوان إلى استقالة شيخ الأزهر في العام ٢٠٠٣، بسبب ردّ فعله البارد على قرار الحكومة الفرنسية حظر الحجاب في المدارس والجامعات، وانتقدت قرار

---

(٦٣) محمد جمال عرفة، «وسط الانتقادات: انتخاب ملكة جمال مصر،» العربية، ٢٤ نيسان/ أبريل ٢٠٠٤، <http://www.alarabiya.net/articles/2004/04/24/2721.html>.

وزارة الإعلام المصرية بمنع مذيعات التلفزيون من ارتداء الحجاب[٦٤].

ـ من حيث المقترحات التشريعية، قدّم نواب الإخوان في العام ٢٠٠٢، تشريعاً لتعديل القوانين في إطار الشريعة الإسلامية[٦٥]. ومنْع منتقدي الإسلام والنبي محمد (ﷺ) من دخول مصر. وفي العام ٢٠٠٣، سعت جماعة الإخوان إلى تحقيق مبادرات تشريعية مماثلة، بما في ذلك تدابير لمنع الخمور في مصر، وحظر الفنّ الذي يتضمّن إشارات واضحةً إلى الجنس، مثل الأفلام التي تنطوي على مشاهد حميمة، والحفلات الموسيقية التي تضمّ مغنيات. كما اقترحت كتلة الإخوان مشروع قانون يهدف إلى تعزيز مواد القانون الجنائي التي تعاقب على أفعال الخيانة الزوجية، واستهلاك الكحول وشرائه، والقمار. كان من شأن المواد المقترحة، التي لم تتمّ إجازتها في البرلمان، أن تعرّض بعض مرتكبي هذه الجرائم إلى الغرامات المالية والسجن، وحتى الجَلد. كذلك، اقترحت كتلة الإخوان أيضاً تعديلات وقوانين للحفاظ على مؤسسة الأزهر واستقلالها.

ـ واقترح نواب جماعة الإخوان قوانين لإصلاح الإطار المؤسسي للأزهر، وعملية صنع القرار فيه، وإدارة أوقافه. وقدّم النائب علي لبن مرات عدة خلال دورة مجلس ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥، مشروع تعديله المقترح للقانون الرقم ١٠٣/ ١٩٦١، الذي ينصّ على أن شيخ الأزهر ومجلس علماء الدين المرتبطين به ينبغي أن يكونوا منتخَبين من الشعب بدلاً من أن تعيّنهم الحكومة، كما كان الحال منذ الخمسينيات[٦٦]. خلال هذه الفترة أيضاً، اقترح النائب حسين إبراهيم مشروع قانون لاستعادة أوقاف الأزهر التي كانت صودرت من قبل الحكومة[٦٧].

---

(٦٤) عبد المعز محمد، «أزمة المذيعات المحجّبات بمصر بمراحلها النهائية،» إخوان أونلاين، ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=10372&SecID=391?>.

(٦٥) في الواقع، ركّز الإخوان المسلمون بشكل خاص على هذه القضية في مجلس العام ١٩٧٩، عندما اقترح نواب جماعة الإخوان سلسلة قوانين من شأنها أن تجعل الإطار القانوني لمصر يتماشى مع تفسيراتها للشريعة الإسلامية.

(٦٦) «مجلس الشعب يوافق على مدِّ فترة عمداء الأزهر إلى ثلاث سنوات،» نواب إخوان، ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، <http://www.nowabikhwan.com/index.aspx?ctrl=press&ID=30b63109-bc1f-4cd5-8631-be8afb8df649>.

(٦٧) عبد المعز محمد، «مشروعات قوانين قدّمها الإخوان أحرجت الحكومة،» <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=14597&SecID=251>.

خلال دورة مجلس الشعب للفترة ٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠، واصلت جماعة الإخوان جهودها لضمان استقلال الأزهر، من خلال رفض مشروع قانون قُدِّم في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، أجاز تعيين كبار المسؤولين في الأزهر، ونال، مع ذلك، موافقة أغلبية الحزب الوطني الديمقراطي[٦٨]. وفي العام ٢٠٠٨، استجوبت كتلة الإخوان عدداً من الشخصيات ـ بمن فيهم رئيس الوزراء، ووزير الشؤون الدينية والأوقاف، ووزير التنمية ـ واتّهمت الحكومة بالعمل على إضعاف جامعة الأزهر عن طريق إلغاء بعض فروعها في المحافظات، وإهمال تطوير مناهجها[٦٩].

واصل نواب الإخوان إثارة قضايا مماثلةً لتلك التي كانت أثيرت في مجلس ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥، والمتعلقة بتطبيق الشريعة والأخلاق. وفي العام ٢٠٠٧، استجوَبَ النائب محسن راضي وزير الشؤون الدينية والأوقاف بسبب سياسته بالسماح للأجهزة الأمنية بالسيطرة على المساجد والحدّ من أنشطة الخطباء الدعوية[٧٠]. وفي المناقشة العامة المتعلّقة باستجواب راضي، أثار عدد من نواب الحركة اعتراضات أخرى على الوزارة، وانتقدوها لنشرها وثيقة تدين ختان الإناث، وإرغامها الخطباء على حضور محاضرات نظّمتها الكنيسة الأنغليكانية المصرية في الإسكندرية، ومطالبتها خطباء الجمعة بالكفّ عن لعن إسرائيل[٧١].

وكما حاولت ربط أجندتها الدينية بالإصلاحات السياسية، جهدت جماعة الإخوان لإدخال المبادئ الإسلامية في برنامجها الاقتصادي لتُظهِر مدى ملاءمتها لاحتياجات المواطنين والتحدّيات التنموية في مصر. وبالتالي،

---

(٦٨) «اقتراح بالبرلمان المصري بانتخاب شيخ الأزهر،» إخوان أونلاين، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=4876&SecID=251>.

(٦٩) أحمد يوسف، «استجواب لبهاء يتّهم الحكومة بتفكيك جامعة الأزهر،» نواب إخوان، <http://www.nowabikhwan.com/index.aspx?ctrl=press&ID=89b6241b-e518-4a43-aae7-d720572d9025>.

(٧٠) زعم راضي بأن جهاز المخابرات يتدخّل في تعيين خطباء المساجد، وفي إعداد خُطَب الجمعة. انظر: خليفة الدسوقي، «راضي يُعِدّ مشروع قانون يمنح العلماء حصانة،» نواب إخوان، ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧، <http://www.nowabikhwan.com/Index.aspx?ctrl=press&ID=eda54edc-0627-452c-9bb0-91f2856e2f0b>.

(٧١) محمد حسين، «راضي يستجوب زقزوق لتفويضه الأمن في إدارة المساجد،» نواب إخوان، <http://www.nowabikhwan.com/index.aspx?ctrl=press&ID=37541dfa-d3cc-40ed-be6d-f11c1c8538fd>.

أصبحت الخدمات المصرفية الإسلامية والاقتصاد من عناصر الأنشطة البرلمانية لجماعة الإخوان لتعزيز الشريعة والأخلاق الإسلامية. وفي العام ٢٠٠٨، اقترح النائب إبراهيم الجعفري، مشروع قانون لتعديل قانون البنك المركزي[(٧٢)]. متوسّلاً إنشاء وحدات رقابة مصرفية إسلامية، وإدارة البنوك الإسلامية بطريقة تختلف عن المصارف التجارية. ومع ذلك، رفض البرلمان مشروع القانون. وفي وقت لاحق في مجلس ٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠، حاول نواب جماعة الإخوان تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية كحلّ للأزمة المالية العالمية. وتعليقاً على هذا المفهوم، اقترح النائب علم الدين السخاوي، في العام ٢٠٠٨، سنّ قانون الزكاة الذي يلزم المسلمين المصريين دفع زكاتهم المعتادة لبنوك خاصة تقوم بعد ذلك بتوزيعها على الأُسَر الفقيرة والمواطنين العاطلين عن العمل[(٧٣)].

من حيث الجهود التشريعية الأخرى المتّصلة بالبرنامج الديني والأخلاقي لكتلة الإخوان، اقترح عدد من نواب جماعة الإخوان في العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، تعديلات على قانون الطفل، وهي مبادرة حكومية ترمي إلى جعل مصر تحترم المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وقد خاض نواب كتلة الإخوان الجدل المتعلّق بذكر العناصر القانونية التي اعتبروها متعارضةً مع أحكام الشريعة الإسلامية[(٧٤)]. وسعوا إلى تغيير ثلاث قضايا على وجه الخصوص.

أولاً، اعترضت الكتلة على تطبيق العقوبات القانونية على الزيجات التي تتمّ دون سن الـ ١٨، والتي تعتبرها جماعة الإخوان انتهاكاً للسنّ القانونية على أساس الشريعة وهي ١٦ عاماً.

ثانياً، زعمت الكتلة أن سلطة الحكومة للتدخّل في شؤون الأسرة من

---

(٧٢) القانون ٨٨/ ٢٠٠٣.

(٧٣) انظر: خليفة الدسوقي، «السخاوي يطرح مشروع قانون الزكاة للرأي العام،» نواب إخوان، ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨، <http://www.nowabikhwan.com/Index.aspx?ctrl=press&ID=c90f6caf-c333-4fce-8f29-ae0223f36a3a>, and

عبد الله شحاته، «السخاوي يقدّم مشروع قانون لحل مشكلة مصر الاقتصادية،» نواب إخوان، ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨، <http://www.nowabikhwan.com/Index.aspx?ctrl=press&ID=20c2ee4b-5dab-4421-ab98-554a76c77c6b>.

(٧٤) القانون ١٢/ ١٩٩٦.

أجل حماية الأطفال تتعارض مع المبدأ الإسلامي لخصوصية الأُسَر[٧٥]. **أخيراً**، احتجّت جماعة الإخوان بشدّة على نصّ القانون الذي يتيح للأمهات ـ بمن فيهن الأمهات العازبات ـ منح أسماء عائلاتهن لأطفالهن، مُدَّعين أن هذا الشرط هو علامة على نزع الإسلام والتغريب في مصر. ربما حقّقت جماعة الإخوان نقاطاً بلاغية، إلا أنّ جهودها لم تترك أيّ أثر قانوني، إذ تمّ تمرير مشروع القانون الذي قدمه الحزب الحاكم من دون تعديل[٧٦].

٥ ـ قضايا المرأة

تسبّبت محاولة جماعة الإخوان المسلمين الجمع بين أجندة إصلاح واسعة وبين رؤية دينية على وجه التحديد، بالتباس وغموض في شأن القضايا المتعلقة بنوع الجنس والأسرة؛ فطيلة دورة مجلسي ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥ و٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠، فشل نواب الإخوان في البرلمان في تطوير برنامج واضح سياسي المنحى في ما يتعلّق بحقوق المرأة والمشاركة السياسية. ونظر نواب الجماعة، إلى حدّ كبير، إلى قضايا المرأة من خلال عدساتهم الدينية والأخلاقية المعتادة، وبالتالي تعاملوا معها حصراً على أساس «توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية». ونتيجةً لذلك، انشغلت كتلة جماعة الإخوان في المقام الأول بالدفاع عن الحقوق الدينية للمرأة المسلمة، مثل الحق في ارتداء الحجاب، والاحتجاج على قانون قدّمته الحكومة «يتعارض» مع أحكام الشريعة الإسلامية. وقد قاوم قادة جماعة الإخوان بصورة عامة الدعوات إلى منح المرأة دوراً أكبر في الحياة العامة، ولكنهم علّلوا معارضتهم بمفردات حذرة إلى حدّ ما. وعلى الرغم من الفشل في تقديم رؤية بديلة تماماً، قامت كتلة الإخوان ببعض المحاولات الأوّلية لوضع أجندة أكثر إيجابيةً (وليس مجرّد دفاعية) في شأن القضايا الاجتماعية، في محاولة لتلبية احتياجات المرأة، وإن كان ذلك بطريقة قد تصدم بعض المستفيدين المُستهدَفين بوصفها أبوية.

في مناسبات مختلفة طوال دورة مجلس الشعب للفترة الممتدّة ما بين

---

(٧٥) خليفة الدسوقي، «راضي يتقدم بمشروع قانون للطفل،» نواب إخوان، ٢٢ أيار/ مايو ٢٠٠٨، <http://www.nowabikhwan.com/index.aspx?ctrl=press&ID=a6a32b23-ded6-4005-909a-65263f52f676>.

(٧٦) عبد المعز محمد، «الإخوان والدورة الثالثة. . . هجوم القوانين،» إخوان أونلاين، ١٦ تموز/ يوليو ٢٠٠٩، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=51615&SecID=251>.

العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠٥، دافعت كتلة الإخوان عن حقّ المرأة في ارتداء الحجاب، وانتقدت الأصوات التي حثّت الحكومة على فرض حظر على الحجاب الكامل للوجه (النقاب) في الأماكن العامة[٧٧]. وقد واصلت هذه المحاولات في مجلس ٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠.

في المجلس الحالي، شاركت كتلة جماعة الإخوان بنشاط في المناقشات البرلمانية حول قانون الطفل سالف الذكر، والعديد من الجوانب التي تمسّ حقوق المرأة[٧٨]. وقد واجه مشروع القانون الذي سعى إلى تعزيز الحظر على ختان الإناث، ووضْع قيود أقسى على الممارسة، انتقادات حادةً من نواب الحركة الذين قالوا إنه يخالف تعاليم الدين الإسلامي، ويحاول فرض القيم والأخلاق الغربية على المصريين[٧٩]. محمد سعد الكتاتني، رئيس الكتلة البرلمانية للإخوان، قال في العام ٢٠٠٨، إن إلغاء ختان الإناث «يتعارض مع القواعد والأعراف، وطبيعة الشعب المصري»[٨٠]. وقد حظّر القانون، الذي أُقرّ في حزيران/ يونيو ٢٠٠٨، ختان الإناث. كما أراد الحزب الوطني الديمقراطي، وهو يتضمّن فقرةً تنصّ على أن هذه الممارسة غير مسموح بها إلا في حالات «الضرورة الطبية»[٨١].

وطيلة دورة مجلس ٢٠٠٥ ـ ٢٠١٠، تطرّقت كتلة الإخوان أيضاً إلى التشريعات المتعلّقة بتمثيل المرأة في السياسة. وكان من أبرزها رفض جماعة

---

(٧٧) حاربت كتلة الإخوان، على وجه الخصوص، قرار وزير الثقافة في العام ٢٠٠٠ الذي يقضي بمنع مذيعات التلفزيون من وضع الحجاب، إضافةً إلى قرار وزير التعليم في العام ٢٠٠٢ بالسماح للجامعات بمنع ارتداء النقاب في حرمها. للاطّلاع على معلومات عن قرار منع مذيعات التلفزيون من وضع الحجاب، انظر: «١٢ مذيعة مصرية لبسن الحجاب فحُرِمْنَ العمل،» إخوان أونلاين، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=3688&SecID=250>, and «الحجاب في مصر... وظائف ممنوعة على المحجبات،» إخوان أونلاين، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=11166&SecID=304>.

للاطّلاع على معلومات عن منع النقاب، انظر: محمد جمعة، «إخوان مصر يرفضون منع الحجاب،» الجزيرة، ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩، <http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/6797BDD7-59AC-48F3-9C9F-B90809743011.htm>.

(٧٨) القانون ١٢٦/٢٠٠٨.

(٧٩) Mariam Ali, «Egypt's Child Protection Law Sparks Controversy,» July 24, 2008, Ikhwan Web, <http://www.ikhwanweb.com/article.php?id=17432&ref=search.php>.

(٨٠) المصدر نفسه.

(٨١) Reem Leila, «Law Versus Practice,» *Al-Ahram* (Weekly) (17 July 2008), <http://weekly.ahram.org.eg/2008/906//eg7.htm>.

الإخوان المسلمين قانون «الكوتا» النسائية الذي أقرّه المجلس في حزيران/ يونيو ٢٠٠٩. ومن بين تغييرات أخرى، أضاف القانون الجديد ٦٤ مقعداً مخصّصاً للنساء في مجلس الشعب، وزاد بالتالي العدد الإجمالي لمقاعد المجلس من ٤٥٤ إلى ٥١٨ مقعداً. وقد اعتبر نواب الإخوان التعديل استجابة إلى ضغوط خارجية، وحذّروا من أن التغيير قد يفتح الباب أمام «مجموعات اجتماعية» أخرى لتقديم مطالب مشابهة، ملمّحين إلى الطائفة المسيحية في مصر[٨٢]. كما قالوا إن «الكوتا» النسائية في القانون، تخدم مصالح الحزب الحاكم، في نهاية المطاف، وتتناقض مع المادة الدستورية[٨٣]. التي تنصّ على أن جميع المواطنين المصريين متساوون.

في حين أن قانون «الكوتا» النسائية سيوسّع المشاركة السياسية للمرأة في مصر، إلا أن تطبيقه الفعلي سيكون لصالح الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، ويعزّز سلطته في مجلس الشعب، أقلّه على المدى القصير. ولأن الحزب الحاكم يُسيطر على موارد الدولة والمؤسسات الحيوية لكسب مقاعد المرأة، فإن هذه المجازات الجديدة ستجعل من الصعب على الإخوان المسلمين وأحزاب المعارضة الأخرى الفوز بنواب مستقلين. وجماعة الإخوان مستفيد غير محتمل بشكل خاص من هذه المقاعد، وذلك بسبب موقفها المتأرجح بشكل دائم تجاه المرأة في السياسة.

خامساً: هل بلورت جماعة الإخوان في البرلمان رؤيةً إصلاحيةً لمصر؟

مع أن كتلة الإخوان الناشطة بشكل ملحوظ تناولت مروحةً واسعةً من القضايا في البرلمان على مدى العقد الماضي، فإن التشريعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كانت في صلب برنامجها وأنشطتها، سواء من حيث الرقابة، والمحاولات التشريعية.

الشواغل الاجتماعية والاقتصادية على غرار الاحتكارات والفساد

---

(٨٢) حمدي حسن، «حمدي حسن يكتب: كوتة كوتة. . . خلصت الحدوتة.. حلوة ولا؟،» نواب إخوان، ١٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩، <http://www.nowabikhwan.com/index.aspx?ctrl=press&id=4cdef126-71de-488f-9b27-7ce0afc48bd5>.

(٨٣) المادة ٤٠ من الدستور المصري.

والخصخصة والنظم الضريبية والدين العام، سيطرت على أجندة كتلة جماعة الإخوان، وبلغت ذروتها في الاستخدام الواسع النطاق للصلاحيات الإشرافية للتصدّي للسياسات الحكومية الفاشلة في هذه المستويات. كما استخدم نواب الإخوان، على نطاق واسع، أدواتهم التشريعية ـ المحدودة ـ لمواجهة غياب الحرية والإصلاح السياسي في مصر، وإن من دون جدوى. كما احتجوا وحاولوا عرقلة التعديلات الدستورية والقانونية التي اقترحتها الحكومة، والتي يتمّ تفسيرها على أنها محاولات لتعزيز الواقع شبه السلطوي في مصر. بيد أن إعطاء الأولوية لهذه القضايا غالباً ما جاء على حساب برنامج الجماعة الديني والأخلاقي الذي كان يحظى بدور تكويني في المشاركة البرلمانية للحركة قبل العام ٢٠٠٠. والواقع أن البرنامج الديني والأخلاقي لجماعة الإخوان قد اختُزل إلى مواقف غير ليبرالية في مجال قضايا المرأة ودعوات متفرّقة لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية.

ثمة عوامل عديدة يمكن أن تفسِّر هذه التحولات في الأولويات والأنشطة البرلمانية لجماعة الإخوان؛ ففي المقام **الأول**، ركّزت النقاشات العامة الواسعة في مصر منذ العامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، بشكل متزايد على مسألة الإصلاح السياسي، والحاجة إلى مساءلة الحكومة عن أدائها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية. وقد أصبحت الحرية وعجز الحكم جزءاً لا يتجزأ من التغطية الصحافية الدورية، وأعمدة الرأي، والبرامج الحوارية التلفزيونية. لذلك، فإنه لم يكن مفاجئاً أن جزءاً كبيراً من برنامج جماعة الإخوان في البرلمان عكس الخطاب المتزايد عن الإصلاح والحرية والحكم في مصر. وقد مثّلت مبادرة الإصلاح في العام ٢٠٠٤، والبرنامج الانتخابي للعام ٢٠٠٥، ومشروع برنامج الحزب في العام ٢٠٠٧، معالم بارزةً في هذا الصدد.

ثانياً، تعزّزت «الاندفاعة الإصلاحية» لجماعة الإخوان بالجهود المنتظَمة للقوى السياسية الأخرى في مصر من أجل التواصل مع الجماعة والدخول معها في تطوير برنامج معارضة كبير. لكن، مهما بدت هذه الجهود متناقضةً في بعض الأحيان، فإن القوى الليبرالية واليسارية تعاونت في هذا الجهد، ما أثمر نقاشاً اجتماعياً على مستوى الأمة عن الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، الذي أصبح مفعَماً بالحيوية بشكل خاص من العام ٢٠٠٣ حتى العام ٢٠٠٥.

أخيراً، إن التركيبة المتنوّعة لكتلة الإخوان تساعد على تفسير تغيّر أولوياتها وأنشطتها في البرلمان؛ في المجلس الحالي، على وجه الخصوص، يأتي نواب كتلة الإخوان الـ ٨٨ من خلفيات مهنية وعلمية عديدة ومختلفة، وبالتالي فهم مؤهلون لتناول طائفة واسعة من القضايا البرلمانية، كما يدل على ذلك مستوى التفصيل الذي ناقشوا من خلاله الميزانيات السنوية والتشريعات المتصلة بالحريات السياسية.

مع ذلك، فإن التهميش النسبي لبرنامج جماعة الإخوان الديني والأخلاقي في البرلمان شكّل تحدّياً خطيراً للحركة، إذ كيف يمكن لها أن تواصل إصلاحاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البرلمان مع الحفاظ على مؤهّلاتها الإسلامية؟ وفي حين مُنعَت جماعة الإخوان من تشكيل حزب سياسي، إلا أن استراتيجية **واحدة** للتعامل مع التوتّر بين أجندتيها، الدينية المحدّدة والسياسية الواسعة، هي التي ستضفي الطابع الرسمي على العمليات السياسية من الناحية التنظيمية. وبالفعل، في السنوات الأخيرة، يمكن للمرء أن يلاحظ فصلاً عملياً بين الكتلة البرلمانية، التي تتناول قضايا الإصلاح، وبين قيادة الحركة ـ المرشد العام ومكتب الإرشاد ـ يعطي الأولوية للاهتمامات الدينية والأخلاقية في التصريحات الرسمية والبيانات الإعلامية وغيرها من الأنشطة. وقد كانت المواضيع التي تناولها الخطاب الأسبوعي للمرشد العام لجماعة الإخوان بين العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٩، بصفة عامة، متماشيةً إلى حدّ كبير مع هذا الاتجاه.

ومع ذلك، فإن تحدّياً خطيراً **ثانياً** بالقدر نفسه، نتج من النتيجة المحدودة لمشاركة جماعة الإخوان في البرلمان، ولاسيما من حيث الناتج التشريعي. وفي نظر العديد من ناخبي وناشطي جماعة الإخوان، فإن سعي الحركة إلى إنجاز قضايا الإصلاح في البرلمان، لم تؤتِ ثمارها بكل بساطة، كما ثبت أنه لا طائل من وراء عدم تشديدها على القضايا الدينية والأخلاقية. ويقول هؤلاء إن مشاركة جماعة الإخوان في البرلمان لم تجعل المجال السياسي في مصر يتفتّح. وقد بدأت قيادة جماعة الإخوان تشعر، بصورة متزايدة، بالحاجة إلى تفسير هذا التوازن السلبي، وتقديم تفسيرات في شأن أولوياتها إلى جمهورها. وقد أثار الجدل الدائر حول هذه المسألة الشكّ في أولوية المشاركة السياسية باعتبارها استراتيجية، ولاسيما بالمقارنة مع النجاح

الذي تمّ إحرازه في الأنشطة الاجتماعية والدينية الأوسع نطاقاً. إحدى نتائج هذه المشكلة المتنامية تمثلت في تغيّر موازين القوى داخل قيادة الحركة بين دعاة المشاركة في الحياة السياسية من جهة، وبين المعنيين بالدور الاجتماعي والديني لجماعة الإخوان من جهة أخرى.

سادساً: آفاق المستقبل: الديمومة والركود

إن معاينة الأحداث التي وقعت خلال العقد الماضي، سنة بعد سنة، من وجهة نظر جماعة الإخوان المسلمين، من شأنها أن تفاجئ المرء بسبب الصعود السريع والمندفع تقريباً للتنظيم بالنسبة إلى النظام المصري، والذي أعقبه أفول تدريجي ولكن واضح أحياناً.

في النصف الأول من العقد الحالي، نجحت جماعة الإخوان في التغلّب على الكثير من الآثار المترتّبة على القمع القاسي لعقد التسعينيات، واختارت قائداً جديداً في مناسبتين، ووضعت نفسها في قلب النقاشات السياسية المصرية، ومدّت يدها إلى قوى المعارضة الأخرى، ووضعت أجندةً إصلاحيةً واضحةً، وجذبت الدور العام لجيل جديد من الناشطين في الحركة وشجّعته، وأظهرت أنها الحركة السياسية المعارِضة الأكثر قدرةً على البقاء في البلاد.

لكن، في النصف الثاني من العقد، تحمّلت جماعة الإخوان القسط الأوفر من التدابير القمعية، إذ تعرّض ناشطوها إلى المضايقة، واعتُقِل بعض قادتها، وتمّت تضييق مساحة المعارضة السياسية المتاحة لها. وتجري استعدادات واضحة، وعلى قدم وساق، في الحكومة لاستبعاد مرشّحيها عن الجولة المقبلة من الانتخابات البرلمانية. وفي حين تمكّنت الجماعة من اختيار قائد جديد في العام ٢٠١٠ (مستبدِلةً للمرة الأولى زعيماً تقاعد بدلاً من الوفاة وهو في منصبه)، إلا أن العملية أثارت خلافات علنيةً مريرةً ما بين قادتها، وهي تجربة غير سارة أبداً لحركة تتميز بعزوفها الملحوظ عن نشر غسيلها القذر.

لكن، ومرةً أخرى، يصرّ قادة الحركة على أنهم يقيسون نجاحهم على المدى الطويل فحسب. وإذا ما كان هذا هو الحال، فإن لديهم مجالاً للرضى؛ فقد خاضوا عباب القواعد المتحوّلة على الدوام للنظام شبه السلطوي في مصر، ولم يظهروا القدرة على التكيّف فحسب، بل أظهروا أيضاً دعماً

متجذّراً، وأحياناً قدرةً على أخذ زمام المبادرة. لقد دخلوا ميدان السياسة بحماسة من دون استلحاقهم أو إفسادهم، وأصبحوا أكثر حنكةً، وأظهروا القدرة ليس على توضيح الشعارات الجذابة فحسب، بل أيضاً على تقديم الاقتراحات المفصّلة. كما اجتازت جماعة الإخوان البيئة الدولية الصعبة بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وأقنعت بعض المراقبين الدوليين أنها ليست مرتبطة بتنظيم القاعدة، وأنها ربما تكون من ذلك النوع من الحركات الإسلامية التي يمكن للغرب أن يتعاطى معها بأمان.

مع ذلك، فإن تحقيق مزيد من التقدّم يتطلّب انفتاحاً سياسياً متجدِّداً في مصر؛ فمن الصعب أن نرى جماعة الإخوان تستمرّ في الاضطلاع بمثل هذا الدور في الحياة العامة، في ظلّ غياب بعض الإصلاحات السياسية. هنا ربما تكون الجماعة قد تعلّمت درساً قاسياً على مدى العقد الماضي؛ فكلما مارس قادتها اللعبة السياسية بشكل أفضل، أصبح إخراجهم من الساحة السياسية أكثر احتمالاً (أو، للحفاظ على الاستعارة، كلما أبلوا بلاءً حسناً، أعيدت كتابة قواعد اللعبة لاستبعادهم). وباختصار، فإن جماعة الإخوان واجهت مفارقة: كلما قدمت نفسها على أنها قوة ذات صدقية من أجل الإصلاح السياسي، كلما أصبح الإصلاح أقل احتمالاً.

ثم إنّ التحسّن الطفيف في مستوى احترام جماعة الإخوان المسلمين على الصعيد الدولي، يثبت الآن أنه ذات فائدة محدودة. صحيح أن جماعة الإخوان لم تَعُد تُخيف معظم الحكومات الغربية، وأن الدبلوماسيين الأجانب، والأكاديميين المتخصصين، والصحافيين لديهم الآن معرفة وحنكة أكبر بأيديولوجيتها وبرامجها، إلا أنّ النظام المصري أظهر أيضاً أهمّيته بالنسبة إلى العمليات الدبلوماسية الإقليمية العزيزة على قلب الولايات المتحدة، على وجه الخصوص. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ جماعة الإخوان منحازة إلى مجموعة من القوى السياسية (مثل حركة حماس) التي تُعتبَر معاديةً للمصالح الغربية. وبالتالي، وعلى الرغم من الاحترام المتزايد للجماعة، فالمجتمع الدولي لن يضع على الأرجح عراقيل كثيرةً أمام القمع المستمرّ للحركة.

والحال أنّ جماعة الإخوان، وبسبب مواجهتها تحدّيات العمل في المجال السياسي شبه السلطوي في مصر، وإحداثها الضجيج أكثر من التقدم الملموس في البرلمان، وعدم الثقة الذي تبديه نحوها الأطراف المعارضة

الأخرى، بسبب كلّ ذلك، عمدت إلى تقنين طموحاتها السياسية إلى مجرّد الحفاظ على الذات. وقد اضطرّ التنظيم إلى إعطاء الأولوية لإدارة شؤونه الداخلية على دوره السياسي وأنشطته المعارِضة. علاوة على ذلك، إن قدرة جماعة الإخوان على توضيح النقاط الغامضة في شأن القضايا السياسية والمجتمعية المهمة تعرّضت إلى الخطر، بسبب عمليات الجذب القوية والمتناقضة أحياناً مع قواعدها ونقّادها. وقد تمّ بشكل فعلي سحب أشمل محاولة لتناول كل «المناطق الرمادية» في مشروع برنامج الحزب، من قبل حركة تعتبر الحياء فضيلة.

تمثّل الأثر الرئيس **الأول**، لقمع النظام المستمر لجماعة الإخوان المسلمين والقيود المفروضة على مشاركتها، في الإغلاق التدريجي للمجال السياسي الرسمي للحركة. وعلى الرغم من التمثيل الكبير لجماعة الإخوان في مجلس الشعب الحالي، والظهور المتواصل لكتلتها البرلمانية، فقد أصبحت حركة معزولة وذات تأثير ضئيل على نتائج العملية التشريعية وعلى السياسة المصرية بصفة عامة. ولا تبدو آفاق المستقبل مختلفةً؛ ففي الواقع، لا أحد تقريباً في قيادة جماعة الإخوان يتوقع الحصول على أكثر من ١٢ مقعداً، أو قريباً من ذلك، في مجلس الشعب الذي سيتمّ انتخابه في خريف العام ٢٠١٠.

أما الأثر الرئيس **الثاني**، فتمثّل في اعتراف متزايد من جانب العديد من قادة جماعة الإخوان إن الحركة باتت محاصَرةً وستبقى كذلك في المستقبل المنظور. والرأي السائد داخل الحركة هو أن جماعة الإخوان ينبغي أن تُركِّز طاقاتها على الحفاظ على التضامن التنظيمي في مواجهة قمع النظام، بدلاً من أن تستنزف جهودها في محاولة عقيمة للمشاركة السياسية. بعبارة أخرى، فإن البيئة المغلقة التي ما فتئت جماعة الإخوان تعمل في إطارها ـ والتي ازدادت سوءاً في أعقاب انتخابات العام ٢٠٠٥ البرلمانية، وتجلّت مؤخراً في شباط/ فبراير ٢٠١٠، شهدت موجةً جديدةً من الاعتقالات لقادة الإخوان، بمن فيهم نائب المرشد العام وثلاثة من أعضاء مكتب الإرشاد ـ لا تُقدِّم أيّ حافز للاستمرار في إعطاء الأولوية للمشاركة السياسية، ما يدفع الحركة إما إلى الانغلاق على ذاتها أو نحو الجوانب الاجتماعية والدينية لنشاطها.

في ظلّ مثل هذه الظروف، لم يكن مفاجئاً أن الديناميكيات الداخلية لجماعة الإخوان تأثّرت وتشكّلت من خلال سلسلة مناقشات حول القيمة

الاستراتيجية للمشاركة السياسية. قادة جماعة الإخوان الذين جادلوا من أجل مزيد من المشاركة إما غيّروا رأيهم، وإما أنهم تراجعوا في هذه المناقشات الداخلية. وفي البيئة الحالية، فإنه يصبح أكثر إقناعاً المجادلة لصالح العزلة النسبية، والتركيز على التضامن التنظيمي الداخلي، وإعطاء الأولوية للنشاط الاجتماعي والديني.

وقد أوضحت الانتخابات الأخيرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، لقيادة الحركة، (الأعضاء الـ ١٦ في مكتب الإرشاد ومنصب المرشد العام)، عمق الانقسامات الداخلية، والتعزيز المتزايد لميول الانعزالية في الجماعة؛ فلقد فقَدَ عبد المنعم أبو الفتوح، وهو المعتدل ذو النفوذ، والذي يمكن القول إنه المدافع الأكثر صراحةً في جماعة الإخوان عن المشاركة السياسية، منصبَه في مكتب الإرشاد لصالح خصومه الذين تتمثّل أولويّتهم في النشاطات الاجتماعية والدعوية للحركة. (بعد فترة وجيزة من ذلك، أثار موجةً من التعليقات عندما تخلّى - على الأقل لأغراض خطابية - عن التزامه بالمشاركة عن طريق الترويج لفكرة تعليق المشاركة السياسية لمدة عشرين عاماً). وفي حين تمّ انتخاب زميل له من دعاة المشاركة، هو عصام العريان، للمرة الأولى، فإنه أظهر في تصريحاته العلنية قدرةً على الالتزام بالقواعد الجديدة، وطرح آراء الحركة. كما تمّ إقصاء محمد حبيب، نائب المرشد العام، إلى جانب أبو الفتوح. ولأنه بالكاد من المتحمّسين لوضع استراتيجية سياسية غير مُقيِّدة - لم يخشَ مثلاً التعبير عن رأيه الفردي القائل إن جماعة الإخوان قد نافست على مقاعد كثيرة في العام ٢٠٠٥ - فقد عمل حبيب بجدّ لبناء الجسور مع مَن هم خارج جماعة الإخوان، وعمل داخلياً لتوفيق الآراء بين دعاة المشاركة وبين دعاة العزلة. عددٌ قليل جداً من أعضاء المكتب الذين أُعيدَ انتخابُهم، بمَن فيهم رئيس الكتلة البرلمانية لجماعة الإخوان، محمد سعد الكتاتني، يمكن اعتبارهم من المؤيّدين للمشاركة، والزعيم المفروض أنه الأكثر تأييداً لدعاة المشاركة السياسية، خيرت الشاطر، لا يزال في السجن وغير قادر على المشاركة بشكل كامل في مداولات جماعة الإخوان.

وأخيراً، فإن المرشد العام المنتخب حديثاً، محمد بديع، معروف باهتمامه بالتضامن الداخلي للحركة وأنشطتها في المجالات الاجتماعية والدينية. وفي ما يتعلّق بالمشاركة السياسية، اعترف بديع في خطاب القبول،

في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أن جماعة الإخوان المسلمين تعتبر نفسها في البرلمان وفي العمل المجتمعي، قوّةً سلميةً وشرعيةً لتحقيق الإصلاح في مصر[٨٤]. ومع ذلك، أكّد بديع أيضاً أن الصيغة التقليدية لجماعة الإخوان المسلمين هي أن الإصلاح الحقيقي يبدأ على المستوى الفردي، وتنتشر من خلال الأُسَر والمجتمع كي تؤثّر في نهاية المطاف على الوضع السياسي في البلد، وهي إشارة واضحة إلى عزمه على إعادة ترتيب أولويات النشاط الاجتماعي والديني[٨٥].

خلاصة

إن تراجع الإخوان المسلمين لن يكون شاملاً؛ فلا أحد من قادتها يقول بضرورة الانسحاب الكامل والعزلة، ولا يزال النظام السياسي المُغلِق على نحو متزايد في مصر يترك القليل من الأبواب مفتوحةً للأصوات المعارِضة. ومن المُرجَّح أن تضمن الجماعة عدداً ضئيلاً من المقاعد في البرلمان الجديد، إذا ما قرّرت خوض الانتخابات. وهي، كما النظام، ستبقى على قيد الحياة. لكن المنافسة بينهما تدخل مرحلةً جديدةً، والحفاظ على كلا الطرفين قد يعني الركود السياسي للبلد. ومع تراجع جماعة الإخوان، يبدو أن الفرصة العابرة التي بدت سانحةً في منتصف العقد لبناء نظام سياسي أكثر تعدّديةً، ومنافسة سياسية مفتوحة بين الرؤى المتنافسة حول مستقبل مصر، قد تبدّدت.

(٨٤) «الترجمة الإنكليزية لخطاب القبول الذي ألقاه محمد بديع،» إخوان ويب، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، <http://www.ikhwanweb.net/article.php?id=22674>.

(٨٥) المصدر نفسه.

الفصل الثالث

الأردن وحركته الإسلامية: حدود الدمج؟

تمهيد

يمتلك الأردن، من بين دول العالم العربي، أطول تاريخ لحركة إسلامية تخوض الانتخابات بشكل منتظم وقانوني وعلني. لا بل شارك أعضاء جماعة الإخوان المسلمين في الحكومة الأردنية. ومع أن العلاقة بين الحكام وبين الإسلاميين في الأردن غالباً ما كانت متوتّرةً، إلا أن كلا الطرفين حاول تجنّب استفزاز الآخر ودفعه إلى الانخراط في مواجهة مباشرة. وبهذا المعنى، عمل حكام الأردن لاختبار الفرضية بأن الإدماج يُولِّد الاعتدال، أو بشكل أكثر تواضعاً، أن الدمج المحدود إلى جانب التحذيرات الدورية يثبط التطرّف. من جانبهم، عمل الزعماء الإسلاميون على اختبار الفرضية بأن من الأفضل المشاركة في النظام بدل العمل على إطاحته، أو بشكل أكثر تواضعاً، أنه يمكن تحقيق مكاسب عن طريق اختبار الخطوط الحمراء ودفعها باتجاه الخارج، بدلاً من العمل على تجاوزها بجرأة. وقد وصلوا إلى حدّ تأسيس حزبهم، حزب جبهة العمل الإسلامي، للتركيز على النشاط السياسي. باختصار، أصبح كلا الطرفين يعتبر الآخر منافساً له لابدّ من التعامل معه سياسياً، لا خصماً عنيداً لا بدّ من سحقه.

لكن هذه العلاقة المتوترة تتعرّض إلى الاختبار الآن، إذ تعاني جماعة الإخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الإسلامي من انقسام عميق، واكتسبت الأصوات الأكثر راديكالية دعماً متزايداً في السنوات الأخيرة. كما يُظهِر النظام الأردني إشارات متزايدةً على أنه ينظر إلى الحركة الإسلامية بوصفها تهديداً أمنياً.

• ومع ذلك، لم يتم حتى الآن محو الأنماط السابقة من التجارب، حتى لو كانت مشدودةً؛ ففي الماضي، تأرجح النهج العام في الأردن تجاه الحركات السياسية المستقلّة والمعارِضة، سواء أكانت إسلامية أو قومية أو يسارية، بين الاستلحاق وبين القمع. لكن يبدو أن الأردن يسعى

في الوقت الحاضر إلى انتهاج كلتا الاستراتيجيتين في آن معاً.

الحركة الإسلامية الأردنية، مُمَثَّلة بجبهة العمل الإسلامي وحركتها الأم، جماعة الإخوان المسلمين الأردنية، ليست غريبةً عن حالات الخروج عن المألوف السياسي، لا بل يعكس وجودها في الواقع سلسلةً من المفارقات؛ فعلى غرار بعض الحركات الشقيقة في البلدان العربية الأخرى، تخوض جبهة العمل الإسلامي الانتخابات، لكنها تتجنّب، عن عمد، الفوز فيها. وعلى الرغم من أنها متنوّعة في تياراتها الأيديولوجية على نحو غريب - حتى وفق مقاييس الحركات الشقيقة - فهي عانت من الانشقاقات والنقاشات الداخلية المثيرة للخلاف في شأن المسائل التكتيكية قصيرة المدى فقط. ومع أنها تعمل في بيئة سياسية تؤسّس فيها الأحزاب والحركات حول أفراد مُهَيمِنين، لم تُطلِق جماعة الإخوان المسلمين، ولا جبهة العمل الإسلامي، شخصية كاريزمية. والأكثر غرابة أن أياً منهما لم تشهد وفاة أي من قادتها وهو في منصبه، إذ كان القادة يتقاعدون، أو يكملون فترة ولايتهم، أو يُجبَرون على الاستقالة. ويرى الحزب باستمرار أن منتقديه يشككون في صدق التزاماته الديمقراطية، ومع ذلك فهو ركّز على قضايا الحريات السياسية والمؤسسات الديمقراطية على مدى نصف قرن. وفي الواقع، قد تكون جبهة العمل الإسلامي الحزب الأكثر ديمقراطيةً في المنطقة من حيث تفاعلاته الداخلية؛ فالحزب الذي كان يُعتَقَد لفترة طويلة أنه مُنحاز إلى الحكومة، هو الآن الحزب المعارِض الوحيد الذي يُعتَدّ به في البلاد. ومع أنها تُعَدّ منذ وقت طويل خصم اليسار والقوى الوطنية، فإن جبهة العمل الإسلامي الآن تبقى على توافق مع تلك الحركات من خلال عقد تحالف معها (لأن تشكيل جبهة مشتركة من عناصر المعارضة يضفي صدقيةً على مواقف جبهة العمل الإسلامي، كما إن اضمحلال قاعدة القوى المعارضة الأخرى يجعلها شريكاً ثانوياً جداً).

ومع ذلك، وعلى الرغم من حالات الخروج على المألوف هذه، تجد الحركة الإسلامية في الأردن نفسها على شفا صراع أعمق مع الحكومة، لأنها لم تتمكّن من الإفلات من الحقائق الإقليمية الكاسحة؛ ففي السنوات الأخيرة، هيمن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، والحرب في العراق، والحرب الأمريكية على الإرهاب، على أجندة الحركة وشوّه علاقاتها مع النظام الأردني. هذا الفصل الذي يتضمّن تحليلاً لجبهة العمل الإسلامي

ودورها في الحياة السياسية في الأردن يدرس:

- كيف بقيت الحركة الإسلامية تاريخياً ضمن الإطار الشرعي والدستوري الأردني، لكنها استخدمت هذا الإطار أيضاً لتشكيل تنظيمات ذات باع طويل وعميق في المجتمع الأردني؟
- ما الذي تُمثِّله جبهة العمل الإسلامي، وإلى أي مدى يتنازع أعضاؤها حول أهدافها؟
- كيف دفعت المشاركة في البرلمان قادتها إلى الاستنتاج ـ على الرغم من المناقشات المستمرّة والمريرة في بعض الأحيان ـ بأن قبول القيود الشديدة على أنشطتهم كانت مساويةً في قيمتها بصورة عامة لفوائد الشرعية والاعتراف الرسمي؟
- كيف يناقش كل من النظام والحركة الإسلامية الآن مسألة ما إذا كان حصول مواجهة خطيرة بينهما أم لا أمراً لا يمكن تجنّبه؟
- كيف حاولت الحركة الإسلامية بناء تحالفات مع جهات معارضة أخرى، وكيف نجحت في تلك الجهود بسبب ضعف شركائها الجدد ليس إلا؟
- كيف أدّت الضغوط الدولية إلى زيادة حدّة التوتر بين النظام والمعارضة، من دون جعل حدوث مواجهة حادة أمراً لا مفرّ منه.

أولاً: العمل ضمن القواعد وتوسيعها

فرض النظام السياسي الأردني دوماً قيوداً صارمةً على المعارضة السياسية، لكنه، وعن طريق استخدام مجموعة من الأدوات التي لا ترقى إلى كونها سلطوية قاسية، ترك بعض حرية الحركة للمنظمات واسعة الحيلة والحَذِرة. وقد قبلت الحركة الإسلامية القيود عموماً، وتحايلت عليها لبناء مجموعة مؤثّرة من المؤسسات الاجتماعية والسياسية.

تعمل جبهة العمل الإسلامي بوصفها الجناح السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن. وتمتلك هذه الجماعة التي تأسّست في العام ١٩٤٥، والتي ترتبط بجماعة الإخوان المسلمين المصرية، قاعدةً شعبيةً عريضةً، وهي تكرّس نفسها لإقامة مجتمع وأسلوب حياة إسلاميِّين، من خلال مجموعة

متنوّعة من الأنشطة الاجتماعية والخيرية والتعليمية والسياسية. وقد ساعد هذا التركيز العريض جماعة الإخوان على اكتساب نفوذ كبير في المجتمع الأردني. ومع أن علاقتها مع النظام كانت مُشوَّشةً وتخلّلتها فترات بسيطة من الصراع المفتوح، إلا أنها تمتّعت بحقبات طويلة حبّذ فيها النظام الأردني نهج التكيّف مع وجهة نظر المعارضة وحتى استيعابها. ولم تلجأ الحكومة الأردنية أبداً إلى «الحلّ المصري» المُتمثِّل بحظر جماعة الإخوان المسلمين وقمعها.

كانت العلاقة بين الحكومة والمعارضة الإسلامية أقلّ عدائيةً في الأردن مما هي عليه في البلدان الأخرى، إلى درجة أن بعض المتخصّصين تحدّثوا عن تحالف ضمني بين الإخوان والنظام. بيد أن مثل هذا التوصيف يتّسم بكثير من المغالاة، إذ خلال الحقبة الطويلة من العلاقات الودّية (من الخمسينيات وطوال السبعينيات)، راقب النظام الحركة عن كثب، واعتقل قادتها مرات عدة بتُهَم سياسية. لا بل ذهب أحد الأعضاء البارزين في جماعة الإخوان المسلمين إلى حدّ محاولة كتابة تاريخ الحركة ليصف الجماعة بأنها ذات طبيعة معارِضة بقوة[1].

ولذا، سيكون من الدقّة أكثر تجنّب المبالغة والاكتفاء بوصف العلاقة التاريخية للنظام مع جماعة الإخوان المسلمين على أنها حذرة ومراقَبة، لا عدائية بشكل صريح؛ فعندما واجه النظام الأردني أقسى التحدّيات من جانب الحركات القومية في الخمسينيات والحركات الفلسطينية بعد العام ١٩٦٧، بقيت جماعة الإخوان مُتحفِّظةً، واكتسبت سمعةً باعتبارها أقلّ تهديداً. ولذلك سُمِح لها بالعمل في العديد من المجالات الاجتماعية، وحتى بتقديم مرشّحين إلى البرلمان، حيث كانت، في كثير من الأحيان، تنتقد سياسة الحكومة (خاصة حول القضايا الثقافية والإسلامية)، ولكنها لم تُمثِّل تحدّياً مباشراً للنظام.

تاريخياً، عملت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن بإخلاص في إطار القانون الأردني. وقد غيّرت الحكومة هذا الإطار لاحتواء الجماعة، لكن هذه الأخيرة وجهتها ببساطة، في كثير من الأحيان، إلى مجالات نشاط جديدة.

---

(١) محمد عبد القادر أبو فارس، **صفحات من التاريخ السياسي للإخوان المسلمين في الأردن** (عمان: دار القرآن، ٢٠٠٠).

وعلى سبيل المثال، تم توجيه الحركة، لفترة طويلة، إلى النشاط الاجتماعي والخيري بسبب البيئة القانونية التي كانت تعمل فيها. وعندما صدر قانون جديد أكثر ليبرالية للأحزاب السياسية في العام ١٩٩٢، استغلّ الإخوان الفرصة لتأسيس جناح سياسي جديد هو جبهة العمل الإسلامي.

على غرار المنظمة الأم في مصر، بدأت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن بالتركيز على الجانب الاجتماعي العام، لكنها سرعان ما انتقلت إلى الشؤون الدولية، واهتمّت كثيراً بالصراع الناشئ في فلسطين. صحيح أنها بقيت بعيدةً تماماً عن انتقاد الحكومة بشكل علني، إلا أنها لم تتجنّب النشاط السياسي أبداً. وقد طرحت الجماعة مرشّحين في الانتخابات البرلمانية الأردنية في الخمسينيات والستينيات، لكنها لم تَفُز سوى بحفنة من المقاعد في كل دورة. ومع ذلك، عندما استؤنفت الانتخابات البرلمانية في العام ١٩٨٩، بعد توقّف استمرّ أكثر من عقدين، حقّقت الجماعة خطوات تجاوزت أداءها السابق، وفازت بـ٢٢ من أصل ٨٠ مقعداً.

على مرّ السنين، استغلّ نواب الحركة مقاعدهم البرلمانية للدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، وإدانة الممارسات الثقافية التي تُعتَبَر غير إسلامية (مثل زيارة فرقة للتزحلق على الجليد ارتدى أعضاؤها زياً اعتُبِر فاضحاً جداً). كانت مواقف الحركة حول العديد من القضايا ـ بدءاً من فلسطين إلى الشريعة ـ قويةً ومتصّلبةً، وكانت لغتها حادة في بعض الأحيان؛ فقد دانت عرض الولايات المتحدة لتقديم مساعدات في العام ١٩٥٧ تحت شعار «لا للمصالحة (مع إسرائيل)، لا للدولار، لا للإلحاد، ولا للإمبريالية». لكن الجماعة بقيت ضمن حدود المعارضة السلمية. وخلال الأزمتين السياسيتين الأكثر خطورةً اللتين واجهتهما البلاد (بين القَصْر وبين المعارضة اليسارية القومية في الخمسينيات من جهة، وبين النظام وبين الحركات الفلسطينية في أواخر الستينيات من جهة ثانية)، بقيت جماعة الإخوان محايدةً. وهكذا، عندما أدّت الأزمتان إلى شنّ الحكومة حملةً سياسيةً حادةً، تم استثناء جماعة الإخوان المسلمين منها. وعلى الرغم من أنه تم اعتقال أعضائها وحتى زعمائها في بعض الأحيان لفترات قصيرة، إلا أنه سُمِح للجماعة ككلّ بمواصلة العمل.

بهذه الطريقة، وسّعت جماعة الإخوان نفوذها تدريجياً ليشمل مجالات

اجتماعية وسياسية جديدة. وقد بدأت بالتوسّع أولاً في مجموعة من الأنشطة الخيرية، وأسّست جمعية المركز الإسلامي في العام ١٩٦٥، وشبكةً من المنظمات والجمعيات الأخرى في العقود التي تلت. بعض هذه المنظمات غير الحكومية مثل المركز الإسلامي ـ أكبر عملية لجماعة الإخوان ـ ترتبط ارتباطاً وثيقاً بجماعة الإخوان والأجنحة الفعلية للحركة، في حين تتم إدارة المنظمات الأخرى بواسطة ناشطين كبار في جماعة الإخوان المسلمين، ولكن غير مرتبطين بشكل وثيق بالحركة.

على مدار السنين، مع مرور الوقت، استغلّت جماعة الإخوان المسلمين البيئة القانونية والسياسية السائدة للتحرّك في مجالات أخرى أيضاً: فهي جذبت بعض الشخصيات في المؤسسة الدينية؛ وقدّمت المرشّحين في انتخابات النقابات المهنية (مثل نقابة المحامين ونقابة الأطباء)، وبدأت بنشر دوريات خاصة بها. ومع ذلك، فقد واجهت في كل من هذه المجالات عقبات قانونية كبيرة، إذ أُخضِعَت المنظمات غير الحكومية التابعة لها، على سبيل المثال، إلى مراقبة وثيقة. وفي تموز/ يوليو ٢٠٠٦، غيّر مجلس الوزراء الأردني مجلس إدارة المركز الإسلامي، متّهماً إياه بالتورّط في مخالفات مالية. جاءت هذه الخطوة في خضمّ المواجهة بين الحركة الإسلامية وبين الحكومة، وكان ينظر إليها على نطاق واسع بوصفها خطوةً مفرطة القسوة. منعت الحكومة الأردنية أيضاً أنصار الحركة من إلقاء الخطب الدينية، وحاولت تنظيم محتوى تلك التي تسمح بإلقائها، وأغلقت أيضاً الصحف المرتبطة بالحركة، وفي العام ١٩٩٣، أصدرت مرسوماً يُشرِّع قانوناً مُقيِّداً للصحافة لتوفّر لنفسها أدوات قانونيةً جديدةً. وفي الآونة الأخيرة، أقرّت الحكومة مشروع قانون يفرض قيوداً على إصدار الفتاوى من دون موافقة رسمية. ودرست الحكومة أيضاً اتّخاذ خطوات للحدّ من الأنشطة السياسية للنقابات المهنية. وفي حين أنها لم تتّخذ في نهاية المطاف سوى خطوات معتدلة في هذا الصدد، إلا أنها عارضت مطالب الحركة الإسلامية للسماح بتشكيل نقابة المعلمين، وواصلت التلميح إلى تغييرات قانونية خاصة بالنقابات المهنية.

هذه التدابير لم تقمع المنظمات الإسلامية فحسب، لكنها خلقت مجموعةً من العقبات، وأدّت إلى تحريك خطوط حمراء تعوق عملياتها من دون إغلاقها تماماً. وبطريقة ما مهمة، كان لتلك التدابير تأثير مؤسسي

حقيقي، إذ هي دفعت إلى تشكيل العديد من المنظمات المُرتبِطة بها بشكل وثيق، بدلاً من أن تكون هناك منظمة واحدة مركزية. وقد امتثلت أذرع الحركة المختلفة، على الرغم من أنها كانت مستاءةً جداً من القيود القانونية، إلى تلك التدابير، وأنشأت هيئات مستقلّةً في كل مجال لضمان أن يقوم كل نشاط على أُسُس قانونية قوية ومستقلّة. كانت المنظمات المختلفة مترابطةً وعرّفت نفسها بأنها جزء من حركة واحدة، لكنها ظلّت متمايزةً من الناحية القانونية، ولكلّ منها هيكلها الإداري والتنظيمي الخاص بها.

وبالتالي، يجب ألا يكون مُستغرَباً أنه حين أقرّ البرلمان قانون الأحزاب السياسية الجديد الأكثر تحرّراً في العام ١٩٩٢، لم تحاول الحركة الإسلامية إعادة دمج التنظيم بالكامل كحزب سياسي. وعلى الرغم من تاريخها الطويل في المنافسة في الانتخابات، قرّرت الحركة تشكيل حزب سياسي جديد تماماً هو جبهة العمل الإسلامي. لم يكن القرار سهلاً، إذ اشتبه الأعضاء الأكثر راديكاليةً في أن الحزب الجديد قد يصبح حريصاً على النجاح إلى درجة أنه قد يخفّف من معارضته للقوانين والممارسات غير الإسلامية أو للمفاوضات مع إسرائيل (أو حتى يُذعِن إليها). لكن آخرين ذهبوا إلى أن احتمال المشاركة السياسية كان ببساطة جذاباً جداً بحيث لا يمكن رفضه؛ فالمشاركة لم توفّر وسيلةً قانونيةً آمنةً للأنشطة السياسية والتعبئة للحركة فحسب، بل إن تشكيل حزب منفصل وفّر أيضاً فرصة لالتماس دعم الإسلاميين المستقلين خارج جماعة الإخوان المسلمين، وبالتالي توسيع مدى تأثير الحركة ونفوذها.

وفي نهاية المطاف، كسب أنصار الحزب هذا السجال. بيد أن مسألة المشاركة السياسية ظلّت عصيّةً على الحلّ. كان يمكن أن يظلّ المُشكِّكون على الهامش، لكن بدلاً من ذلك انضمّ معظمهم إلى الحزب الجديد، ما حال دون حدوث انقسام بينه وبين الحركة الأوسع، لكنه ضمن أيضاً تكرار التوجهات المتضاربة في شأن المشاركة السياسية داخل الحزب نفسه. وقد أرضى حزب جبهة العمل الإسلامي الذي أُنشِئ حديثاً مؤيِّديه من البداية؛ ففي أول انتخابات جرت في العام ١٩٩٣، فاز الحزب بـ ١٦ مقعداً (رفع إجمالي مقاعده البرلمانية إلى ١٨ حين نضيف إلى ذلك المستقلّين المتحالفين معه بشكل وثيق)، على الرغم من وضع نظام انتخابي (عن طريق وسائل قانونية مشكوك فيها) مُصمَّم خصّيصاً للحدّ من نفوذ الحزب.

لقد أنشأ حزب جبهة العمل الإسلامي مجموعةً مؤثّرةً من الهيكليات الديمقراطية الداخلية؛ فقادته يُنتَخَبون من قبل الأعضاء، حيث تجري تغييرات منتظمة في المناصب العليا. وفي المسائل الرئيسة، استطلع الحزب آراء أعضائه للاستئناس بها في ما يتعلّق بالقرارات المهمة، وعلى الأخصّ في مناسبتين لتحديد ما إذا كانت جبهة العمل الإسلامي ستقاطع الانتخابات. يختار الحزب مرشّحيه أيضاً في عملية تبدأ بعقد الفروع انتخابات تمهيديةً قبل إحالة الأسماء إلى قيادة الحزب.لكن حتى وإن كان الحزب يطبّق الممارسة الديمقراطية في عملياته الداخلية نصاً، إلا أنه يُظهِر بعض المشاكل في هذا التطبيق روحاً؛ فالقادة يتعاركون حول القرارات والمواقف، ولكن ليست لهم حرية التصرّف تماماً، حيث تؤدي حركة الإخوان الأم دوراً قوياً في صياغة برنامج الحزب والقيادة. علاوة على ذلك، لم يؤسّس حزب جبهة العمل الإسلامي حتى الآن هويةً منفصلةً عن الحركة الأم: جماعة الإخوان المسلمين. وفي حين أن لجبهة العمل الإسلامي وجماعة الإخوان المسلمين هويتين قانونيتين مستقلّتين تماماً، إلا أن جبهة العمل الإسلامي اتّخذت بعض القرارات الحاسمة، مع أنها فعلت ذلك بعد التشاور مع قادة الإخوان والانصياع إلى رغبتهم. ثم إن جماعة الإخوان المسلمين هي التي تختار زعيم جبهة العمل الإسلامي (أو بشكل أكثر دقّة، تقدّم اقتراحاً يتم قبوله دائماً). ومنذ العام ٢٠٠٧، عانت جماعة الإخوان المسلمين من انقسامات عميقة بسبب النزاعات الداخلية، ما حدا بالحركة الأم وبالحزب السياسي إلى التدخّل مباشرةً وبقوة في شؤون بعضهما بعضاً، (كما سيتم تحرّي ذلك أدناه) وبالكاد تمكّنا من التقليل من أهمية خلافاتهما.

إضافةً إلى ذلك، تنتاب جبهة العمل الإسلامي المخاوف أيضاً من اتّهامها بعدم مراعاة لا رغبات جماعة الإخوان في الأردن فحسب، بل أيضاً رغبات تنظيمات الإخوان الشقيقة، ولاسيما في مصر وفلسطين. وعلى الرغم من أن جماعة الإخوان في الأردن تشكّلت، وتستمر في تعريف نفسها، كفرع للتنظيم الدولي الذي تأسّس في مصر، فمن الواضح أن ارتباطها مع الحركة المصرية ازداد على نحو يتميّز بتقاسم المسؤوليات فحسب؛ فقد طلبت الحركة الأردنية المشورة من الحركة المصرية في العام ١٩٨٩، حول قبول أو عدم قبول مناصب وزارية، ولكن ردّ المصريين تأخر وكان غامضاً، وبالكاد حلّ المسألة قبل أن تتّخذ جبهة العمل الإسلامي قراراً.

في المقابل، ارتباط جبهة العمل الإسلامي مع حركة حماس يبدو أعمق، وكان مثيراً للجدل تماماً في السنوات الأخيرة، داخل الحركة وخارجها على حدّ سواء. والعلاقة مع حماس ليست وثيقةً فحسب، بل هي معقدّة أيضاً، ويرجع ذلك جزئياً إلى القرب الجغرافي وأهمية القضية الفلسطينية في السياسة الأردنية، وإلى أن الحركتين تتشاطران الجذور نفسها (في الفترة التي حكم فيها الأردن الضفة الغربية الفلسطينية، كانت جماعة الإخوان على ضفتي نهر الأردن تنظيماً واحداً)، ويشارك الفلسطينيون بكثافة في جبهة العمل الإسلامي. وفي الواقع، ينظر بعض الأردنيين إلى جبهة العمل الإسلامي على أنها بديل عن حزب سياسي فلسطيني، وهو التعريف الذي ازداد عمقاً في السنوات الأخيرة؛ فقد تسلّم عدد من الأردنيين من أصل فلسطيني مناصب قيادية داخل الحركة، على الرغم من أن نشطاء الحركة يُصِرّون على أن المناقشات الداخلية لا ترفع مكانة أحد أبداً بوصفه أردنياً من الضفة الشرقية، أو أردنياً من أصل فلسطيني. لكن حتى لو كان ذلك صحيحاً، فإن أولوية القضية الفلسطينية والعلاقة بين جبهة العمل الإسلامي وبين حركة حماس، أصبحت أكثر إثارةً للانقسام داخل الحركة، فمعظم المدافعين عن وجود علاقة أكثر تحفّظاً هم من ذوي الجذور التي تعود إلى الضفة الشرقية. ولأن مكانة حركة حماس ارتفعت في السياسة الفلسطينية، سعت أيضاً إلى أن تأخذ مكانها كجماعة مستقلّة في الاتحاد الدولي لحركات الإخوان المسلمين، وهو ما استلزم تحرير جماعة الإخوان في الأردن من الروابط المؤسّسية التاريخية مع حماس. وفي العام ٢٠٠٩، تسبّبت هذه العملية بنزاع مرير داخل التنظيم الأردني حول كيفية تقسيم الفروع المُوحَّدة لعمليات جماعة الإخوان الأردنية ـ الفلسطينية في دول الخليج، ما أثار اتّهامات من قبل بعض ناشطي جماعة الإخوان في الضفة الشرقية بأن حماس تسعى إلى إخضاع الحركة الأردنية إلى سيطرتها غير الرسمية.

لكن، وعلى الرغم من هذه العلاقات الدولية المُعقَّدة، كان لجبهة العمل الإسلامي سجلّ انتخابي استثنائي في السياسة الأردنية، حيث لم تكن إنجازاتها محدودةً في المقام الأول إلا بسبب طبيعة الإطار القانوني للبلاد (الذي أصبح في الواقع أكثر تقييداً منذ خاض التنظيم الانتخابات للمرة الأولى)، وإلا بضبط النفس الذي تحلّى به الحزب (على الأقل في العام ٢٠٠٧)، والمشاحنات الداخلية فيه. وعلى الرغم من أن نجاح جبهة العمل

الإسلامي على مدى السنوات، جعل مؤيّدي إنشاء حزب إسلامي متمايز عموماً يشعرون بأنهم على حقّ، إلا أن الجدل حول إنشائه تمدّد إلى عملياته؛ فقد أثارت كل جولة من الانتخابات البرلمانية مناقشات مثيرةً للانقسام حول ما إذا كان ينبغي أن تشارك جبهة العمل الإسلامي في عملية مشوّهة. وفي حين انتهت كل مناقشة باتّخاذ قرار (المشاركة في انتخابات الأعوام ١٩٩٣ و٢٠٠٣ و٢٠٠٧، ومقاطعة انتخابات العام ١٩٩٧)، فإن الشروط العامة لمشاركة جبهة العمل الإسلامي في العملية الانتخابية لم يتم حلّها، واستمرّ الأعضاء في ترديد حججهم حتى فترة طويلة بعد إجراء الانتخابات.

وهكذا، عرّض تشكيل حزب جبهة العمل الإسلامي الحركة الإسلامية إلى تحدّيات خارجية، فضلاً عن تعريضها إلى انقسامات داخلية. وقد أصبح حكام الأردن ينظرون إلى تشكيل شبكة من المنظمات غير الحكومية الإسلامية، وأنشطة الإسلاميين في النقابات المهنية، والأداء الانتخابي لجبهة العمل الإسلامي بوصفه تحدياً كبيراً. وفي الواقع، وعلى مدى العقدين الماضيين، أصبح النظام الأردني ينظر تدريجياً إلى الحركة الإسلامية على أنها منافسه الأكثر أهمية داخلياً، بحيث احتلّت المكان الذي كان يشغله القوميون العرب واليساريون والقوميون الفلسطينيون في الأجيال السابقة.

ونتيجةً لذلك، يبدو أن النقاش الرئيس في أوساط النخبة الحاكمة في الأردن يتعلّق بما إذا كان ينبغي معاملة الحركة الإسلامية بوصفها تحدياً أمنياً يجب التعامل معه بالقمع، أو تحدياً سياسياً ينبغي احتواؤه واستيعابه ومضايقته وإدارته، بدلاً من قهره.

ثانياً: التعارك مع مسألة البرنامج السياسي

طوّرت جبهة العمل الإسلامي سلسلةً من البرامج السياسية التي لا تتوافر لها سوى فرصة ضئيلة للتنفيذ على المدى القصير، لكنها توفّر مقياساً دقيقاً لحالة الإجماع والخلاف داخل الحزب، فضلاً عن مدى استعداد هذا الأخير لاختبار حدود المعارضة الموالية.

ثالثاً: مجالات الانقسام

مع أن حزب جبهة العمل الإسلامي يحافظ على مظهر خارجي من

الوحدة، ولا تؤدّي معظم الخلافات فيه إلى بروز جماعات منشقة خطيرة، إلا أنه والحركة الإسلامية عموماً يظلان تحالفين أيديولوجيين متنوّعين؛ فالذين يتبعون الحركة، غالباً ما يشيرون إلى «الصقور» و«الحمائم»، في حين يتحدّث آخرون عن صورة أكثر تعقيداً بوجود جناح «وسطي» و«حمساوي». وفي الواقع، ثمة معسكران متنافسان داخل الحزب، وخلافاً لمعظم الجماعات الإسلامية الشقيقة في المنطقة، انتقد هذان المعسكران المتعارضان بعضهما بعضاً علانية وبصورة مطّردة.

ثمة قضايا مهمة ثلاث تقسم أعضاء حزب جبهة العمل الإسلامي: المواقف تجاه النظام السياسي الأردني؛ دور الإسلام؛ وفلسطين. وتتميّز كل واحدة من هذه القضايا بموقف «صقوري» و«حمائمي»، وثمة بعض التداخل بين هذه القضايا الثلاث. لكن مَن هم داخل الحركة والمراقبين يتّفقون على أن مسألة الفصائلية في جبهة العمل الإسلامي والحركة الإسلامية الأوسع، أكثر تعقيداً من مجرّد كونها مجموعة بسيطة من معسكرين أو حتى أربعة معسكرات؛ فثمة مجموعة متنوّعة من المواقف الوسطية والفروقات المهمة بين المجموعات المتشابهة في التفكير حول مدى وضوح كل مسألة. وتتّضح الاتجاهات أكثر في مناسبتين:

المناسبة الأولى، تصبح صورة القوى أكثر وضوحاً عندما تنتخب جبهة العمل الإسلامي وجماعة الإخوان زعماءهما؛ ففي هذه الأوقات، تظهر الغالبية نفسها عموماً بوصفها ائتلافاً من مجموعات صغيرة بدلاً من كونها معسكراً مُوحَّداً داخل الحركة. ونظراً إلى الطبيعة المُعقَّدة لهذه التحالفات، غالباً ما يناقش المحللون ما تشير إليه نتائج الانتخابات في شأن قوة المعسكرات المختلفة، لكن لا الصقور ولا الحمائم نجحوا في انتزاع السيطرة على الحركة.

أما **المناسبة الثانية**، فتصطفّ الفصائل بوضوح إلى حدّ ما عندما تبرز مسألة المشاركة في الانتخابات البرلمانية الأردنية؛ ففي العامين ١٩٩٧ و٢٠٠٧، صار الصراع حاداً جداً، إلى درجة أوشكت معها الحركة على التفكّك.

المسألة الأولى، التي تقسم نشطاء جبهة العمل الإسلامي هي مواقفهم تجاه النظام السياسي الأردني؛ فالحمائم يفكّرون ويتصرّفون إلى حدّ كبير على

أنهم أعضاء في المعارضة الموالية، مؤكّدين ولاءهم للعرش، ومبدين اهتماماً بالمشاركة في العملية السياسية بدلاً من اجتياحها. وينتقد آخرون هذه الشخصيات لكونها تتسرّع كثيراً لكسب ودّ المسؤولين، حيث أعلن أحد كبار الصقور، على سبيل المثال، إن «البراغماتية تعني التنازل عن المبادئ والمواقف الثابتة، وهذا شيء لا يمكننا أن نفعله»، مذكّراً أن «الانتخابات البرلمانية وسيلة لا غاية». وكتب زعيم آخر في جبهة العمل الإسلامي، بشكل أكثر مباشرةً وحدّةً، أن المعارضة يجب أن تكون من طبائع الأمور في الحركة لأن «الإخوان المسلمين وأي نظام لا يطبّق الإسلام لا ينبغي أن يكونا في خندق واحد». لكن، في السنوات الأخيرة، وبمعنى ما، تقلّص الخلاف الداخلي: فقد جادلت الأجيال السابقة من الزعماء لصالح شرعية المشاركة في الحياة السياسية الأردنية. وهكذا، تمّ حلّ هذا النقاش بشكل كامل تقريباً، إذ لم يَعُد ثمة أي اعتراض مبدئي على خوض الانتخابات على سبيل المثال، والمناقشات المتبقّية تتعلّق، وإن كانت حادةً، بكيفية القيام بذلك من الناحية العملية. لكن، وبمعنى آخر، ربما تعمّق الانقسام الداخلي حول الموقف تجاه النظام السياسي الأردني: إذ يعتبر البعض الحركة أردنيةً أساساً، وتقتصر على حدود الدولة الأردنية والنظام السياسي؛ في المقابل، يرى آخرون أن الحركة جزء من جبهة المقاومة ضدّ الصهيونية الإقليمية والهيمنة الأمريكية. وربما يكون ذلك الاتّجاه قد نما، مستفيداً في ذلك من نفور كثير من الأردنيين، خصوصاً، وليس حصراً، من ذوي الأصول الفلسطينية، من النظام السياسي في البلاد.

المصدر **الثاني**، للخلاف، هو الإسلام؛ ففي حين أن جميع أعضاء الحركة إسلاميون، بمعنى أنهم يضغطون من أجل دور أكبر للإسلام في الحياة العامة، يتحدّث البعض عن تبنّي التطوّر التدريجي للمجتمع الأردني في الاتجاه الإسلامي، ويشدّد البعض الآخر على تطبيق الشريعة الإسلامية على المدى القصير. والواقع أن بعض أعضاء المعسكر الأخير يشدّدون على ضرورة تطبيق الشريعة، لدرجة أن حججهم تُردِّد صدى حجج القادة والحركات الراديكالية الرائدة، مثل سيد قطب أو حزب التحرير.

فلسطين هي القضية **الأخيرة** التي تقسم الحركة. صحيح أن جميع الأعضاء القياديين في الحركة يتشاطرون تقديم دعم أساسي إلى القضية الفلسطينية، ومعارضة معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية وتطبيع العلاقات

مع إسرائيل، إلا أنه ليس في وسع وحدة الموقف تلك حجب الانقسامات في شأن التأكيد على ـ فضلاً عن الرغبة في ـ التماهي مع حماس. بعض أعضاء جبهة العمل الإسلامي يظهرون قدراً أكبر من الاهتمام بمواضيع أخرى، وغالباً ما يصوغون انتقاداتهم للسياسة الأردنية تجاه إسرائيل بمفردات غير مبالَغ فيها نسبياً. ويدعم آخرون أكثر أشكال المقاومة الفلسطينية تطرّفاً، ويتحدّثون عن تحرير كل فلسطين. ثم إن بعض قادة الحركة متماهون بشكل وثيق جداً مع حركة حماس، بل مع جناح معيّن في الحركة، وهو المكتب السياسي برئاسة خالد مشعل، الذي عاش وعمل في الأردن لبعض الوقت.

رابعاً: بلورة برنامج سياسي

بما أن حزب جبهة العمل الإسلامي يضم مروحةً واسعة من المواقف والتوجّهات الأيديولوجية، ينبغي ألا يكون مستغرباً أن أعضاءه يقدّمون وجوهاً مختلفة لجهات فاعلة مختلفة من خارج الحركة. وكما يشير منتقدو الحزب في أغلب الأحيان، فقد أدّى ذلك إلى بعض الغموض في مواقفها. وقد تحدث الملك عبد الله، عن أن جماعة الإخوان المسلمين تعمل في «منطقة رمادية»، وتموضع نفسها بشكل مختلف وفقاً لمتطلّبات الوضع. وبالفعل، فإن التباينات في موقف جبهة العمل الإسلامي لا تعكس مجرّد خلافات داخل الحركة فحسب، بل السياق المحدّد كما هو طبيعي بالنسبة إلى أي حركة سياسية؛ فعندما تعبّئ الجبهة الناخبين من عامة السكان، تميل وجماعة الإخوان إلى التأكيد على قضايا عامة ذات جاذبية واسعة، ولاسيما تلك المتعلقة بفلسطين، ومؤخّراً العراق. وعندما تعملان للوصول إلى شرائح أكثر تديّناً أو محافظة اجتماعياً من السكان، تتحدّث الجبهة والجماعة أكثر عن القضايا الاجتماعية. وأخيراً، في الحملات الانتخابية، يؤكّد الحزب على تحرّره من الفساد، ويطالب بنظام سياسي أكثر استجابة وأقل سلطوية.

والحال أنه في الحملات الانتخابية بالتحديد، وحين يضطر الحزب إلى لملمة برنامج سياسي، يُتوقَّع أن يُبلِغ رسالةً معيّنةً، ويوفّق بين التناقضات، ويحتوي الانقسامات الداخلية. لكن، لأن الحزب لا يملك فرصةً للفوز بأغلبية في الانتخابات، وبالتالي فهو لا يواجه احتمال ضرورة أن تتحوّل التزاماته الانتخابية إلى مجموعة من المبادئ التوجيهية المُلزِمة، فإن برنامجه الانتخابي يمكن أن يحوي قدراً كبيراً من الغموض والتباهي. مع ذلك، فإن

فصائل الحزب المختلفة تلتقي في الانتخابات لوضع مجموعة محددة من المواقف أكثر مما هو مطلوب منها عادة.

في السنوات الأخيرة، بدت البرامج الانتخابية لجبهة العمل الإسلامي أشبه ببرامج الحركات الإسلامية الشقيقة، من حيث التركيز بشكل كبير على الإصلاح السياسي. لكن تطوّرها في ما يتعلّق بقضايا الإصلاح، كان غير عادي؛ ففي السنوات السابقة، كانت الحركة الإسلامية الأردنية رائدةً في المجال الإعلامي بين نظيراتها العربية، حيث شدّدت جماعة الإخوان المسلمين الأردنية (عندما كانت هي الهيئة التي تقدّم المرشّحين إلى الانتخابات، قبل تشكيل جبهة العمل الإسلامي) على الحريات السياسية دائماً. لكن، على الرغم من تاريخها الطويل والمستمرّ تقريباً في الدعوة إلى إصلاحات سياسية، بدأت الحركة الأردنية تتأخّر عن غيرها من الحركات الإسلامية في المنطقة في التركيز على القضايا الداخلية؛ فحين بدأت الحركات الإسلامية الأخرى من المغرب إلى فلسطين بترداد صدى نداءات الإخوان المسلمين الانتخابية في الأردن من أجل الإصلاح السياسي، توقّفت جبهة العمل الإسلامي فجأة عن التركيز بصورة أساسية على هذه القضية. صحيح أن الإصلاحات السياسية لا تزال موضوعاً مهماً جداً وحتى مركزياً في برنامج الحزب الانتخابي، إلا أن دورها النسبي أصغر مما كان متوقّعاً، نظراً إلى تاريخ الحزب الطويل من المشاركة في هذه القضية؛ ففي تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥، أصدرت جبهة العمل الإسلامي برنامجها الإصلاحي الأكثر تفصيلاً، وهو وثيقة مليئة تماماً بأفكار ولغة ليبراليتين وديمقراطيتين، إلى درجة اضطر معها زعيم حزب علماني مُعارِض، إلى الاعتراف بأنه لا يختلف كثيراً عن برامج الأحزاب الإصلاحية الأخرى. وفي العام ٢٠٠٩، حاول بعض قادة الحركة إحياء وتطوير أجندتهم الخاصة بالإصلاح السياسي عن طريق طرح موضوع جديد: الأردن ينبغي أن ينتقل إلى نظام مَلَكي دستوري. إلا أن المبادرة سرعان ما أصبحت ضحية للانقسامات الداخلية، حيث حدثت مشاحنات حادّة حول ما إذا كان القادة يتحدّثون بصورة شرعية بالنيابة عن الحركة ككلّ.

عموماً، إن التركيز على الإصلاح السياسي لم يحجب الحماسة الزائدة التي يشعر بها كثير من نشطاء الحركة لمجموعة متنوّعة من القضايا الدولية، وخاصة فلسطين والعراق. وبالفعل، برزت الصراعات الإقليمية في حملات

جبهة العمل الإسلامي، على الرغم من أنه توجب على الحركة في بعض الأحيان أن تتّخذ جانب الحذر في لهجتها؛ فجبهة العمل الإسلامي تعارض بشدّة إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل، وأدت دوراً طليعياً في مقاومة التطبيع. لكن، ومنذ توقيع معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية في العام ١٩٩٤، التزمت البلاد بوضوح بعلاقة سلمية مع إسرائيل. كانت المعاهدة مبادرة ملكية، ما جعل من الصعب على الإصلاحيين أن ينتقدوها، على الأقل خلال التسعينيات. وفي الواقع، نأى نواب جبهة العمل الإسلامي بأنفسهم عن التصويت على المعاهدة بدلاً من التصويت ضدّها. كما كان من الصعب شنّ الحملات على المعاهدة لأسباب قانونية، لأنه تم التصديق عليها من قبل مجلس النواب الأردني، ولكن برودة السلام الأردني ـ الإسرائيلي، وتجدّد العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين في العام ٢٠٠٠، جعلا المعارضة الأقل لطفاً أكثر أماناً. وهكذا، وفي انتخابات العام ٢٠٠٣، مثلاً، أصدرت جبهة العمل الإسلامي برنامجاً سياسياً صاخباً يشير مراراً إلى «العدو الصهيوني»، ولا يترك شيئاً للخيال:

«فلسطين عربية إسلامية وتحريرها واجب على جميع العرب والمسلمين. وفي كل الأحوال، يبقى العمل على تحرير فلسطين قضية مركزية بالنسبة إلى جميع المسلمين. **ليس لأحد كائناً مَن كان الحقّ في التنازل عن أي جزء من أرض فلسطين أو إعطاء الشرعية للاحتلال على أي جزء من أرضها المباركة. صراعنا مع اليهود صراع عقائدي، حضاري لا تنهيه اتفاقيات سلام وهو صراع وجود وليس صراع حدود»**[٢].

لم يَكتَفِ أنصار القضية الفلسطينية الأكثر حماسة بتبنّي لغة حادة، لكنهم أصرّوا أيضاً على عدم الفصل بين القضيتين الفلسطينية والأردنية، وشكّكوا بالفصل الذي كان سياسة أردنية رسمية لما يقرب من ربع قرن. ودعت الأصوات الأقلّ حدّةً داخل جبهة العمل الإسلامي إلى إجراء استفتاء شعبي على معاهدة السلام، كوسيلة للاستحواذ على اليد العليا الديمقراطية والحفاظ على أوراق اعتماد الحركة المعارِضة القوية، من دون انتقاد مباشر لسياسة النظام الأساسية. وقد ألمحوا أيضاً إلى أن القضية الفلسطينية مهمة، لكن

(٢) يمكن الاطلاع على النص الكامل للبرنامج السياسي للعام ٢٠٠٣ على العنوان التالي:
<http://www.jabha.net/servlet/body9.asp?field=LIB&id=1>.

القضايا الداخلية الأردنية مختلفة، وتشكّل أيضاً مركز اهتمام رئيساً لعمل الجماعة.

في السنوات الأخيرة، تفرّع اهتمام جبهة العمل الإسلامي ليشمل مجالات دوليةً أخرى، أبرزها العراق؛ ففي حين حافظت الحكومة الأردنية باستمرار على تعاون هادئ مع الاحتلال الذي قادته الولايات المتحدة لذلك البلد، حملت جبهة العمل الإسلامي على الحرب والاحتلال بعبارات قوية للغاية، وأوضحت أن حركة التمرّد هي مقاومة مشروعة على غرار المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي. بيد أن سياسة الحكومة الأردنية نفسها أثارت قدراً مباشراً أقل من النقد، ومع ذلك كان موقف الحركة واضحاً، إذ ذهب بعض أعضاء جبهة العمل الإسلامي الأكثر تطرّفاً إلى حدّ الثناء على بعض ممارسات أبو مصعب الزرقاوي في العراق. ونظراً إلى تورط الزرقاوي في هجمات في الأردن نفسه، فإنه يمكن بسهولة وصف مثل هذا الموقف على أنه خيانة. وبالفعل، استغل النظام الزيارة التي قام بها أربعة نواب من جبهة العمل الإسلامي إلى خيمة عزاء أقامتها عائلة الزرقاوي في العام ٢٠٠٦، للعمل ضدّ العناصر الراديكالية في الحركة؛ فقد ألقي القبض على البرلمانيين الأربعة، ووُجِّهَت إليهم تهمة التحريض على العنف. وقد وجد أعضاء جبهة العمل الإسلامي الأقلّ تطرّفاً أنفسهم بين نارين: إذ بدا واضحاً أنهم مُحرَجون بسبب بعض العبارات المتطرّفة لزملائهم، لكنهم شعروا أنهم مُجبَرون على انتقاد عمليات الاعتقال باعتبارها انتهاكاً غير قانوني وغير مقبول لحرية التعبير والامتيازات البرلمانية.

وأخيراً، أكّدت جبهة العمل الإسلامي على القضايا الإسلامية في برامجها الانتخابية، على الرغم من أن مواقفها هنا كانت في بعض الأحيان مُتحفِّظة بالنسبة إلى تنظيم إسلامي؛ فقد دعا البرنامج السياسي لجبهة العمل الإسلامي للعام ٢٠٠٣، إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، وعرّفها بأنها واجب ديني وهدف أساسي للحزب، لكنه قدّم تفاصيل قليلةً بشكل ملحوظ لهذه الغاية؛ فحيث أورد البرنامج أمثلةً، استخدم مصطلحات لطيفة جداً، مثل الإشارة إلى تعديل أجزاء معيّنة من القانون التجاري بوسائل تنسجم مع الشريعة الإسلامية. ويشير البرنامج السياسي للحزب إلى «أهداف عليا» للشريعة، مقترحاً استراتيجية مشتركة للحركات الإسلامية للتأكيد على الوسائل التي يكون فيها السعي إلى تطبيق الشريعة منسجماً مع الصالح العام،

وليس فرض مجموعة من القيود المرهقة. وبالتالي، كان نهج جبهة العمل الإسلامي العام هو نهج التزام ثابت بالإسلام ومبادئ الشريعة الإسلامية، لكنه أيضاً اتجاه نحو التدرج والإقناع، أكثر منه تغييراً راديكالياً ومفروضاً. لكن، وكما سيتضح أدناه، لم يقضِ تشكيل جبهة العمل الإسلامي على كل الشكوك بالحركة بين مناوئيها.

خامساً: المشاركة في البرلمان

جبهة العمل الإسلامي مضطرة إلى العمل ضمن إطار انتخابي مُصمَّم عمداً لإبقائها أقلية برلمانية، وهذا الأمر كانت له بالضرورة آثار عميقة على قرارات الجماعة واستراتيجيتها. وعلى الرغم من أن المسألة لا تزال موضع نقاش مستمر داخل الحركة، فقد أصبح قادة جبهة العمل الإسلامي من معظم الفصائل على قناعة بأن فوائد المشاركة في البرلمان ـ عمليات مفتوحة وقانونية، ورأي حرّ إلى حدّ ما ـ تكفي للتفوّق على الأكلاف والقيود الشديدة المفروضة عليهم.

تشكّلت جبهة العمل الإسلامي للاستفادة من مناخ سياسي متسامح في الأردن، لكنها اكتشفت حدود التسامح حتى قبل أن تشترك في الانتخابات التشريعية الأولى. كانت الأوضاع بالفعل معاكسة للإسلاميين إلى حدّ بعيد، لأن المناطق ذات النسبة الأكبر من الفلسطينيين ـ ليس من قبيل الصدفة أن تكون معاقل لجبهة العمل الإسلامي ـ كانت ضعيفة التمثيل في البرلمان. ولكن في آب/أغسطس ١٩٩٣، وقبل وقت قصير من موعد الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر الملك حسين مرسوماً جعل ظروف المنافسة تميل ضدّ الإسلاميين أكثر: سُمِح للناخبين في كل دائرة انتخابية متعدّدة الأعضاء بالتصويت لصالح مرشّح واحد فحسب؛ في الانتخابات السابقة، كان للناخبين عدد من الأصوات يساوي عدد المقاعد في المنطقة، بحيث يمكنهم اختيار ثلاثة مرشّحين في دائرة من ثلاثة أعضاء، ويفوز بالمقاعد فيها المرشّحون الذين يحصلون على المراكز الثلاثة الأولى في عدد الأصوات. ومع اختيار الناخبين لمرشّح واحد فقط من قائمة طويلة، يميل الكثيرون إلى اختيار أسماء أسرة أو قبيلة معروفة، ما يقلّل من تأثير الحزب والتوجهات الأيديولوجية على النتيجة. (**لإلقاء نظرة شاملة على أداء جبهة العمل الإسلامي في الانتخابات البرلمانية، انظر الجدول الرقم (٣ ـ ١)).**

أصدر الملك ومجلس الوزراء هذه التعديلات على قانون الانتخابات كتدابير مؤقّتة، بموجب تفويض دستوري يسمح لهم بالعمل عندما لا يكون البرلمان منعقداً لمعالجة «المسائل التي لا تقبل التأجيل». وبما أنه لا علاقة للدافع وراء هذا القانون بأي حالة طارئة، بل بالرغبة في الالتفاف على البرلمان، وتقليص تمثيل جبهة العمل الإسلامي، فقد كانت دستوريته موضع شك إلى حدّ بعيد. لكن عندما ألغت المحكمة العليا الأردنية قانون الصحافة الذي صدر في ظروف مماثلة، تعرّضت إلى توبيخ علني من الملك وتمت إحالة رئيسها على التقاعد.

وهكذا، واجهت جبهة العمل الإسلامي قانوناً انتخابياً لا يمكنها أن تنافس فيه، لكنها قرّرت تقديم مرشّحين إلى الانتخابات على أي حال بعد بعض التردّد. كان القرار مؤلماً، ولكن في العام ١٩٩٧، تمكّنت جبهة العمل الإسلامي من جمع ائتلاف من أحزاب المعارضة التي هددت بمقاطعة الانتخابات إذا لم يتم تغيير القانون. وقد حذت تلك الأحزاب حذوها، وبقيت جبهة العمل الإسلامي غائبة عن البرلمان حتى انتخابات العام ٢٠٠٣. كان القرار صعباً على الحركة، ومن الواضح أن العديد من قادتها كانوا مُحبَطين بسببه (لا بل انسحب البعض من الحركة كي يخوضوا الانتخابات كمستقلّين). وفي حين حظيت المقاطعة بالشعبية لدى الكثير من قواعد الحركة، إلا أن قادة الحزب توصّلوا في نهاية المطاف إلى خلاصة مفادها أنهم أخطأوا في الانسحاب من البرلمان، وهو المجال السياسي الأقل تقييداً الذي يمكن أن يعملوا فيه. وبحلول العام ٢٠٠٣، تمكّنوا من إقناع الحزب بخوض الانتخابات من جديد.

واللافت هنا أن نجاحات جبهة العمل الإسلامي في العامين ١٩٩٣ و٢٠٠٣ كانت محدودة، ليس بسبب القانون الانتخابي فحسب، بل أيضاً بسبب ضبط النفس الذي تحلّى به الحزب نفسه؛ في العام ١٩٩٣، لم يَخُض الانتخابات سوى ٣٦ مرشّحاً، للمنافسة في برلمان مُؤلَّف من ٨٠ مقعداً. وفي العام ٢٠٠٣، تنافس ٣٠ مرشّحاً في البرلمان المُؤلَّف من ١١٠ مقاعد. كان الدافع وراء قرار جبهة العمل الإسلامي بعدم طرح قائمة كاملة من المرشّحين قانونياً في جزء منه: إذ خَلُص قادتها بعد انتخابات العام ١٩٨٩، إلى أنهم حصلوا على مقاعد أقل لأنهم قدّموا عدداً كبيراً جدّاً من المرشّحين، ما دفع بأنصارهم إلى تشتيت أصواتهم. لكن جذور القرار في

الواقع كانت أعمق، وتنبع من حسابات سياسية مؤدّاها أن النظام لن يسمح بفوز الحزب بأغلبية برلمانية، وسيستخدم أي وسيلة ضرورية للحيلولة من دون الوصول إلى تلك النتيجة. وهكذا، يبدو أن تقديم عدد محدود من المرشّحين كان استراتيجيةً مُثلى؛ فهي تضمن فوز بعض المرشّحين، وتتفادى تشتيت التصويت للحزب، وتعبّر بشكل واضح عن شعبية جبهة العمل الإسلامي، وتضمن الحصول على مقاعد في البرلمان.

لكن، إذا كان الاعتراض المبدئي على المشاركة في الحياة السياسية تراجع بحلول العام ٢٠٠٣، فقد انقسمت الحركة بشكل متزايد في شأن القرارات التكتيكية حول ما إذا كان ينبغي عليها تقديم مرشّحين، وكم عدد المقاعد التي ينبغي المنافسة عليها، ومن يجب أن يكون المرشّحون. وفي العام ٢٠٠٧، أدّت الانتخابات إلى تدهور في العلاقات بين الحركة والنظام، وتسبّبت في خلافات داخل الحركة أوصلتها إلى حافة الانقسام.

ربما لم تبدأ المشاكل في الأردن، بل في فلسطين، عندما فازت حركة حماس في الانتخابات البرلمانية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦؛ فبعد فوز حماس مباشرة، بدأت بعض الشخصيات في جبهة العمل الإسلامي تفكّر في تحقيق نتيجة مماثلة. وفي غضون بضعة أيام، أذهل زعيم كتلة جبهة العمل الإسلامي في البرلمان الأردنيين حين تجاوز الزعم التقليدي العام نفسه بأنه في ظلّ قانون عادل فإن «الإسلاميين في الأردن سيحصلون على الغالبية»، ليؤكّد أنهم قد يحكمون فعلاً. ووصف حركته بأنها «مستعدّة لتولّي السيطرة على السلطة التنفيذية لتحقيق آمال الشعب»[٣]. التفكير في الفوز والحكم بالنسبة إلى حركة معارضة قد يكون أمراً طبيعياً في ظلّ نظام ديمقراطي، ولكن في الأردن تُعامَل مثل أحلام اليقظة هذه على أنها تقريباً تحريض على الفتنة. وفي حين يستمرّ قادة الحركة في الإصرار على أنهم سيفوزون بنحو نصف عدد مقاعد البرلمان في انتخابات نزيهة، فقد حاولوا إخماد التكهّنات بأنهم في طريقهم إلى تحقيق النصر قريباً. في صيف العام ٢٠٠٦، عندما سألت أحد القادة البارزين في جماعة الإخوان المسلمين عما إذا كانت جبهة العمل الإسلامي ستقدّم قائمةً كاملةً من المرشّحين في الانتخابات البرلمانية

(٣) «Islamists of Jordan: Prepared to Assume Authority,» Islam Online, January 29, 2006.

المقبلة؟ أجاب: «سنعمل على عدم تكرار كارثة حركة حماس»[٤]. ومنذ ذلك الوقت، تراجع أكثر احتمال أن تحكم الجبهة.

مع ذلك، فإن تصاعد التوتر مع النظام تسبب في خلاف داخل الحركة؛ ففي الانتخابات المحلية في العام ٢٠٠٧، انسحب الحزب في صباح اليوم الذي بدأت فيه عملية الاقتراع، مُتَّهِماً النظام بأنه كان يعمل للتأثير على نتيجة التصويت. وقد فاجأت تلك الخطوة بعض القادة، وتسبّبت في معركة مديدة حول الانتخابات البرلمانية بعد بضعة أشهر، كما انقسمت قيادة جبهة العمل الإسلامي حول هذه القضية. في نهاية المطاف، سيطرت مجموعة أقلّ صداميةً على الحملة، لكنها منعت في سياق العملية زعيم الحزب العنيف، زكي بني أرشيد، من المشاركة. كما خاض الحزب الانتخابات بعدد أقل من المرشّحين مما كان عليه الحال في الماضي، وهي قائمة تتألف من كبار القادة البارزين الذين تحاشوا لغة واستراتيجيات المواجهة عموماً. (في العام ٢٠٠٣، حاولت الحركة تقديم وجه جديد، والتقليل من المناورات بين كبار القادة من خلال تفضيل المرشّحين الأصغر سناً). وبدا أن هذه الاستراتيجية ـ تقديم مجموعة من المرشّحين الأصغر سناً ممن يتمتّعون بالخبرة والأكثر اعتدالاً ـ توفّر للنظام نوع المعارضة الإسلامية الذي يفضّله.

كانت النتيجة أقرب إلى الكارثة؛ فاز ستة مرشّحين فقط، وهي أسوأ نسبة في تاريخ الحزب. وقد تحدّث قادة جبهة العمل الإسلامي عن حصول تدخل حكومي خطير ومخالفات انتخابية. لكن حتى لو كانت كل اتهاماتهم صحيحةً، فقد بدا واضحاً أن المسؤول عما حدث يتجاوز النظام: فقد عبّر الأمين العام لجبهة العمل الإسلامي الذي تم تهميشه، بني أرشيد، عن ازدرائه لقائمة المرشّحين التي يدعمها الحزب، وذكر أنه كان ينبغي أن تنسحب الحركة من الانتخابات؛ فهو إلى جانب بعض القادة المتحالفين معه بقي ببساطة خارج المعركة الانتخابية. ولم يكن في وسع الحركة المنقسمة تعبئة جميع أنصارها أو توليد أي قدر من الحماسة.

بعد الانتخابات، اندلعت سلسلة من الصراعات على مرأى من الرأي العام. الانقسامات بين الحزب والجماعة تحلّلت حيث استخدمت المعسكرات

(٤) مقابلة شخصية مع ناثان براون، ٥ تموز/ يوليو ٢٠٠٦.

المختلفة كل ما لديها من أدوات تنظيمية لتصفية الحسابات. وساق القادة الغاضبون من حملة العام ٢٠٠٧، بني أرشيد إلى إحدى محاكم جماعة الإخوان المسلمين، وتمكّنوا في نهاية المطاف من تأمين استقالته. وحصلت مجموعة متشددة على أغلبية ضئيلة في قيادة جبهة العمل الإسلامي، فسارع خصومها إلى اتّهامها بالابتعاد عن الأسلوب التقليدي لاتّخاذ القرارات بالإجماع. وعلى مدى السنوات الثلاث التالية، بدا أن الحركة مشلولة بسبب فوضى التدابير التأديبية، والمشاحنات العامة، والاستقالات، والتعطيل المؤقّت، والانسحابات، والتسويات والهدنات الهشّة.

في نهاية العام ٢٠٠٩، حلّ الملك عبد الله البرلمان الذي كان قد انتخب في العام ٢٠٠٧. ومع ذلك، وبدل الدعوة إلى انتخابات جديدة على الفور، أصدر أوامره لمجلس الوزراء بوضع مشروع قانون الانتخابات الجديد الذي سيصدر بموجب مرسوم، مستخدماً الإجراء نفسه المشكوك فيه إلى حدّ كبير، الذي تم استخدامه في العام ١٩٩٣. (في الواقع، كان استخدام حقّ إصدار تشريعات الطوارئ خطوة أكثر إثارةً للشك في أوائل العام ٢٠١٠، مما كان عليه منذ ١٣ عاماً. أما السبب في عدم تمكّن البرلمان من تمرير تشريعات، فهو أن الملك رفض حلّه، مُدَّعياً أن البلاد في حاجة ملحّة إلى انتخابات جديدة، أجّلها بعد ذلك لفترة طويلة وغير محدّدة حتى يمكن سنّ قانون جديد بمرسوم). وقد حاولت جبهة العمل الإسلامي التوحّد وراء مطلب إيجاد نظام انتخابي أكثر عدالة، لكن انقساماتها الداخلية حالت بينها وبين اتخاذ موقف قوي.

ـ استخدام المقاعد البرلمانية

هكذا أدّى التمثيل في البرلمان إلى انخراط الحركة في مجموعة متنوّعة من الصراعات الداخلية والخارجية. فما الذي كسبته منها؟

تضمن الظروف السياسية الراهنة لجبهة العمل الإسلامي صوتاً في البرلمان، كما تضمن تقريباً هزيمتها في عدد الأصوات في شأن أي قضية. وحتى عندما تمد جبهة العمل الإسلامي يدها إلى الحركات المعارضة الأخرى لتشكيل ائتلاف (كما فعلت على نحو مطّرد)، فإن الحزب يكسب حفنة أصوات في أفضل الأحوال، لأن أحزاب المعارضة لم تنجح بصورة فردية في تأسيس قواعد انتخابية قوية.

فكيف إذاً تستخدم جبهة العمل الإسلامي مقاعدها في البرلمان؟ كما هو الحال مع العديد من الحركات الإقليمية الإسلامية، تعمل الجبهة لأن تكون حذرةً ومنضبطةً واستراتيجية التوجّه. وكما إن جماعة الإخوان المسلمين تمارس دوراً إشرافياً على جبهة العمل الإسلامي، فإن جبهة العمل الإسلامي تراقب نوابها عن كثب، بدءاً من عملية الترشيح. وهي تسمح للوحدات المحلية بإجراء انتخابات تمهيدية، وتضمن قدراً من الديمقراطية الحزبية وقائمة من المرشّحين الذين يحظون بالشعبية في مناطقهم. لكن المنظمة الوطنية لا توافق ببساطة على قائمة الفائزين بالانتخابات المحلية الأولية، بل تسعى إلى إنشاء قائمة مرشّحين وطنية متوازنة تعكس التيارات الأيديولوجية داخل الحزب. كما إنها تجري تقييماً خاصاً بها حول جاذبية مختلف المرشّحين الانتخابية، مفضّلةً الخطباء المؤثّرين. وفي العام ٢٠٠٧، كانت قيادة الحزب الوطنية غير بارعة على وجه الخصوص، حيث أصرّت على وجوب أن تتضمّن ورقة الاقتراع أسماء المرشّحين ذوي الخبرة والمعتدلين فحسب.

الرقابة الحزبية لا تتوقّف عند عملية اختيار المرشّحين؛ فالحزب هو المسؤول عن إعداد البرنامج السياسي، وهي الوثيقة التي تأخذها جبهة العمل الإسلامي على محمل الجدّ تماماً، وترى فيها عقداً ملزماً مع الناخبين. وحالما يصل المرشّحون إلى البرلمان، يحتفظ الحزب بسلطة اتخاذ القرارات الاستراتيجية الكبرى، مثل ما إذا كان سيصوّت لصالح الحكومة أو ضدّها حين تُطرَح الثقة على التصويت، مع أن الشؤون البرلمانية اليومية يُعهَد بها إلى المجموعة البرلمانية.

وإذ يأخذ نواب جبهة العمل الإسلامي في البرلمان في الاعتبار قدرتَهم المحدودة على التأثير على تشكيل الحكومة أو تمرير التشريعات، ينشطون للغاية في استخدام البرلمان منبراً لطرح أنواع معيّنة من القضايا. وفي السنوات الأخيرة، ركّزوا على العديد من الاهتمامات الرئيسة:

أ ـ **فلسطين**: على الرغم من أن معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن سارية المفعول، أمام جبهة العمل الإسلامي العديد من الفرص لطرح القضايا المتعلّقة بالشؤون الفلسطينية، سواء لجهة دعوة الحكومة الأردنية إلى تسوية خلافاتها مع حماس، أو إصدار فتوى تقول إن دعم حزب الله في صراعه مع إسرائيل واجب ديني.

ب ـ القضايا الاقتصادية: يستغلّ أعضاء جبهة العمل الإسلامي في البرلمان مواقعهم لتسليط الضوء على الهموم المادية للمواطنين الأردنيين؛ ففي أوائل العام ٢٠٠٦، على سبيل المثال، أخذوا زمام المبادرة في شجب ارتفاع أسعار الوقود، حتى أنهم قادوا مسيرات جماهيريةً تدعو إلى التراجع عن رفع الأسعار. وهم يركّزون على الاهتمامات المحلية كذلك، مثل الشكاوى من جانب الأعضاء حول المشاكل في مناطقهم.

ج ـ الفساد والنفايات: على الرغم من أن الحزب قد يفتقر إلى الثقل في البرلمان لتمرير التشريعات، إلا أنه في وسعه استخدام الاستجواب في البرلمان لطرح قضايا معينة، وقد أرغم الحكومة على الرد على قضايا الإسراف في الإنفاق الحكومي والمحسوبية في منح العقود.

د ـ الإصلاح السياسي: لطالما كان الإصلاح السياسي محور مطالب الإسلاميين، حيث يواصل نواب جبهة العمل الإسلامي الدعوة إلى وضع حدّ للقيود المفروضة على العملية السياسية، سواء كان الأمر يتعلق بالتظاهرات، واعتقال الناشطين السياسيين، وحقوق السجناء، وتعيين (وليس انتخاب) بعض المسؤولين المحليين، والقيود المفروضة على الصحافة، وقانون الانتخابات، أو تحرّكات الحكومة ضدّ النقابات المهنية.

هـ ـ القضايا الاجتماعية والثقافية والدينية: ركّزت جبهة العمل الإسلامي تقليدياً على التعدّيات المُفتَرَضة على القيم الأردنية الإسلامية. وفي حين تطوّر خطاب الحزب في شأن الشريعة ليصبح عاماً إلى حدّ ما، لا يزال النواب يثيرون أسئلة محددة، ولاسيما عندما يحتمل أن يكون لها بعض الصدى الشعبي. على سبيل المثال، في العام ٢٠٠٦، شكا نواب جبهة العمل الإسلامي من بيع الكحول للقاصرين واستخدام اللغة الإنكليزية في التعليم العالي.

هذه المجالات المختلفة تبدو متباينة إلى حدّ ما، لكن البيئة السياسية الأردنية ـ ونهج جبهة العمل الإسلامي ـ تضمن أنها أصبحت متشابكةً على نحو عميق. ويُنظَر إلى القضايا جميعها باعتبارها مترابطةً. وعلى سبيل المثال، اهتمام جبهة العمل الإسلامي في تقويض التطبيع مع إسرائيل، والإخلاص لقضايا الحياة اليومية، يقودها إلى اتهام إسرائيل بتصدير لحوم فاسدة. وغالباً ما يكون التركيز على الفساد المادي والأخلاقي مرتبطاً ضمنياً بالاستقامة

الأخلاقية لخطاب الحزب في ما يتعلّق بهذه المسائل. وكما لاحظ أحد مراقبي المشهد السياسي الأردني: «في الأردن، عندما تتحدّث عن الفساد، فأنت تتحدّث عن الدائرة المحيطة بالملك. إذا كنت تتحدّث عن الديمقراطية، فأنت تتحدّث عن القضية الفلسطينية (بسبب الأغلبية الفلسطينية)». الخلافات السياسية الأساسية تكمن وراء النزاعات اليومية، وقضية فلسطين هي السبب في كل الخلافات السياسية الأساسية. فعندما يدعو نواب جبهة العمل الإسلامي الذين يمثّلون أحد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين إلى تقديم الخدمات لناخبيهم، فإن جمهورهم يسمع مطالبةً بالحقوق الفلسطينية. وعندما يضغطون من أجل توزيع أكثر عدالة للمقاعد البرلمانية، فإنهم يسمعون نداء من أجل وضع حدّ للمناطق غير المتوازنة التي تحول دون وجود أغلبية فلسطينية في البرلمان.

وبسبب ارتباطها الوثيق بالقضية الفلسطينية، وقاعدة دعمها في أوساط السكان الفلسطينيين، وصلاتها الوثيقة مع حركة حماس، لا يمكن لجبهة العمل الإسلامي (وهي لا تسعى) أن تنأى بنفسها عن القضية الفلسطينية. ويذهب بعض المراقبين إلى حدّ وصف جبهة العمل الإسلامي بأنها بديل للحركة السياسية الفلسطينية في الأردن. وما لاشكّ فيه، أن الارتباط ليس كاملاً: بعض قادة الجبهة يرغبون في وضع أجندة ذات قاعدة أعرض، حيث يدعم الكثير من الأردنيين الأصليين جبهة العمل الإسلامي. لكن، حتى عندما تحاول جبهة العمل الإسلامي تجاوز القضية الفلسطينية، فإنها ترى أنها ليست وحدها التي تربط فلسطين بالنزاعات السياسية الأخرى الرئيسة. على سبيل المثال، عندما يدعو المسؤولون الحكوميون النقابات المهنية للتركيز على القضايا التي تهم النقابيين، فإن نيّتهم الواضحة هي الحدّ من الانتقادات العلنية للسياسات حول التطبيع ومعاهدة السلام مع إسرائيل.

كانت فعالية جبهة العمل الإسلامي محدودةً في التأثير على السياسة الأردنية، ليس بسبب الطبيعة المترابطة للقضايا فحسب، ولكن أيضاً بسبب قلّة عدد نوابها، والقيود الدستورية في البرلمان (التعايش مع القصر المستعدّ لاستخدام الأدوات الدستورية من دون أي أثر للخجل أو ضبط النفس). وبالتالي فإن جبهة العمل الإسلامي غير قادرة على إسقاط الحكومة أو تمرير التشريعات. في بعض الأحيان، سمح الدور البرلماني لجبهة العمل الإسلامي بعرقلة العمل الحكومي أو تأخيره، ولكن ليس بسبب أي تصويت في

البرلمان؛ ففي بعض المناسبات، انتزعت الحركة تنازلات من خلال المساومة المباشرة أو المواجهة (بدلاً من الإجراءات البرلمانية) من حكومة غير توّاقة لأن تثير الجدل. عموماً، ولكي تحصل على تنازلات، على جبهة العمل الإسلامي أن تتحدّث بالنيابة عن معارضة موحّدة (وليس مجرّد مصالحها الخاصة) ضدّ حكومة متقلّبة أو منقسمة، مثلما حدث عندما أخّر البرلمان النظر في تعديل قانون النقابات المهنية في العام ٢٠٠٥؛ في بعض الأحيان، توفّر المنتديات غير البرلمانية فرصاً مماثلةً، مثل الميثاق الوطني للعام ١٩٩١، أو الأجندة الوطنية للعام ٢٠٠٥، التي شارك فيها بعض أعضاء الحركة الإسلامية، وتمكّنوا من إبراز أهمية بعض القضايا. وباختصار، يمكن لجبهة العمل الإسلامي ممارسة حق النقض عندما يوافق حكام الأردن ـ لصالح الوحدة الوطنية ـ على منحها حق النقض، لكنها لا تستطيع فرض سياسة تعكس خياراتها في أي ظروف أخرى.

وهكذا، تمثّلت المكافأة الرئيسة للمشاركة البرلمانية في قدرة الجبهة على العمل علناً كحزب سياسي، وطرح القضايا وأن تكون مرئية. والمشاركة المستمرة لجبهة العمل الإسلامي في البرلمان منحتها خبرة كبيرة في استخدام هذه الهيئة كمنبر، وفي السنوات الأخيرة تعززت قدراتها بسبب اهتمامها المتزايد بإقامة تحالفات معارضة، وخصوصاً مع الأحزاب القومية واليسارية. وفي حين لا تمتلك تلك الأحزاب إلا القليل جداً كي تساهم به من حيث القاعدة الشعبية، فإن جبهة المعارضة (التي يمكن لجبهة العمل الإسلامي أن تهيمن عليها) تتيح للحركة أن تتحدث بوصفها أكثر من حزب سياسي محدود. المعارضة عموماً تقدّم نفسها ضمنياً على أنها ضمير الأمة، وتطرح القضايا المحرجة، والشكاوى الوطنية، ومطالب الإصلاح بكل الإخلاص العنيد الناجم عن حرمانها من أي سلطة لاتخاذ القرارات.

سادساً: تشكيل حزب سياسي: أي ثمن بالنسبة إلى علاقات الإسلاميين مع النظام؟

أصبحت العلاقة بين جبهة العمل الإسلامي وبين النظام الأردني أكثر إشكاليةً على نحو مطّرد، منذ تأسيس الحزب في ذروة تجربة الأردن مع التحرّر السياسي في أوائل التسعينيات. وابتداء من مطلع العام ٢٠٠٥، تجادل الجانبان حول سلسلة من المبادرات التشريعية التي روّج لها النظام عموماً

على أنها إصلاحات، لكنها كانت في بعض الأحيان بمثابة قيود خفيّة على مختلف مجالات الحياة السياسية. وتعلّقت هذه المبادرات على وجه الخصوص بالنقابات المهنية، وأيضاً بالأحزاب السياسية، والإرهاب، ومواضيع أخرى. وبحلول العام ٢٠٠٦، في أعقاب تفجيرات فنادق عمان وانتصار حماس الانتخابي، دخل الجانبان في مواجهة مفتوحة، لم يحدّ منها سوى تصميم جبهة العمل الإسلامي على حماية مكاسبها، ورغبة النظام في الحيلولة دون انتقال مركز الثقل في الحركة الإسلامية من معارضة موالية إلى أخرى غير موالية. وثمة أيضاً بعض الدلائل على وجود نقاش لدى كلا الجانبين في شأن مدى احتواء المواجهة الحالية.

على الرغم من أن الحركة الإسلامية انتقدت دائماً فشل النظام في اتباع مبادئ الشريعة الإسلامية، إضافة إلى تحالفه مع القوى الغربية، فإن رفضها العمل مع خصوم النظام الآخرين من الخمسينيات وحتى السبعينيات، حدّ من المدى الذي كان ينظر إليها من خلاله على أنها تشكل تهديداً. ومع ذلك، زادت سلسلة من التطورات التي حدثت في السنوات الأخيرة من قلق النظام: أولاً، لأن حركات المعارضة اليسارية والقومية والفلسطينية انهارت تقريباً، فقد أصبحت الحركات الإسلامية هي الوحيدة التي تمثّل تحدّياً داخلياً. ومع ذلك، فإن هذا في حدّ ذاته لن يؤدّي بالضرورة إلى المواجهة، لأن النظام أظهر دلائل قوية على أنه يفضّل أن تبقى المعارضة الإسلامية علنيةً وقانونيةً، بدلاً من أن تشجّع الحركات السرية التي تعمل خارج القنوات الشرعية (مثل الحركات الجهادية والسلفية).

ثمة تطوّران دوليان كبيران تشابكا لزيادة حدة الصراع بين النظام وبين المعارضة الإسلامية، فحوّلا مصدراً للتوتر الداخلي إلى أزمة مُحتمَلة:

أولاً، أثبت صعود حركة حماس أنه بالفعل مصدر للخلاف بسبب دعم جبهة العمل الإسلامي الوثيق ـ وتماهيها مع ـ حركة المقاومة الفلسطينية، فيما النظام يحاول النأي بنفسه عن الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، والحفاظ على علاقة عمل مع الحكومة الإسرائيلية. ومع ذلك، فإن ثمة أكثر من نزاع في شأن السياسة يقسم الجانبين؛ فمن الواضح أن النظام الأردني يشعر بالقلق من أن حماس قد تستفيد من المتعاطفين معها في البلاد للحصول على الدعم المادي والمعنوي، وتُقحِم البلاد مرةً أخرى في نزاع مع جارتها القوية جداً (إسرائيل)،

مثلما فعلت الحركات الفلسطينية في أعقاب حرب العام ١٩٦٧. لهذا السبب، قيّد النظام عمليات حماس داخل الأردن، ورفض السماح لبعض قادتها البارزين بالإقامة في (أو حتى زيارة) الأردن. وجاءت الانتخابات الفلسطينية في العام ٢٠٠٦، بحركة حماس إلى السلطة في السلطة الفلسطينية، وزادت من احتمال حصول جولة جديدة من أعمال العنف الإسرائيلية ـ الفلسطينية التي من شأنها أن تضع الأردن في موقف حرج للغاية. ومع وجود حماس في السلطة وكون الأردن الطريق الرئيس لسفر الفلسطينيين وتمويلهم، فإن ضغوط جبهة العمل الإسلامي لدعم حماس تهدّد بالإضرار بعلاقات النظام لا مع إسرائيل فحسب، بل مع الولايات المتحدة أيضاً.

ثانياً، وعلى نحو مماثل، فاقم غزو الولايات المتحدة للعراق الشعور بالمواجهة بين النظام وبين المعارضة الإسلامية؛ فطوال عقد التسعينيات، كانت المشاعر الشعبية ضدّ العقوبات على العراق عميقة في الأردن، وجبهة العمل الإسلامي جعلت العراق مادةً رئيسةً لتعزيز جاذبيتها. وعندما غزت الولايات المتحدة العراق في العام ٢٠٠٣، كان وجود تعاون أمني بين الولايات المتحدة وبين الأردن معروفاً على نطاق واسع، لكنه لم يكن يُناقَش على نطاق واسع، كما لم يُكشَف بالضبط عن مدى الدعم الأردني وطبيعته. وفي حين أن التعاون بين الولايات المتحدة والأردن في شأن العراق أصبح بالتالي من المحرّمات في المناقشات العامة، فإن دعم المعارضة الإسلامية اللفظي للتمرّد العراقي لم يكن يشكّل جريمةً، حيث تبنّت جبهة العمل الإسلامي القضية بحماس. واستمرّ هذا الوضع حتى عندما برز مواطن أردني، أبو مصعب الزرقاوي، من تمرّد مجهول الهوية إلى حدّ كبير، ليصبح الشخصية الأكثر تميّزاً فيه. كان الزرقاوي نفسه مثيراً للجدل إلى حدّ كبير بسبب الوحشية المذهلة لأساليبه، وكذلك العداء تجاه الشيعة الذي اقترب في بعض الأحيان إلى أن يكون هوساً بالإبادة الجماعية؛ فقد حوّله تفجير ثلاثة فنادق في عمان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، من مجرّد إحراج إلى مصدر للخطر، وأدانت جبهة العمل الإسلامي ذلك العمل بسرعة. وأشار قادة جبهة العمل الإسلامي إلى أن الزرقاوي شجب بشدة الاتجاه السائد في التفكير لدى الإسلاميين الأردنيين بسبب استعدادهم للمشاركة في النظام. ولكن ثبت أن الأمر أكثر صعوبة بالنسبة إلى جبهة العمل الإسلامي للنأي بنفسها عن كل ما يمثّله الزرقاوي في العراق، وأبقت

شرائح كبيرة من الحزب (وكذلك بعض القادة) على درجة من الإعجاب به.

وهكذا، في أعقاب الغزو الأمريكي للعراق وانتخاب حماس، أصبح ينظر إلى مواقف جبهة العمل الإسلامي من السياسة الخارجية من قبل بعض المسؤولين من ذوي العقلية الأمنية، بوصفها تتجاوز حدود المعارضة الموالية. واحتج قادة الجبهة بصوت عالٍ بأنهم امتنعوا باستمرار عن ممارسة العنف السياسي في الأردن، وظلوا ملتزمين بالتغيير اللاعنفي. ومع ذلك فإن هذه التطمينات لم تتجاوز حتى الآن أكثر من عملية تهدئة مخاوف نظام قلِق من أن يمتدّ الاضطراب في العراق وفلسطين إلى الأردن، وربما يعيد البلاد إلى الأجواء السياسية التي سادت في العقود السابقة، عندما بدا أن الحياة السياسية الداخلية ليست عاصفة فحسب، بل غير مستقرّة أيضاً، وهدّدت باستمرار بتعطيل انحياز النظام إلى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة.

في ربيع وصيف العام ٢٠٠٦، استغلّ النظام سلسلة من الأحداث للضغط من أجل حصول مواجهة مع جبهة العمل الإسلامي وجماعة الإخوان المسلمين؛ فهو أولاً، ادّعى أنه نجح في الكشف عن تحضيرات جارية من قبل حركة حماس لشن هجمات داخل الأردن. كانت التهمة غير قابلة للتصديق، لأنه في حين أن حماس لم تنأ بنفسها عن العنف، فإنها تجنّبت القيام بأي هجمات خارج فلسطين، كما إن من شأن انتصارها في الانتخابات ـ عندما كانت في حاجة ماسة إلى الدعم الدبلوماسي والمالي ـ أن يكون لحظةً لافتةً للنظر بغرابتها للبدء بحملة الإرهاب في الأردن. (الأمر الأكثر صدقية يمكن أن يكون توجيه تهمة بأن حركة حماس كانت تهرّب الأسلحة عبر الأردن، على الرغم من أن مثل هذه الخطوة ربما كانت ستثير الكثير من التعاطف لدى بعض الأردنيين لأنها مفيدة من الناحية السياسية للنظام). وسواء كانت التهمة مفتعلة أم لا، فقد وضعت جبهة العمل الإسلامي في موقف دفاعي، في وقت حققت فيه الحركة الفلسطينية الشقيقة انتصارها الأهم. واعتقل بعد ذلك بفترة وجيزة أربعة من أعضاء جبهة العمل الإسلامي أثناء زيارتهم لخيمة عزاء أقامتها عائلة الزرقاوي. اتّهم الأعضاء الأربعة بالتحريض ليس لمجرّد الزيارة، ولكن لإدلائهم بتعليقات لمّحت إلى دعم أعمال الزرقاوي في العراق. لم يكن غريباً أن يغتنم النظام الفرصة لتصوير النواب على أنهم يسيئون لذكرى ضحايا تفجيرات عمان، لكن الخطوة التي اتّخذها ـ

اعتقال أعضاء في البرلمان وهم في مناصبهم بسبب تصريحاتهم، واحتجازهم في مكان بعيد، ومن ثم محاكمتهم في محكمة أمن الدولة الاستثنائية ـ كانت عدائيةً على نحو غير عادي وفقاً للمعايير الأردنية.

في تموز/ يوليو ٢٠٠٦، اتّخذ مجلس الوزراء خطوةً إضافيةً، بناءً على التقرير المُقدَّم من النيابة العامة زاعماً حدوث مخالفات في إدارة المركز الإسلامي، وهو أكبر المنظمات غير الحكومية المرتبطة بالحركة الإسلامية، وذلك بهدف استبدال مجلس إدارة المركز. وأعقبت ذلك تحرّكات أخرى، مثل فصل بعض قادة الحركة من مناصب أعضاء هيئة التدريس في جامعة خاصة ترتبط وإن تقليدياً بعلاقة ودية مع الإسلاميين.

لم تكن قيادة الحركة الإسلامية متأكّدةً في شأن كيفية الردّ على الهجوم، خصوصاً أن النظام أرسل إشارات متضاربةً. بعض التدابير استهدفت الحركة ككل (واحد من أعضاء هيئة التدريس الذين تم طردهم، على سبيل المثال، كان زعيماً للتيار المعتدل داخل الحركة). لكن في أحيان أخرى، كانت ثمة مؤشرات إلى أن النظام كان يسعى فقط إلى التحرّك ضدّ نزعات معيّنة داخل جماعة الإخوان المسلمين. وفي مقابلة مع مجلة دير **شبيغل** في حزيران/ يونيو ٢٠٠٦، ادّعى الملك عبد الله، ردّاً عن سؤال عما إذا كان سيعيد تحديد علاقته مع الإخوان المسلمين، أن جماعة الإخوان المسلمين تواجه خياراً بين أمرين:

«عليهم أن يعيدوا تحديد علاقتهم معنا؛ فقد كانوا يعملون في منطقة رمادية في العقود الأخيرة. وأعتقد أن على المجتمع في جميع أنحاء العالم الآن أن يقرّر ما هو الخير وما هو الشرّ. أعتقد أن غالبية الإخوان المسلمين يريدون مستقبلاً خيّراً لهذا البلد، ومستقبلاً خيّراً لأطفالهم. وأظن أنه يمكننا جميعاً العمل كفريق واحد. لكن هناك بعض المبادئ، والتكفير ليس واحداً منها»[٥].

في محاولة لتخفيف حدة التوتر، رتّب وسطاء اجتماعات بين القيادة الإسلامية وبين شخصيات رئيسة في النظام، بما في ذلك الملك نفسه (على

---

(٥) يمكن الاطّلاع على نص المقابلة بالإنكليزية على العنوان التالي: <http://www.jordanembassyus.org/hmka06192006.htm>.

الرغم من أنه عند تصاعد المواجهة انقطعت مشاركته الشخصية). والمهم هنا، أن الشخص الذي كان يتولى إدارة جهاز المخابرات يومها، محمد الذهبي، كان من بين المشاركين الرئيسيين، ما يؤكّد أن النظام أصبح ينظر إلى الحركة الإسلامية كتحدّ أمني لا سياسي. وعلى الرغم من أن القادة الإسلاميين رفضوا واحداً من مطالب النظام الرئيسة ـ الاعتذار عن زيارة خيمة عزاء الزرقاوي ـ فقد أصدروا بيانين يوضحان مواقفهم حيال مجموعة متنوّعة من القضايا المثيرة للجدل. وقد أثار مضمون البيانين القليل من الجدل داخل الحركة، لكن إصدارهما تحت ضغط قوي من النظام أثار انقساماً عميقاً؛ فقد استاء العديد من القادة من اللهجة الدفاعية التي أبدتها الحركة، وتعمّق استياؤهم عندما لم يتحقق المردود المتوقّع للبيانين.

بسبب انقسامها العميق على الصعيد الداخلي، لجأت جبهة العمل الإسلامي أخيراً إلى إجراء استطلاع لرأي أعضائها قبل أن يتّخذ قادتها قراراً بعدم الانسحاب من البرلمان، على الرغم من اعترافهم بأن القرار كان أبعد ما يكون عن الإجماع. وعلّل زعيم الجبهة تروّي الفائزين في النقاش الداخلي بلغة بدت مصمّمةً لتعكس تصريح الملك وتقلّده. وقد تحدّث عن انقسامات داخل القيادة في البلاد، موضحاً أن الجبهة تريد تشجيع الأصوات المعتدلة داخل الحكومة التي كانت تسعى إلى تجنّب المواجهة.

تراجع الشعور بالمواجهة الآخذة في التشكّل في العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، بشكل طفيف في السنوات اللاحقة، لكنه بالكاد اختفى. وبقي المركز الإسلامي تحت الحراسة، وفي نهاية المطاف، قدّم النظام بعض قادته ـ أركان جماعة الإخوان المسلمين، بما في ذلك زعيمها الصاخب ـ إلى المحاكمة بتهمة ارتكاب مخالفات مالية. لكن المعارك الداخلية في الحركة الإسلامية بمعنى من المعاني ـ والتي أثار بعضها في الواقع الخلافات حول كيفية الرد على تهديدات النظام وتحذيراته ـ ربما جعلت المزيد من إجراءات النظام تبدو غير ضرورية.

سابعاً: بناء التحالفات مع قوى المعارضة الفاعلة الأخرى

تاريخياً، كانت علاقة جبهة العمل الإسلامي مع الجهات السياسية الفاعلة الأخرى في البلاد متوترة؛ ففي الخمسينيات وقفت الجبهة إلى حدّ كبير بمعزل عن القوميين العرب واليساريين الذين وعدوا بتغيير سياسي

أساسي. وفي الستينيات، راقبت الجبهة الحركة الوطنية الفلسطينية بحذر، ودعمت أهدافها ولكنها انتقدت لهجتها غير الدينية، ومغازلة الأيديولوجيات اليسارية من قبل قادتها الأكثر رغبةً في الانخراط في مجابهات. وفي الصراع بين النظام وبين معارضيه، رفضت الحركة الإسلامية تقديم خيار واضح، وهو ما أبقاها من دون حلفاء واضحين. في العقدين الماضيين بذلت الجبهة جهوداً جادة لكسر هذه العزلة، والتي يرجع نجاحها في جزء كبير منه إلى أفول الفعاليات السياسية غير الإسلامية. وكانت النتيجة إبقاء جبهة العمل الإسلامي باعتبارها حركة المعارضة السياسية الوحيدة الفعّالة في البلاد[٦].

على الرغم من علاقاتها غير السهلة مع الحكومة والجهات الفاعلة في المعارضة، لطالما تم قبول جماعة الإخوان المسلمين وذراعها السياسية: جبهة العمل الإسلامي، ولكن على مضض، بوصفهما حركتين مشروعتين. ومع ذلك، لا تزال الحركة تثير الشكوك، ليس في أوساط النظام فحسب؛ فمنتقدو الحركة الإسلامية يشعرون بأنه لم تتمّ طمأنتهم بشكل كامل حتى الآن في مجالات رئيسة ثلاثة مثيرة للقلق:

١ ـ **سلامة الأردن**: نظراً إلى تركيز جبهة العمل الإسلامي الشديد على القضايا الفلسطينية خصوصاً، يشك بعض الأردنيين في أن الحزب لا يقبل كلياً أن يكون ولاؤه الأول للأردن. أحياناً قد يكون هذا الاتهام وسيلة غير مباشرة للإشارة إلى المشاركة الكبيرة للفلسطينيين في جبهة العمل الإسلامي؛ ففي العام ٢٠٠٢، أطلق القصر حملة «الأردن أولاً» مشدّداً على مسألة سلامة الأردن والتقليل من شأن القضية الفلسطينية، من خلال استخدام شعار غير ضارّ من الناحية الظاهرية.

لكن، لأن الشعار كان بالتحديد غير ضارّ للغاية، ويفتقر إلى المحتوى الواضح تماماً، ردّت جبهة العمل الإسلامي بسهولة بأنها تضع دائماً المصالح الأردنية أولاً، وهي الإجابة التي وجد منتقدوها أنها مراوغة مثل الشعار نفسه. إضافة إلى ذلك، ادّعت جبهة العمل الإسلامي، وليس من دون مبرّر، بأن

---

(٦) لنظرة سريعة على هذه المسألة، انظر: Jillian Schwedler and Janine A. Clark, «Islamist-Leftist Cooperation in the Arab World,» *ISIM Review*, no. 18 (Autumn 2006), pp. 10-11, <http://www.isim.nl/files/Review_18/Review_18-10.pdf>.

أجزاء من الحملة كانت مُوجَّهةً بشكل خفيّ ضدّ جبهة العمل الإسلامي وأنشطتها الخيرية والسياسية.

٢ ـ العنف والإرهاب: يخلو الأردن نسبياً من العنف السياسي، وتفخر جماعة الإخوان المسلمين بأنها رفضت باستمرار اللجوء إلى العنف منذ تأسيسها. ومع ذلك فإن منتقديها غير مطمئنين حتى على الرغم من هذا السجل الطويل، ويخشون من أن الحركة تأوي اتجاهات تغازل الأيديولوجيات الجهادية، وتقترب من الدخول في دائرة التكفير. علاوة على ذلك، تمنح جبهة العمل الإسلامي دعماً قوياً لحركات مثل حزب الله وحماس والمقاومة العراقية، التي تستخدم العنف. وفي جميع هذه الحالات، تصرّ جبهة العمل الإسلامي على أن الفرق الحاسم هو أن هذه الحركات تعيش في ظلّ شكل من أشكال الاحتلال، وأن المقاومة العنيفة حق طبيعي في ظلّ هذه الظروف. عدد قليل من الأردنيين قد يجدون عيباً في هذا الموقف، لكن البعض، مع ذلك، قلقون من أنه إذا ما قرّرت عناصر في الحركة الإسلامية أن النظام الأردني متواطئ في دعم الأنظمة المعادية للإسلام، فإنها ستلجأ إلى أساليب أقلّ سلمية في تحقيق أهدافها.

٣ ـ الدين: تواجه الحركات الإسلامية في العالم العربي بشكل روتيني الاتهام بأنها تسعى إلى فرض فهمها الخاص للإسلام على جميع السكان. وقد أصبحت جبهة العمل الإسلامي خبيرة بهذا النقد، على الرغم من الطبيعة غير المتجانسة للحركة. بيد أن مناقشاتها الداخلية المكثفة لا تعمل على طمأنة المشكّكين أن الجبهة تتنصّل من أي احتكار للحقيقة.

ليس مفاجئاً أن تأتي هذه الانتقادات من الأردنيين المتعاطفين مع النظام أو مع الميول اليسارية الأكثر علمانية. ما هو غير متوقّع أكثر هو اتجاه أعضاء الحركة الإسلامية في السنوات الأخيرة إلى إظهار بعض التعاطف مع هذه الآراء الانتقادية. وعلى سبيل المثال، ترك بعض الأعضاء السابقين في جماعة الإخوان المسلمين وجبهة العمل الإسلامي الحركة لأنهم رأوا على وجه التحديد أنها لم تنجح بالقدر الكافي لحلّ الغموض في مواقفها حيال هذه القضايا ذاتها. وقد استمرّ عدد قليل في العمل كمستقلّين، وشكّلت مجموعة صغيرة أيضاً حزباً سياسياً جديداً، «حزب الوسط»، الذي يقدّم نفسه بشكل مُتعمَّد كبديل إسلامي أكثر اعتدالاً وأقلّ معارضةً. ثم إن النقاش المطوّل حول مقاطعة انتخابات العام

١٩٩٧ البرلمانية، سبّب بعض هذه التحوّلات عن الحركة، لكن ليس كل الذين يشاركون في هذه الانتقادات تركوا الحركة. وفي الواقع، أعضاء جبهة العمل الإسلامي الذين يعرفون بوصفهم حمائم، هم في كثير من الأحيان الذين يرغبون في دفع الحزب أكثر نحو مواقف نهائية حيال هذه المسائل.

من المؤكّد أن ثمة حدوداً لما يمكن أن تقوم بها جبهة العمل الإسلامي لطمأنة المنتقدين في الداخل والخارج في شأن هذه النقاط؛ فالحركة لا تمارس أي سلطة سياسية، ولا ينبع العديد من الشكوك من مواقفها المعلنة، بل من التوقّعات لما يمكن أن تقوم به في الواقع إذا أصبحت أكثر قوةً أو أكثر بعداً عن النظام. لذلك فإن ثمة حدوداً للمدى الذي يمكن أن تذهب إليه التصريحات المطمئنة في تهدئة الشكوك. ومع ذلك فقد حاولت الحركة القيام بذلك، بيد أن جهودها غالباً ما تثير تساؤلات جديدة.

ربما جاء الجهد الأكثر شمولاً للردّ على المنتقدين في خضم مواجهة الحركة مع النظام في تموز/ يوليو ٢٠٠٦؛ ففي السادس من ذلك الشهر، أصدرت جبهة العمل الإسلامي وجماعة الإخوان المسلمين بياناً مُطوَّلاً مشتركاً من ثلاث عشرة نقطة، أعلنت فيه الحركة:

أ ـ رفض التطرّف والإرهاب؛

ب ـ قبول المجتمع الأردني والمجتمعات العربية (وبالتالي تأكيد ولائهم للدولة والتقليل من شأن معارضتهم للقومية) والمسلمين (وبالتالي تبرّؤهم من أي محاولات للدخول في دائرة التكفير)؛

ج ـ إبراء ذمّتهم من أي احتكار للحقيقة؛

د ـ دعم الأمن الوطني؛

هـ ـ دعم القضايا الوطنية (مثل مكافحة الفقر)؛

و ـ قبول التعدّدية السياسية والفكرية، والتفاني في المشاركة في العملية السياسية؛

ز ـ رفض التدخّل الأجنبي؛

ح ـ قبول الثوابت الوطنية، والإصرار على أنه لا يوجد فرد أو جماعة تحتكر تحديد هذه الثوابت؛

ط ـ الإصرار على أن معارضة بعض سياسات الحكومة، لا تشير إلى رفض الدولة الأردنية؛

ي ـ الرغبة في تعزيز قدرة الأردن على مواجهة التحدّيات الخارجية؛

ك ـ دعم حركة حماس والإصرار على أن نجاحها لم يهدّد الأردن؛

ل ـ الاهتمام بالعمل الخيري؛

م ـ تبنّي الاعتدال.

من الواضح أن زعماء الحركة كانوا يأملون أن يعبّر هذا البيان عن قناعاتهم القوية بطريقة غير اعتذارية ومطمئنة لمنتقديها في آن معاً. وعلى الرغم من ذلك، لم يكبحوا جماح أنفسهم في توجيه الانتقاد؛ فقد اتّهموا منتقديهم بالغيرة من نجاحهم في العمل الخيري. وبالكاد حلّ البيان جميع النقاط الغامضة. وفي حين رفض تكفير المجتمع الأردني، كان البيان أكثر التباساً حول تكفير الأفراد، إذ لم يكن في وسعه إنكار أن أصحاب وجهات النظر الأكثر تطرفاً في هذا الشأنِ لا يزالون داخل الحركة. وبعد خمسة أيام، أضاف قادة الحركة بياناً إضافياً أكّد قبولهم «إعلان عمان»، وهو بيان تصالحي أصدره رجال الدين المسلمون في العام ٢٠٠٥، في نهاية مؤتمر دولي عُقِد تحت الرعاية الملكية، لمكافحة التطرّف الديني. (بدا هذا البيان الثاني مذعناً للغاية لبعض أعضاء الحركة، على النحو المذكور أعلاه).

ومع ذلك، في حين أن الحركة لم تطمئن ـ وربما ليس في وسعها أن تطمئن ـ جميع منتقديها، فقد أحرزت نجاحاً كبيراً في السنوات الأخيرة في تشكيل تحالفات معارضة. ونظراً إلى انعدام الثقة القوي بين المعارضات الإسلامية واليسارية والقومية، المُتجذِّر في أحداث وقعت في الخمسينيات، فإن تشكيل جبهة معارضة يمثّل إنجازاً كبيراً. وكما ذكر أعلاه، يُفسَّر التحالف جزئياً بسبب أفول اليسار (واهتمامه تالياً في تشكيل التحالفات)، لكن أيضاً بسبب التطابق القوي في المصلحة والأيديولوجية في دعم الإصلاح السياسي.

ومن المهم أيضاً، أن نأخذ في الاعتبار أن الحركة الإسلامية السائدة لا يمكن أن تركّز فقط على تهدئة النظام ومنتقديها اليساريين، بل عليها أيضاً ردّ خطر الناشطين الإسلاميين الأكثر راديكالية الذين يشكّون في أن جماعة

الإخوان المسلمين وجبهة العمل الإسلامي سمحتا لنفسيهما أن يتم استيعابهما. بعض الناشطين الأكثر تطرّفاً (وبخاصة بعض السلفيين) تحاشوا السياسة تماماً، وهم يعتبرون أن الحركة السائدة تشارك بشكل مفرط في مجتمع غير إسلامي تماماً، والبعض الآخر (وبخاصة الجهاديون) يعتبرها مستعدّةً لتقديم تنازلات لنظام غير إسلامي. ما هو ملحوظ في شأن الحركة السائدة هو أنها تمكّنت من الاحتفاظ بدعم بعض القادة والأفراد الأكثر تطرّفاً داخل صفوفها. المسافة بين محمد أبو فارس ـ أحد القادة الأكثر تطرّفاً في جبهة العمل الإسلامي ـ وبين الجهاديين تبدو في بعض الأحيان قصيرةً بالفعل (الفرق الرئيس هو أن أبو فارس ينصح بالصبر بدلاً من العنف، من أجل مكافحة القوى التي يرى أنها معادية للإسلام في الأردن). وقد تسبّب هذا في إحراج آخرين داخل الحركة، وجعل جماعة الإخوان المسلمين وجبهة العمل الإسلامي أكثر شبهةً في عين النظام.

لكن قادة الحركة ـ وبعض شخصيات النظام، في لحظات أكثر ترفّقاً ـ يجادلون في أن احتواء مثل هؤلاء المتطرّفين في إطار الحركة السائدة له فوائد بالنسبة إلى الاستقرار الاجتماعي والسياسي. ويميل البعض داخل الحركة نحو مزيد من الأفكار المتطرّفة، لكن طالما أنهم لا يزالون داخل الحركة فإنهم لا يتصرّفون بموجبها. قد يكنّون مشاعر إعجاب للزرقاوي، لكنهم لا يسعون إلى تقليده داخل الأردن.

في السنوات الأخيرة، أصبحت الأصوات الأكثر صِدامية في الحركة أكثر شيوعاً. فقد انحازت عناصر أكثر راديكالية على نحو متزايد إلى أولئك الذين يؤيدون إعطاء الأولوية للقضايا الفلسطينية لإمالة التوازن في العلاقات داخل الحركة، وفي جبهة العمل الإسلامي نفسها. ويستمرّ القادة الأكثر ميلاً إلى المصالحة، إلى جانب أولئك الذين يعتبرون أُفُقَهم السياسي الأساسي محلياً، في شغل بعض المناصب المهمة. ولأن لديهم حضوراً أقوى في الأوساط الفكرية، ويمكنهم أحياناً تقديم وجه أكثر دماثة إلى الخارج بصفة عامة، وإلى النظام على وجه الخصوص، فربما لا يمكن الاستغناء عنهم. لكنهم خسروا بعض نفوذهم لدى القاعدة. وقد زادت هذه التحوّلات الداخلية، فضلاً عن نظام يتزايد قلقه، من احتمال حدوث مواجهة أكثر ديمومةً بين الحكومة والمعارضة الإسلامية.

ثامناً: تفادي الحلّ المصري

من خلال تشكيل حزب سياسي للمشاركة في الانتخابات والحياة البرلمانية، حقّقت الحركة الإسلامية في الأردن مكاسب ملموسة؛ فقد نجحت في إنشاء التنظيم الذي لا يزال مقبولاً إلى حدّ كبير كلاعب سياسي شرعي، وحصلت على منفذ نظامي ومحصّن قانوناً إلى المنتديات العامة المختلفة حيث يمكنها أن تعرض وجهات نظرها، ووضعت رؤيةً سياسيةً واسعةً وشاملةً، كما عمّقت القدرات التنظيمية للحركة الإسلامية، وأوجدت حزباً سياسياً ديمقراطياً بشكل معقول في عملياته الداخلية، أكثر بكثير من مجموع أنشطة قلّة من القادة البارزين.

لكن في حين أن جبهة العمل الإسلامي يمكن أن تقدّم العديد من الإنجازات إلى الحركة الإسلامية، في البيئة السياسية الأردنية الحالية، فقد تكون لديها مشكلة في تجاوز ما حقّقته بالفعل، إذ تم تصميم النظام الانتخابي للسماح لجبهة العمل الإسلامي بالمشاركة، ولكن فقط ككتلة أقلية في البرلمان. والواقع أن العديد من القضايا الأساسية في الأردن، ولاسيما تلك التي تنطوي على سياسة خارجية وأمنية، تُصنَّف خارج نطاق المنافسة الديمقراطية، ويستمر النظام وحتى والفعاليات السياسية المعارضة المماثلة لجبهة العمل الإسلامي، في النظر إلى الحركة الإسلامية بتناقض عميق وشكوك.

هذا الموقف المُحبِط لا يوفّر بعض عناصر الاستقرار، إذ لا تزال حرية جبهة العمل الإسلامي في المناورة مُقيَّدة بسبب صلاتها المؤسّسية بجماعة الإخوان المسلمين. وعلى الرغم من استقلالها التقني، إلا أنها لا تزال ذراعاً لحركة أوسع لديها مجموعة طويلة المدى من الأهداف الاجتماعية والأيديولوجية والخيرية والتعليمية، وترفض العمل في المقام الأول آخذةً الانتخابات التالية في الاعتبار. وأحجمت الحركة ككل عن منع الحزب من الانتقال إما إلى استراتيجية انتخابية أكثر طموحاً، أو الانسحاب من العملية السياسية. وفي حين أن المكاسب التي تقدّمها جبهة العمل الإسلامي حقيقية، فإنها لا تزال محدودةً وهشّةً أحياناً، وتفشل في إقناع الحركة الأوسع في منح الحرية لجبهة العمل الإسلامي تماماً.

في الواقع، قد يكون للمشاركة في نظام سياسي ديمقراطي فاعل تماماً،

تأثير ملطِّف على الحركات الإسلامية على المدى الطويل، لكن من غير المُرجَّح توافُر هذه الفرصة في معظم الدول العربية؛ فمعظم ما سيُتاح سيكون منافسةً مقيَّدةً في نظام متحرِّر جزئياً، ذلك أن التاريخ الطويل للحركة الإسلامية في الأردن يشير إلى أن العديد من النشطاء والقادة سيأخذون مثل هذه الفرصة على محمل الجدّ، لكنهم سيظلّون على الدوام في غيظ من القيود المفروضة عليهم ويتحدّونها. وبالتالي فإن استمرار التوتر بين النظام وبين المعارضة الإسلامية، سيكون حتمياً، وإذا ما بقي كل منهما قوياً، فسيستمران في التأرجح بين المواجهة وبين الانفراج.

إذا كان من المُرجَّح أكثر لجبهة العمل الإسلامي أن تبقى في صيغتها الحالية ـ ائتلاف جماعات تتصارع على توجّه الحركة الإسلامية ـ فإن النظام سيتراجع على الأرجح عن اتّباع نهج أكثر قمعيةً يصفه بعض المحللين الأردنيين على أنه «حلّ مصري». ولاشكّ أنه يتم النظر إلى جبهة العمل الإسلامي على أنها تمثّل تهديداً، وذلك لأنها تحوّل بشكل فعّال القضايا التي تنطوي على أمن الأردن الخارجي ـ قضية فلسطين هي الأكثر وضوحاً، ولكن أيضاً العراق والعلاقة مع الولايات المتحدة ـ إلى تحدّيات سياسية داخلية. وسيجد النظام في الغالب صعوبة في مقاومة إغراء اللَعِب على الانقسامات داخل الحركة. لكن البديل لمعارضة إسلامية مُوحَّدة ومشروعة، قد يكون ظهور مجموعة من الحركات المنشقّة ولكن أقل ضبطاً للنفس بكثير. ويدرك زعماء الحركة أن خطر الراديكالية لا يقلق النظام فحسب، بل يضع أيضاً قيوداً على استعداده لاستخدام أدوات قمعية بحتة؛ فقد أوضح عضو في اللجنة التنفيذية لجبهة العمل الإسلامي علناً أن المواجهة «ستزيد من مستوى التطرّف في المجتمع الأردني، وتعزّز أسلوب الإفراط والميل إلى العنف في أوساط الشباب»(٧).

خلاصة

أخيراً، إلى أن يحدث تغيير جذري سواء في النظام السياسي الأردني أو بيئته الخارجية، في نهاية المطاف، من غير المُرجَّح أن يتطوّر التوتّر القلق بين جبهة العمل الإسلامي وبين النظام إلى شراكة، بل ستظلّ هناك أصوات قوية من الجانبين تعمل على تجنّب الجنوح إلى عداء جامح.

---

(٧) رحيل غرايبة، اقتباس من صحيفة الغد، ١٨/٩/٢٠٠٦.

الجدول الرقم (٣ ـ ١)

الأداء البرلماني لجماعة الإخوان المسلمين وجبهة العمل الإسلامي

السنة	عدد المرشّحين	عدد الفائزين	عدد المقاعد المُتنافَس عليها
١٩٥٤		٤	٤٠
١٩٥٧		٤	٤٠
١٩٦٣		٢	٤٠
١٩٦٧		٢	٦٠
١٩٨٤ (انتخابات فرعية)		٣	٨
١٩٨٩	٢٩	٢٢	٨٠
١٩٩٣	٣٦	١٦	٨٠
١٩٩٧	مقاطعة		٨٠
٢٠٠٣	٣٠	١٧	١١٠
٢٠٠٧	٢٢	٦	١١٠

ملاحظة: في بعض الانتخابات (خاصةً المبكرة)، خاض المرشّحون الانتخابات كأفراد لا يتمتّعون بدعم رسمي من الحركة، ولذلك من الصعب احتساب عدد مرشّحي الحركة. وفي انتخابات لاحقة، عزّز المستقلّون المتحالفون مع الحركة عن كثب حجمَ الكتلة البرلمانية.

الفصل الرابع

حزب العدالة والتنمية في المغرب:
المشاركة ومعضلاتها

تمهيد

في المغرب، تبنّى حزب العدالة والتنمية، نهج المشاركة السياسية السلمية كخياره الاستراتيجي الوحيد. أما في العراق ولبنان وفلسطين، فالحركات الإسلامية لها هويات مزدوجة، إذ تضطلع بدور اللاعبين السياسيين وحركات المقاومة المسلّحة في آن معاً. وفي حين أدّت المواجهات المتواصلة في مصر والأردن بين الأنظمة الحاكمة وبين جماعة الإخوان المسلمين، إلى زعزعة استقرار المشاركة السياسية للإسلاميين هناك، كان حزب العدالة والتنمية في المغرب يشارك في الحياة السياسية بشكل منفتح ويحاول ضّخ مزيد من جرعات الانفتاح تدريجياً في جسم السياسات المغربية.

إضافةً إلى حزب العدالة والتنمية، ترفع أحزاب إسلامية أخرى مثله لواء «المشاركة أولاً»، وتنشط هذه الأحزاب في دول عربية عدة مثل الجزائر والكويت والبحرين. تتمتّع هذه الحركات بسِمَةٍ رئيسةٍ تتمثّل في تصميمها على احترام القواعد القانونية للعبة السياسية والتقيّد بشروطها، وأيضاً السعي إلى تحقيق إجماع حول كيفية تسيير الشؤون العامة. هذه السمة هي جزئياً حصيلة ضبط النفس الذي تمارسه السلطات الحاكمة في هذه الدول في إدارة مشاركة الإسلاميين في السياسة، من دون اللجوء بشكل منهجي إلى إجراءات قمعية وإقصائية بحقّهم.

لم يشكّك حزب العدالة والتنمية والحركات الإسلامية المماثلة، يوماً بشرعية الدول ـ الأمم التي ينشطون في إطارها؛ فقد اعترفوا دوماً بالإطار السياسي للدولة على أنه الفضاء الشرعي الوحيد لممارساتهم ونشاطاتهم. كذلك، لم تشكّك هذه الحركات بالطبيعة التنافسية للسياسة، وبما تفرضه هذه الطبيعة من حتميات التعدّدية. وقد أسفر هذه التوجّه عن انحسار الخطاب الإقصائي المستند إلى الدين، سواء أكان موجّهاً نحو الأنظمة الحاكمة أو حركات المعارضة الليبرالية واليسارية، كما أدّى أيضاً إلى التحوّل التدريجي

للإسلاميين من نهج توجيه الانتقادات الأيديولوجية المريرة والأحكام القاطعة، نحو صياغة برامج سياسية عملية وواقعية، وبذل جهود بنّاءة للتأثير على السياسات العامة.

والأهمّ هنا هو نجاح بعض هذه الحركات، وفي مقدّمها حزب العدالة والتنمية، في تحقيق فصل وظيفي بين أنشطة الدعوة الإسلامية وبين ممارسة العمل السياسي، وبذلك حوّلت نفسها إلى منظمات سياسية بحتة يديرها سياسيون محترفون، وإن كانت تستلهم إطاراً مرجعياً إسلامياً؛ تاركة أنشطة الدعوة في عهدة الحركات الاجتماعية الواسعة التي وُلدت هذه المنظمات من رحمها.

بيد أن حزب العدالة والتنمية والحركات الإسلامية الشبيهة به، تواجه أيضاً تحدّيات جدّية في مقدّمتها أن مشاركتهم في الحياة السياسية لم تُلبِّ حتى الآن الحدود الدنيا من توقعاتهم، ما أدّى إلى فشلهم في تحقيق آمال قواعدهم الانتخابية وتطلعاتها. وقد حاولت الحركات الإسلامية التي ترفع لواء «المشاركة أولاً»، تجاوز القيود المفروضة على التعدّدية من قبل الأنظمة السياسية التي ينشطون في إطارها، بهدف تحقيق إصلاحات مُجدية تعيد توزيع السلطة بين الأنظمة الحاكمة والمعارضة.

كان على رأس قائمة جدول أعمال البرامج الإسلامية، الضغط لإجراء إصلاحات دستورية وقانونية من شأنها توسيع الصلاحيات الرقابية المنوطة بالمؤسسات التشريعية والقضائية، في مواجهة الصلاحيات الواسعة التي تتمتّع بها السلطات التنفيذية. لكن هنا أيضاً، فشل الإسلاميون في الاقتراب من هدف إقامة توازن صحّي بين مختلف أفرع الحكومة، فمعظمهم أخفق في جهوده الحثيثة لمحاولة التغلّب على تنافسه التاريخي مع المؤسسات الحاكمة وإقامة تحالفات براغماتية مع قوى المعارضة غير التقليدية. ولا تزال المعضلة الأكثر أهمية تتجسّد في ما أثارته المحصّلات الهزيلة لمشاركة الحركات الإسلامية في العمل السياسي من شكوك لدى قواعدها الانتخابية حول مدى جدية الخيارات الرئيسة التي تطرحها هذه الحركات. إضافة إلى هذا، لم يسلم الإسلاميون من النقد نتيجة لقرارهم الفصل بين الدعوة وبين السياسة، وتركيزهم على الشؤون الاجتماعية والاقتصادية بدلاً من القضايا الأخلاقية. وبالفعل، اتُّهم الإسلاميون بأنّهم فرّطوا بالتزاماتهم الدينية لصالح العملية السياسية.

هذه كانت البيئة التي نشط في أحضانها حزب العدالة والتنمية منذ أن أبصر النور في العام ١٩٩٧. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه في الوقت التي فضّل فيه التيار الرئيس للحركات الإسلامية في العالم العربي المشاركة في الحياة السياسية، برزت تساؤلات حول طبيعة هذه المشاركة وانعكاساتها على البيئة السياسية الأوسع، وأيضاً على هذه الحركات نفسها؟ وبسبب تنوّع المقاربات التي اعتمدها الإسلاميون حيال مسألة المشاركة السياسية، يتعّين على أي تحليل لهذه المسائل الابتعاد عن العموميات النابعة من الأحكام المسبقة الأيديولوجية المتحيّزة، أو من الاستشهاد بتجارب إسلامية سابقة منتقاة من دون سواها، لأن هذه التجارب لا تكفي لاستيعاب تعقيدات هذه المسائل وفهم التطوّرات التي تتكشّف باستمرار في هذه البقعة من العالم. وكذلك الأمر بالنسبة إلى المقاربة التبسيطية المُتمثِّلة في وجهة النظر الاختزالية المطلّة على الإسلاميين بوصفهم جماعات أيديولوجية متعّصبة، يكفي معها الاطلاع على خطابها اللغوي لفهم سلوكها السياسي.

يهدف هذا الفصل إلى الإجابة عن أسئلة أربعة تتعلّق بمشاركة حزب العدالة والتنمية في السياسات المغربية:

١ ـ ما الظروف المؤسساتية والسياسية التي طبعت مشاركة الحزب؟

٢ ـ ما المسائل التي تصدّرت أولويات الحزب، ولاسيما على صعيد المؤسسات التشريعية؟

٣ ـ ما تأثير مشاركة الحزب على أوضاعه الداخلية، من جهة، وعلى البيئة السياسية الأوسع من جهة أخرى؟

٤ ـ وأخيراً، كيف استطاع الحزب التكيّف والاستجابة إلى التحدّيات التي فرضتها مشاركته في النظام السياسي شبه السلطوي في المغرب؟

أولاً: الإطار المؤسساتي والسياسي

يشارك حزب العدالة والتنمية في الحياة السياسية في ظل ظروف عدة متباينة؛ بعضها يفرضها الحكم الملكي النافذ وحلفاؤه ـ في ما يعرَف في المغرب بـ «المخزن» (أي المؤسسة الحاكمة)؛ والبعض الآخر يتشكّل من وضعية الحزب في إطار أطياف التيارات الإسلامية، وفي سياق حاجته إلى

الحفاظ على ولاء قواعده الشعبية. في ما يخصّ الظروف التي يُسأل عنها الحكم الملكي، فهي إما مؤسسية مقنّنة أو تعسفية، يفرضها النظام الحاكم سعياً منه إلى احتواء المعارضة السياسية، بما فيها حزب العدالة والتنمية الإسلامي. في المقابل، فإن الظروف التي تتشكّل على يد القواعد الشعبية وخياراتها، هي حصيلة تفكّك ألوان الطيف الإسلامي في المغرب، وأيضاً هي نتاج ديناميكيات التنافس بين مختلف الحركات الإسلامية. وعلى سبيل المثال، وخلافاً لجماعة الإخوان المسلمين في مصر والأردن، لا يستطيع حزب العدالة والتنمية المغربي أن يضمن ولاء الناخبين المعبئين دينياً له، لأنه يجد نفسه مضطراً إلى التنافس مع حزب العدل والإحسان الأكثر شعبية، وكذلك مع أحزاب سياسية إسلامية أخرى، ما يفرض عليه التقّيد ببعض المرجعيات التي يجب ألا تنتهك حرمتها إذا ما أراد الحفاظ على الدعم الشعبي وتوسيعه.

١ ـ المؤسسات

يتمّيز المغرب عن دول عربية أخرى بباع طويل في مجال التعددية الحزبية تحت قبة البرلمان، الأمر الذي حدا بالعديد من المراقبين إلى التكهّن أن الهيئات التشريعية المغربية في موقع أفضل يتيح لها المساهمة بشكل ملموس في مسيرة الإصلاح، إذ سهّلت هذه الميزة بروز ثقافة الحوار والجدل السياسي التي تسمح بمشاركة قوى المعارضة بشكل فعّال، وإن كانت ثمة مبالغات في الحديث عن مدى التأثيرات العامة لهذه الثقافة.

قبل تعديل الدستور في العام ١٩٩٦، كان البرلمان المغربي مؤلّفاً من مجلس تشريعي واحد يتكوّن من ٣٣٣ عضواً يُنتخَبون لمدة ستة أعوام. كان ثلثا النواب يُنتخَبون بالاقتراع المباشر (نائب واحد عن كل دائرة في إطار نظام انتخابي يتسم بالغالبية البسيطة)، فيما يتم اختيار الثلّث المتبقّي (١١١ عضواً) بالاقتراع غير المباشر بواسطة خمس هيئات ناخبة (انتخبت المجالس المحلية المغربية البالغ عددها ١٥٤٤ مجلساً، ٦٩ نائباً في الاقتراع غير المباشر، فيما اختارت الحكومة النواب الـ٤٢ المتبقّين)، وعادة ما يكون هؤلاء مقرّبين من الطبقة الحاكمة، وبالتالي غالباً ما يتم استخدامهم لإعاقة المبادرات الإصلاحية.

سمح دستور العام ١٩٩٦ المُعدَّل، بالانتخاب المباشر لكل أعضاء

المجلس التشريعي الأدنى (مجلس النواب) وهذا كان مطلباً مزمناً لأحزاب المعارضة. يؤدّي المجلس التشريعي وظيفته بجوار المجلس الأعلى المنتخب بشكل غير مباشر من جانب نقابات مهنية واتحادات عمّالية ومجالس بلدية وغيرها من مجموعات أصحاب المصالح. وقد أُسندت إلى المجلس الأعلى صلاحيات رقابية واسعة هدفها موازنة المجلس الأدنى، إضافة إلى هذا يسند الدستور إلى هيئات غير منتخبة، مثل الحكومة والبلاط الملكي والمجلس الدستوري، صلاحية نشر القوانين أو عرقلتها إذا ما اعتبرتها مثيرةً للجدل. تهدف هذه المؤسسية الساعية إلى ضمان عدم تنازل المشروع الإصلاحي الذي يتبنّاه الملك عن سلطات كثيرة لصالح قوى المعارضة.

يعاني النظام المؤسسي المغربي من مشاكل جدّية أخرى تعيق مسيرة التقدّم الديمقراطي؛ فالمادة رقم ١٩ من الدستور، تنصّب الملك الممثِّل الأسمى للأمة. والدستور يمنح الملك صلاحيات واسعة لا تضاهيها لا السلطة التنفيذية ولا السلطة التشريعية؛ فالملك يعيّن، عقب الانتخابات التشريعية، رئيس الوزراء، ووزراء العدل والدفاع والشؤون الخارجية والشؤون الدينية والداخلية وحكام الأقاليم الـ١٦. أيضاً يستطيع الملك أن ينهي ولاية أي وزير، ويقيل رئيس الوزراء، ويحلّ البرلمان ويدعو إلى انتخابات جديدة، ويصدر المراسيم، ويعلن حال الطوارئ من دون تفسير، ويعدّل الدستور. أكثر من ذلك، الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة والزعيم الديني للبلاد. ومن صلاحياته أيضاً تعيين حكام المناطق الاقتصادية كلهم ووزراء الدولة في كل وزارة ومدراء الأجهزة العامة والقضاة ونصف أعضاء المجلس الدستوري الأعلى، بمن فيهم الرئيس. والجدير ذكره أن كل هذه القرارات لا تخضع إلى رقابة أي هيئة أخرى.

يعتبر النظام القضائي في البلاد ضعيفاً، فعلى الرغم من أنّ الدستور المغربي يقرّ مبدأ الفصل بين السلطات، إلّا أنّ وزارة العدل لا تزال تضطلع بدور جوهري في المسائل القضائية، فهي تشرف على المسائل الإدارية المتصلة بعمل المحاكم، بما في ذلك موازناتها.

من جهتها، تدير وزارة الداخلية معظم الأجهزة الأمنية، وهي معنيّة بتخصيص الموازنات المحلية والإقليمية، ومسؤولة عن منح التراخيص للنقابات والأحزاب السياسية والإشراف عليها، وتتولّى إدارة الانتخابات

المحلية والوطنية، بالتالي فلا عجب أن يمارس وزير الداخلية صلاحيات واسعةً في المغرب. وعلى سبيل المثال، تربّع إدريس البصري، على عرش وزارة الداخلية في الفترة بين ١٩٧٩ و١٩٩٩، واعتُبِر آنذاك أقوى شخصية في البلاد بعد الملك.

تسري في المغرب قوانين عدة تتّسم بأنها تقييدية ومناقضة بشكل كبير لمسيرة الإصلاح. وخير دليل على ذلك قانون الانتخابات الحالي؛ فعلى الرغم من أنه يُبقي على نظام التمثيل النسبي، إلّا أنه يحول من دون استئثار حزب واحد بغالبية المقاعد في البرلمان. كما إن وزارة الداخلية تدير الانتخابات وتحدّد الدوائر الانتخابية وتسجل الناخبين وتدقّق في النتائج وتعلن عنها. أما تقسيم الدوائر الانتخابية فيُعَدّ مجحفاً، حيث تُمنح أكثرية المقاعد إلى الأرياف ما ينسف وزن الأصوات في المدن ويترك تأثيرات سلبية على الأداء الانتخابي لأحزاب المعارضة، ولاسيما حزب العدالة والتنمية.

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أُقِرّ قانون جديد للأحزاب السياسية، بعد جولات مكثّفة من المداولات شارك فيها ممثلون عن السلطتين التنفيذية والقضائية، وعدد من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. وقد تقدّمت وزارة الداخلية بهذا القانون في العام ٢٠٠٤، ليحلّ محلّ قانون المنظمات الوارد في مدوّنة (مجموعة قوانين) الحريات العامة للعام ١٩٥٨. والواقع أن قانون العام ١٩٥٨، كان يحظّر على منظمات المجتمع المدني الانخراط في الأنشطة السياسية، وفوّض وزارة الداخلية حجب التراخيص عن المنظمات التي تنشط في مجالات يعتبرها النظام حساسة. أما قانون العام ٢٠٠٥، فينظِّم الشؤون الداخلية للجمعيات والأحزاب السياسية، ويطلب من الأحزاب الإعلان عن أهدافها جنباً إلى جنب مع نشر ملخّصات مفصّلة عن قادتها وأعضائها والإفصاح عن جميع أصولها المالية وممتلكاتها. يحظّر قانون العام ٢٠٠٥، تأسيس الأحزاب على أسس دينية وعنصرية، أو على قواعد قَبَلية، ويفرض عليها تخصيص حصص تمثيلية للنساء والشبان في مختلف هيئاتها التنظيمية.

سجّلت بعض الأحزاب تخوّفها من أن القانون الجديد يمنح وزارة الداخلية سلطات كثيرة، وطالبت بتفويض السلطة القضائية المسؤولية الكاملة

في ما يتعلّق بإجراءات إسقاط أهلية الأحزاب. وفي المسودة النهائية للقانون، استجابت الحكومة لهذه المخاوف، فوسّعت دور السلطة القضائية ونصّبتها الحَكَم الأخير في كلّ ما يتعلّق بالإجراءات العقابية للأحزاب السياسية، وعلى الرغم من ذلك لا تزال وزارة الداخلية تتمتّع بصلاحيات واسعة تحول عبرها من دون منح الترخيص لإقامة أحزاب سياسية جديدة. أثار بعض الأحزاب اليسارية مسألة الفصل بين الدولة والدين، وحضّوا الحكومة على إلغاء أي إشارة إلى الدين في برامج الأحزاب السياسية. وبموجب المسودّة النهائية للدستور، لا يمكن للدين أن يكون العنصر التأسيسي لقيام أي حزب سياسي، وهو ما يجعل الأحزاب الإسلامية، على وجه الخصوص، عرضة إلى تأويلات واسعة للقانون لأنها تستخدم الدين كإطار مرجعي في برامجها السياسية.

هذا وتبرز عوائق مؤسسية أخرى على الساحة المحلية؛ فعلى الرغم من جهود تكريس اللامركزية التي اتّسمت بها المبادرات الإصلاحية التي تبنّاها النظام المغربي مؤخّراً، إلا أن المجالس البلدية لا تزال محدودة الصلاحيات للغاية؛ فمثلاً يضع قانون التنظيم البلدي لائحةً طويلةً من الأعمال الخاصة بالمجلس البلدي والتي تحتاج إلى تدقيق، ومصادقة وزارة الداخلية عليها، وهي تطال الشؤون المالية والاستثمارية والقرارات الخاصة بالموازنة، الأمر الذي يحدّ من قدرة الأحزاب على إدارة هذه الأجهزة على الرغم من فوزها بهذا الحقّ عبر الانتخابات المحلية.

٢ ـ القرارات التعسّفية

إضافةً إلى الإجراءات والتدابير المؤسسية، توجد تدابير تعسفية تهدف أيضاً إلى احتواء، إن لم يكن كبت وتقييد المعارضة الحقيقية؛ فتزوير الانتخابات، وشراء الأصوات، والتدخّل الإداري، وشبكات المحسوبيات المكثفة، كلها تضمن نتائج إيجابية لأتباع النظام الحاكم وحلفائه في الانتخابات الوطنية والمحلية. ومع أن المراقبين الدوليين أشادوا بالانتخابات التشريعية للعامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٧، باعتبارها حرّة وشفافةً نسبياً، مقارنةً بالانتخابات السابقة، إلا أن المشاكل آنفة الذكر شاعت، خصوصاً في المناطق الريفية. إضافة إلى ذلك، تعاني أحزاب المعارضة من إشكالية الوصول إلى وسائل الإعلام المحلية التي تحتكرها الأحزاب والمرشّحون المقرّبون من النظام الحاكم. أما الطعن في نتائج الانتخابات في ضوء

المخالفات المُسجَّلة، فهي مسألة شاقة وفوضوية لا تفضي في غالب الأحيان إلى أي نتيجة تُذكَر.

ومن المهم أن نشير إلى أن الأجهزة الأمنية لا تزال تحت سيطرة وزارة الداخلية، ونادراً ما تخضع إلى المساءلة في ما يتعلّق بإجراءاتها القمعية التي تمارسها ضدّ المناوئين السياسيين للنظام؛ ففي شباط/ فبراير ٢٠٠٨، حظّرت السلطات المغربية «البديل الحضاري»، وهو حزب إسلامي وسطي معارض يدعو قادته إلى تبنّي الديمقراطية الحقّة والفعّالة، والمساءلة والانفتاح من دون التفريط بالأسس الوطنية والدينية. وقد زعمت وزارة الداخلية أن قادة الحزب انخرطوا في نشاطات نفّذتها «شبكة إرهابية خطيرة»، فاعتقلت نحو ٣٢ شخصاً، بمَن فيهم الأمين العام مصطفى المعتصم ونائبه محمد الأمين، إلى جانب آخرين، منهم صحافي وسياسي يساري ومسؤول في حزب العدالة والتنمية[١].

أثارت هذه الاعتقالات موجةً من النقاشات المكثفة بين المحليين، ففسرها البعض بأنها تعكس «تحوّلاً في موقف الحكومة، يتّجه نحو المزيد من التقييد حيال الإسلاميين المعتدلين»[٢]. وبغضّ النظر عما إذا كانت الحادثة تشير إلى تحوّل واسع في السياسة المتبعة أم لا، إلا أنها كشفت بالفعل عن أن السلطات المغربية مستعدة وقادرة على قمع المعارضة تحت شعار محاربة الإرهاب. أضِف إلى ذلك أنّ النظام المغربي غير متسامح على وجه الخصوص مع أي انتقاد يوّجه إلى البلاط الملكي؛ فمؤخّراً، تحدّثت فضائية **الجزيرة** عن اتصالات أجريت بين الملك الراحل الحسن الثاني، وجهاز الاستخبارات الإسرائيلي «الموساد». وما هي إلا أيام حتى أُجبر مكتب الفضائية على وقف بثّ برنامج «أخبار المغرب» من الرباط، وأحيل مديره إلى المحاكمة. وفي السياق عينه، اعتقلت الحكومة في السنوات القليلة المنصرمة عدداً من الصحافيين المغربيين ووجّهت إليهم تهماً مماثلةً.

---

(١) لمزيد من المعلومات عن الاعتقالات المتّصلة بتفجيرات المغرب، انظر: «Dozens Held Over Morocco Plot,» al-Jazeera English, February 21, 2008, <http://english.aljazeera.net/news/africa/2008/02/200852513591683571 2.html>, and «More Arrests in Morocco Plot,» al-Jazeera English, February 24, 2008, <http://english.aljazeera.net/news/africa/2008/02/2008525131245169340.html>.

(٢) لمزيد من المعلومات عن الاعتقالات في المغرب، انظر: «حلّ حزب البديل الحضاري الإسلامي بالمغرب وحجز أسلحة،» الجزيرة، ٢١ شباط/ فبراير ٢٠٠٨، <http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1084163>.

٣ ـ القيود الداخلية

إلى جانب القيود التي تفرضها البيئة السياسية التي يعمل في إطارها، يخضع حزب العدالة والتنمية إلى وطأة قيود أخرى تفرضها قاعدته الانتخابية، باعتباره حزباً يتوجّه إلى قاعدة تقليدية ومتدينة تثمّن عالياً القيم الأخلاقية.

تاريخياً، لم تحظَ التوجّهات الإسلامية في المغرب سوى باستحسان محدود، خلافاً للشعبية التي عرفتها في الدول العربية الأخرى؛ فالتوجّهات الإسلامية، بصفتها قوةً سياسيةً، كانت مقّيدةً بسبب سيطرة الدولة على السلطات والرموز الدينية، وأيضاً بسبب ادعاء الملك أنه أمير المؤمنين وسليل النبي (ﷺ). كما ساهمت أواصر القربى والروابط القروية التقليدية، في فرض المزيد من القيود على الحركات الإسلامية. ومع ذلك، ففي العقد الماضي تنامت التوجهات الإسلامية، ويعود هذا جزئياً إلى الانفتاح السياسي وإلى غياب قوى المعارضة السياسية العلمانية الفعّالة، هذا إضافة إلى تمتّع الإسلاميين بميزة تفاضلية تتعلّق، خلافاً لمعظم الأحزاب السياسية الأخرى في المغرب، بقدرتهم الفعّالة على التواصل والتعبئة لقواعدهم الشعبية خلال الانتخابات.

نشط الإسلاميون في المغرب في الستينيات نتيجة الاعتقاد بأن الدولة لا تُحسِن تطبيق تعاليم الإسلام في مجالات الإصلاحات الاجتماعية وسياسات التنمية الاقتصادية. وخلافاً لدول أخرى في العالم العربي، تُعتَبَر الحركة الإسلامية المغربية مجزّأةً، فهي تضمّ مجموعتين رئيستين هما: «التوحيد والإصلاح» و«العدل والإحسان»، إضافةً إلى عشرات المنظمات الأصغر حجماً. لهاتين المجموعتين الرئيستين مسار أيديولوجي وتاريخي متباين؛ فمجموعة التوحيد والإصلاح، تتشاطر قواسم مشتركة مع الإخوان المسلمين في مصر ودول أخرى، ومعظم كبار قيادييها أعضاء سابقون في الشبيبة الإسلامية التي اكتسبت ثقلاً في منتصف السبعينيات. أما مجموعة العدل والإحسان، ففريدة من نوعها من حيث إنها لا تقيم أي روابط تنظيمية أو أيديولوجية مع الحركات الإسلامية الأخرى الأقدم في المغرب أو في العالم العربي. والواقع أنها لم تعد محطّ الأنظار إلا في الثمانينيات حين تمحورت، كمنظمة، وراء قيادة وأفكار معلّم المدرسة السابق والناشط الصوفي عبد السلام ياسين.

أ ـ التوحيد

سعى قادة التوحيد، الذين وضعوا نصب أعينهم المشاركة في الحياة السياسية، إلى الابتعاد عن العناصر الإسلامية المتشدّدة، وقدّموا حركتهم إلى النظام الحاكم على أنها طرف معتدل ومسؤول ينبذ العنف ويقبل شرعية النظام القائم. انبثقت هذه الحركة عن جماعة الشبيبة الإسلامية التي استهلت نشاطها أواخر الستينيات كمنظمة سرية، وذكر أنه كان لها ضلع في اغتيال الزعيم اليساري الشهير عمر بن جلون. ومع تنامي التوتّر والخلافات في صفوف الشبيبة، انشقّ بعض أعضائها ولاسيما في الرباط، وأسّس بعضهم بقيادة عبد الإله بنكيران، جمعية الجماعة الإسلامية. وطيلة حقبة الثمانينات، سعى قادة هذه الجمعية إلى الحصول على الاعتراف الرسمي عبر توجيه مذكّرات وعرائض عدة إلى الملك ووزارة الداخلية، يلتمسون فيها منحهم وضعاً قانونياً. وفي العام ١٩٩٢، بدّلت المجموعة اسمها إلى حركة «الإصلاح والتجديد»، قبل أن تؤسّس في العام ١٩٩٦ حركةً جديدةً باسم «التوحيد والإصلاح».

بين العامين ١٩٩٢ و١٩٩٧، انهمك قادة حركة الإصلاح والتجديد (التي أصبحت لاحقاً حركة التوحيد والإصلاح) في مداولات مكثّفة مع عبد الكريم الخطيب، قائد الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية، وهي حزب سياسي تأسّس العام ١٩٦٧، لكنه غاب عملياً عن الساحة السياسية لسنوات عدة. كان الهدف من المداولات التفاوض حول صفقة يُسمح بموجبها لأعضاء الإصلاح والتجديد بالمشاركة في العملية السياسية، عبر الانضمام إلى حزبه. ومع نيل الضوء الأخضر من الخطيب عام ١٩٩٧، التحق الإسلاميون تدريجياً بالحزب الذي غيّر اسمه في العام ١٩٩٨، ليصبح حزب العدالة والتنمية، وبات يُعرَف منذ ذلك على أنه الجناح السياسي للتوحيد والإصلاح، وعلى أنه أيضاً الحزب الإسلامي الأكبر في البلاد.

ب ـ العدل

تختلف تجربة العدل اختلافاً كلياً عن نظيره حزب التوحيد. اليوم يُعتَبَر العدل أكبر حركة شعبية في المغرب تهدف أساساً إلى إقامة خلافة إسلامية، ومن هنا يأتي رفضها المشاركة في الحياة السياسية. تأثّر مؤسّسها ياسين بالثورة الإسلامية في إيران، وبخاصة بالطريقة التي حوّل فيها

الثوريون الأفكار الإسلامية إلى ممارسة على أرض الواقع. وعُرِف عن ياسين حيويته وانتقاده النظام الملكي في السبعينيات؛ ففي العام ١٩٧٤، رفع مذكّرةً إلى الملك الراحل الحسن الثاني، انتقده فيها ودعاه إلى العودة إلى الإسلام الحق.

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨١، أعلن ياسين عن تأسيس حركته وحاول في العام ١٩٨٢ الحصول على وضع قانوني لها. لكن الحكومة رفضت طلبه بحجة أن الحركة تدمج بين الدين والسياسة. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٧، تبنّت الحركة اسمها الحالي «العدل والإحسان»، في خطوة تزامنت مع تصاعد التوتّر بينها وبين النظام. وقد وضعت السلطات ياسين قيد الإقامة الجبرية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، ثم حظّرت الحركةَ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، واعتقلت بعدها بقليل ثلاثةً من أعضاء المكتب الإرشادي لمدة عامين، في حين ظلّ المرشد العام ياسين رهن الإقامة الجبرية لعشرة أعوام تقريباً.

يشدّد حزب العدل على التربية الروحية على المستويين الفردي والجماعي، ويسعى إلى تقديم نفسه على أنه فاعل رئيس في المجتمع المغربي. لكنّه في الوقت نفسه يرفض الإقرار بشرعية النظام السياسي الحالي، ويدعو دوماً إلى مقاطعة الانتخابات البرلمانية والمحلية، وإلى إصلاح البيئة السياسية الحالية وإبرام عقد جماعي جديد بين الحكومة والشعب استناداً إلى تعاليم الإسلام.

٤ ـ العلاقات مع أحزاب المعارضة الأخرى

لم يتم تحدّي حزب العدالة والتنمية بعلاقته بحركة العدل والإحسان فحسب؛ فمنذ تأسّس الحزب في العام ١٩٩٨، كانت الخصومة كبيرة بينه وبين الأحزاب العلمانية والتقليدية في البرلمان. في الواقع، هذه القوى، وخصوصاً الأحزاب اليسارية، كانت رأس الحربة في الحملة الإعلامية التي وُجِّهَت ضدّ حزب العدالة والتنمية عقب الهجمات الإرهابية في العام ٢٠٠٣. وفي ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٧، وقّعت أحزاب يسارية وعلمانية رئيسة، على غرار حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وحزب الاستقلال، والحركة الشعبية، وحزب التجمّع الوطني للمستقلّين، وحزب التقدّم

والاشتراكية، إعلاناً مناهضاً للإرهاب أدانت فيه أشكال التطرّف والتعصّب الديني كافة. وقد تم استبعاد حزب العدالة والتنمية، فلم يكن طرفاً في هذه المبادرة، على الرغم من كونه يمثّل قوةً سياسيةً فاعلةً في البلاد، الأمر الذي عكس استمرار عدم الارتياح بين الحزب وقوى معارضة أخرى. وفي نهاية المطاف، لا ننسى أن قادة هذه المجموعات غالباً ما ندّدوا بالحزب خلال السنوات القليلة المنصرمة، واتّهموه بإضمار توجّهات راديكالية.

يمكن تفسير هذه الخصومة الحزبية بالبروز المفاجئ للحزب كقوة مهيمنة في المشهد السياسي المغربي على حساب العديد من الأحزاب أخرى. وبغضّ النظر عن الأسباب الحقيقية لحال العداء هذه، تبقى الحقيقة أن التعاون تحت قبّة البرلمان أكثر صعوبةً حين تنعدم الثقة بين الأطراف الفاعلة فيه.

وما يصعّب هذه المهمة أكثر، هو أن المؤسسة المغربية الحاكمة تنظر بعين الريبة إلى حزب العدالة والتنمية؛ فخلال الدورة البرلمانية ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤، حين أُقِرّ قانون مكافحة الإرهاب، ألقى رئيس الوزراء آنذاك، إدريس جطو، خطاباً هاجم فيه «قوى الظلام» في المجتمع المغربي، وهو تعبير غالباً ما يلجأ إليه اليساريون لمهاجمة الإسلاميين، وهو ما جعل حزب العدالة والتنمية يشعر بأنه المُستهدَف من قبل الدولة. وقد أقرّ العثماني بهذا الواقع في مقابلة معه حين قال: «بعد أحداث أيار/ مايو، أظهر العديد في الطبقة السياسية ميولهم اليسارية حين حاولوا استغلال الفرصة لتشويه حزب العدالة والتنمية عبر اتّهامه بالضلوع في الإرهاب»[٣].

وعقب الانتخابات العام ٢٠٠٧ البرلمانية، أعلن فؤاد عالي الهمة، وزير الدولة السابق في وزارة الداخلية والنائب والحليف المقرّب من الملك، أنه سيؤسّس حركةً سياسيةً جديدةً. وشكّل الهمة تحالفاً من النواب الذين انشقّوا عن أحزابهم، عُرِف بحركة لكل الديمقراطيين. وقد سعت هذه الحركة إلى توفير ضمانة أخرى ضدّ النفوذ المتنامي لحزب العدالة والتنمية في البرلمان. وفي ٣ آذار/ مارس ٢٠٠٨، نقلت صحيفة **الصباح** المغربية المستقلّة، عن مؤسّسي الحركة قولهم إنّ الإسلاميين سينسحبون من هذه المبادرة فقط لأنها

(٣) «حوار مع سعد الدين العثماني، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية المغربي،» نشرة الإصلاح العربي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، كانون الأول/ ديسمبر ـ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥، <http://www.carnegieendowment.org/arb/?fa=show&article=21686&lang=ar>.

«مشروع تحديثي وحضاري»[٤]. الأمر الذي أغضب حزب العدالة والتنمية، إذ رأى في هذا التصريح محاولةً لعزله وتفكيك البرلمان؛ في العام ٢٠٠٨، تحوّلت مجموعة الهمة، التي دعمها النظام الملَكي، إلى ائتلاف أوسع ضمّ عدداً من الأحزاب الصغيرة، وأعادت تشكيل نفسها تحت اسم حزب الأصالة والمعاصَرة[٥]. واعتُبِر الحزب تابعاً للملك، وبعد أن حصد مكاسب مهمة في الانتخابات البرلمانية الفرعية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، والانتخابات البلدية في حزيران/يونيو ٢٠٠٩، تقدّم إلى واجهة السياسة المغربية، واستمرّ في انتهاج استراتيجيّته الهجومية لعزل حزب العدالة والتنمية[٦].

ولم يتمكّن حزب العدالة والتنمية من تغيير نمط العدائية وانعدام الثقة اللذين قابلته بهما الأحزاب العلمانية والتقليدية، إلا في ما يتعلّق بعلاقته مع حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية اليساري؛ فبعد انتخابات العام ٢٠٠٧، بدأ الحزبان ينسّقان جزئياً أنشطتهما في البرلمان، ويضاعفان تعاونهما على المستوى البلدي، ويقيمان أحلافاً انتخابيةً محدّدة الهدف في العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩. من الواضح أن الأداء الضعيف للحزب في البرلمان، يعود جزئياً إلى علاقته المضطربة مع الأطراف السياسية الأخرى. ولكن ثمة معضلة أخرى أكثر جوهرية ستعيق مختلف مبادرات الحزب، حتى ولو أقام علاقات جيدة مع الأطراف السياسية الأخرى وهي هيمنة النخبة الحاكمة. ونشير هنا إلى أن أي اعتبارات موضوعية لتقييم سجلّ الحزب في البرلمان، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مواطن الضعف المرتبطة بهيمنة النخبة الحاكمة على العملية التشريعية؛ فالنظام الملكي المغربي يستأثر بغالبية موالية له في البرلمان، وهي بدورها تحول دون تفعيل أدوات الرقابة التشريعية، وتعرقل الفصل الحقيقي بين السلطات والتوازن بين مختلف هيئات الحكومة.

---

(٤) «The Islamists Left Out of the Movement for All Democrats,» *al-Sabah* (3 March 2008), print edition.

(٥) محمد معروف، «"صديق الملك" يؤسّس حزباً مغربياً جديداً باسم "الأصالة والمعاصَرة"،» موقع Swissinfo.ch, 21 آب/أغسطس ٢٠٠٨، <http://www.swissinfo.ch/ara/index.html?cid=394836>.

(٦) «المغرب.. "العدالة" و"الهمة" في اختبار انتخابي غداً،» إسلام أونلاين، ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، <http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1221720099320&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout>.

ثانياً: أولويات حزب العدالة والتنمية في البرلمان

على الرغم من علاقات حزب العدالة والتنمية المضطربة مع معظم اللاعبين السياسيين الآخرين، ارتفع عدد المقاعد البرلمانية التي نالها الحزب بوتيرة تدريجية، إذ حصد ٩ مقاعد من أصل ٣٢٥ مقعداً في الانتخابات البرلمانية العام ١٩٩٧، ثم ٤٢ مقعداً في العام ٢٠٠٢، وصولاً إلى ٤٦ مقعداً في العام ٢٠٠٧. وقد نشط برلمانيو الحزب في السنوات الأخيرة وانصبّت جهودهم التشريعية على قضايا اقتصادية واجتماعية مهمة مثل الفساد والفقر والبطالة[٧]. لكن الحزب واجه عدداً من المشاكل في ضوء سجلّه المتواضع في التمثيل البرلماني، الأمر الذي دفع الرأي العام إلى التشكيك في قدرة الحزب على ترجمة نشاطه المعارض إلى إجراءات وسياسات مُجدية عن طريق المشاركة في الحياة السياسية، وهو التحدّي عينه الذي واجه حركات المعارضة الإسلامية في العالم العربي. وعلى الرغم من برنامج الحزب المعتدل، فلا يزال يُنظَر إليه بارتياب من جانب أصحاب القرار في داخل المغرب وخارجه، حتى أن الأحزاب السياسية اليسارية كانت تروّج بين الفينة والأخرى أن هدف الحزب الرئيس هو نشر التطرّف والتعصّب في الحياة السياسية المغربية. وفي السياق عينه، أثار تقرير أعدّه «مركز خدمة أبحاث الكونغرس» في العام ٢٠٠٦، تساؤلات حول الغموض الذي يلفّ الحزب، وشدّد على القول:

«على غرار مجموعات إسلامية أخرى حول العالم، يصعب أن نميّز أهداف الحزب وأغراضه الحقيقية على المدى الطويل؛ فالبعض يعتقد أن الحزب، وعلى الرغم من إقراره العمل ضمن النظام الحالي، لا يزال ملتزماً إقامة دولة إسلامية في المغرب تكون الشريعة الإسلامية أساس التشريع فيها»[٨].

ثالثاً: برنامج الإصلاح ومدى فعاليته

بالطبع، لم تكن جهود الحزب تحت قبة البرلمان مُنصبّةً دوماً على تحقيق الإصلاحات الجوهرية؛ ففي بعض الأحيان ركز أعضاؤه على القضايا

---

(٧) التحليل المُقدَّم في هذا القسم مُستنِد إلى الأنشطة البرلمانية لحزب العدالة والتنمية بين العامين ١٩٩٧ و٢٠١٠.

(٨) «U.S. Democracy Promotion Policy in the Middle East: The Islamist Dilemma,» in: *CRS Report for Congress* (Washington, DC: Congressional Research Service, 2006), p. 11.

الدينية ووضعوها على رأس جدول نقاشاتهم البرلمانية. وعلى سبيل المثال، اعترض برلمانيو الحزب في العام ٢٠٠٥، على فيلم وُزِّع بلا رقابة يتضمّن بعض المشاهد «الحميمة» غير المناسبة، وكانوا بين الفينة والأخرى يثيرون مسألة توزيع الكحول على المسلمين.

لكن الحقّ يقال إنه، منذ العام ٢٠٠٢، أصبح الحزب أقلّ انشغالاً بالنقاشات حول المسائل الأيديولوجية والدينية، مقارنةً بالحركات السياسية الإسلامية في دول مثل مصر والأردن؛ ففي ظلّ قيادة أمينه العام سعد الدين العثماني، ومع جيل الشباب الناشطين الذين انضمّوا إلى الحزب في أواخر التسعينيات، جدّد الحزب صورته بطريقة ملموسة؛ فقد تطوّر ليصبح منبراً لنقاشات جدّية حول السياسات العامة والإجراءات الضرورية لمعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في المغرب.

وقد أدى الحزب دوراً مهماً في الطفرة السياسية التي تحقّقت في العام ٢٠٠٥، حين أُقِرَّت المدّونة (القانون الذي ينظّم شؤون الزواج والحياة الأسرية في البلاد) بشكلها الجديد والأكثر ليبرالية. وقد حسّنت المدّونة إلى حدّ كبير وضع المرأة الاجتماعي، لكنها في الوقت نفسه أثارت معارضة العناصر الإسلامية الأكثر محافظة. شارك الحزب في المفاوضات حول المدّونة الجديدة وارتضى في النهاية بأحكامها، على الرغم من أنها لم تُدمغ بطابع إسلامي واضح. وفي هذا الإطار دافعت قيادات الحزب عن موقفها، مشيرةً إلى أن المدّونة أُقِرّت بالطرق الديمقراطية ومن ثم تعيّن احترامها. وفي مقابلة في العام ٢٠٠٦، دافع العثماني عن قرار حزبه دعم قانون المدّونة بقوله إنها حظيت بمصادقة السلطات الدينية، كما إنها تعتبر مدونة شاملة وساعدت العائلات (والنساء بخاصة)، إضافة إلى أنها لم تُصَغ إلا بعد مداولات ومشاورات مكثّفة مع العديد من ممثّلي المجتمع المدني والسياسي والديني[٩].

وهكذا، برز حزب العدالة والتنمية كقوة براغماتية ملتزمة بالمشاركة السياسية وحريصة على البحث عن حلول حقيقية للحاجات المُزمنة للمواطنين. أما المطالب الأيديولوجية، بما فيها الدعوات إلى تطبيق الشريعة، فقد

---

(٩) مقابلة مع سعد الدين العثماني، صحيفة **الخليج**، ١٣/ ٢/ ٢٠٠٤، النسخة المطبوعة.

أصبحت تدريجاً أهدافاً هامشيةً. ويجب التأكيد هنا على أن الحزب، في برنامجه الانتخابي في العام ٢٠٠٧، ركّز على شعار «تعزيز الهوية الإسلامية للمغرب» كأساس لأولوياته المتعلقة بالدين، بدلاً من الإشارة إلى الشريعة كإطار مرجعي إسلامي.

اللافت للنظر أنّ الحزب لم يألُ جهداً لتشكيل كتلة تشكّل نموذجاً يُحتذى في البرلمان؛ فمثلاً اعتاد الحزب على التوزيع المنتظم لاستمارات الحضور، للتثبّت من مشاركة نوابه في الجلسات البرلمانية وجلسات اللجان، كما طالب الحزب البرلمان دوماً بعدم التلكّؤ في معالجة مسألة تغيُّب النواب. ومن المعروف عن نواب الحزب أنهم أكثر من يتقدّم بأسئلة خطية وشفهية. إضافةً إلى ذلك، عكف الحزب على تدريب نوابه على صياغة واقتراح مبادرات تشريعية، ووضع في متناولهم وحدات دعم مهني تضمّ خبراء يستطيعون تقديم النصح والمشورة في القضايا التقنية المتعلقة بمختلف تشريعات السياسة العامة. وقد فُسِّرَت كل هذه الجهود على أنها جزء من سعي الحزب إلى تعزيز المؤسسات التمثيلية وتمكينها.

الأمر الأبرز الذي ميّز تجربة الحزب البرلمانية، كان تشديد نوابه على الشفافية في مجلس النواب ودعمهم القوي لمبادرات مكافحة للفساد، إضافة إلى مطالبتهم الدائمة بالمحاسبة والإشراف بشكل أفضل على عمل السلطة التنفيذية. وعلى سبيل المثال، وجّه الحزب مذكّرةً إلى رئيس المجلس الدستوري، يشكو فيها ما وَصَفَه نوابه السلوك غير الدستوري للوزير المُناط به تنظيم عمل السلطات التنفيذية مع السلطة التشريعية. وقد تضمّنت المذكرة شكوى من قيام الوزير المعني بممارسة تكتيك التأخير والمماطلة لإعاقة جهود تشريعية ترمي إلى استجواب مسؤولين في السلطة التنفيذية حول جملة متنوّعة من القضايا.

اعترض الحزب بشدة على قانون الانتخابات الذي أُقِرّ في أواخر العام ٢٠٠٦، ونجح لاحقاً في حمل المجلس الدستوري على إبطال بعض أحكامه. وقد فسّر الحزب رفضه للقانون بكونه يحدّ من المشاركة في العملية الانتخابية ويفتح الباب على مصراعيه أمام الفساد. في هذا السياق، قال عبد الله بها، المنسّق البرلماني السابق في الحزب، في مقابلة معه:

«يطالب حزب العدالة والتنمية بلجنة مستقلّة للإشراف على

الانتخابات. . . وبضمان الرقابة المستقلّة على العملية الانتخابية من جانب مؤسسات المجتمع المدني. كذلك، نجدِّد رفضنا للمراجعات الاستثنائية لأنظمة الانتخابات. . . إننا نريد توفير ظروف سليمة لإجراء الحملات الوطنية حفاظاً على الديمقراطية ودفاعاً عنها ضدّ تكتلات المصالح الخاصة والفساد السياسي والمالي»[١٠].

كذلك، أبدى الحزب تحفّظات على قانون للأحزاب السياسية تدعمه الحكومة، علماً أنه كان دعم القانون لأنه شجّع الشفافية، والإجراءات الديمقراطية، والمساءلة داخل الأحزاب السياسية. وتعليقاً على ذلك، قال العثماني في مقابلة:

إنه قانون جيد لأنه يشترط أن يكون هناك ٢٠٠ عضو لتأسيس أي حزب وليس سبعة أعضاء كما كان يحدث في الماضي. كما يضمن القانون أن تكون الأحزاب ديمقراطيةً من الداخل. وتضمّ نسبة معيّنة من الشباب والنساء في الهيئات القيادية، إضافة إلى اشتراط القانون للشفافية في الإدارة والمال[١١].

مع ذلك، أبدى الحزب بعض التحفّظات على قانون الأحزاب السياسية، لأنه اعتبره محاولةً لصرف الأنظار عن الحاجة إلى تحقيق إصلاحات دستورية شاملة في المغرب؛ ولأنه (القانون) استخدم لغةً عامةً فضفاضةً في صياغة بنوده، ما قد يفتح الأبواب أمام تأويلات وتفسيرات عدة خاصة في ما يتعلّق بالأحكام الخاصة بالأسس الأيديولوجية للأحزاب. وقد أبدى الحزب هذه التحفّظات بحذر شديد وبأسلوب خلا من روح المجابهة، لأن المؤسسة الحاكمة دعمت القانون بقوة، وفي نهاية المطاف، امتنع الحزب عن التصويت عليه.

لم يرتَضِ الحزب بقوانين أخرى لكنه اضطر إلى دعمها على مضض، أبرزها قانون العام ٢٠٠٣ لمكافحة الإرهاب؛ ففي أيار/ مايو ٢٠٠٣، هزّت خمس عمليات انتحارية المغرب مخلّفةً ٤٥ قتيلاً ونحو مائة جريح. إثر هذا

---

(١٠) عبد الله الرشيدي، «(إخوان أونلاين) يحاور عبد الله باها القيادي في حزب العدالة المغربي،» إخوان أونلاين، ٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٨، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=38661&SecID=341>.

(١١) «حوار مع سعد الدين العثماني، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية المغربي».

الحادث، تم اعتقال آلاف الإسلاميين وحُكم على ٥٠ شخصاً منهم بالسجن المؤبّد وعلى ١٦ فرداً بالإعدام. أحد المعتقلين، وهو مسؤول محلّي في الحزب يُدعى يونس قصالة، اتُّهِم بأنه كان على علم مُسبَق بهذه الهجمات الإرهابية. لوحظ آنذاك أن ردّة الفعل القوية التي أبداها النظام الملكي والأحزاب الموالية حيال الإسلاميين، لم تبذل جهداً للتمييز بين الإسلاميين المعتدلين والمتطرفين، فقد انطلقت أصوات شخصيات سياسية عدة تطالب بحلّ الحزب رسمياً ومنع أعضائه من العمل السياسي. وهكذا، عُزِل الحزب سياسياً وتعرّض إلى حملات تشويه إعلامي على يد مناوئيه ومنافسيه على حدّ سواء. وتحت وطأة هذه الضغوط، اضطر الحزب إلى التصويت لصالح قانون مكافحة الإرهاب للعام ٢٠٠٣، الذي اعتبره الكثيرون بمثابة انتكاسة للحريات المدنية؛ فالقانون يقيّد حرية التعبير، ويعاقب الصحافيين بغرامات مالية ويزجّهم في السجن إذا كتبوا أي شيء قد يُفسَّر على أنه دعم للإرهاب، أو تشويه لسمعة مسؤولين، أو تهديد للنظام العام.

كان لنواب الحزب أيضاً مشاركة نشطة في النقاشات التي دارت حول مشروع القانون الخاص بتنظيم المحكمة العليا، والذي يسمح إذا ما تم إقراره باستجواب مسؤولين حكوميين ومعاقبتهم، إلى جانب إدخال بعض إصلاحات أخرى. ونظراً إلى أهمية هذا القانون وحساسيته، فقد أصبح موضع نقاش وجدل، وجرى تأجيله من وقت إلى آخر طيلة دورة ١٩٩٧ ـ ٢٠٠٢ البرلمانية. وقد اعترض الحزب على تلك البنود الواردة في القانون، والتي تشترط توافر ثلثي أعضاء المجلسين (مجلس النواب ومجلس المستشارين) قبل بدء الإجراءات القضائية بحقّ المسؤولين المُتَّهمين. يبرّر الحزب موقفه حيال هذه البنود بأنها تمثّل شرطاً يستحيل تحقيقه بسبب التركيبة المفكّكة للبرلمان المغربي. ويعلّق الحزب أهمية كبيرة على مسألة مساءلة المسؤولين، لأنها توفّر فرصةً مثلى لتعزيز بعض العناصر الإصلاحية الدستورية التي غالباً ما شدّد عليها الحزب في برامجه الانتخابية. وبالفعل، ترتكز رؤية هذا الأخير الخاصة بالإصلاح الدستوري على ثلاثة مداميك رئيسة هي ١ـ توفير كلّ الآليات الضرورية لضمان استقلالية القضاء؛ ٢ ـ توسيع الصلاحيات الرقابية والتشريعية المنوطة بمجلس النواب، وإعادة النظر بصلاحيات مجلس المستشارين؛ ٣ ـ ضمان تمكين البرلمان حيال مساءلة السلطة التنفيذية.

كذلك، قدّم الحزب عدداً من الاقتراحات الأخرى المتعلّقة بالقانون، مثل: خفض عدد القضاة في هيئات المحكمة العليا تعزيزاً للفعالية؛ الحدّ من دور وزارة العدل في هذا النوع من الاستجوابات؛ إخضاع موظفي المحكمة العليا إلى رقابة البرلمان وليس إلى وزارة العدل.

هذا النوع من النشاط البرلماني، الذي تجلّى في دورة ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧ البرلمانية، يتباين مع ما يتبنّاه الحزب من التأكيد على المسائل الدينية والأخلاقية خلال دورة ١٩٩٧ ـ ٢٠٠٢؛ فنواب الحزب أثاروا آنذاك مسائل منها الخدمات المصرفية غير الإسلامية، واستهلاك الكحول، والتربية الإسلامية والممارسات اللاأخلاقية لصناعة السياحة وإصلاح قطاع صناعة السينما لضمان تناغمها مع تعاليم الإسلام. وقد تطرّق العثماني إلى هذا التحوّل فقال في مقابلة معه:

«في البداية ركّزنا على بلورة المبادئ العامة. ومع مرور الوقت أصبحنا أكثر خبرة وقدرة على تقييم السياسات الحكومية بطريقة مفصّلة، وكذلك على إبرام صفقات سياسية. ونحن نتطلّع إلى توسيع هذه الخبرات مستقبلاً»[١٢].

علينا أن نشير إلى أنه حين وضع الحزب القضايا الاقتصادية والاجتماعية في صلب برنامجه الانتخابي للعام ٢٠٠٧، رافعاً شعار «معاً نبني مغرب العدالة»، أظهر أنه ينتهج مسلكاً ثورياً فريداً من نوعه قياساً ببقية المشهد العربي الإسلامي. بالطبع، المجال الأول الذي يلفت الانتباه في هذا البرنامج هو مستوى التفصيل الذي يتضمنّه، ولاسيما ما يتعلّق بالإجراءات الخاصة بالسياسة العامة والاقتصاد؛ فالبرنامج يتضمّن بيانات حول مؤشّر التنمية، كما إنه يقارن بين أداء المغرب وأداء الدول العربية والنامية الأخرى، ليوضح إلى أي مدى يتلكّأ المغرب وراء دول أخرى طبقاً لهذا المؤشّر، وبخاصة في مجالات معرفة القراءة والكتابة وعمالة الشباب والرعاية الصحية.

كما يقيّم البرنامج ويستكشف بعمق الأفكار الجديدة لتعزيز الإصلاح الاقتصادي، فيحدِّد بداية المشاكل الأكثر إلحاحاً التي يواجهها الاقتصاد المغربي، ويستتبع ذلك برسم خريطة طريق مفصّلة للغاية لتحقيق الإصلاح

---

(١٢) المصدر نفسه.

الاقتصادي. وفي الواقع لا يتضمن برنامج الحزب أية مضامين تدلّ على أنه يهدف إلى تقويض النظام القائم برمّته أو تثوير النموذج الاقتصادي من خلال تقديم قوانين وأنظمة تجعله أكثر إسلامية. أكثر من ذلك، لا تظهر أية إشارة إلى الشريعة الإسلامية على الإطلاق في باب السياسة الاقتصادية، فالبرنامج يعلن بوضوح أن هدف الحزب هو إرساء مداميك يُعتَدّ بها ليُشاد فوقها صرح اقتصادي سليم، وتنافسي، ومنفتح، يكون قادراً على توفير فرص العمل لمزيد من المغاربة.

ما يثير الانتباه هنا أنه في الباب المتعلّق بالحلول المقترحة، يحدّد البرنامج الخطوط العامة لسياسات محدّدة تستهدف رفع مستوى الأبحاث والتطوير في القطاع التربوي بحيث يصبحان جزءاً لا يتجزّأ من التنمية الاقتصادية. ومن الاقتراحات التي يتضمّنها البرنامج، زيادة الاستثمارات الحكومية في مراكز الأبحاث الحديثة والمتقدمة تكنولوجياً؛ إصلاح الجامعات؛ وتوفير حوافز للاستثمارات الخاصة في مجالات الأبحاث؛ تعزيز العلوم والدراسات الاجتماعية في المناهج التربوية للمدارس؛ تحسين شبكات التواصل بين الباحثين والأخصائيين الناشطين في مجال الدراسات المتشابهة. وفي المجال التنظيمي، يقترح الحزب تحديث القواعد التي تنظم شهادات الدكتوراه، ونقل اهتمام المركز الوطني للبحث العلمي من مجال الإشراف إلى حقل المشاركة الفاعلة في البحث العلمي.

على مستوى الاقتصاد الكلي، تشتمل خطة الحزب على رفع الناتج المحلي الإجمالي من ٤,٥ في المئة إلى ٧ في المئة، في الفترة الممتدّة ما بين العامين ٢٠٠٨ و٢٠١٢، والإبقاء على معدل التضخّم متدنّياً (دون ٢ في المئة)، وتحسين الميزان التجاري، وخفض الدين العام وموازنة الميزانية العامة وزيادة الاستثمارات العامة (بنسبة ٧ في المئة سنوياً إلى حين بلوغها ٧ في المئة من الموازنة في العام ٢٠١٢)، وخصخصة الشركات الحكومية. ولم يتطرّق البرنامج إلى الإسلام إلّا في معرض حديثه عن الخدمات المصرفية الإسلامية التي يضعها في إطار تنويع أدوات الاستثمار وتسهيل مشاركة المصارف الإسلامية في الاقتصاد الوطني.

من حيث سياسات الرفاه الاجتماعي والضرائب، يحبِّذ الحزب إعادة توزيع الثروة بصورة عادلة لمكافحة الفقر، ومعالجة المضاعفات السلبية

الناجمة عن البطالة، وتغطية تكاليف نظام الرعاية الصحية الشامل. كذلك، يدعم الحزب القوانين المتعلّقة بالحدّ الأدنى للأجور، وتوفير الدعم للمشاريع الزراعية، وتسهيل الحصول على القروض العامة والخاصة. كما يؤيّد قانون الضريبة التصاعدية التي تشجّع على الابتكار والإنتاجية، وتستجيب للحاجات التي تفرضها المنافسة الاقتصادية الدولية. ويساند الحزب خفض الضرائب المفروضة على الشركات بصورة تدريجية، في مقابل رفع الضريبة المفروضة على الأرباح المُحقَّقة في الأسواق العقارية والمالية. كما يدعم الحزب قوانين الحدّ الأدنى من الأجور، وتقديم الدعم المالي للمشاريع الزراعية، وإتاحة الوصول أكثر إلى القروض العامة والخاصة.

في ما يتعلّق بخفض معدل البطالة، يقترح الحزب سياسات تركّز على الاستثمار في التدريب والتعليم والابتكار المؤسّسي. وثمة أبواب في برنامجه تتطرّق إلى تحسين قطاعات اقتصادية محدّدة، مثل الصيد والزراعة والنقل وحماية الطاقة. مثل هذه السياسات تُعتَبَر سياسات تقدّمية، إذ تنادي بتدخّل الحكومة لحماية هذه القطاعات وتحسينها.

ومؤخّراً، اعترض نواب الحزب، في الدورة البرلمانية الجديدة ٢٠٠٧ ـ ٢٠١٢، على قانون موازنة العام ٢٠٠٨. وقد أبدى الحزب تحفّظات عدة حيال هذا القانون وصوّت في نهاية الأمر ضدّه، إذ اعتبر إنه يجسّد افتقار الحكومة إلى خطط استراتيجية ملموسة لتلبية المتطلّبات الجماعية، لافتاً إلى أن النفوذ الذي تمارسه كبريات الشركات على البرلمان، دفع بهذا القانون في الاتّجاه الخاطئ. كذلك، أثار نواب الحزب جملة مخاوف حول البيئة، والقطاع الصناعي، وسياسة الطاقة، وهي كلها مجالات لا يعالجها القانون بشكل مناسب. وقد حاول الحزب تعديل القانون لكنه حُرم من ممارسة هذا الحق، فاحتجّ وادّعى أن الحكومة وحلفاءها في البرلمان انتهكوا الدستور حين أنكروا على المعارضة حقّها في مناقشة التعديلات المُقترَحة.

في العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، أثار الحزب عدداً من المسائل في البرلمان، بما فيها مساءلة الشركة الرائدة في توفير الكهرباء، والتمييز ضدّ المحجّبات في مقرّ العمل، والتضخّم الاقتصادي، وحماية المستهلك. وهذا النوع من النشاط البرلماني يتماشى وعمل الحزب في الدورة السابقة.

على الرغم من هذه الحيوية السياسية التي يتمتّع بها الحزب، لم ينجح إلى حدّ كبير في التأثير على المسار التشريعي. وهذا يعود جزئياً إلى انعدام الثقة بين الحزب وبين القوى النافذة الأخرى في البرلمان، ناهيك عن ضعف البرلمان، فهو لا حول له ولا قوة في الحياة السياسية المغربية شبه السلطوية.

رابعاً: مشاركة الحزب في العملية السياسية: آثار وانعكاسات

صحيح أن حزب العدالة والتنمية شارك في العملية السياسية، إلا أن هذه المشاركة في حدّ ذاتها لم تؤَدِّ إلى إقامة نظام ديمقراطي سليم في البلاد، كما إنها لم تدفع المغرب إلى الاقتراب من هذا النظام، وأي تقييم موضوعي يكشف النقاب عن أن الدور المحدود للإسلاميين والمضاعفات المتواضعة لمشاركتهم، هي مجرّد انعكاس لمواطن الضعف الكامنة في الأدوات الديمقراطية في المنظومة السياسية المغربية، مثل الأنظمة الانتخابية والمؤسسات التشريعية. ولذا، وفي حين لم يكن للمشاركة السياسية للحزب سوى تأثيرات ضئيلة على السياسات المغربية، إلا أنه كان لها عظيم الأثر على الحزب داخلياً.

خامساً: الفصل والتداخل مع حركة التوحيد والإصلاح

كما أسلفنا، تأسّست حركة التوحيد والإصلاح في العام ١٩٩٦، وبرز حزب العدالة والتنمية في العام ١٩٩٨. آنذاك، لم تكن العلاقة بين الدعوة والنشاط السياسي مسألةً رئيسةً أو ذات شأن. ثم جاءت الهجمات الإرهابية التي هزّت الدار البيضاء في أيار/ مايو ٢٠٠٣، لتسرِّع إعادة النظر في العلاقة بين الحركة والحزب، خصوصاً أن الأحزاب اليسارية والعلمانية كثّفت هجماتها على الحركة وحمّلتها مسؤولية الإرهاب، ما دفع الحركة إلى الإسراع برسم خطوط فاصلة بينها وبين الحزب.

العلاقات الوثيقة بين حركة التوحيد والإصلاح وجناحها السياسي، حزب العدالة والتنمية، غالباً ما كانت موضع نقدٍ قاسٍ من جانب المسؤولين المغاربة، فهم ينتقدون مشاركة الحزب في الحياة السياسية بموجب أحكام

الدستور (الذي يحظّر استغلال الدين لأغراض سياسية) نظراً إلى الروابط مع حركة التوحيد الدينية التي تمارس الدعوة. من أشكال هذه الروابط، أن عدداً من كوادر الحزب لازالوا يحتفظون بمواقعهم القيادية في المكتب التنفيذي - أعلى جهاز لصنع القرار في التوحيد - بمن في ذلك محمد يتيم (العضو في الأمانة العامة)، وعبد الله به (العضو في الأمانة العامة)، وعبد الإله بنكيران (الأمين العام الحالي).

بالطبع، يرى أعضاء كثيرون في حركة التوحيد وحزب العدالة والتنمية ضرورة معالجة المسألة معالجة حاسمة بغية إسكات النقاد والحفاظ على طابع الحركة الديني والاجتماعي؛ وهو الطابع الذي تزعزع بفعل نشاط الحزب السياسي. وقد أبدى محمد يتيم، أحد أبرز المنظّرين في الحركة، تخوّفه من مضاعفات مثل تلك الأنشطة التي مورست في السنوات الأخيرة؛ ففي نظره، تنطلق الحركة نظرياً من افتراض مفاده أن الإسلام دين شامل، لكن هذا لا يعني أن الفصل بين بعض الأنشطة المتخصصة والعامة لهذه الحركة ليس ضرورياً.

أما محمد الحمداوي، الرئيس الحالي للمكتب التنفيذي في التوحيد، فغالباً ما يصف العلاقة بين الحزب والحركة على أنها علاقة شراكة بين مؤسستين تعملان باستقلالية تامة سعياً إلى تحقيق الهدف المشترك نفسه. هذا في حين غالباً ما يتطرق أحمد الريسوني، رئيس المكتب التنفيذي سابقاً وعضوه حالياً، إلى التداخل والتقاطع بين أنشطة الحركة والحزب، مشدّداً على أن مسؤوليات الحزب بصفة عامة تكمن في إصلاح مؤسسات الدولة وسياساتها، في حين تهتمّ الحركة بالتربية والدعوة[١٣].

وقد بدا أعضاء آخرون في الحركة أكثر تخوّفاً مما قد يخلّفه الانخراط في العمل السياسي. ولهذا السبب استقال فريد الأنصاري من الحركة في العام ٢٠٠٠، ثم أصدر في العام ٢٠٠٧ كتاباً بعنوان **الأخطاء الستة للحركة الإسلامية**، اعتبر فيه أنّ الانخراط في السياسة من أكبر الأخطاء التي ارتكبتها قيادة الحركة[١٤]. لا بل إن العثماني نفسه رئيس حزب العدالة والتنمية، أشار

---

(١٣) لمزيد من المعلومات عن هذا الموضوع، انظر: Hussam Tamam, «Separating Islam from Political Islam: The Case of Morocco,» *Arab Insight*, vol. 1, no. 1 (Spring 2007), p. 99.

(١٤) للاطلاع على مراجعة للكتاب، انظر: أسامة عدنان وعبدلاوي لخلافة، «الأخطاء =

مؤخّراً إلى أنّ «العلاقة الأفضل بين الدين والسياسة في الإسلام ليست هي الفصل القاطع، ولكن ليس أيضاً الاتحاد الكامل، بل علاقة وصل ولكن مع تمييز وتمايز»[١٥].

تتعدّد الأدلّة التي تؤكّد الاستقلالية المؤسّسية للحركة والحزب؛ فمثلاً ترتبط شروط العضوية في الحركة باعتبارات دينية وأخلاقية، في حين أن الالتحاق بالحزب لا يفرض على الأعضاء إلّا مشاركة التنظيم في ما يتعلّق بتوجّهه السياسي ومرجعيته العامة. إضافة إلى ذلك، قواعد الترقية داخل الحركة لا تستند إلى اعتبارات سياسية. كذلك، تختلف الإجراءات العقابية لدى كل من الحركة والحزب؛ فالعضو الذي يتم إقصاؤه من الحزب لأسباب سياسية، قد لا يُستبعَد بالضرورة من الحركة، والعكس صحيح. وبالإجمال، تُخصَّص أنشطة التوحيد لأغراض الدعوة، في حين يُعهَد إلى حزب العدالة والتنمية الشقّ السياسي في برنامج الحركة. والجدير بالملاحظة أن الحركة تتفاعل وتتواصل مع مجموعات إسلامية أخرى مثل العدل والإحسان بطريقة مختلفة عن مقاربة الحزب؛ فعلى سبيل المثال، غالباً ما يجاهر التوحيد بدعمه العدل حين تقمعه الحكومة. وفي المقابل، يلزم الحزب جانب الحذر في تفاعله مع مثل هذه المواجهات تجنّباً لإثارة التوتّرات مع النظام. لذلك، وحين صرّحت نادية ياسين، ابنة عبد السلام ياسين والناطقة غير الرسمية باسم العدل، في مقابلة أُجريَت معها في العام ٢٠٠٥، أنّ النظام الملكي لا يصلح للمغرب، سارعت قيادة الحزب إلى التنديد بملاحظتها[١٦].

في حين ثمة فصل مؤسّسي بين حركة التوحيد والحزب، لا يزال الفصل بين الحركة والحزب على مستوى العضوية مسألةً جوهريةً؛ فعلى الرغم من أن أعضاء الحركة يشكّلون الغالبية الساحقة من أعضاء الحزب

= الستة للحركة الإسلامية بالمغرب: عرض لكتاب،» إسلام أونلاين، ٨ أيار/ مايو ٢٠٠٧، <http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1178193353442&pagename=Zone-Arabic-Daawa%2FDWALayout>.

(١٥) سعد الدين العثماني، «العثماني: الدين والسياسة فصل لا تمييز،» إسلام أونلاين، ٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨، <http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-Daawa%2FDWALayout&cid=1199279245400>.

(١٦) الحسن السرات، «نادية ياسين: النظام يئس من التفاوض مع العدل والإحسان،» الجزيرة، ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، <http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1027025>.

وقيادته، إلا أن هناك عدة أنظمة تمنع رئيس المكتب التنفيذي للحركة ونائبه من تبوّؤ أي منصب في الحزب، لذلك استقال الحمداوي من حزب العدالة والتنمية فور انتخابه رئيساً للمكتب التنفيذي في الحركة. ويعود هذا التداخل إلى حقيقة أن حزب العدالة والتنمية حزب سياسي فتي نسبياً ويُحتمَل أن يعزّز استقلاليته مع الوقت. وإلى حدّ كبير، تعتمد قدرة الحزب على استقطاب قواعد انتخابية جديدة لا تشترك مع حركة «التوحيد» في المواقف الدينية التي تتبنّاها، على أدائه الانتخابي والبرلماني؛ فنجاحه الانتخابي الثابت وفعاليته في البرلمان قد تمكّنه من استقطاب قواعد انتخابية جديدة. ومع ذلك، وفي ما يتعلّق بهذين المعيارين تحديداً، تشير تجربة الحزب في السنوات الأخيرة إلى بعض الركود.

سادساً: الانتخابات ونقاشات ما بعد المشاركة

كما أشرنا سابقاً، لم ينجح حزب العدالة والتنمية على الرغم من الجهود التي بذلها في مواجهة التحدّيات البرلمانية، في التأثير على سياسة الحكومة؛ فلم يُسهِم في إصدار أي تشريع رئيس يحمل بصمته، هذا إضافة إلى معاناته المستمرّة لإيجاد أرضية مشتركة مع مجموعات معارضة أخرى في البرلمان. ولعلّ هذا، برأي المحلّلين، كان أحد الأسباب الرئيسة وراء أدائه الضعيف في الانتخابات التشريعية للعام ٢٠٠٧.

تنافس ٣٣ حزباً سياسياً و١٣ لائحةً انتخابية مُستقلّةً على المقاعد البرلمانية البالغ عددها نحو ٣٢٥ مقعداً في انتخابات العام ٢٠٠٧ (خُصِّص ٣٠ مقعداً للنساء استناداً إلى نظام حصص بدأ العمل به قبل الانتخابات البرلمانية السابقة في العام ٢٠٠٢). شارك ١٨ حزباً بمرشّحين في ٥٠ في المئة من الدوائر الانتخابية البالغ عددها نحو ٩٥ دائرةً، بواقع تمثيل خمسة أحزاب في كل دائرة تقريباً (أي الحزبين الحاكمين، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال، وحزب العدالة والتنمية الإسلامي المعارض الرئيس، والحركة الشعبية، وحزب التجمّع الوطني للأحرار).

١ ـ تشريح نتائج انتخابات العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٩

فاجأت نتائج الانتخابات العام ٢٠٠٧ البرلمانية العديد من المراقبين، إذ تبوّأ حزب الاستقلال الصدارة بفوزه بـ ٥٢ مقعداً (١٦ في المئة من الأصوات

الشعبية). تلاه حزب العدالة في المرتبة الثانية بحصوله على ٤٦ مقعداً (١٤ في المئة من الأصوات الشعبية). وحلّت الحركة الشعبية والتجمّع الوطني للأحرار في المرتبتين الثالثة والرابعة بفوزهما بـ ٣٩ و٤١ مقعداً على التوالي. أما الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي كان يستأثر بمعظم المقاعد، فانحسرت حصّته إلى ٣٨ مقعداً، وهو ما كان متوقّعاً بسبب سلسلة من الخلافات والانقسامات الداخلية التي شقّت صفوفه، ناهيك عن أداء الائتلاف الحاكم المتواضع. إلا أن أداء حزب الاستقلال، الذي لطالما كان شريك الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في الائتلاف، كان مدعاةً إلى الحيرة. مع ذلك، يمكن أن تُفسَّر هذه النتيجة بعاملين اثنين: **الأول**، قوة جاذبية الحزب لدى الناخبين المتدينين تقليدياً في المغرب، **والثاني**، شبكات الدعم القوية التي أقامها الحزب في بعض المناطق الريفية.

مثّلت نتائج حزب العدالة والتنمية المفاجأة الكبرى؛ فقبل الانتخابات، كَثُرَت التوقّعات بأن يحقّق الإسلاميون نتائج كبرى، خاصة في ضوء استطلاعات الرأي الغربية والمحلية التي تكهّنت بصعود لا يمكن وقفه للحزب. خلال المرحلة الأخيرة من الحملة الانتخابية، أبدت قيادة الحزب الكثير من التفاؤل وأعلنت جهاراً أنّها تستطيع الاستئثار بـ ٧٠ إلى ٨٠ مقعداً، ليشكّل الحزب بذلك الكتلة الأقوى في البرلمان. وحين لم يُضِف الحزب سوى أربعة مقاعد جديدة إلى المقاعد الـ٤٢ التي حصدها في العام ٢٠٠٢، شكّل ذلك صدمةً لقيادته ولخصومه على حدّ سواء. ومن هنا كانت اللهجة الغاضبة والقاسية التي طغت على التصريحات الأولية التي أدلت بها شخصيات بارزة في الحزب والتي اتهمت أحزاباً أخرى بشراء الأصوات[١٧].

على الرغم من تأكيد فرق المراقبة المحلية والدولية على أن الانتخابات جرت بطريقة عادلة وشفّافة، إلا أنه وردت تقارير عدة حول وقوع مخالفات شملت شراء أصوات في كل من المدن والمناطق الريفية. المُلفِت هنا أنّ نسبة المشاركة في الانتخابات هَوَت إلى أدنى مستوى تاريخي لها، فقد سجّلت نسبة ٣٧ في المئة، متراجعةً بذلك عما كانت عليه في العامين

---

(١٧) انظر، على سبيل المثال، التغطية الإعلامية للتصريحات التي أدلى بها النائب عن حزب العدالة والتنمية، مصطفى الرميد، في البرلمان عقب الانتخابات، صحيفة **المغربية**، ١/١١/٢٠٠٧، النسخة المطبوعة.

١٩٩٧ و٢٠٠٢، حيث سجّلت نسبة ٥١ في المئة في انتخابات العام ٢٠٠٢، و٥٨ في المئة في العام ١٩٩٧. جاءت هذه النسبة المتدنّية لتشوّه العملية الانتخابية على الرغم من الجهود الملحوظة التي بذلتها الحكومة والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، لحثّ الناخبين على الإدلاء بأصواتهم. وقد أطلقت الهيئات الحكومية العامة ومنظمات غير حكومية برامج عدة لتوعية الناخبين، ولاسيما في المناطق الفقيرة والمهمّشة في المدن؛ كما أعلنت الأحزاب السياسية عن برامج انتخابية مفصّلة قبل أسابيع من الانتخابات وروّجت لها بكثافة. تطرّق معظم هذه البرامج إلى الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وعمد الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والاستقلال وحزب العدالة والتنمية، إلى تحديد سياسات ملموسة ليجري اتّخاذها. لكن، على الرغم من هذه الجهود كلها، استمرّ عدم الاهتمام الشعبي بالعملية الانتخابية.

وقد عكست العمليات الانتخابية الثلاث التي تلت انتخابات العام ٢٠٠٧ البرلمانية، التراجع الانتخابي لحزب العدالة والتنمية؛ ففي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، فشل الحزب في الحصول على أيّ من المقاعد السبعة المُتنافَس عليها في الانتخابات البرلمانية الفرعية التي أجريت لاستبدال عدد من النواب غير المؤهّلين[١٨]. وفي الانتخابات البلدية في حزيران/يونيو ٢٠٠٩، حلّ حزب العدالة والتنمية في المرتبة السادسة، حاصداً ١٥٠٩ مقاعدً من أصل ٢٧٧٩٥ مقعداً، ما يساوي ٥,٤٣ في المئة[١٩]. ومع أن الحزب وسّع تمثيله على المستوى البلدي ـ من ١,٢ في المئة مابين العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٩ ـ إلا أن النتيجة النهائية لأدائه الانتخابي تدهورت؛ ففي حين نافس الحزب على ١٧,٦ في المئة فقط من المقاعد البلدية في انتخابات العام ٢٠٠٣، تقدّم بمرشّحين في ٣٩,٤ في المئة من المقاعد في العام ٢٠٠٩[٢٠].

---

(١٨) عبد الكبير الميناوي، «المغرب: الانتخابات الجزئية تعيد البرلمانيين الذين أُبطل انتخابهم إلى مجلس النواب،» **الشرق الأوسط**، ٢١/ ٩/ ٢٠٠٨، <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=10890&article=487694>.

(١٩) نتائج الانتخابات البلدية في حزيران/ يونيو ٢٠٠٩ من وزارة الداخلية المغربية، <http://www.elections2009.gov.ma/res/Default.aspx>.

(٢٠) إحصائيات حزب العدالة والتنمية حول ترشيحاته ونتائجه وتحالفاته، حزب العدالة والتنمية، ٢٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٩، <http://www.pjd.ma/ar/spip.php?article36>.

علاوة على ذلك، حال التواجد الضعيف للحزب في المناطق الريفية دون فوز الحزب بأي مقاعد في انتخابات التجديد لـ ٨١ مقعداً في مجلس المستشارين التي أجريت في العام ٢٠٠٩[٢١].

٢ ـ معضلات ما بعد الانتخابات

يبدو من نتيجة انتخابات العام ٢٠٠٧، وخاصة نسبة التصويت المتدنّية، أن عجز البرلمان عن الاضطلاع بدور ناشط في تطبيق السياسات زاد من حجم الاستياء المتنامي من السياسات البرلمانية، وألقى بظلال قاتمة على آفاق المشاركة الواسعة في العملية السياسية؛ فقد بدأت شرائح كبيرة من المواطنين تنظر إلى البرلمان على أنه مؤسسة فاشلة لا يسعها سوى القيام بالنزر اليسير لحلّ المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المستفحلة. والجدير بالذكر هنا أنّ المغرب سجّل خلال العقدين المنصرمين أعلى معدلات بطالة في شمال أفريقيا، ولم تكن الجهود المتواصلة للحدّ من الفقر سوى تأثيرات طفيفة على مستوى معيشة الفقراء. وقد تكدّست مدن كبرى كالدار البيضاء والرباط ومراكش بأحزمة فقر ترامت أطرافها إلى الأرياف، ما عمّق من المشاكل الاجتماعية، مثل التطرّف الديني، وجرائم الأحداث وهجرة الشباب غير الشرعية إلى الدول الغربية المتقدّمة.

منذ العام ١٩٩٨، ساورت الشكوك الكثير من المغاربة الذين كانوا يعقدون الآمال على قدرة الأحزاب السياسية المغربية المختلفة على تنفيذ إصلاحات اقتصادية واجتماعية مُجدية. وفي تحوّل ملحوظ في مجرى الأحداث بعد عقود من الاضطراب السياسي، طلب الملك الحسن الثاني من الأحزاب المعارضة السابقة (الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال) تشكيل حكومة ائتلافية. وهكذا، شكّل الحزبان العاملان بالتحالف مع الأحزاب الملكية والإقليمية نواةَ كل حكومة مغربية مذاك الحين. لكن هذا التحوّل لم يُؤَدِّ إلي أي تقدّم جوهري.

بيد أن الآمال الشعبية التي انطلقت في العام ١٩٩٨، بتحقيق إصلاحات

---

(٢١) نتائج الانتخابات البلدية في حزيران/ يونيو ٢٠٠٩ من وزارة الداخلية المغربية، <http://www.elections2009.gov.ma/res/Default.aspx>.

أساسية، تآكلت إلى حدّ كبير؛ فعلى الرغم من أن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال أبليا بلاءً حسناً في انتخابات العام ٢٠٠٢، حيث حافظ الحزبان على قيادتهما للائتلاف الحاكم، ففاز الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بـ ٥٠ مقعداً في مجلس النواب، وحزب الاستقلال بـ ٤٦ مقعداً، إلا أن الحزبين فقدا شيئاً من مكانتهما لدى المواطنين وهو ما تظهره نسبة المشاركة المتدنّية (٥١ في المئة، انخفاضاً من ٥٨ في المئة في العام ١٩٩٧)، وصعود حزب العدالة والتنمية الإسلامي.

مع اعتلاء الملك محمد السادس العرش في العام ١٩٩٩، تواصلت مسيرة الانفتاح السياسي، فغدت الساحة السياسية أكثر تنوّعاً، وتعزّزت بشكل مميّز ضمانات حماية حقوق الإنسان. لكن هذه التطوّرات الإيجابية في شروط العملية السياسية فشلت في معالجة العائقين الأساسيين أمام التحوّل الديمقراطي في المغرب، وهما تركّز السلطة في يد النظام الملكي، وفقدان قواعد مساءلة ومحاسبة يُعتدّ بها. وكما أشرنا سابقاً، يفرز النظام الانتخابي القائم على التمثيل النسبي برلماناً مفكّكاً يسهّل على النظام الملكي التحكّم به. وقد أدّت هذه الاختلالات الهيكلية الرئيسة، إلى تناقص صدقية البرلمان وإضعاف الأحزاب السياسية.

تفاقمت مشكلة الأداء الضعيف للأحزاب السياسية سواء المعارضة أو المشاركة في الائتلاف الحاكم؛ فخلال السنوات العشر المنصرمة، فشلت الحكومات الائتلافية بقيادة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال في تطوير برامج ذات صدقية قادرة على حلّ المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي تعصف بالمغرب. والأسوأ من ذلك، أن هذه الحكومات شهدت ممارسات فاسدة هدّدت إرث الحزبين باعتبارهما مناهضين للفساد. وبالمثل، أخفقت الجهود التي بذلتها الأحزاب البرلمانية لتحقيق توزيع متوازن للسلطة بين الملك والحكومة والسلطة التشريعية؛ فقد تجنّب النظام الملكي بشكل منهجي إدخال إصلاحات دستورية على المناصب المتعلّقة بصنع القرار في الحكومة، ولاسيما على مستوى رئيس الوزراء وصلاحيات الرقابة البرلمانية، الأمر الذي أشاع جواً من الارتياب المتنامي بين الأحزاب السياسية التقليدية تنجح مختلف الأحزاب الساعية إلى التجديد التنظيمي والبرامجي في احتوائه.

يعاني حزب العدالة والتنمية، مع أنه حديث العهد وأبيض الصفحة، ما تعانيه باقي الأحزاب من فقدان الثقة الشعبية؛ فعلى الرغم من نجاحه في السنوات الأخيرة في كسب قواعد انتخابية مستقرّة وحسنة التنظيم في المدن، ولاسيما في صفوف الشباب، بقيت جاذبيته الشعبية محدودةً. وفي الوقت نفسه، قفز أتباع العدل بقيادة ياسين إلى واجهة الحركة مطالبين بالأسلمة في المغرب ومركزين جهودهم على الدعوة وتوفير الخدمات الاجتماعية. ونظراً إلى رفض قادة العدل للنظام الملكي واعتباره نظاماً فاسداً برمّته ولا يمكن إصلاحه تدريجاً، فإنهم اعتادوا انتقاد حزب العدالة والتنمية لمشاركته في الحياة السياسية البرلمانية، واتّهموا قيادته بالخضوع للنظام الملكي.

أدّى استحسان الناخبين الإسلاميين لمفردات هذا الخطاب الأصولي، إلى فشل حزب العدالة والتنمية في تعبئة شرائح واسعة من المواطنين المحرومين. ووجد نفسه في وضعية جديدة يضطرّ معها دوماً إلى تبرير التزامه المتواصل بالمشاركة السياسية، وتفرض عليه أن يراعي كلفة هذه الخطوة المرتفعة ومردودها المتدنّي، وتدفعه إلى ضرورة إقناع النخب الإسلامية بجدوى مشاركته وأهميتها كخيار استراتيجي.

وفي ضوء الخطاب الراهن الذي يجاهر به حزب العدالة والتنمية، يبرز اتجاهان في النقاش:

الأول، يقول إن المشاركة تتيح للحزب استخدام مختلف الأدوات المؤسسية لحماية نفسه من قمع النظام الحاكم، كما تمكّنه من الحفاظ على وجوده العلني، ما يساعده على المحافظة على تماسك قواعده وعلى إقامة روابط نابضة مع الناخبين.

أما الاتجاه **الثاني**، فيشير إلى المشاركة كسبيل يساعد الحزب على الاضطلاع بدور نشط في النضال لتحقيق إصلاح سياسي جدّي وتدريجي في المغرب. اللافت للنظر أن المنحى **الأول** هو الذي ساد خلال فترات التوتّر مع النظام الملكي ولاسيما بعد اعتقال قادة «البديل»؛ فيما برز التوجّه **الثاني** أكثر خلال فترات الاستقرار النسبي في العلاقة مع الحكم. وقد عبّر محمد يتيم، وهو زعيم بارز في كلّ من حزب العدالة والتنمية وحركة التوحيد والإصلاح، عن هذه الأفكار عندما جادل بأن حسنات المشاركة السياسية هائلة وضرورية

بالنسبة إلى أيّ قوة سياسية تسعى إلى تغيير إيجابي في المجتمع. كما أضاف إن المشاركة السياسية تسمح للاعبين السياسيين بصون المكاسب السياسية التي تم تحقيقها[٢٢].

يسعى الحزب جاهداً إلى إعادة إرساء توازن مستدام وعملي بين المطالب البراغماتية المنادية بالمشاركة وتلك التي تمليها المرجعية الإسلامية. وفي ظل البيئة السياسية المقيّدة في المغرب والشروط المتعدّدة التي يفرضها النظام الحاكم، تبنّى الحزب مواقف معتدلة حول مسائل اجتماعية وسياسية متعدّدة، وفي الوقت نفسه، حرص على عدم استعداء شرائح كبيرة تميل إليه بسبب مرجعيته الدينية. ولا شكّ أن تحقيق التوازن بين البراغماتية وبين الالتزام الأيديولوجي يزداد صعوبةً، ولاسيما في ضوء الاستياء الشعبي العارم من العملية السياسية وترسّخ التيارات الإسلامية المعارضة. وعلينا أن نشير هنا إلى أنه في الآونة الحالية انزلق الحزب في نقاشات مستفيضة حول أولوياته، ما قد يكلّفه خسارة توجّهه الاستراتيجي.

خلاصة

على الرغم من أن حزب العدالة والتنمية فشل في تحقيق التوقّعات في انتخابات العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٩، وهو يتخبّط الآن في معضلات المشاركة في بيئات شبه سلطوية، إلا أنه انتقل من وضعية الدخيل الخارجي إلى وضعية العنصر الداخلي الفاعل والمتجّذر في الحياة السياسية المغربية. لم تكن المكاسب التي تحقّقت في العام ٢٠٠٢ مجرّد إنجازات مؤقّتة، ففي العام ٢٠٠٧، تقدّم الحزب بمرشّحين في ٩٤ دائرةً من أصل ٩٥ دائرةً انتخابيةً، مقارنةً بـ ٥٦ دائرةً فقط في العام ٢٠٠٢، وفي انتخابات العام ٢٠٠٩ البلدية، نافس الحزب على ٣٩,٤ في المئة من المقاعد البلدية، مسجلاً بذلك ارتفاعاً من ١٨ في المئة في العام ٢٠٠٣. هذه التطوّرات دفعت وسائل الإعلام والمراقبين السياسيين إلى الاعتراف بقدرات تنظيمه السياسي وبرنامجه التقدّمي. ثم إن الحزب لا يزال في صفوف المعارضة، ما قد يصبّ في مصلحته نظراً إلى حجم الاستياء الشعبي من الحكومات

(٢٢) عادل إقليعي، «دعاة المغرب والسياسة. . «المخزن» و«السيرك»،» إسلام أونلاين، ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥، <http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-Daawa%2FDWALayout&cid=1172571579499>.

السابقة والحالية. وأخيراً، وعلى الرغم من أن حركة العدل والإصلاح تتمتّع بالشعبية، فمن غير المحتمل أن تهدّد النفوذ السياسي لحزب العدالة والتنمية إلا إذا دخلت العملية السياسية.

ومع ذلك، وحتى لو تنامت شعبية حزب العدالة والتنمية في السنوات المقبلة، فستعترضه التحدّيات عينها الناجمة عن تركّز السلطة في يد النظام الملكي، وعن النظام الانتخابي شبه السلطوي، والتقطيع الانتخابي لمصلحة الحكومة، وهي كلها عوامل ستستمرّ على الأرجح وتحدّ من دوره في السياسة المغربية.

الفصل الخامس

الدفع نحو سياسة حزبية؟
الحركة الدستورية الإسلامية في الكويت

تمهيد

تعتبر الحركة الدستورية الإسلامية، التي تأسّست في الكويت العام ١٩٩١، لاعباً سياسياً حديث العهد نسبياً في البلاد. إلا أن الحركة، وفق معايير الحركات الإسلامية في المنطقة، تُعَدّ واحدةً من بين الحركات الأكثر خبرةً في السياسات البرلمانية والانتخابية. وهي في حين تستطيع ادّعاء تحقيق بعض النجاح الفعلي على صعيد الانتخابات والبرنامج السياسي، إلا أن أي خطوة، ماعدا الإنجازات الهامشية أو الداعية إلى الإصلاح التدريجي، تقوم إلى حدّ كبير على الاستفادة من نجاح الائتلاف المتنوِّع والمكرّس لغرض خاص للقوى السياسية الإسلامية والليبرالية والشعبية. وباختصار، إذا ما تجاوزت الحركة التعقيدات، فإنها قد تكون قادرةً على تحقيق العديد من أهدافها، مُثبِتَةً في الوقت نفسه القدرة الأوسع لتيار انتخابي إسلامي على البروز كجزء من ائتلاف يضغط من أجل تحرير الإصلاح السياسي. بيد أن التاريخ الكويتي يقدّم أسباباً وجيهةً للشكّ: فالمعارضة لم تستطع يوماً الحفاظ على جبهة موحَّدة إلى وقت طويل، كما إن الحكومة الكويتية تملك أدوات لتفريق المنشقّين، واسترضائهم، وحتى إقصائهم. إلا أن الفرص المُتاحة للحركة وغيرها من القوى السياسية المعارضة هي اليوم أكبر من أيّ وقت مضى.

منذ تأسيسها، كرّست الحركة الدستورية الإسلامية نفسها للترويج لإمكانية أسلمة السياسات والمجتمع في الكويت على نحو أكثر فعالية عبر الوسائل الدستورية. بيد أن الظروف في العام ١٩٩١، لم تكن مؤاتيةً لتحرّك دستوري في هذا الإطار؛ فآنذاك، كانت الكويت قد تحرّرت للتوّ من الاحتلال العراقي، ولم تكن الفوضى التي عمّت بعد الحرب العقبة الوحيدة، فالبرلمان الذي كانت تسعى الحركة إلى المشاركة فيه، كان قد عُلِّق منذ خمس سنوات، قبل وقت طويل من الغزو العراقي.

غير أنه بعد حوالى عقدين من الزمن، أصبح بالإمكان القول إن استراتيجية الحركة الدستورية نالت حظوة التبرير: إذ أتاح إحياء البرلمان

الكويتي في العام ١٩٩٢، للحركة بأن تتحوّل إلى قوة رئيسة في الحياة السياسية في البلاد؛ فالتيار الإسلامي الكويتي، الذي تشكّل الحركة جزءاً منه، اكتسب نفوذاً أكبر في المجتمع الكويتي، وهو آخذ في الازدهار على الرغم من الاضطرابات السياسية الإقليمية. كما إن الحركة هي أيضاً جزء من ائتلاف برلماني ينفرط عقده ثم يلتئم، وقد استطاع أن يستخدم بنجاح الامتيازات الدستورية لتمرير التشريعات ومساءلة الوزراء. هذه الامتيازات البرلمانية نادراً ما استُخدِمَت في الماضي، لأن استخدامها في مناسبتين حدا بالأمير إلى حلّ البرلمان. لكن، وعلى الرغم من كل ما حقّقته الحركة، لا تزال تقف خارج البُنى المركزية للسلطة السياسية، وتسعى إلى تحقيق أهدافها عبر إزعاج الحكومة بدلاً من تشكيلها. كما إن الحزب يخسر الدعم عند صناديق الاقتراع، وذلك جزئياً بسبب إصلاح انتخابي كبير ساهمت الحركة الدستورية نفسها في بلورته في العام ٢٠٠٦.

ومثل أيّ قوة أخرى في العملية السياسية، كان يتعيّن على الحركة الدستورية اتخاذ خيارات تكتيكية صعبة. وجاء نجاحها التدريجي نتيجةً، إلى حدّ كبير، لمقاربتها الحكيمة في بناء التحالفات، وحذرها في اختيار المعارك. وحيال الحكومة والأسرة الحاكمة، جهدت الحركة لتموضع نفسها في آن كحركة معارضة وكحزب يقبل التدرّجية والطابع المحدود للنظام السياسي الكويتي. وعلى غرار الحركات الإسلامية الأخرى، كان على الحركة أن تُوازِن بين عملية بناء ائتلاف إسلامي واسع وبين المنافسة (خصوصاً مع القوى السياسية السلفية والشيعية)، وذلك بهدف وضع أجندة إسلامية والحصول على مزيد من أصوات الناخبين. كما إنها مثلها مثل القوى الليبرالية والأكثر علمانية، كان عليها أيضاً أن تُوازِن بين إنشاء ائتلاف معارِض واسع، وبين تحدّي الحركات التي تملك رؤيةً مختلفةً للمجتمع الكويتي.

في العام ٢٠٠٦، ألقت الحركة بثقلها إلى جانب ائتلاف يتبنّى استراتيجية مواجهة مع الحكومة، مؤتلفةً مع خصوم سابقين للدفع باتّجاه تحقيق الإصلاح الانتخابي. ولما اختارت الحكومة الردّ على هذا التحرّك بتصعيد المواجهة، وحلّ مجلس الأمة، والدعوة إلى انتخابات جديدة، حقّقت الحركة الدستورية وشركاؤها انتصاراً لافتاً. وإثر الانتخابات، أعلن المراقبون السياسيون الكويتيون أن المعارضة أصبحت اليوم الأكثرية، وهذا وضع لا يمكن أن يستمرّ في أي ديمقراطية برلمانية لأن أي تيار معارِض يفوز بالأكثرية في الانتخابات لا يبقى

معارِضاً بل يشكّل الحكومة. ولفترة وجيزة، بدت صيغة من هذه النتيجة ممكنة، ما أتاح للحركة الدستورية المشاركة في ائتلاف كان من شأنه أن يسير بالكويت نحو نظام الأحزاب السياسية، وربما يدفع حتى بالنظام السياسي في البلاد إلى المَلَكية الدستورية (هدف عبّرت عنه الحركة أحياناً). لكن، عوضاً عن ذلك، وبالعودة إلى الوراء، يبدو أن العام ٢٠٠٦، كان ذروة نجاح الحزب، مع تراجع كل من الائتلاف الإصلاحي الواسع وحظوظ الحركة الانتخابية.

في هذا الفصل سنستعرض:

- البيئة المتطوّرة التي تعمل فيها الحركة الدستورية؛- تطوّر الحركة نفسها؛
- برنامج الحركة ومحاولتها في الوقت نفسه الارتقاء بالقضايا الإسلامية والإصلاحات السياسية الأكثر شمولاً؛
- دور الحركة مع النظام، جهودها المتقطّعة لتشكيل ائتلاف شامل ومتنوّع من أجل الإصلاح السياسي.

أولاً: الحركة الدستورية الإسلامية في السياسة الكويتية

لا يمكن فهم الخيارات والفرص التي تُواجِه الحركة الدستورية الإسلامية إلا في سياق النظام السياسي الهجين بشكل غير عادي في الكويت؛ فمنذ أن نال هذا البلد استقلاله من المملكة المتحدة في العام ١٩٦١، جمع بين هيمنة الأسرة الحاكمة (كما هو الحال في دول شبه الجزيرة العربية كافة ما عدا اليمن)، وبين بعض سمات الحكم المَلَكي الدستوري.

١ ـ الإطار السياسي

معروف أن الرجال الكويتيين (والنساء منذ العام ٢٠٠٦)، ينتخبون بشكل دوري مجلس الأمة الذي يملك سلطةً ملحوظةً على التشريع، وقدرةً فعليةً، وإن محدودة، على مساءلة الوزراء. والواقع أن البرلمان يستطيع حتى أن يصل إلى حدّ الإعلان عن عدم قدرته على التعاون مع الحكومة، مجبِراً بذلك الأمير على إقالة الحكومة أو حلّ البرلمان والدعوة إلى انتخابات جديدة.

تقليدياً، لا ينافِس أفراد أسرة الصباح الحاكمة على مقاعد برلمانية، بل يحتكرون المناصب الحكومية العليا. وحتى الآونة الأخيرة، ولي العهد يتولّى

منصب رئيس الوزراء. كما إن جميع الوزراء ـ حتى أولئك الذين لا يشغلون مقاعد برلمانية ـ يُسمَح لهم بالتصويت في البرلمان حول معظم القضايا. العديد من النواب المُنتَخَبين فازوا بمقاعدهم عبر تقديم خدمات إلى الناخبين أو حتى عبر شراء الأصوات؛ نظراً إلى عدد سكان الكويت القليل نسبياً (١,١ مليون نسمة فقط)، والحقوق الدستورية المقموعة. وحتى إجراء الإصلاحات الانتخابية في العام ٢٠٠٦، أتاحت الدوائر الانتخابية الصغيرة أحياناً لمرشّح الفوز بمقعد بأقلّ من ألف صوت. ولسنوات عديدة، عمدت الحكومة إلى التلاعب بالطبيعة المُجَزَّأة للسياسات عبر ضخّ المساعدات إلى المواطنين من خلال حلفائها من النواب، مُعزِّزةً أصواتها الخاصة في مجلس الأمة بعدد من «نواب الخدمات». وفي حين كان أفراد المعارضة والتيارات المنضوية تحت لوائها من مختلف المشارب ـ من ليبراليين أو يساريين أو إسلاميين (علماً أن الأحزاب السياسية ليس لديها وضع قانوني في الكويت) ـ يبلون غالباً بلاءً حسناً في الانتخابات، إلا أنهم أخفقوا في التعاون في ما بينهم.

والحصيلة كانت ولادة مجلس أمة يبدو أحياناً متحمّساً ومعرقِلاً، ولكن نادراً ما يكون قادراً على التحرّك بشكل إيجابي لوضع أجندة واضحة المعالم. صحيح أنه بإمكان مجلس الأمة أن يحاكم الوزراء، ويثير الفضائح، ويحتكم إلى رأي الشعب، لكن الحكومة، في نهاية المطاف، قادرة على التلاعب بالأصوات أو تشتيت المعارضة بما يكفي للتخفيف من ضغط البرلمان. وفي الواقع، يعمد النواب، في كثير من الأحيان، إلى إزعاج الحكومة وإحراجها، إلا أنهم نادراً ما يستطيعون الذهاب إلى أبعد من ذلك بحيث يحدّدون تركيبة الحكومة أو إصدار التشريعات على الرغم من معارضة الحكومة.

في مناسبتين متباعدتين (عام ١٩٧٦، عام ١٩٨٦)، حين بدا البرلمان مصمِّماً على اتّخاذ خطوات أبعد، ردّ الأمير بحلّه، بشكل غير دستوري فاقع، ما عطّل السلطة التشريعية لخمس سنوات في المرة الأولى، وستّ سنوات في المرة الثانية.

لكن منذ احتلال العراق للكويت، أبدت المعارضة حيويةً أكبر، وتراجعت قدرة الحكومة على تطبيق مبدأ فرِّق تَسُد؛ فأقنع نواب المعارضة رئيس الحكومة بألا يختار بعض الوزراء (بمَن فيهم بعض أفراد الأسرة الحاكمة) الذين رأوا أنهم غير أكفاء أو فاسدين. وأحياناً كانت كتل المعارضة

تنسّق بفعالية حول قضية معيّنة. واستطاع البرلمان خرق عدد من المحرّمات، مطيحاً أولاً بنواب مثيرين للجدل، ومسائلاً أخيراً بشكل رسمي، في العام ٢٠٠٩، رئيس الحكومة نفسه. هذه الخطوة كانت مستحيلةً منذ أجيال مضت، وكان الأمير حاول في السنوات الأخيرة تفاديها بالدعوة إلى انتخابات مبكرة كلما بدا أن البرلمان سيتّخذ خطوةً جريئةً. وقد حقّق البرلمان نجاحه الأكبر في العام ٢٠٠٦، حين دفع باتّجاه الإصلاح الانتخابي عبر دمج الدوائر الـ ٢٥ في الكويت (التي يمثّل كلّ واحدة منها نائبان) في خمس دوائر (يمثّل كلّ واحدة منها عشرة نواب). وقد زعم الإصلاحيون، بمَن فيهم نواب الحركة الدستورية، أن هذا الأمر من شأنه أن يحوّل الانتخابات من مناسبات لشراء الأصوات من الجيران ولإطلاق حملات في صفوف أفراد الأسرة الحاكمة أو العشائر، إلى سباق يستند أكثر إلى التنافس الأيديولوجي والبرنامجي. لكن لم يتمّ تمرير هذه الخطوة الإصلاحية إلا بعد فوز المعارضة في انتخابات العام ٢٠٠٦، التي جرت في ظلّ النظام القديم.

٢ ـ فرصة تاريخية؟

هكذا، لا تُعتبَر الكويت، على الرغم من بعض المظاهر الديمقراطية والبرلمانية، دولةً ديمقراطيةً برلمانيةً بالكامل. لكن نفوذ الحركة البرلماني المتنامي أبرز المعضلات التكتيكية جميعها التي واجهتها منذ قيامها.

فقد شعرت الحكومة والأسرة الحاكمة بالاستياء الواضح من قوة المعارضة، وأعربتا عن الخشية من أن يتخطّى البرلمان حدوده. لكن الانقسامات في الأسرة الحاكمة نفسها تبدو علنيةً أكثر فأكثر، ما يسمح ربما لقوى سياسية أخرى بالظهور. والتمسّك بمثل هذه الفرصة ـ وطبعاً إيجاد إمكانية للبرلمان للتصرّف بشكل إيجابي لا بشكل سلبي ـ اعتمدا على قدرة هيئة متنوّعة على ترجمة تلاقي المصالح الجزئي إلى ائتلاف شبه حزبي مع مظهر نظام توصية.

هكذا، أصبح جلياً، على مرّ العقد الماضي، أن المزيد من التحرير السياسي في الكويت يستند إلى تشكيل تحالف ناجح للقوى التي كانت تنظر إلى بعضها البعض بحذر منذ قيام الحركة الدستورية، والمناورة حول حكومة لا تزال استجابتها بطيئة. أما المَكسَب المُحتَمَل فهائل: إمكانية تقريب الكويت من الملَكية الدستورية والسياسة الحزبية اللتين بدا من المتعذّر الوصول إليهما منذ نالت البلاد استقلالها.

ثانياً: تشكيل حركة دستورية إسلامية في ظلّ حكم مَلَكي غير دستوري

تشكّل الحركة الدستورية الإسلامية الجناح السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في البلاد. لكن لا الحركة ولا الجماعة موجودتان بأي معنى قانوني، إذ إن الإطار القانوني للكويت لا يسمح بقيام أحزاب سياسية.

والحال أن المظهر الرئيس للحركة المعتَرَف به قانوناً هو جمعية الإصلاح الاجتماعي، وهي منظمة خيرية غير حكومية. لكن جماعة الإخوان المسلمين الكويتية، مثلها مثل شقيقاتها من الحركات في أماكن أخرى من العالم العربي، استطاعت الانخراط في مجموعة متنوّعة من الأنشطة المتّصلة، ولكن المستقلة، في المجالات الاجتماعية والخيرية والاقتصادية والسياسية. لقد شهدت الكويت فترات من القمع السياسي، إلا أنها نجت من الحكم السلطوي القاسي الذي اتّسمت به العديد من الدول العربية الأخرى؛ فالقمع الرسمي عندما حصل، لم يكن ألطف فحسب، بل اقتصر أيضاً على المجال السياسي، ما أتاح لجماعة الإخوان المسلمين العمل، مع السماح ببعض أنشطتها غير المعترَف بها قانوناً وعدم عرقلتها.

١ ـ الإخوان المسلمون في الكويت

تأسّس الفرع الكويتي لجماعة الإخوان المسلمين في العام ١٩٥٢، باسم «جمعية الإرشاد الإسلامي». وبعد فترة قصيرة من القمع في أواخر الخمسينيات، قامت الجماعة بإصلاح نفسها بعد أن حصلت البلاد على استقلالها، ورعت تأسيس «جمعية الإصلاح الاجتماعي»، وهي عبارة عن هيئة برزت كواحدة من المنظمات غير الحكومية الرائدة في الكويت[١]. منذ قيامها وطيلة فترة الثمانينيات، غالباً ما تأثّرت المجموعة الكويتية بالمنظمة

(١) المرجع الأفضل حتى الآن عن الحركات الإسلامية في الكويت هو أطروحة علي فهد الزميع: Ali Fahed Al-Zumai, «The Intellectual and Historical Development of the Islamic Movement in Kuwait 1950-1981,» (Ph. D. Dissertation, Arabic and Islamic Studies, University of Exeter, 1988).

وثمة دراستان وافيتان باللغة العربية: فلاح عبد الله المديرس، **جماعة الإخوان المسلمين في الكويت** (الكويت: [د. ن.]، ١٩٩٤)، وسامي ناصر الخالدي، **الأحزاب السياسية الإسلامية في الكويت** (الكويت: [د. ن.]، ١٩٩٩).

الأم المصرية. وكان ثمة روابط تنظيمية رسمية جمعتهما (إلى أن تمّ قطعها في العام ١٩٩١). لكن نموذج المنظمة المصرية ـ مع أنشطتها الشبكية والجهود التنظيمية ـ أثبت أنه أكثر فعالية من أي روابط رسمية. والأهم من ذلك هو التواصل الشخصي؛ فعدد من المدرّسين المصريين وبعض الموظّفين قدِموا إلى الكويت عندما كانت البلاد تتطوّر اقتصادياً، كما إن العديد من قادة الإخوان المسلمين في مصر وجدوا في دول الخليج ملاذاً أكثر وداً للعيش فيها عندما بدأ النظام الناصري حملته ضدّ المنظمة الأم بعد العام ١٩٥٤. إضافة إلى ذلك، فإن الطلبة الكويتيين في مصر، خصوصاً خلال معاودة النشاط الإسلامي في الجامعات المصرية خلال السبعينيات والثمانينيات، تأثّروا هم أيضاً بنموذج الحركة المصرية وأيديولوجيتها. وقد انبثق العديد من قادة الحركة الحاليين من الحركة الطلابية الإسلامية في تلك الفترة. وأخيراً، فإن الحركة الكويتية اقتدت بالمصرية، لا على مستوى التنظيم بين الطلبة فحسب، بل أيضاً في النقابات والسعي إلى تنظيم مجموعات من الأتباع في المجالات التي كان يسيطر عليها اليساريون والقوميون.

ركّزت جمعية الإصلاح الاجتماعي ـ التنظيم الرسمي المُلحَق بجماعة الإخوان ـ بشكل خاص على القضايا الاجتماعية والتعليمية والخيرية. لكن الحركة الأوسع، وعلى الرغم من أنها تفتقر إلى أي وضع رسمي، نجحت في دخول الحياة السياسية؛ فكان للإخوان مرشّحون لانتخابات سجّلوا بعض النجاح المتواضع. لكن، في العقود الثلاثة الأولى على قيامها، ركّزت الحركة الإسلامية، على غرار نظيراتها في الدول العربية الأخرى، بشكل خاص على القضايا الثقافية والدينية. ولهذا السبب، جزئياً، وقفت الجماعة بقوة ضدّ مختلف الحركات اليسارية والقومية التي بدت علمانيةً جداً (وأحياناً داعمةً جداً لحكومات مثل الحكومة المصرية التي قمعت بقسوة حركاتها الإسلامية). وعندما حلّ الأمير مجلس الأمة في العام ١٩٧٦، تبنّت الجماعة سياسة المراوغة؛ فتسلّم أحد قادتها منصباً وزارياً بعد تعليق عمل المجلس، وتعاونت الجماعة مع الأمير في مسعاه إلى تعديل الدستور كشرط لإحياء البرلمان. هذه الأعمال ألصقت بالجماعة سمعةً دائمةً على أنها حركة لا تتورّع عن تملّق الحكومة؛ ولا تزال الشبهات التي نتجت من أعمالها هذه، خلال فترة التعليق الأول لنشاط البرلمان، تحوم حولها حتى يومنا هذا.

٢ ـ تشكيل الحركة الإسلامية الدستورية

في العام ١٩٨١، عادت الحياة البرلمانية إلى مجراها الطبيعي، وفازت جماعة الإخوان المسلمين من جديد ببعض المقاعد في مجلس الأمة. وقد وضع نواب الجماعة أنفسهم في مواجهة مع الحكومة على نحو أكثر من سابقيهم. والواقع أن البرلمان ككلّ أصبح جسماً من الصعب على الحكومة إدارته، ما دفع الأمير إلى تعليق الحياة البرلمانية بدءاً من العام ١٩٨٦. وهذه المرة، أوضحت الجماعة موقفها أكثر، إذ شاركت (وإن لم تكن في القيادة) في الجهود الرامية إلى الدعوة إلى إحياء البرلمان. إلا أن الغزو العراقي في العام ١٩٩٠، واحتلال الكويت، هما اللذان غيّرا بشكل دائم الدور السياسي للإخوان، ما أدّى إلى ولادة الحركة الدستورية الإسلامية.

خلال فترة الاحتلال العراقي، ساعدت الجماعة في تنظيم المقاومة في صفوف مَن بقوا في الكويت. وما كان من تشكيل حركة المقاومة هذه إلا أن أدّت إلى إحداث تغيير في قيادة الحركة؛ فالناشطون الأصغر سناً الذين لازموا الكويت خلال الاحتلال اكتسبوا مكانةً على حساب الجيل الأكبر سناً الذين لاذوا بالفرار. ومباشرةً بعد الانسحاب العراقي، بادرت العناصر الشابة التي قادت المقاومة، إلى تشكيل الحركة الدستورية. وفي الوقت نفسه، قطعت الحركة علاقاتها الدولية مع جماعة الإخوان المسلمين، التي في نظرها، لم تقدّم الدعم الكافي لقضية تحرير الكويت. كذلك، سعى هذا الجيل الشاب إلى تطوير لغة سياسية لها جاذبية عند شريحة أوسع. وقد أوضح أحد مؤسّسي الحركة أنه حين كان أعضاء جماعة الإخوان المسلمين يتحدّثون في مجالسهم الخاصة، فإنهم كانوا يناقشون بلغة دينية بشكل رئيس. لكن عندما بدأت الحركة الدستورية تسعى إلى إقناع الناخبين وتعبئتهم، كان عليها أن تجد لغةً تثبت أنها قادرة على معالجة القضايا الشعبية كما المسائل المعنوية[٢].

وفيما تتردّد الحركات الإسلامية الأخرى حيال تشكيل حزب سياسي (وبعضها، مثل جماعة الإخوان المسلمين في مصر، يواصل التردّد)، يبدو أنه ما مِن خلاف كبير بين الإسلاميين الكويتيين حول هذه المسألة. وقد واجهت خطوة الانتقال مِمَّن يمكن اعتباره يمين إسلامي ـ استناداً إلى رفض السياسات

(٢) عيسى شاهين، مقابلة شخصية، الكويت، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦.

الديمقراطية أو المشاركة في نظام غير إسلامي ـ انتقادات ناعمة ما لبثت أن تلاشت، ربما جزئياً لأن الجماعات السلفية (الغريبة تقليدياً عن السياسات المنتظمة) حذت حذو جماعة الإخوان في المشاركة في الانتخابات البرلمانية في الثمانينيات.

إن وضع الحركة الدستورية كحزب أوّلي ذي هوية تنظيمية متميّزة منفصلة عن جماعة الإخوان المسلمين الأوسع (التي تركت الساحة للحركة الدستورية الإسلامية)، قد سمح لها بأن تطوّر مجموعةً واضحةً من الاستراتيجيات الانتخابية. ولم تُعَرقَل هذه القدرة التنظيمية إلا قليلاً نتيجة افتقاد الحركة إلى أي وضع قانوني رسمي؛ فحتى لو لم يعترف بها القانون، تتمتّع الحركة بتنظيم واضح ومجموعة من الهيكليات الحاكمة. كما إن عضويتها العامة، المفتوحة لمَن يتمّ تجنيدهم والذين يجتازون فترة الاختبار، تشكّل «مجلساً عاماً»، إلا أن القضايا اليومية يديرها الأمين العام، وأمانة السر، ومكتب فني (وهو جسم تمّت تسميته على نحو مُبْهَم لكن النشطاء يقرّون بأنه يضطلع بدور حاسم في عملية صنع القرار)، ومكتب سياسي من ثمانية أعضاء. أما أنشطة الكتلة البرلمانية فتنظّمها لجنة برلمانية تتكوّن من نواب هم أعضاء في الحركة، وقادة آخرون، وعدد من الخبراء. وعلى هذا النحو، يبقى نواب الحركة تحت مراقبة قيادة الحزب. وكما أشار نائب سابق، في هذا الإطار «لا تقرّر بنفسك أن تترشّح مع الحركة الدستورية، بل يُطلَب منك ذلك»[٣]. هذا الكلام يبدو دقيقاً، من الناحية التاريخية، بما أن بعض القياديين في الحركة لم ينجحوا في الحصول على فرصة للترشّح (بمَن فيهم نواب سابقين).

فكانت النتيجة أنه، وعلى عكس الكتل الأخرى، كانت الحركة أكثر من مجرّد مجموعة صغيرة من الشخصيات القيادية، إذ هي تُظهِر قدرةً على استشعار شعبية مختلف مرشّحيها المحتمَلين، وهي لا تتردّد في استبعاد شخصياتها البارزة التي لم تحرز نتائج جيدة في انتخابات سابقة عن اللوائح الانتخابية.

٣ ـ النجاح الانتخابي وحدوده

هذه التركيبة خدمت الحركة جيداً في الانتخابات جميعها التي أجريت منذ تأسيسها. وفي مؤتمر لكل المجموعات السياسية الكويتية الرئيسة، عُقِد

(٣) مبارك الدويلي، مقابلة شخصية، الكويت، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦.

في الرياض عندما كانت البلاد لا تزال خاضعةً للاحتلال العراقي، وافقت الأسرة الحاكمة على إعادة إحياء البرلمان، وهكذا، استطاعت الحركة أن تفوز بأربعة مقاعد من المقاعد الخمسين في انتخابات العام ١٩٩٢.

قد تكون المفاجأة أن حزباً لم يمضِ على قيامه أكثر من سنة، كان قادراً على إطلاق حملة ناجحة. ولكن، بالطبع، استفادت الحركة من خبرة جماعة الإخوان التي تعود إلى عقود، إذ حتى قادة الحركة أنفسهم غالباً ما خاضوا تجربتهم الانتخابية الأولى عندما كانوا طلاباً جامعيين، ونافسوا في انتخابات الجمعيات الطلابية مُحقِّقين نجاحاً متزايداً. وغالباً ما يشير قادة الإخوان المسلمين، الذين يتحدّثون عن هذه المسألة، إلى المساجد المختلفة على أنها مراكز رئيسة للتجنيد، لكن بالنسبة إلى الحركة الدستورية، كانت هذه حقولاً مناسبةً للتدريب إن لم نقل مصدراً للتجنيد. وحتى الآن، تميل قيادة الحركة إلى الاعتماد على الطبقة الوسطى والمهنيين (أمينها العام الحالي طبيب وعضو في كلية الطب في جامعة الكويت)، ويحكم طلابها السيطرة على انتخابات اتحاد الطلاب الكويتيين.

لكن تجدر الإشارة أيضاً إلى أنه مع مرور الوقت، أثبتت الحركة الدستورية الإسلامية أنها قادرة على جذب الناخبين في المناطق النائية حيث الانتماءات القَبَلية أكثر متانةً والحياة الحضرية هي أحياناً أمر حديث، وهي مجموعات سكانية تختلف تماماً عن المجموعات التي اعتادت القوى السياسية الكويتية الأقدم على تعبئتها؛ فغالباً ما كان سكان هذه المناطق يُستَدعون إلى المشاركة في العملية السياسية من قِبَل الأسرة الحاكمة المتلهِّفة لإقامة توازن مع المناطق الوسطى والحضرية، حيث أثبت الليبراليون واليساريون أنهم نافذون. وقد نجحت استراتيجية الحكومة على المدى القصير - بل ولا تزال الحكومة ترى أنه بإمكانها الحصول على نواب قَبَليين - ولكن الحركة الدستورية وبعض الجماعات السلفية وجدت في أجندتها الاجتماعية المحافِظة أرضيةً انتخابيةً ناجحةً.

بيد أن الإسلاميين لم يكونوا المجموعة الوحيدة التي خطت خطوات واسعةً في انتخابات العام ١٩٩٢؛ فالمجموعات المعارِضة عموماً أبلت بلاءً حسناً في العام ١٩٩٢، وبذلت بعض الجهود لتنسيق مواقفها حتى يتمكّن البرلمان من الاضطلاع بدور نشط في تحديد أعضاء الحكومة، وفي سياسات الحكومة والتشريعات الوطنية.

لكن الآمال الكبرى التي عُلِّقَت على برلمان العام ١٩٩٢ تضاءلت تدريجياً، وذلك في الأغلب لأن الحكومة استطاعت أن تؤلّب عناصر من المعارضة ضدّ بعضها البعض، وقد بدأت حركات المعارضة نفسها التركيز على بعض القضايا التي تتسبّب بشرذمتها[٤]. وقد نجح البرلمان بالفعل في الضغط على الأسرة الحاكمة لتشكيل حكومة موسَّعة (مع دخول الحركة الدستورية نفسها إلى الحكومة)، ونجح في الدفاع عن بعض الامتيازات البرلمانية (مثل منع الحكومة من تطبيق القوانين الصادرة بمرسوم عندما جُمِّد عمل البرلمان). إلا أنه بالانتساب إلى الحكومة، خسرت مجموعة من القوى المعارِضة السابقة بعض نفوذها، واكتسبت الأسرة الحاكمة قدرةً على تشجيع مختلف الفصائل على المناورة ضدّ بعضها البعض.

هكذا، سرعان ما وجدت مختلف عناصر المعارضة نفسها متورّطةً في خلافات تافهة، خصوصاً حول قضايا تعليمية وثقافية. فقد عُيِّن أحمد الربعي، أحد المفكّرين الروّاد في الكويت، وزيراً للتعليم في العام ١٩٩٢. وكان الربعي ناشطاً سياسياً تبنّى أفكاراً ثوريةً خلال سنوات دراسته، ودخل البرلمان في العام ١٩٨٥ كعضو في الكتلة اليسارية. وقد نظر الإسلاميون إلى الربعي بكثير من الشك، وعندما أطلق سلسلةً من الإصلاحات التعليمية التي هدفت إلى التقليل من التأثير الديني في نظام التعليم، حاول نواب إسلاميون إقصاءه عن منصبه، وفيما لم تنفع محاولات الإسلاميين هذه، طغت المعركة بين الإسلاميين وبين غيرهم من قوى المعارضة على جدول أعمال البرلمان، إذ حصلت مناوشات أخرى حول قضايا مثل الفصل بين الجنسين في الجامعات وتعديل الدستور لجعل الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع.

خلال العقد التالي، أثبت البرلمان أنه قادر على إزعاج الحكومة والأسرة الحاكمة في مناسبات عدة، لكنه لا يُهدِّد أياً منهما؛ ففي العام ١٩٩٩، مثلاً، قرّر الأمير حلّ البرلمان بعد سلسلة من المواجهات (اضطلعت خلالها الحركة الدستورية بدور رائد)؛ وفي هذه الحالة، (خلافاً للعامين ١٩٧٦ و١٩٨٦)، فعل الأمير ذلك دستورياً بالدعوة إلى انتخابات فورية. وفي جميع الاستحقاقات الانتخابية في مرحلة ما بعد الغزو العراقي، أبلت القوى

---

(٤) قاعدة معلومات مفيدة وغنية للغاية عن السياسة الكويتية جمعها مايكل هيرب، ويمكن إيجادها على الموقع التالي: <http://www2.gsu.edu/~polmfh/database/database.htm>.

الإسلامية بلاءً لا بأس به. وقبل تشكيل الحركة الدستورية الإسلامية، كان الإخوان يملكون عموماً مقعداً واحداً على الأقلّ (وأربعة في العام ١٩٨٥). أما الحركة، ففازت بأربعة إلى ستة مقاعد في كل استحقاق انتخابي، باستثناء العام ٢٠٠٣ حين فازت بمقعدَين فقط؛ وغالباً ما كان حلفاؤها المقرَّبون يضيفون مقعداً أو اثنين إلى كتلتها البرلمانية. وهكذا، حصدت الحركة أربعة مقاعد في انتخابات العام ٢٠٠٣.

وفي ظلّ انقسام البرلمان بين مروحة كبيرة من التيارات، وبوجود عدد كبير من نواب «الخدمات» (المنتَخَبين على أساس قدرتهم على الحصول على مكاسب من الحكومة لصالح ناخبيهم، والميّالون جداً بالتالي إلى أن يُستَلحَقوا من قِبَلِها)؛ فقد كانت الأسرة الحاكمة قادرةً على حرف الطموحات النيابية للاضطلاع بدور تشريعي ورقابي أكثر حيويةً. وقد ساعد الحكومةَ شذوذٌ دستوري كبير سبق وأشرنا إليه، وهو أنه يمكن لوزراء (معظمهم لا يأتي من صفوف النواب المنتخبين) التصويت في البرلمان على معظم القضايا؛ ففي مجلس الوزراء هذا مثلاً، يمنح الوزراء الحكومة ١٧ صوتاً من خارج عضوية البرلمان المنتَخَبَة. وبوجود ٥٠ عضواً منتَخَباً فقط، تحتاج الحكومة إلى جمع عدد قليل من الأصوات للحصول على الغالبية النيابية في كثير من القضايا. وعلى سبيل المثال، عندما صوّت البرلمان في العام ٢٠٠٥ لمنح المرأة حقّ التصويت، صوّت النواب المنتَخَبون بغالبيتهم ضدّ هذه الخطوة، لكنهم انهزموا على يد عدد كبير من الوزراء الذين دعموا هذا التغيير.

ونظراً إلى أن النواب المنتَخَبين هم فقط مَن يحقّ لهم المشاركة في التصويت على الثقة للحكومة، فإن البرلمان قادر على التحرّك بأسلوب أكثر مواجهةً في مثل هذه المسائل؛ فالمقدّمة التي تسبق التصويت على الثقة ـ استدعاء وزير (أو استجواب رسمي لوزير) ـ هي خطوة قائمة على المواجهة سبق أن استخدمتها البرلمانات في بعض المناسبات النادرة. لكن ومنذ الاحتلال العراقي، لجأ النواب إلى مثل هذه الخطوة على نحو أكثر تواتراً؛ فكل استجواب أصبح يتحوّل إلى قضية دراماتيكية في البرلمان حيث السجالات السياسية، ومزاعم الفساد، والاتهامات المتبادَلة كانت تخرج إلى العلن، والخطاب السياسي غالباً ما كان يتصاعد. بيد أن الاستجواب يشكّل خطوةً سلبيةً ضدّ سياسات وزير معيّن أو سلوكه، ولا تُعتَبَر أجندةً تشريعيةً إيجابيةً (فهي غالباً ما تخلّف وراءها حالةً من الاستياء وتعمّق الانقسامات).

وقد أظهر نواب الحركة الدستورية، في أغلب الأحيان، بعض الحماسة في استعمال أداة الاستجواب للدفع بأجندتهم قدماً، والتحرّك ضدّ الوزراء الذين تعتبرهم الحركة معادين للأسلمة، أو الذين يتساهلون كثيراً مع ممارسات مسيئة إلى الدين أو القيم التقليدية.

إن الفشل البرلماني في وضع أجندة تشريعية واضحة، إضافةً إلى الاشتباكات الدورية الدراماتيكية التي جرت على خلفية الاستجوابات، أظهرا البرلمان بصورة المُعرقِل. والواقع أن البرلمان عجز عن تحقيق إصلاح دستوري أساسي لجعل الحكومة أكثر عرضةً إلى المساءلة أمام ممثّلي المجتمع المنتَخَبين. حتى أن الخطوة الدستورية الوحيدة التي قام بها البرلمان، تهدف إلى تعديل الدستور لإعلان الشريعة الإسلامية مصدر التشريع الرئيس لا أحد مصادره، نجح الأمير في عرقلتها. وقد تحقّق طلب ثان تقدّم به العديد من النواب، ويدعو إلى الفصل بين منصبَي ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء، إلا أن ذلك حصل بسبب مرض ولي العهد والانقسامات داخل الأسرة الحاكمة، أكثر منه نتيجة للضغوط البرلمانية.

ثالثاً: سنة الإنجاز لمجلس الأمة والتراجع اللاحق

في العام ٢٠٠٦، ساهمت الحركة الدستورية الإسلامية في قيادة حملة تَعِد بنقلة نوعية في السياسة الكويتية. بيد أن وفاة الأمير أدّت إلى صراع مرتبك (وعلني بشكل غير معتاد) داخل العائلة الحاكمة حول الخلافة، تورّط فيه البرلمان عن غير عَمْد. ولم تكد هذه المعركة لتنتهي حتى نشبت أزمة جديدة حول الإصلاح المقتَرَح للنظام الانتخابي. وقد قاد ائتلاف مكوَّن من عدد من البرلمانيين الدعوة إلى تقليص حجم الدوائر الانتخابية في الكويت. بدورها تبنّت الحركة الدستورية، وهي أفضل تجمّع سياسي مُنَظَّم، الفكرة بحماسة؛ وانضمّ إليها قادة سياسيون ليبراليون ذوو توجّه إصلاحي. وقد حظيت المعارضة المُوَحَّدة مؤقّتاً بتأييد حركة شعبية يقودها طلاب منظَّمون في الكويت وخارجها. ولم تساهم الحملة الشعبية في مؤازرة البرلمانيين فحسب، بل دفعت أيضاً بالخصوم إلى التنافس ليثبتوا أن لهم دوراً في الإصلاح الانتخابي.

وقد نجح ائتلاف الإسلاميين والإصلاحيين والطلاب في مباغتة الحكومة، ما دفعها (وقادة الأسرة الحاكمة) إلى إساءة التقدير بشكل كبير. وبدت الحكومة نفسها منقسمةً حول المسالة، ولجأت إلى بعض الأساليب غير

الملائمة (مثل محاولة العبث بالإصلاح وإحالة المسألة إلى المحكمة الدستورية)، ما قاد كتلة الإصلاح النيابية إلى مواجهة تامة مع الحكومة. وعندما هدّد بعض النواب باستجواب رئيس الوزراء، في خطوة غير مسبوقة في السياسة الكويتية، ردّ الأمير بحلّ البرلمان. وإذ نجح الائتلاف المؤيِّد للإصلاح في الحصول على دعم الأكثرية لموقفه، قد يكون الأمير شعر بأنه هزم المعارضة بتنظيمه انتخابات بموجب الأنظمة القديمة.

لكن الأمير أخطأ في الحساب؛ فهذه القوى الداعمة للإصلاح الانتخابي فازت بأكثرية المقاعد في البرلمان الجديد. كما إن الحركة الدستورية، وهي أحد الأعضاء البارزين في التحالف الإصلاحي، أبلت بلاءً لافتاً، إذ فاز مرشّحوها الستة في الانتخابات. وعلى الفور، مرّر البرلمان الجديد قانوناً يقضي بإنشاء خمس دوائر انتخابية. إضافة إلى ذلك، وأملاً في البناء على انتصارها، عملت مختلف فصائل الائتلاف الإصلاحي ككتل للتوصّل إلى أجندة تشريعية مشتركة. وبدت الكويت على وشك دخول حقبة السياسة الحزبية حيث تتمتّع أحزاب المعارضة بغالبية برلمانية.

وبالفعل، حاولت كلّ كتلة من الكتل الثلاث في البرلمان الجديد تشكيل أحزاب برلمانية قوية: الكتلة **الأولى**، هي إسلامية (التي تجمع الحركة الدستورية مع السلفيين والإسلاميين المستقلّين)؛ **الثانية**، هي ليبرالية (التي تلقى دعم بعض قادة رجال الأعمال التقليديين)؛ **الثالثة**، هي شعبية (تلقى دعم الطبقة الوسطى في الكويت). وبمزيد من الطموح، أسّست الكتل الثلاث «كتلة كتل» وضعت لائحةً بالأولويات التشريعية التي ينبغي أن ينكبّ عليها البرلمان الجديد. بيد أن «كتلة الكتل» الجديدة لم تستمرّ بعد تحقيق إنجازين: الإصلاح الانتخابي نفسه، وقانون عن الزكاة استطاعت الحركة الدستورية وضعه على رأس القوانين للتحالف الذي لم يَدُم طويلاً.

وبشكل ما، هدّدت «كتلة الكتل» الأسرة المَلَكية بإمكانية السماح للغالبية بالحكم. وبالكاد بدا أن الأمير سيتيح لتحالف الغالبية الجديد تشكيل الحكومة، ما كان سيعني التنازل التام عن تشكيل الحكومة للبرلمان المُنتَخَب. لكن الأمير (ونسيبه رئيس الوزراء) لم يسعيا حتى إلى تفضيل كتلة واحدة على الكتل الأخرى، وهي خطوة كان من شأنها تشجيع النظام الحزبي الناشئ والحفاظ في الوقت نفسه، على دور قوي للأسرة الحاكمة. عوضاً عن

ذلك، اختارت الأسرة الحاكمة العودة إلى مقاربة «فرِّق تَسُد» المجزّئة، ووصلت إلى نواب محدّدين، مُستلحِقةً بعض الأعضاء من كلّ مجموعة ومؤلّبةً الكتل إحداها على الأخرى عشوائياً. وفيما أمِل قادة الحركة الدستورية في انتهاج مقاربة أخرى، سمحوا لحزبهم بالغطس في هذه الاستراتيجية. وبعد قيادة المعارضة في العام ٢٠٠٦، قبلت الحركة منصباً وزارياً في العام ٢٠٠٧. بيد أن المعارضة لم تحتكر الشقاق. كما فقدت استراتيجية الأسرة الحاكمة تجانسها أكثر فأكثر، فيما ناور أعضاء بارزون ضدّ بعضهم البعض بشكل بالكاد كان متكتّماً، جاذبين في أغلب الأحيان برلمانيين محظيّين إلى قلب المشاحنة. لكن لا يمكن إلقاء اللوم بأكمله في تقسيم البرلمان على الأسرة الحاكمة، إذ إن الكتل لم تتشاجر في ما بينها فحسب، بل بدأت أيضاً بالتفسّخ داخلياً. وبحلول العام ٢٠٠٩، تطوّرت الأمور إلى درجة أنه حين طُلب من أحد قادة الحركة الدستورية وصف علاقته بالإسلاميين الآخرين، أجاب بإحباط »عقدنا هدنة«. وتحسّر على الحاجة إلى التنسيق مع الإسلاميين الآخرين واحداً فواحد، وختم شاكياً «أجد التعامل مع الليبراليين أسهل من التعامل مع الإسلاميين الآخرين».

تصارع البرلمانيون حول مجموعة من المسائل وبدأ كلّ نوع من اللياقة داخل الهيئة بالتداعي؛ ففي أحد المنتديات العامة في العام ٢٠٠٩، حثّ برلماني شاب زميلةً له على الخروج حين رفض باحتقارٍ ملاحظاتها واصفاً إياها بـ «الكلام الفاضي». في الوقت نفسه، دفع حوار بين برلماني سنّي وبرلماني شيعي بهذا الأخير إلى الإشارة إلى حكومة سابقة (سبق أن شارك فيها عدد من الإسلاميين السنّة) على أنها حكومة «تورا بورا». كذلك، وبّخ برلماني سابق بارز من الحركة الدستورية البرلمانيين الشيعة لانحيازهم إلى «الليبراليين» ضدّ «المسلمين»، منتقداً لا الأشخاص المستهدَفين فحسب، بل ملمّحاً أن غير المُنتسبين إلى المعسكر الإسلامي هم خارج الإيمان.

بيد أن هذه الدراما كلّها تثير كثيراً من الحركة وقليلاً من التحرّك إلى الأمام؛ فقد أظهر النظام السياسي الكويتي أنه قادر على إنتاج النقاشات لا القرارات. والأزمة الفعلية بالنسبة إلى البلاد لم تكن حيوية الجدالات بل افتقارها إلى استنتاجات نهائية. أما الوصف الأمثل الذي يمكن إعطاؤه للنتائج، فهو نظام «فرِّق ولكن لا تَسُد»، حيث البرلمانيون متحمّسين لامتيازاتهم، لكن لا

يستطيعون استعمالها لتطبيق أجندة متجانسة. كما إن الأسرة الحاكمة يمكن أن تستلحق برلمانيين في ما يتعلّق بمسائل محدّدة، لكنها لا تستطيع توجيه البرلمان. والمواجهات بين مجموعات البرلمانيين والوزراء بدأت تزداد وتتسارع.

في العام ٢٠٠٨، حلّ الأمير البرلمان بعد أن عمل لسنتين فقط. وبعد عام واحد فقط، ضاق ذرعاً بالبرلمان الجديد فحلّه من جديد. كما يبدو أنه فكّر جدياً في تعليقه لفترة ثالثة غير محدّدة.

رابعاً: تراجع الحركة الدستورية الانتخابي

من غير المُستغرَب ربما أن تكون الكتل النيابية قدّمت أداءً ضعيفاً في انتخابات العام ٢٠٠٨ البرلمانية، وأصبحت في غير محلّها تقريباً في انتخابات العام ٢٠٠٩. وأُحبِطَت آمال الحركة الدستورية في الوصول إلى نظام حزبي. والمقلق بالمقدار نفسه هو أن أداء الحركة الانتخابي عانى إلى حدّ كبير؛ ففي العام ٢٠٠٨، خسرت الحركة نصف مقاعدها، وفي العام ٢٠٠٩، لم تَفُز إلا بمقعدين.

لكن لمَ مُنيَت الحركة الدستورية بهذه الخسارة، على الرغم من قانون مُفصَّل لها وسنتين من التحضير؟

أولاً، شكّلت الحركة تحالفات انتخابيةً ضعيفةً. ونظراً إلى حقّ كلّ ناخب في اختيار أربعة مرشّحين، أصبحت اتفاقات تبادل الأصوات شائعةً، ووجدت الحركة الدستورية نفسها، في أغلب الأحيان، المُستهدَف أكثر منها المستفيد من هذه التحالفات. واشتكى بعض قادة الحركة من أن زملاءهم الإسلاميين - خصوصاً في المعسكر السلفي - أطالوا عن قصد المفاوضات حول تشكيل التحالفات، ومالوا في اللحظة الأخيرة إلى مجموعات أخرى لمنع الحركة الدستورية من إيجاد بدائل سريعة.

ثانياً، حيّرت الحركة الناخبين بتقلّباتها السياسية السريعة؛ ففي العام ٢٠٠٦، تمركزت بقوة في المعارضة. وفي انتخابات العام ٢٠٠٨، تموضعت كحركة تقف فوق المشاحنات. وفي العام ٢٠٠٩، خاضت الحملة متسبّبةً بإجراء انتخابات بعد استقالتها من الحكومة وشنّها انتقادات قاسيةً ضدّ مَن جلست معهم.

لكن إحدى السمات غير المتوَقّعة للبيئة الانتخابية الجديدة أثبتت أنها مضرّة، وتلك السمة كانت خارج سيطرة الحركة الدستورية: صعود الانتخاب الطائفي والقَبَلي؛ ففي العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، استعمل الكويتيون الشيعة، الذين يتركّزون في مناطق قليلة، القانون الجديد لتعزيز أصواتهم ضمن عدد قليل من المرشّحين المحظيين، ما زاد من تمثيلهم.

والأسوأ بالنسبة إلى الحركة الدستورية، هو أن اثنتين من الدوائر الانتخابية الخمس في الكويت أصبحت حكراً على المرشّحين القَبَليين، الذين اختيروا قبل الانتخابات في انتخابات تمهيدية قَبَلية غير شرعية ولكن أكثر فأكثر تعقيداً. أما العمل الذي أنجزته الحركة الدستورية لتثقيف هذه الشريحة من السكان سرعان ما أُبطِل حين اختارت القبائل مرشّحين جمعوا عموماً ما بين المحافَظة الاجتماعية الشديدة والولاء الشرس للسكان القَبَليين، وإصراراً على ضمان المنافع الحكومية. وبعد انتكاسة العام ٢٠٠٨، سمعت أحد قادة الحركة الدستورية يعلّق سرّاً قائلاً إنه عند اختيار المرشّحين للانتخابات التالية، «نحتاج إلى المزيد من المطيريين»، إشارةً إلى قبيلة المطير الكبيرة. وفي العام ٢٠٠٩، أتى واحد من النجاحين اللذين عرفتهما الحركة الدستورية من مرشّح يدين بمقعده لانتخابه القَبَلي التمهيدي أكثر من انتمائه إلى الحركة.

يعود قيام الانتخاب الطائفي والقَبَلي إلى حقيقة مجتمع أصبحت قيادته أكثر صعوبةً؛ فالاتصالات الدولية والازدهار الاقتصادي لم يجعلا المجتمع أكثر تعقيداً فحسب، بل إن الجيل السابق من القادة الكويتيين تعمّدوا جعل النظام السياسي أكثر شمولاً، أملاً في استلحاق المزيد من الناخبين الجدد (وهو أمر قام به هؤلاء القادة لفترة)[٥]. منذ نصف قرن، كانت السياسة الكويتية حكراً على الأسرة الحاكمة، والتجار البارزين، وحفنة من المهنيين المثقّفين. وحتى في ذلك الوقت كانت السياسة مثيرةً للنزاع، وكان جزء من ردّ الأسرة الحاكمة ضمّ مجموعات جديدة إلى الحقل السياسي لإضعاف نفوذ مختلف المجموعات المعارِضة والنقاد. وغالباً ما تمّ تشجيع الشيعة والبدو والإسلاميين على أن

(٥) انظر: Michael Herb, «A Nation of Bureaucrats: Political Participation and Economic Diversification in Kuwait and the United Arab Emirates,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 41, issue 3 (August 2009).

ينظّموا أنفسهم ويصبحوا ناشطين على المستوى السياسي لتحقيق توازن مقابل المجموعات الأخرى. وقد منحت الحكومة حقوق المواطَنة لأعداد كبيرة من الأشخاص القاطنين ضواحي مدينة الكويت، بهدف إضعاف نفوذ أولئك القاطنين قريباً من وسط المدينة. كما أتاحت لتلك المناطق المنافع والخدمات الحكومية بكميات قليلة على أساس قبَلي، لتشجيع انتخاب نواب الخدمات الذين قدّموا الدعم السياسي إلى الحكومة مقابل فوائد انتخابية.

هذه المجموعات المختلفة تجلس الآن مع بعضها البعض بانزعاج في برلمان مشاكس، وهي لم تَعُد تكتفي بالبقاء ساكنةً؛ فالنواب الشيعة يرفعون بانتظام قضايا حساسة (مثل بناء المساجد الشيعية)، وعلى الجانب السنّي، التفّ السلفيون والإسلاميون المستقلّون حول الحركة الدستورية الإسلامية[٦]. كما إن القبائل انتقلت من الزبائن الأوفياء إلى قواعد انتخابية جامحة ومتطلّبة، وبنت ماكينات سياسية فعالة جداً.

إدماج النساء في البرلمان ربما عقّد الأمور أكثر؛ فمن ناحية، جذب انتخاب أربعة نواب نساء في العام ٢٠٠٩، اهتماماً إيجابياً مهماً في الكويت، ورفع التكاليف السياسية لتعليقه البرلمان على الأسرة الحاكمة. لكن من ناحية أخرى، بالكاد تشكّل النساء من النواب كتلةً موَحَّدةً، ووجودهنّ أثار جدلاً حول مسائل مثل لباسهنّ ومهامهنّ في اللجان. (واحدة من النواب الجدد، وهي رولا داشتي، فازت بمقعد في لجنة تركّز على الظواهر السلبية في المجتمع - وهي حكر تقليدي على النواب المحافظين والإسلاميين الذين استمتعوا باستخدامها للتهجّم على الممارسات الثقافية والاجتماعية التي لم تَرُق لهم. عندما انتُخِبَت دشتي مُقرِّرة اللجنة، خرج عضوان إسلاميان من اللجنة احتجاجاً على ذلك، قائلين إنه لا يحقّ لها التحدّث باسم لجنة هي لا تدعم وجودها).

---

(٦) سبق وكتبت عن الحركة الإسلامية الكويتية في: «الدفع باتجاه سياسة حزبية؟ الحركة الدستورية الإسلامية في الكويت،» دراسة كارنيغي الرقم ٧٩، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧، <http:// arabic.carnegieendowment.org/publications/?fa=view.

«Publishing Toward Party Politics: Kuwait's Islamic Constitutional Movement,» Carnegie Paper no. 79, January 2007, <http://www.carnegieendowment.org/files/cp79_brown_kuwait_final.pdf>.

وفـــي: «Kuwait's 2008 Parliamentary Elections: A Setback for Democratic Islamism?» Carnegie Web Commentary, May 2008, <http://www.carnegieendowment.org/files/brown_kuwait2.pdf>.

وتحقيق إدماج أكبر هو مشكلة بالنسبة إلى نظام غالباً ما يقوم على الإجماع؛ فالنظام يبدو فعلياً أنه لا يمنح كلّ مجموعة صغيرة في الكويت فرصةً للتعبير عن رأيها فحسب، بل أيضاً حق النقض. وهكذا، بمعنى ما، هذا النظام يتطلّب إجماعاً، لكنه في الوقت نفسه يجعل تحقيق هذا الإجماع أمراً صعباً.

الإجماع مطلوب على الصعيد الرسمي (يمكن لعدد قليل من النواب اللجوء إلى تدبير قاس وحاجب للثقة)، وعلى الصعيد غير الرسمي (إجمالاً تعكس الحكومة تعدديةً كبيرةً من التوجّهات السياسية والقواعد الانتخابية بدلاً من تحالف غالبية ضيّق). والأسرة الحاكمة تتعامل مع المواطنين باعتبارهم مجموعةً من الأفراد والمجموعات والقواعد الانتخابية والمطالب، مقاوِمةً أي محاولة للتعامل مع البرلمان على أنّه مجموعة من الكتل السياسية. أما النتيجة فهي أن الانتخابات تعيد ترتيب الكثير، لكن تحلّ القليل.

خامساً: سعي الحركة إلى أن تكون إسلامية ودستورية في آنٍ

عندما يُطلَب من قادة الحركة الدستورية الإسلامية تقديم برنامجهم، يشيرون بشكل متكرّر إلى اسم تنظيمهم؛ فهم يصوّرون الحركة على أنها إسلامية ودستورية. والواقع أن هذا الوصف في محلّه تماماً، نظراً إلى أن الجزء الأكبر من أجندة الحركة الدستورية مشمول بهاتين الميزتين.

١ ـ الحركة الدستورية باعتبارها حركة إسلامية

منذ تأسيسها، ركّزت الحركة الدستورية على نوعين من القضايا الإسلامية: تطبيق الشريعة الإسلامية وتوفير الحماية لرؤية محافظة إلى حدّ ما للتقاليد والقيم الكويتية.

في موضوع الشريعة، تطوّرت الحركة الدستورية في اتجاه عملي. في البداية، ركّزت معظم طاقاتها على تعديل المادة الثانية من الدستور، بحيث تُذكَر الشريعة الإسلامية على أنها مصدر التشريع بدلاً من أحد مصادره. وكانت القضية تحظى بالشعبية عموماً، وتمكّنت الحركة من الحصول على دعم نواب من خارج الكتلة الإسلامية لتمرير التعديل، غير أن الأمير اعترض عليه.

وفي الوقت الذي لا تزال الحركة الدستورية تدعو إلى إجراء التعديل، فإنها توجّه طاقاتها بشكل متزايد إلى وجهات أخرى؛ فمعارضة أمير البلاد (وربما لإدراك الحركة أن هذا التعديل قد لا يكون له تأثير عملي يُذكَر)[(٧)]، جعلت الحركة الدستورية تُصِرّ، بدلاً من ذلك، على ألا يُشكِّل التشريع الذي أُقِرّ مؤخراً انتهاكاً لأحكام الشريعة الإسلامية. وفي بعض الأحيان حوّلت الحركة الدستورية اهتمامها من المادة رقم ٢، المنصوصة بعبارات غامضة، إلى المادة رقم ٧٩، عن طريق طلب إدراج بند يحول من دون انتهاك أي قانون للشريعة الإسلامية. (وأصبح نص المادة الآن على النحو التالي: «لا يجوز إصدار أي قانون إلا إذا تم إقراره من قبل مجلس الأمة وصادق عليه الأمير». وغالباً ما تُنوِّه الحركة الدستورية أيضاً بعمل لجنة شكّلها الأمير لمراجعة القوانين الكويتية كافة واقتراح التعديلات، كلما كان ذلك ضرورياً، لجعلها متوافقةً مع الشريعة الإسلامية. ومع أن اللجنة تعمل بخطى بطيئة، إلا أنها لا تزال تحظى بثناء قادة الحركة الدستورية. وأخيراً، طرحت الحركة أحياناً تشريعات في البرلمان تهدف إلى تطبيق مختلف أحكام الشريعة الإسلامية. على سبيل المثال، عملت الحركة على تطوير قانون يفرض دفع الزكاة.

في سياق هذا التطوّر التدريجي، انتهجت الحركة الدستورية طريقاً مألوفة لحركات انتخابية إسلامية عدة أخرى في العالم العربي، من حزب العدالة والتنمية في المغرب، إلى جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وحركة حماس في فلسطين. وبعبارة أخرى، في حين يُعَدّ التخلّي عن الشريعة الإسلامية أمراً غير وارد بالنسبة إلى حركة إسلامية، فقد وجد قادة الحركة الدستورية أن شعار «تطبيق الشريعة» غالباً ما يؤدّي إلى معارضة قوية؛ وفيما بالكاد تخلّت الحركة الدستورية عن تركيزها على تطبيق الشريعة، فإن المسار الذي تُفَضِّله الآن يركز على التدرج وتنقيح القوانين من خلال عملية تشريعية

---

(٧) تتوافر الآن مجموعة كبيرة من المؤلفات حول محاولات دمج الشريعة الإسلامية في القانون الدستوري. وقد حلّلتُ هذه المساعي مع عادل عمر شريف في: «Inscribing the Islamic Sahri'a in Arab Constitutional Law,» in: Yvonne Yazbeck Haddad and Barbara Stowasser, *Islamic Law and the Challenge of Modernity* (Lanham: [n. pb.], 2004).

ومع كلارك لومباردي (Clark Lombardi) في: «Do Constitutions Requiring Adherence to Shari'a Threaten Human Rights? How Egypt's Constitutional Court Reconciles Islamic Law with the Liberal Rule of Law,» *American University International Law Review*, vol. 21 (2006), pp. 379-435.

ديمقراطية. وهذا المسار يُسهِم في تهدئة بعض المخاوف ويؤدّي إلى نتائج عملية أكثر.

إضافة إلى دفاعها عن الشريعة، أكّدت الحركة الدستورية أيضاً على مجموعة **ثانية**، من القضايا تتركّز حول أجندة اجتماعية محافِظة. معظم تلك الأجندة ذات طابع ديني قوي، لكنها لا تستند دائماً إلى الشريعة الإسلامية مباشرة. غير أن الحركة الدستورية لم تفعل شيئاً يُذكَر في شأن هذه المسائل، لطمأنة منتقديها، وفي الواقع، قد يكون جزء كبير من الدعم الذي تحظى به في الانتخابات ناجم عن قدرتها على تقديم نفسها كمدافِعة عن الأخلاقيات الكويتية. وسواء تعلّق الأمر بالبثّ التلفزيوني الذي يبدو مثيراً بشكل مفرط، أو بتوافر الكتب التي تُصَوَّر على أنها مُهينة للإسلام، أو بالصفوف الدراسية المختلَطة، فإن الحركة الدستورية اتّخذت مواقف حازمة لمكافحة الفساد الأخلاقي في المجتمع الكويتي، مُستخدِمةً في أغلب الأحيان لهجةً قويةً كانت تتحاشاها في معظم المناسبات الأخرى.

هذه القضايا الثقافية هي التي تُسبِّب قدراً من الجدل العام يفوق بكثير دعوات الحركة الدستورية اللطيفة نسبياً إلى تطبيق الشريعة الإسلامية. وقد أدّت هذه الخلافات بالنقاد الليبراليين إلى الشك في التزام الحركة الدستورية بالمبادئ الديمقراطية. والحركة الدستورية تظهر، في هذا الصدد، ثباتاً أكبر مما يتّهمها به منتقدوها: فهي تؤيّد تحرير الإصلاحات السياسية بأمانة إلى حدّ ما، لكنها تضع خطاً فاصلاً عندما تقود عملية التحرير إلى اتّجاه ثقافي. وهكذا، أيّدت الحركة في التسعينيات إصلاح قانون الصحافة للحدّ من شروط الحصول على التراخيص، لكنها أكّدت أيضاً على ضرورة حظر نشر المواد المسيئة للقيم الدينية قانوناً، من خلال فرض عقوبات جنائية، لا مجرّد غرامات. وجادلت الحركة في أن العدالة يجب أن تأتي قبل الحرية[٨].

قلّلت بعض الحركات الإسلامية، المُهتمّة ببناء تحالفات وتأييد شعبي أوسع من أهمية القضايا الثقافية (وخصوصاً في الحملات الانتخابية لجماعة

(٨) راجع تاريخ الحركة الدستورية الإسلامية كما يقدّمه الحزب: «مسيرة اثني عشر عاماً،» ص ٤٢.

الإخوان المسلمين في مصر في العام ٢٠٠٥، وحركة حماس في فلسطين في العام ٢٠٠٦)، لكن الحركة الدستورية لم تظهر سوى مؤشرات محدودةً فقط على اتّباع مسار من هذا القبيل، خاصة وأن جمهورها قد يعتبر هذه الاستراتيجية تخلّياً عن مبادئها الأساسية. وفي بعض الأحيان، كما سيتم بحثه أدناه في ما يتعلّق بالحقوق السياسية للمرأة، ثمة نقاش يجري داخل الحركة في شأن الموقف المطلوب من التعاليم الإسلامية، غير أن الحركة الدستورية غالباً ما تبذل جهداً قليلاً للتمييز بين الممارسات الاجتماعية المحافظة وبين المتطلبات الدينية.

تؤثّر الهوية الإسلامية للحركة الدستورية أيضاً في موقف الحركة من مجموعة من القضايا الأخرى؛ فعلى صعيد السياسة الخارجية، مثلاً، تدعم كلاً من القضية الفلسطينية وحركة حماس. لكن خلافاً لمعظم الحركات الإسلامية، فإن موقفها تجاه الولايات المتحدة معتدل جداً؛ إذ لم تنتقد الحركة الدستورية العلاقة الأمنية بين الكويت وبين الولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن الفشل الأمريكي في العراق قد يشجّع أولئك الذين يرون أن العلاقات مع الولايات المتحدة وثيقةً للغاية. عموماً، تُعتَبَر الحركة الدستورية ليبراليةً في وجهة نظرها الاقتصادية، على الرغم من أنها تدعم أيضاً مجموعة من المؤسسات المالية والتجارية التي تسعى إلى العمل وفق أسس تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

٢ ـ دستورية الحركة الدستورية الإسلامية

لقد تطوّرت دستورية الحركة الدستورية، أي اهتمامها بالعمل في إطار النظام الدستوري الكويتي بدلاً من الانقلاب عليه، منذ تأسيس الحركة. وخلافاً لتطوّر موقف الحركة الدستورية في شأن الشريعة الإسلامية، فإن التحوّل في موقفها في ما يتعلّق بالقضايا الدستورية، جعلها أكثر تطلّباً بدلاً من أن يقلّل من مطالبها. وفي حين انضمّت الحركة الدستورية إلى الأطراف الأخرى في الدعوة إلى إعادة البرلمان بعد الاحتلال العراقي، إلا أن لهجتها كانت أكثر اعتدالاً عموماً من لهجة بعض أطراف المعارضة غير الإسلامية في معظم حقبة التسعينيات. لكنها كانت متحفّظةً في شأن صلاحيات البرلمان بموجب دستور العام ١٩٦٢، وهي الصلاحيات التي تمت ممارستها إجمالاً بقوّة أكبر من ذي قبل بعد إعادة البرلمان في العام ١٩٩٢.

في السنوات الأخيرة، دفعت الحركة الدستورية الإصلاح الدستوري بمزيد من القوّة في السنوات الأخيرة باتّجاهٍ تحرّري وديمقراطي. وكما ذُكِر أعلاه، يُعَدّ تحرّرُها سياسياً بشكل ضيّق، لاثقافياً على نحو شامل، لكنه راسخ ويجري السعي إلى تحقيقه بإصرار. وقد انضمّت الحركة الدستورية إلى العديد من الحركات الإسلامية الزميلة بإصدارها خطة إصلاح مفصّلةً خاصةً بها، في الوقت المناسب لانتخابات العام ٢٠٠٦. كما دعت الحركة الدستورية، عموماً، إلى مشاركة شعبية فعّالة أكثر في الحكومة، واعتمدت خطاباً ديمقراطياً يكاد يكون عالي النبرة. وعلى وجه التحديد، ضغطت الحركة الدستورية، في السنوات الأخيرة، لإصدار قانون للأحزاب السياسية ولإصلاح النظام الانتخابي، في تطوّر من شأنه تغيير طبيعة السياسة الكويتية في بعض الجوانب الأساسية، وبالتالي تعزيز الديمقراطية وإقامة نظام حزبي تعدّدي.

لا يخشى زعماء الحركة الدستورية الآن من التكلّم عن الطموح لإقامة «مَلَكية دستورية»، على غرار النموذج البريطاني لا نموذج الأنظمة الملكية السائدة في المنطقة. والعبارة الأكثر شيوعاً في الكويت هي «الحكومة الشعبية»، أي حكومة تعكس إرادة الأغلبية البرلمانية (بدلاً من النظام الحالي الذي تحتكر الأسرة الحاكمة المناصب الرئيسة فيه، وحيث قد يستهدف البرلمان، من الناحية العملية، بعض الوزراء، لكنه لا يؤثّر تأثيراً يُذكَر على تشكيل الحكومة ككلّ). وفي حين أن تحويل النظام السياسي الكويتي بهذه الطريقة قد يوفّر فرصاً لا مثيل لها للحركة الدستورية، إلا أن بعض قادة التنظيم يخشون من أن السعي إلى تحقيق ذلك بشكل علني وحماسي للغاية سيكون نوعاً من المواجهة المفرطة، وقد يسفر عن أزمة سياسية تعرّض للخطر، المكاسب التي حقّقتها الحركة الدستورية حتى الآن.

لا مراء في أن مثل هذا الكلام يشكّل دعوةً مباشرةً إلى تقليص دور الأسرة الحاكمة في السياسة؛ ففي حين لم تشكك الحركة الدستورية في فكرة وجود أسرة حاكمة، وتستخدم عادةً خطاباً مهذباً، إلى حدّ ما، عند الكلام عن دور الأسرة، إلا أنها كانت أكثر جرأةً في الدعوة إلى اتّخاذ تدابير من شأنها أن تنقل، بشكل فعّال، سلطات سياسيةً كبرى من الأسرة إلى مؤسسات مسؤولة أمام الشعب وممثّليه المنتخبين في البرلمان.

سادساً: استخدام الأدوات البرلمانية وتعزيزها

كيف استخدمت الحركة الدستورية مقاعدها البرلمانية لمتابعة برنامجها الأشمل؟ على **الجبهة الإسلامية**، انتقلت أجندتها البرلمانية، على غرار نهجها العام، من العام إلى الخاص؛ أما على **الجبهة الدستورية**، فقد رسمت أجندة عملية على نحو مماثل، على الرغم من أنها أصبحت أكثر طموحاً لا أقلّ، على عكس الأجندة الإسلامية.

١ ـ الإسلام

في ما يتعلّق بالقضايا الإسلامية، صبّت الحركة الدستورية الكثير من جهودها البرلمانية في التسعينيات على إثارة الجدل العام. لكن بعض المسائل التي أثيرت (مثل تلك المذكورة أعلاه في شأن استجواب وزير التربية أو تعديل الدستور لجعل الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع) فشلت. ومع ذلك، كان لها تأثير عام في إظهار القوة السياسية للكتلة الإسلامية، وموهبتها في التفوّق على القوى غير الإسلامية في معركة الاستحواذ على الرأي العام. كما حقّقت الحركة الدستورية بعض الإنجازات الملموسة، مثل خطوة الفصل بين الجنسين في جامعة الكويت. لكن انتصارات الحركة الدستورية المعنوية والمادية، مالت إلى تجزئة المعارضة ومفاقمة المخاوف من الإسلاميين في المعسكرات السياسية الأخرى.

في السنوات الأخيرة، غيّرت الحركة الدستورية تكتيكاتها للتشديد على المجالات ذات الاهتمام المشترك مع أطراف المعارضة الأخرى؛ فانضمت إلى تحرّكات ضدّ بعض الوزراء بحجة وجود فساد مالي وليس أخلاقياً؛ وعملت على إصدار التشريعات (مثل القانون الذي يفرض دفع الزكاة) التي تحظى بدعم أوسع (عوضاً عن اقتراح سابق لتأسيس شرطة دينية كويتية شبيهة بتلك التي في السعودية). ومع ذلك، لم تتخلَّ الحركة عن اهتمامها في النهوض بأجندتها الاجتماعية المحافظة، أو في الدفاع ضدّ هجمات متصوَّرة على الإسلام.

على سبيل المثال، وجدت الحركة الدستورية نفسها تخوض معركةً مع الليبراليين من جهة، والسلفيين من جهة أخرى، حول طبيعة البرامج التلفزيونية

الرمضانية. وفي كثير من الأحيان، هاجمت الحركة الدستورية الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى التي اعتُبِرَت معاقل ليبرالية، واتّهمت التلفزيون الحكومي بأنه يبثّ برامج ترفيهيةً تافهةً على حساب البرامج الدينية. لكن عندما كان التلفزيون الكويتي يبثّ مسلسلاً تاريخياً عن موضوع ديني، كانت الحركة الدستورية تجد نفسها مضطّرةً إلى الدفاع عنه ضدّ منتقديه من السلفيين. ومثل هذا الاهتمام بالقضايا الثقافية، على وجه التحديد، هو الذي حدا بالنقّاد إلى أن يتّهموا الحركة الدستورية بأنه من السهل إلهاؤها بالخلافات السطحية التي ليس للبرلمان إلا قليلاً من السيطرة عليها.

وفي سياق جدل حادّ قام مؤخراً في شأن الحقوق السياسية للمرأة، كان الإسلاميون أنفسهم هم المنقسمين. والواقع أن الجدل، الذي قام على مدى سنوات عدة، ربما كان الأكثر إثارة للانقسام الداخلي في تاريخ الحركة الدستورية. والقضيتان المنفصلتان اللتان كانتا موضع الخلاف هما ما إذا كان يحقّ للنساء التصويت، وما إذا كان بمقدورهنّ الترشّح للمناصب؟ من وجهة نظر الشريعة الإسلامية، رأى العديد من قادة الحركة أنه ما مِن اعتراض فعلي على مشاركة المرأة في التصويت، لكن البعض في قاعدة الناخبين المحافظين بشدّة في الحركة الدستورية عارض كلّ تغيير في حقّ الذكور الحصري في التصويت في الكويت.

لذلك، عبّرت الحركة الدستورية عن مخاوفها بدرجة أقلّ من حيث الشريعة الإسلامية، وبدرجة أكبر من حيث العوائق التي تحول من دون إقامة حملات انتخابية مفتوحة في مجتمع يعتمد الفصل بين الجنسين. وبعد مناقشات داخلية مستفيضة واجتماعات ومؤتمرات، وبعد التشاور مع خبراء قانونيين ودينيين، تمكّنت قيادة الحركة الدستورية، في نهاية المطاف، من اتّخاذ موقف أكثر صراحة لدعم منح المرأة حقّ التصويت. بيد أن القادة الأكثر ليبراليةً لم يتمكّنوا من إقناع الحركة بدعم الحقوق السياسية الكاملة للمرأة في الترشّح. وعُرِضَت المسألة على البرلمان مرات عدة، وأُحبِط باستمرار كل إصلاح، وذلك بأصوات الإسلاميين إلى حدّ ما. ومع ذلك، خرج مؤيّدو حقوق المرأة السياسية منتصرين في العام ٢٠٠٥. ولأن التشريع يمنح المرأة كامل حقوقها السياسية (وليس مجرد حقّ التصويت)، فقد تولّى الإسلاميون المعارضة في البرلمان.

على المدى القصير، لم تُثِر المسألة الانقسام داخلياً فحسب، بل كانت أيضاً محرجةً على الصعيد السياسي، ذلك أن منح النساء حقّ التصويت، ولكن ليس كامل حقوقها السياسية، غالباً ما بدا، بالنسبة إلى المراقبين غير المتعاطفين، أشبه بمماحكة في أمور صغيرة، ومعارضة عقيمة للتغيير. لكن على المدى الطويل، قد تكون هزيمة الحركة نعمةً في جوانب عدة؛ فهي، **أولاً**، أوجدت حلاً للجدل المثير للانقسام داخل الحركة الدستورية. **وثانياً**، قد تكون إضافة الناخبات من النساء ساهمت في تقوية الحركة الدستورية. ويروي أعضاء في الحركة كيف أن واحداً من البرلمانيين البارزين، وهو ناصر الصانع، كاد يُهزَم في انتخابات العام ٢٠٠٦، إلى أن فُرِزَت أصوات النساء (علماً أنه تم الإدلاء بها في اقتراع يعتمد الفصل بين الجنسين). وأخيراً، تمكّنت الحركة الدستورية من إظهار إخلاصها للعملية الدستورية؛ فمع أنها خسرت في شأن هذه المسألة على الساحة البرلمانية، إلا أنها قبلت بالنتيجة. لا بل بدأ بعض قادة الحركة الدستورية يتحدّثون عن تقديم مرشّحات في نهاية المطاف.

٢ ـ التمسّك بالمبادئ الدستورية

على الصعيد الدستوري، شارك نواب الحركة الدستورية آخرين في الدفاع عن الامتيازات البرلمانية. وفي حين تشتهر الحركة الدستورية بكونها أقل ولعاً بالمواجهة من الجماعات المعارضة الأخرى، لم تجد الأسرة الحاكمة دائماً أن العمل مع القوى الإسلامية أسهل كثيراً من العمل مع نظرائها من غير الإسلاميين؛ ففي برلمان العام ١٩٩٦، الذي حصلت فيه الكتلة الإسلامية على ١٥ مقعداً، تصاعدت التوترات بين البرلمان وبين الحكومة إلى حدّ أن رئيس الوزراء وولي العهد طلبا من الأمير حلّ البرلمان، وهي المرة الأولى التي ذهبت فيها الكويت إلى انتخابات مبكرة.

وبشكل أكثر تحديداً، اتّخذت الحركة الدستورية مواقف قوية في التسعينيات من الفساد المالي في المؤسسات العامة، حيث اكتسب أحد نوابها البارزين (ناصر الصانع) خبرات فريدةً في قضايا متعلّقة بالمساءلة في الأموال العامة. ولم يحاول نواب الحركة الدستورية التحقيق مع المسؤولين فحسب، بل سعوا أيضاً إلى توفير أساس قانوني متين للنزاهة العامة، من خلال الحثّ على إقرار قوانين الكشف عن الذمة المالية. وبهدف إثبات تفانيهم في متابعة

هذه المسألة، كشف نواب الحركة الدستورية عن ذممهم المالية. كما ادّعى قاذة الحركة الدستورية أنهم على استعداد لإخضاع أعضاء الحركة الإسلامية إلى معايير الاستقامة المالية نفسها التي يتوقّعونها من الآخرين.

على مرّ السنوات القليلة الماضية، تجاوزت الحركة الدستورية دعمها العام للامتيازات البرلمانية ومعارضتها للفساد، وتحوّلت إلى دعم الجهود الرامية إلى إجراء إصلاحات سياسية أشمل. ولم تشكّل الحركة الدستورية جزءاً لا يتجزّأ من التحالف الذي أنجز الإصلاح الانتخابي في العام ٢٠٠٦ فحسب، بل دعمت أيضاً سلسلةً من الإصلاحات السياسية الأخرى التي تهدف إلى جعل النظام السياسي الكويتي أكثر ديمقراطية وحزبية. وفي حين أيّدت الحركة الدستورية بشدة الانتقال من نظام الدوائر الانتخابية الـ ٢٥ إلى نظام الدوائر الخمس، أبدت أيضاً دعمها لتحويل الكويت إلى دائرة انتخابية واحدة. وهذه الخطوة تتطلّب تمثيلاً نسبياً واعتماد نظام القائمة الحزبية، وربما تفرض إصدار قانون الأحزاب السياسية (الذي تدعمه الحركة) على الأجندة السياسية في البلاد.

كذلك، بحثت الحركة الدستورية بحذر أكبر مسألة حدود الدوائر الانتخابية الحالية، إذ تم تشكيل كل واحدة من الدوائر الخمس الحالية من خلال دمج خمس من الدوائر القديمة من دون معالجة الاختلالات الخطيرة التي أوجدتها تلك الحدود. ونتيجةً لذلك، أصبحت الدوائر الانتخابية الحالية متفاوتةً في الحجم، وبقي تمثيل المناطق النائية والقَبَلية ـ وسكانها الأكثر قَبَليةً ومحافَظةً من الناحية الاجتماعية ـ تمثيلاً ناقصاً. ومن شبه المؤكّد أن تسهم إعادة رسم حدود الدوائر الانتخابية تقوية الحركة الدستورية، إلا أنها ستثير أيضاً انقسامات حادةً، إذ ستضعف المناطق القديمة المأهولة منذ فترة طويلة، والتي تقطن قسماً منها العائلات الكويتية الأكثر نفوذاً والتي ينظر الكثير منها إلى المناطق النائية على أنها سوقية، وليست كويتية حقاً.

عدا إصلاح النظام الانتخابي، تسعى الحركة الدستورية أيضاً إلى تحقيق مجموعة متنوّعة من الإصلاحات الليبرالية السياسية الأخرى، مع التحذير، المُشار إليه أعلاه، بأن دعمها لعملية التحرير نادراً ما يتجاوز المجال السياسي إلى المجال الاجتماعي أو الثقافي. لكن الحركة الدستورية تتبنّى عموماً

القضايا المرتبطة بالحقوق السياسية؛ فهي متنبّهة بشكل خاص لمشاكل السكان «البدون» في الكويت (البدون تعني حرفياً «من دون»، وتشير في الكويت إلى أولئك المقيمين في البلاد ولكن من دون أي حقوق مواطَنة)، على الرغم من أن النقاد لا يرَون موقف الحركة الدستورية إيثارياً، لأن الكثير من البدْون هم أفراد من القبائل نفسها التي توفّر الدعم الانتخابي الأساسي للحركة. ولا تحتكر الحركة الدستورية قضايا الإصلاح السياسي، لكنها تشارك الحركات الأخرى في وضع مقترحات أخرى، كتلك التي تقضي بتوسيع البرلمان (لأن عدداً أكبر من النواب ربما يسمح للبرلمان بتوسيع أنشطته التشريعية والرقابية لتشمل مجالات جديدة) أو تغيير أنظمة البرلمان الداخلية (لإتاحة مزيد من العمل في اللجان لتبديد المخاوف من أنه كان جمعية للمناظرة أكثر منه مجلساً فاعلاً).

بأجندتها الطموحة ونوّابها القلة، ستقوم إنجازات الحركة الدستورية بالضرورة على علاقتها بالحكومة والجماعات السياسية الأخرى في الكويت؛ فما هي الشراكات والخصومات التي بنتها الحركة الدستورية، وكيف تؤثّر في سجلّها السابق وفي مسارها المستقبلي المُتوَقَّع؟

سابعاً: التعامل مع حكومة حذرة ومتسامحة

ينطوي تاريخ علاقة الحركة الدستورية (وحركة الإخوان المسلمين الكويتية الأوسع) مع حكام الكويت على العديد من السمات المألوفة في الدول العربية الأخرى. وكما حدث في الأردن وسوريا ومصر، على سبيل المثال، وُلِدَت جماعة الإخوان المسلمين في بيئة سياسية أكثر تسامحاً مما هو سائد في معظم أنحاء المنطقة اليوم. وقد استغلّت الحركة هذا الجو الأكثر تساهلاً للتركيز على مجموعة واسعة من الأنشطة في البداية: الأعمال الدعوية والتعليمية والخيرية. ولم تمارس الحركة السياسة إلا على سبيل الهواية، وذلك عن طريق تقديم مرشّحين في الانتخابات البرلمانية على نطاق محدود. ومع تنامي الطابع الأيديولوجي للسياسة العربية في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، أصبحت جماعة الإخوان المسلمين خصماً للحركات القومية واليسارية المختلفة؛ فغالباً ما اعتبرت الحكومة، في الأردن في تلك العقود، أو في مصر في السبعينيات، جماعة الإخوان على أنها ثقل موازن مُحتمَل للحركات الراديكالية في الجانب الآخر من الطيف السياسي. اعتبر

الأشخاص غير المنتمين أن الحركة الكويتية، ربما على غرار جماعة الإخوان المسلمين الأردنية، راغبة وقادرة على التوصّل إلى تسوية سياسية مع الحكومة. وبالتالي تجنّبت الكويت المواجهات القاسية التي وقعت بين الحركة الإسلامية وبين النظام في مصر والجزائر وسوريا.

بدأت حركة الإخوان في الكويت، في الفترة التي تلت الغزو العراقي، مساراً مختلفاً. وقد فعلت ذلك أولاً من خلال إنشاء تنظيم شبه حزبي متميِّز عن الحركة ككل (وهي الخطوة التي قامت بها أيضاً جماعة الإخوان المسلمين في الدول العربية الأخرى، ولكن ليس كلها)؛ في الكويت، تمكّن التنظيم الحزبي، على الرغم من افتقاره إلى الاعتراف القانوني، من تجنّب التحوّل إلى تابع للحركة الإسلامية الأوسع، بخلاف ما يحدث في بعض الدول حيث يتمتّع الحزب بوضع قانوني، لكنه يبدو أضعف في مواجهة الحركة الأوسع، كما هو الحال في الأردن. لكن ما يميّز الكويت بوصفها مختلفةً حقاً، هو المدى الذي تم فيه دمج الحزب السياسي كجماعة سياسية طبيعية.

لاشكّ في أن ثمة توتّرات بين جماعة الإخوان المسلمين الكويتية وبين الحكومة؛ فمنذ منتصف الثمانينيات، وبخاصة منذ تشكيل الحركة الدستورية، تموضعت الحركة شيئاً فشيئاً كجزء من المعارضة السياسية، دافعةً الحكومة إلى الاستجابة من خلال تكتيكات فرِّق تَسُد الموصوفة أعلاه. واحتمال أن يتغلّب البرلمان الحالي على مثل هذه التكتيكات، ويتحرّك فعلاً للحدّ من دور الأسرة الحاكمة، قد يؤدّي إلى قيام علاقة عاصفة أشدّ من تلك التي كانت موجودةً في الماضي. ولا تقتصر التوتّرات بين الحكومة والحركة على المجال السياسي؛ فجماعة الإخوان المسلمين ناشطة جداً في مجال العمل الخيري على الصعيدين الدولي والمحلي. في التسعينيات، اتّهمت الحكومة المصرية الجمعيات الخيرية الإسلامية الكويتية بتمويل المعارضة الراديكالية الإسلامية هناك؛ ومنذ العام ٢٠٠١، ضغط حلفاء الكويت الآخرون (وخصوصاً الولايات المتحدة) على الحكومة لرصد دور الجمعيات الخيرية الإسلامية الكويتية وتقييده.

حتى الآن، لم تدفع ظروف المواجهة المحلية ولا الضغوط الدولية المتصاعدة الحكومة الكويتية إلى اللجوء إلى أدوات التضييق المُستَخدَمة في

الأردن أو أساليب القمع القاسية (ولو أنها محدّدة) المستخدمة في مصر. ومن المفارقات أن الحركة الكويتية لم تحظَ يوماً باعتراف قانوني، على عكس الوضع في البلدان الأخرى الأقلّ تساهلاً؛ فقد اضطرّت الحركة الدستورية نفسها إلى وضع هيكل قيادة واضح، وتمويل حملات وإدارتها، وتطوير برامج عمل ومنشورات حزبية من دون أن يكون لها أي وضع قانوني. ولذا فإن تلكّؤ الحكومة الكويتية في إصلاح النظام الانتخابي، وتردّدها في إضفاء الشرعية على الأحزاب السياسية، يُفَسَّران إلى حدّ بخوفها من ألا تساهم مثل هذه الخطوات إلا في تعزيز الحركة الدستورية، وربما تدفع جماعات المعارضة السياسية الأخرى إلى تطوير مهارات تنظيمية مماثلة.

لذلك تدخل الحركة الدستورية في فترة من التوتّر المتزايد في علاقتها مع الحكومة. ومن اللافت أن إمكانية الإقدام على «حلّ غير دستوري» للبرلمان (حلّ البرلمان، وتعليق العمل بالمواد الدستورية التي تسمح بإجراء انتخابات برلمانية، والسماح للأمير ومجلس الوزراء الذي لا يخضع إلى المساءلة بالحكم بموجب المراسيم) يتمّ مناقشتها بجدية في الكويت للمرة الأولى منذ إعادة الحياة البرلمانية في العام ١٩٩٢. ثمة خيارات أقلّ تطرّفاً متاحة للحكومة (مثل تهدئة الإصلاحيين أو السعي إلى التفرقة في ما بينهم)، وحدوث مواجهة شاملة بين الحركة الإسلامية وبين الحكومة يبدو أمراً غير محتمل؛ فالجو السياسي المتساهل نسبياً في الكويت سيبقى قائماً على الأرجح، بيد أن التوتر الحالي يجبر الأطراف السياسية الفاعلة كافة على وضع استراتيجيات جديدة.

لكن، إذا ما كانت الفترة الراهنة تحمل تهديداً مهماً من المواجهة، فهي أيضاً تتيح للحركة الدستورية بعض الفرص للمشاركة في الحكومة. لقد دخل قادة الحركة إلى الحكومة في مناسبات عدة، حيث عجزوا في مناسبتين منها عن الحصول على دعم الحكومة، ما دفع الحركة إلى التبرّؤ منهم. إلا أنه في مناسبتين أخريين، قبل أحد قادة الحركة حقيبةً وزاريةً بمباركة الحركة. بيد أن هذه التجارب لم تكن دوماً سعيدةً، فيما أصبح صوت الحركة يُسمَع في السياسة (وفيما اكتسبت الحركة، وفقاً لبعض النقّاد، مجموعةً من الوظائف الحكومية لبعض التابعين لها). لكنه كان صوتاً واحداً في هيئة تعمّها الفوضى، صوتاً كان لازماً لدعم مجموعة من السياسات لا تأثير له عليها إلا قليلاً.

١ ـ التنسيق مع المنافسين

تثير الحركة الدستورية نفسها شكوك منافسيها، ربما لأنها تتأرجح بين المعارضة ودعم الحكومة. أما الفاعلون السياسيون الآخرون، فيتّهمون الحركة بأنها متردّدة جداً في مواجهة الحكومة وقريبة جداً في الوقت نفسه من الإسلاميين الراديكاليين. وكلتا المجموعتين من الشكوك لا تنبعان من الأحداث السياسية الأخيرة فحسب، بل أيضاً من الخصومات السياسية التي تعود إلى الستينيات، ما يجعل تبديدها أمراً صعباً.

٢ ـ الشكوك حول الحركة الدستورية الإسلامية

في ما يتعلّق بسمعة الحركة الدستورية كحركة لا تخلِص بقدر كافي للمعارضة السياسية، فإن مثل هذه الشكوك تستند في جزء منها إلى أولويات الحركة الإسلامية في الكويت؛ فعلى غرار نظرائها في البلدان العربية الأخرى، ليست الحركة الإسلامية مجرّد حزب سياسي يتبع منطقاً انتخابياً، بل إنها جهد واسع النطاق لتعزيز الطابع الإسلامي للمجتمع الكويتي في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. والأنشطة المتنوّعة المرتبطة بالحركة، تدفعها إلى الاعتزاز بالفضاء الاجتماعي المحمي؛ كما إن موقف المواجهة المفرط أو المُسَيَّس، قد يعرّض إلى الخطر جوانب من الحركة تستفيد من القبول الرسمي. وقد ساهم تشكيل الحركة الدستورية إلى تغيير سلوك الحركة الإسلامية إلى حدّ ما، إذ أدّى إلى تخصّص جناح من الحركة في العمل الانتخابي والسياسي؛ فللحركة الدستورية مصلحة في الضغط من أجل تحقيق قدر أكبر من التحرّر السياسي، الذي يُرَجَّح أن تستفيد منه، وهي تقدّم نفسها حالياً بشكل صريح بوصفها جماعة معارضة سياسية.

ولكن حتى في التسعينيات، عندما ظهرت الحركة الدستورية كحزب معارِض، استمرّ شركاؤها المحتملون في النظر إليها على أنها تسارع كثيراً في عقد صفقات منفصلة مع الحكومة لحماية الوضع القائم في الحركة الإسلامية بصورة عامة (وبخاصة في المجالات التعليمية والخيرية). وفي حين أن ثمة إجماعاً غير تام بين جماعات المعارضة المختلفة حول متطلّبات الإصلاح السياسي (تعزيز دور البرلمان، وقدر أكبر من الشفافية المالية، والمساءلة السياسية الحقيقية، والإصلاح الانتخابي، وتقلّص هيمنة الأسرة

الحاكمة على الحكومة)، إلا أن الشركاء المُحتَمَلين للحركة الدستورية غالباً ما يتّهمونها بأنها غير متحمّسة بما يكفي لهذه القضية. وفي التسعينيات، ربما كانت هذه التهمة تنطوي على شيء من الصحة، ذلك أن الحركة الدستورية كانت مستعدّةً تماماً للتركيز على عناصر من أجندتها تضعها في مواجهة عناصر المعارضة الأخرى (وبخاصة في المجال الثقافي)، ولكن يبدو أن تفانيها في خدمة قضية الإصلاح السياسي في السنوات القليلة الماضية صار عميقاً جداً.

لكن في الوقت الذي يتّهم فيه بعض النقاد الحركة الدستورية بأنها فاترة في معارضتها، فإن البعض الآخر يشكّ في أن الحركة تضمر فعلاً ميولاً راديكالية. جزء من هذا الخوف ينبع من الأحداث الأخيرة في المنطقة؛ ففي حين تجنّبت الحركة الدستورية وجماعة الإخوان المسلمين الكويتية عموماً العنف بشكل تام، من المألوف أن يهاجم النقاد في مجالسهم الخاصة الحركة الدستورية على أنها لا تختلف عن الجماعات الأكثر راديكالية إلا في قدرتها على طرح صورة أكثر تهذيباً. وطالما أن العنف السياسي شائع في المنطقة، لا تستطيع الحركة الدستورية على الأرجح فعل الكثير لتبديد هذه الشكوك التي لا تقوم على أي شيء قالته الحركة الدستورية أو فعلته، بل على الحماسة التي لجأت بها بعض الجماعات الإسلامية المتشددة في أماكن أخرى إلى وسائل عنيفة.

لكن في حين أن المخاوف من وجود ميول عنيفة لدى الحركة الدستورية لا تستند إلى أي أساس، فإن الجهات الفاعلة غير الإسلامية تقدّم أحياناً نقداً أكثر دهاء للحركة على أساس برنامجها. وبينما تزعم الحركة الدستورية أنها تعمل من خلال آليات دستورية وقانونية (وهي حقاً تفعل دوماً)، فإن رؤيتها للمجتمع الكويتي تستند بوضوح إلى ضرورة غرس القيم الإسلامية في المجتمع. أما غير الإسلاميين فيصوّرون هذه الرؤية بسهولة وبشكل طبيعي، على أنها محاولة من جانب الحركة الدستورية لفرض تفسير محدَّد ـ ومحافظ للغاية ـ للممارسة الإسلامية الصحيحة في المجتمع ككلّ. هذا النقد لبرنامج الحركة الدستورية علماني أساساً بطبيعته، ولهذا السبب لا يتمّ التعبير عنه دائماً في النقاشات العلنية؛ فالحجة القائلة إن الدين والأخلاق هما شأنان شخصيان فحسب، لا تلقى صدىً يُذكَر في معظم المجتمع الكويتي. لكن في

الأوساط الليبرالية وبعض أوساط النخبة، يُنظَر إلى الحركة الدستورية على أنها سلطوية، ليس بسبب ممارساتها السياسية ـ التي يصعب انتقادها ـ بل بسبب مضمون برنامجها. بيد أن النهج الأكثر اعتدالاً للحركة الدستورية في شأن أحكام الشريعة الإسلامية لم يطمئن بعد مثل هؤلاء المنتقدين، كما إن كل تحرّك من جانب نواب الحركة الدستورية لإثارة قضية ثقافية، لا يسهم إلا في تعميق مخاوف بعض منتقديها. ولهذا السبب، يُحتَمَل أن يكون هناك دوماً صعوبات في الذهاب إلى ما هو أبعد من التعاون التكتيكي بين قوى المعارضة لوضع برنامج استراتيجي مشترك.

حتى ضمن صفوف الإسلاميين، ترى الحركة الدستورية أن لها من الخصوم بقدر ما لها من الشركاء؛ ففي أوساط السكان السنّة في الكويت، تجد الحركة الدستورية نفسها في وضع استثنائي من التعايش مع الأطراف السلفية (في كثير من الدول العربية تتجنّب الحركات السلفية السياسة الانتخابية). وقد أدّت رغبة السلفيين في الكويت في خوض الانتخابات البرلمانية إلى تقليص الفجوة الأيديولوجية التي كانت قائمةً في فترة سابقة بين الإخوان المسلمين وبين السلفيين (عندما كان السلفيون يشتبهون في أن جماعة الإخوان المسلمين على استعداد لتقديم تنازلات في المسائل الدينية). وفي السنوات الأخيرة، شكّلت الحركة الدستورية كتلةً إسلاميةً في البرلمان مع ممثّلي الاتجاهات السلفية المختلفة في الكويت.

تبدو علاقة الحركة الدستورية مع الإسلاميين الشيعة في الكويت أصعب، إذ تستند بعض محاولات الحركة الدستورية إلى اعتماد عناصر من الشريعة الإسلامية وتفسيرات قانونية سنّية بدلاً من تفسيرات شيعية. وبالتالي اضطرّت الحركة الدستورية إلى تقديم تنازلات للنواب الشيعة عندما سعت إلى إقرار تشريع يفرض دفع الزكاة. وجادل نواب الحركة الدستورية أن الشيعة، مثلهم مثل غير المسلمين، أحرار بموجب القانون المُقتَرَح في التصرّف كما يتصرّف غير المسلمين، واعتبار مبلغ الزكاة الإلزامي والضئيل إلى حدّ ما ضريبةً، بينما يواصلون ممارسة الأنشطة الخيرية الخاصة بهم؛ وهو رأي أثار سخط الشيعة الذين اعترضوا على جمعهم مع غير المسلمين. وعلى الرغم من هذه المواقف المُربِكة، غالباً ما تحاول الحركة الدستورية التوصّل إلى حلّ وسط مع النواب الإسلاميين الشيعة، لكن محاولاتها تتعثّر

بسبب شراكتها مع النواب السلفيين الذين يتّخذ معظمهم موقفاً أقل تسامحاً تجاه الإسلام الشيعي. ونتيجة لذلك، لا يصوّت النواب الإسلاميون الشيعة مع الكتلة الإسلامية، بل يصوّتون مع الكتلة الشعبية.

قد يكون العامل الأكثر حسماً في تحديد مسار السياسة الكويتية، هو قدرة الجماعات شديدة التباين التي تشكّل المعارضة، على العمل يداً واحدةً لوضع أجندة إصلاح مشتركة؛ إذ إن ثمار التنسيق الناجح ستكون كبيرة بالفعل بالنسبة إلى الجماعات كافة. لكن الشكوك المتبادلة بين الحركات عميقة للغاية. وعلى وجه الخصوص، وكما هو الحال في باقي البلدان العربية، فإن العديد من غير الإسلاميين الذين لديهم تاريخ من المعارضة السياسية، باتوا ينظرون إلى الحركة الإسلامية باعتبارها خصماً أكبر من الحكومة. وبالفعل فإن احتمالات تشكيل جبهة إصلاحية مشتركة تبدو حقيقية، بل ويجري بحثها بشكل ناشط. بيد أنها تتم على خلفية التنافس وانعدام الثقة.

خلاصة: هل يمكن لتحالف معارِض إصلاح السياسة الكويتية؟

اكتشفت الحركة الدستورية أن مصيرها مرتبط بانقسام راسخ في السياسة الكويتية حيال طبيعة النظام الدستوري[٩]؛ فقد اعتبرت الأسرة الحاكمة أن الدستور والبرلمان هدية منها إلى الشعب الكويتي؛ لكن في حين اتّفق الحكام على التشاور مع الشعب في شأن الأمور الرئيسة، بقيت السلطة النهائية في أيديهم. وفي مناسبتين اثنتين، استعادوا هديّتهم هذه لسنوات عدة. لكن بالنسبة إلى جزء كبير من المعارضة الكويتية، يُنظَر إلى الدستور على أنه عقدٌ بين الأسرة الحاكمة وبين الشعب، حيث يوافق هذا الأخير على السماح للعائلة بالاضطلاع بدور رائد طالما أنها تعمل ضمن حدود النظام الدستوري. ومن وجهة نظرهم، مثل هذا العقد لا يمكن أن يُلغى من أيّ من الجانبين.

وهكذا، عندما افتتح الأمير الدورة العادية للبرلمان الكويتي في تشرين

---

(٩) كتبتُ عن هذا الموضوع في: Nathan J. Brown, *The Rule of Law in the Arab World* (Cambridge: [n. pb.], 1997), chap. 6.

انظر أيضاً: Mary Ann Tétreault, *Stories of Democracy* (New York: Columbia University Press, 2000).

الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، تحدّث عن احترام «الفصل بين السلطات»، قاصداً بذلك معنىً مختلفاً تماماً عن المعنى الذي ظنّ العديد من البرلمانيين أن الجملة تنطوي عليه. بالنسبة إلى الأمير، يخاطر البرلمان بتجاوز حدوده بإصراره على تأدية دور شامل في الحكومة. أما بالنسبة إلى أعضاء البرلمان المعارِضين، فُينظَر إلى الأسرة الحاكمة على أنها ترفض السماح للمؤسسات الدستورية بالعمل بسلطة مطلقة. وما ينذر بالسوء هو أن البرلمان الجديد لم يُستقبَل بخطاب من الأمير فحسب، بل أيضاً بسيل من الشائعات التي تزعم أن الأمير يفكّر في «حلّ غير دستوري» للبرلمان للمرة الثالثة. وردّاً عن التساؤلات المستمرّة، صرّح الأمير أخيراً أن فكرة اتّخاذ مثل هذه الخطوة لم تخطر في باله، وهو تصريح بالكاد بدا إنكاراً قاطعاً. وقد تحدّث الأمير بصراحة أكثر عن تشكيل مجلس شيوخ في البرلمان، يكون على الأرجح هيئةً مُعيّنةً على الطراز البحريني من شأنها أن تحدّ من أعمال الهيئة القائمة المُنتَخَبة. ومثل هذه الخطوة ستتطلّب تعديلاً دستورياً، وبالتالي موافقة مجلس الأمة، ما لَم يفرض الأمير الهيئة الجديدة بموجب مرسوم.

على غرار العديد من الحركات الإسلامية، تمتلك جماعة الإخوان المسلمين الكويتية أجندة تتجاوز الإصلاح السياسي بكثير، فهي تعمل على أسلمة المجتمع الكويتي على المدى الطويل. وبالتالي تتردّد الحركة قبل المساهمة في معارضة سياسية تقوم على المواجهة، خشية أن يهدّد ذلك مؤسساتها الحالية، ويخضع أجندتها طويلة الأمد إلى مناورة سياسية قصيرة الأمد. بيد أن تشكيل الحركة الدستورية جرّ جماعة الإخوان المسلمين بشكل كامل إلى العملية السياسية، وربط مصيرها بقضية الإصلاح السياسي، ربما أكثر مما هو عليه حال أي من الحركات الإسلامية الشقيقة في أي مكان آخر في المنطقة. وتبدو الحركة الدستورية في بعض المجالات، مثل الاهتمام بتأسيس حزب سياسي مُعتَرَف به قانوناً، مستعدّةً حتى للذهاب أبعد من عناصر التحالف المعارِضة الأخرى (على الرغم من عدم الثقة التقليدية للحركات الإسلامية بالمناصرة). وإذا ما نجحت المعارضة السياسية في برنامجها ـ أي التحقيق في قضايا الفساد، وتعزيز القدرات التشريعية والرقابية للبرلمان، والانتقال إلى السياسة الأيديولوجية البرنامجية ـ فإن المكاسب التي ستحققها الحركة الدستورية ستكون غنيةً بالفعل. هذا الأمر دفع الحركة الدستورية إلى محاولة تشكيل تحالف مع مجموعة من الساسة

الليبراليين والشعبويين الذين جعلتهم قيمهم وتوجّهاتهم السياسية تاريخياً حذرين جداً من الإسلاميين.

في هذا السياق، تواجه الحركة الدستورية بعض الخيارات الصعبة جداً؛ فهي على وشك اكتساب نفوذ سياسي أكبر بكثير مما حقّقته أي من الحركات الشقيقة تقريباً، لكن ذلك قد لا يتوقّف على ارتياحها إزاء دورها الحالي في المعارضة فحسب، بل أيضاً على تعاونها مع القوى السياسية التي كانت تعتبرها تقليدياً غير متعاطفة مع القيم الدينية والثقافية والأخلاقية للحركة الإسلامية.

مع ذلك، في أقلّ من عقدين من الزمن، استطاعت الحركة الدستورية الكويتية البروز باعتبارها الحزب الإسلامي العربي الأكثر اندماجاً كفاعل سياسي طبيعي. وقادتها مستاؤون لأنهم يشعرون بأنه، بشكل ما، أصبحوا أكثر ديمقراطيةً من النظام السياسي الذي يعملون في ظلّه، وربما أكثر مما يبدو المجتمع الكويتي مستعدّاً له. وقد تكون الديمقراطية الكويتية مترنّحة، لا لأن الإسلاميين يتحدّونها، بل لأنهم لم يتوصّلوا بعد إلى صيغة لتعميقها.

الفصل السادس

بين الحكومة والمعارضة:
نموذج التجمّع اليمني للإصلاح



تمهيد

يمثل التجمّع اليمني للإصلاح، ضمن طيف واسع من الأحزاب والحركات الإسلامية في العالم العربي التي تُشارك في العمل السياسي الرسمي، حالة فريدة من نوعها؛

فـ **أولاً**، وخلافاً لمعظم الأحزاب والحركات الإسلامية، لم يدخل التجمّع المُعترك السياسي بوصفه جزءاً من المعارضة، بل بدأ مشاركته في العام ١٩٩٠ بوصفه حليفاً لحزب المؤتمر الشعبي العام، قبل أن ينقلب عليه ويصبح حزب المعارضة الرئيس بحلول نهاية عقد التسعينيات.

ثانياً، وبالمقارنة مع غيره من الأحزاب الإسلامية والحركات العاملة في العالم العربي، يفتقر التجمّع إلى أيديولوجية واضحة وسياسة مبرمجة، ونظام عضوية ذي دوافع أيديولوجية؛ فهو في جُلّه حزب تقليدي، ويتألّف من مجموعات قَبَلية تتشاطر التزاماً فضفاضاً بأهداف أسلمة الدولة والمجتمع في اليمن.

يدرس هذا الفصل دور التجمّع اليمني للإصلاح في السياسة اليمنية، وسمات مشاركته البرلمانية، ويسعى إلى التصدي لأربعة أسئلة هي:

١ ـ في ظل أي ظروف قرّر التجمّع المشاركة في الحياة السياسية، وهل غيّرت مشاركته من طبيعة اللعبة السياسية اليمنية؟

٢ ـ لماذا انتقل التجمّع من الائتلاف الحاكم لينضم إلى المعارضة؟

٣ ـ ما أولوياته البرلمانية، وهل تغيّر برنامجه التشريعي منذ التسعينيات؟

٤ ـ هل تغيّرت مع مرور الوقت هياكله الداخلية، وعمليات صنع القرار فيه، وخطابه في شأن القضايا الرئيسة المتعلّقة بالسياسات العامة، نتيجة مشاركته في السياسة اليمنية؟

أولاً: انخراط التجمّع في السياسة اليمنية: تطوّرات مرحلة ما بعد الوحدة

إن تحليل التجمّع اليمني للإصلاح يتطلب فهم الطابع القَبَلي للمجتمع اليمني، والتوتر الذي يخلقه هذا الطابع داخل الحزب بين توجهاته الأيديولوجية الضعيفة إلى حد ما، وبين ضلوعه في السياسة القَبَلية.

للقَبَلية في اليمن جذورها العميقة في التاريخ، وهي تُواصل اختراق وتحديد الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد اليوم. والواقع أن القَبَلية المُتفشّية تُشكّل عنصراً رئيساً في ديناميكيات السياسة اليمنية، وتحتاج إلى أن تؤخذ بعين الاعتبار في خضم التحليل. وخلافاً لمؤسسات الدولة الحديثة التي يتم تنظيمها حول مبدأي المواطنة العامة والمساواة بين الجميع أمام القانون، تُقارب القَبَلية الدولة والمجتمع من خلال قواعد مختلفة؛ فالقبيلة في اليمن اليوم هي المرجعية الرئيس لأفرادها، وهي تُمثّل مصالحهم بشكل جماعي. وغالباً ما تستخدم الدولة ومواردها لتحقيق الأهداف الضيّقة للقبيلة. وعلى المنوال نفسه، وبسبب قوة قبائل معيّنة، تحشد القوى السياسية الفاعلة ـ الأحزاب الحاكمة والمعارضة بصورة رئيسة ـ القبائل من أجل الحصول على التأييد والولاء. كما إن القَبَلية المُتفشّية تعني أيضاً أن الحياة السياسية تدور إلى حد كبير حول الشخصيات القَبَلية، الزعماء في العادة، بدلاً من أن تتبلور حول الأيديولوجيات والبرامج. وفي ظل مثل هذه الظروف، فإن المحسوبية تُمثّل أداة سياسية مؤثّرة.

إن قوة القَبَلية في اليمن وضُعف مؤسسات الدولة الحديثة، وكذلك ضُعف الهوية المشتركة بين المواطنين، ترك بصماته على التجمّع اليمني للإصلاح وعلى مكانته في السياسة اليمنية. وهي تُؤثّر في السلوك السياسي للحزب وفي تحديد ديناميكياته الداخلية، ما يجعلها أكثر غموضاً وأكثر صعوبة على التحديد. علاوة على ذلك، لا يمتلك التجمّع خبرة طويلة في ديناميكيات السياسات شبه التعددية، التي صاغت خبرة الحركات والأحزاب الإسلامية في أماكن أخرى في العالم العربي؛ فقد طوّر التجمّع ثقافته السياسية عندما كان حليفاً لحزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم. ونتيجة لذلك، تشرّب الإسلاميون في اليمن مفهوماً للسياسة يُعبَّر عنه بالولاء والمحسوبية واستغلال جهاز الدولة لخدمة أهداف المجموعات النافذة في الحزب. وقد فاقم هذا من انحسار قدرة الحزب على المشاركة في المناقشات الداخلية التي تؤدي إلى تطوير سياق أيديولوجي

متماسك حول الدولة والمجتمع اليمني، أو إلى تقويم مفهوم مبرمج واضح عن المواقف التي يمكن تبريرها بمصطلحات إسلامية، أو إلى موقف مشترك في شأن القضايا الرئيسة المتعلّقة بالسياسات. وفي الواقع، فإن إحدى القسمات اللافتة للتجمّع تتمثّل في أن الأعضاء البارزين فيه أدلوا مراراً وتكراراً بتصريحات متناقضة حول كثير من المسائل التي تشمل علاقة التجمّع بحزب المؤتمر، والتزامه بالدور المعارض الذي بات يقوم به منذ انضمامه إلى أحزاب اللقاء المشترك، وموقفه من التوترات المستمرة في شمال وجنوب اليمن.

والتجمّع هو واحد من عدد من الأحزاب السياسية التي تشكّلت بعد وقت قصير من توحيد شمال وجنوب اليمن في العام ١٩٩٠. آنذاك، تم تشكيل ما لا يقل عن ٥٠ حزباً شاركت في الانتخابات البرلمانية في نيسان/ أبريل ١٩٩٣، التي كانت الأولى بعد التوحيد. كان التجمّع واحداً من هذه الأحزاب، وهو تَشكّل على يد أعضاء في المؤتمر الشّعبي العام، وهو الحزب الذي كان يحكم اليمن الشمالي قبل الوحدة، وأعضاء في جماعة الإخوان المسلمين اليمنية. وبعد تشكيله، ظل التجمّع حليفاً لحزب المؤتمر، وتعاون مع جهوده الرامية إلى تهميش الحزب الاشتراكي اليمني الحاكم السابق لجنوب اليمن. وقد أدى الشيخ عبد الله الأحمر، الزعيم الراحل لتجمّع حاشد القَبَلي، والرجل الذي كان يتمتّع بعلاقات جيّدة مع حزب المؤتمر والرئيس علي عبد الله صالح (رئيس اليمن الشمالي بين العامين ١٩٧٨ و١٩٩٠، واليمن الموحّد منذ العام ١٩٩٠)، دوراً بارزاً في تأسيس التجمّع اليمني للإصلاح في العام ١٩٩٠. ظلّ الأحمر رئيساً للمجلس الأعلى للتجمّع، وهو الهيئة التنفيذية القوية للحزب، في الفترة من العام ١٩٩٠ حتى وفاته في العام ٢٠٠٧. وأقنع الإخوان المسلمين اليمنيين وغيرهم من العناصر الإسلامية وعدداً من الشخصيات القَبَلية المؤثّرة، بلمّ شملهم لتأسيس التجمّع اليمني للإصلاح. وبالتالي، برز التجمّع كحزب بوصفه تحالفاً من ثلاث مجموعات مختلفة: القوى القَبَلية بزعامة الأحمر؛ وجماعة الإخوان المسلمين اليمنية التي وفّرت للحزب العمود الفقري التنظيمي والسياسي؛ وعدد من رجال الأعمال المحافظين، الذين مثّلهم في البداية محمد عبد الوهاب جباري الذي أصبح عضواً في المجلس الأعلى للتجمّع[1].

(١) محمد محسن الظاهري، **المجتمع والدولة في اليمن: دراسة لعلاقات القبيلة بالتعدّدية السياسية والحزبية** (القاهرة: مدبولي، ٢٠٠٤).

أتت جماعة الإخوان المسلمين من الطائفة السنّية التي تُمثّل ما يزيد قليلاً على ٦٠ في المئة من سكان اليمن (الطائفة التالية الأكبر هي الطائفة الزيدية الشيعية، والتي يُقدَّر أنها تُمثّل ٣٠ ـ ٣٥ في المئة من السكان)، وظهرت في اليمن الشمالي في أوائل الستينيات. وعلى غرار الأحزاب والحركات الإسلامية الأخرى في العالم العربي، تأثّرت بجماعة الإخوان المسلمين المصرية. كان مؤسسو الجماعة، مثل الشيخ البارز عبد المجيد الزنداني، طلاباً في الجامعات المصرية في أوائل الستينيات. وفي البداية، كان لجماعة الإخوان المسلمين الدور الأبرز في صياغة أيديولوجية التجمّع وبرنامجه. وهكذا، عرّفت المادة الأولى من القانون الأساسي للتجمّع الحزب بأنه «منظمة سياسية شعبية تسعى إلى إصلاح جميع جوانب الحياة على أساس من المبادئ والتعاليم الإسلامية». وأصبح الشيخ الزنداني رئيساً لمجلس الشورى المركزي للتجمّع، وهو الهيئة الوطنية التشريعية للحزب، في العام ١٩٩٥، وبقي في منصبه حتى العام ٢٠٠٧.

نظراً إلى كون التجمّع في الأصل تحالفاً بين مروحة غير متجانسة إلى حد ما من الجماعات، لم يكن مفاجئاً أن تبقى أيديولوجية الحزب مُبهمة وبرنامجه غامضاً. وطيلة التسعينيات، كان أفضل ما يُمكن أن يوصف به التجمّع هو أنه حزب مُحافظ يُعزّز القيم الدينية والقَبَلية. وهو آمن بالشريعة باعتبارها المصدر الوحيد للتشريع، والأساس لرؤية شاملة لإصلاح الدولة والمجتمع اليمني. لكن، مع مرور الوقت، وخصوصاً بعد ابتعاد التجمّع عن تحالفه مع حزب المؤتمر، انفتح الحزب على الأفكار الديمقراطية. واليوم، يقبل التجمّع الديمقراطية، بكونها متطابقة مع المفهوم الإسلامي للشورى ويرفض كل أشكال الديكتاتورية. كما إنه يعترف بحق الأحزاب والحركات العلمانية، مثل الحزب الاشتراكي اليمني، بالمشاركة في الحياة السياسية اليمنية. ويستند التجمّع في مشاركته إلى احترام الدستور والقواعد التعددية للعبة السياسية التي يحدّدها[٢].

في حين كانت أيديولوجية الإصلاح وبرنامجه ضعيفين منذ البداية، إلا

---

(٢) سارة فيليبس، «تقييم الإصلاح السياسي في اليمن،» مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، العدد ٨٠، شباط/ فبراير ٢٠٠٧. Sarah Phillips, «Evaluating Political Reform in Yemen,» Carnegie Endowment for International Peace, Carnegie Paper no. 80, February 2007, <http://www.carnegieendowment. org/files/cp_80_phillips_yemen_final.pdf>.

أن الطابع القَبَلي للحزب نما تدريجياً ليصبح أكثر تأثيراً. وتشير حقبة ما بعد توحيد اليمن إلى ظهور القبائل كأطراف مستقلة قوية في الحياة السياسية، وبخاصة في الانتخابات البرلمانية وانتخابات المجالس المحلية. وقد تعزّزت الطبيعة القَبَلية لليمن خلال الحرب الأهلية في شمال البلاد بين العامين ١٩٦٢ ١٩٦٧، حيث اشتبكت بعض القبائل مع القوات الجمهورية التي كانت مدعومة من قِبَلْ نظام عبد الناصر في مصر، فيما دافعت قبائل أخرى عن حكم الإمامة التقليدي. ومع ذلك، كان دافع جميع القبائل في خاتمة المطاف هو الرغبة في الحصول على الأسلحة والأموال. إضافة إلى ذلك، فإن حيازة الأسلحة وتنامي الأصول المالية، أكّد من جديد دور القبائل وزعماء العشائر بوصفهم حماة أمن أفرادها. وهكذا، أصبحت القبائل أكثر فعالية في توفير الأمن والخدمات الاجتماعية في مناطقها، ما أدى إلى زيادة قدرتها على التفاوض مع الدولة وتقويض السلطات المركزية.

نتيجة لذلك، تضاءلت شرعية الدولة في المناطق القَبَلية، واعترفت الحكومات في شمال اليمن بنفوذ القبائل كأمر واقع، وأُجبرت على إسناد مهمة الحفاظ على النظام والأمن إلى القبائل التي وقفت إلى جانبها؛ فقد حافظ تجمّع حاشد، الذي تزعّمه لفترة طويلة مؤسّس التجمّع اليمني للإصلاح الشيخ الأحمر (تُعتبر حاشد واحدة من القبائل الأكثر نفوذاً في اليمن الشمالي)، على قوته منذ الوحدة. وما من شك في أن دور تجمّع حاشد عزّز الفصائل القَبَلية في التجمّع أكثر من العناصر الأخرى.

تتركز الدوائر الشعبية للتجمّع اليمني للإصلاح في المناطق الريفية، خصوصاً في أراضي حاشد الشمالية في محافظتي صنعاء وعمران. وقد زاد الدور المتنامي لزعماء القبائل في التجمّع من الغموض والالتباس في الحزب، إذ إن زعماء القبائل معروفون بتغيير مواقفهم وولائهم عبر ألوان الطيف السياسي لتأمين المصالح القَبَلية. علاوة على ذلك، فإن بعض القادة من القبيلة أو العشيرة نفسها موجودون في حزب المؤتمر الشعبي العام، في حين ينتمي آخرون إلى التجمّع، وهو ما يُعدّ جهداً واعياً للتكيّف مع الظروف السياسية المُتغيّرة، وللتخفيف من تأثير أي من الحزبين على القبائل. وقد ساعد تقسيم الولاء وتغيير المواقف، زعماء القبائل على تقويض قدرة التجمّع على وضع رؤية أيديولوجية وبرامجية واضحة.

لم يحصل إسلاميو التجمّع أبداً على قوة الدوائر الشعبية القَبَلية، بيد أنهم أدوا على الدوام دوراً رئيساً داخل الحزب. وهذا صحيح بصفة خاصة بالنسبة إلى جماعة الإخوان المسلمين في التجمّع والتي تُعدّ الأكبر من حيث عدد الأعضاء، والأهم من ذلك، الأكثر كفاءة في القدرات التنظيمية والسياسية. وعلى غرار الأحزاب والحركات الإسلامية الأخرى في العالم العربي، يغلب الطابع الحضري على جماعة الإخوان المسلمين اليمنيين، حيث توجد معاقلها في الجامعات والنقابات المهنية. وفي داخل التجمّع، وضعت الجماعة نهجاً مفصّلاً وواضحاً للمشاركة السياسية على أساس تأييدها للإجراءات الديمقراطية، التي ترى أنها لا تتعارض مع القيم والتعاليم الإسلامية.

بالنسبة إلى الجماعة، تُعتبر المشاركة السياسية مكمّلة للفعالية الدينية والاجتماعية، لأن الإسلام يقدّم نهجاً شاملاً لمختلف جوانب الحياة، بما في ذلك السياسية. وبالتالي، تُفهَم الفعالية السياسية وتُؤطَّر كجزء من الدعوة (الدعوة الإسلامية)؛ ففي تسعينيات القرن الماضي، قبلت الجماعة مبدأ التعددية، معترفة بحق الأحزاب الأخرى في نشر الأيديولوجيات والبرامج غير الدينية[٣]. وتحوّلت جماعة الإخوان المسلمين اليمنية من حركة دينية إلى حزب سياسي تحت راية التجمّع اليمني للإصلاح، وهي ترفض فكرة إقامة دولة ثيوقراطية يحكمها رجال الدين، مُعتبرة أن مفهوم الدولة الثيوقراطية غير مقبول في الإسلام. كما تفصل الجماعة الدين عن الدولة، لكنها تجمع بين الدين والسياسة في نشاطها[٤].

ثمة عناصر إسلامية أخرى داخل التجمّع إلى جانب جماعة الإخوان المسلمين؛ فبعض شخصيات الحزب مُقرّبة من الجماعات السلفية. والسلفية التي قدمت إلى اليمن في العقود الثلاثة الماضية وتأثّرت بالوهابية السعودية، لديها مفهوم مختلف للسياسة عن مفهوم جماعة الإخوان المسلمين؛ فالسلفيون يشكّكون في المشاركة السياسية ويدينون الأساليب الديمقراطية بوصفها غير إسلامية. ومع ذلك، أظهرت الانتخابات البرلمانية والمحلية في

---

(٣) حوار مباشر مع زيد الشامي، «الإسلاميون والسياسة.. تجربة حزب الإصلاح اليمني،» إسلام أونلاين، في ٦ تموز/ يوليو ٢٠٠٠، <http://www.islamonline.net/livedialogue/arabic/Browse.asp?hGuestID=Td3r93>.

(٤) عادل الشرجي، **التجمّع اليمني للإصلاح: بين البرنامج السياسي وشعار الإسلام هو الحل** (صنعاء: المرصد اليمني لحقوق الإنسان، ٢٠٠٨).

اليمن، أن السلفيين وأتباعهم لازالوا يصوّتون لمرشحي التجمّع بوصفه أفضل الخيارات المتاحة.

منذ نشأته، مرّ التجمّع بتغيّرات عديدة، إلا أنه لا يزال بعيداً عن كونه حزباً موحَّداً ذا فكر وبرنامج واضحين. وقد أدى هذا إلى إضعاف دور الحزب وفعاليته في السياسة اليمنية؛ فبين العامين ١٩٩٠ و١٩٩٧، كان التجمّع حليفاً لحزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم، وشارك في حكومة التحالف من العام ١٩٩٤ حتى العام ١٩٩٧. ومع ذلك، فقد بدّل مواقفه في العام ١٩٩٧، وانضمّ إلى الحزب الاشتراكي اليمني والأحزاب الأخرى في معارضة حزب المؤتمر. وبرّر قادة التجمّع هذه الخطوة بحجة عدم رغبة حزب المؤتمر والرئيس صالح في إدخال إصلاحات ديمقراطية. ومنذ العام ١٩٩٧، أصبح التجمّع تدريجياً حزب المعارضة الرئيس في اليمن، خاصة منذ انضمامه إلى أحزاب اللقاء المشترك.

بيد أن الدور السياسي الجديد للتجمّع كحزب معارض ظل موضع تنازع داخلي؛ فحين كان على قيد الحياة، لم يسحب الشيخ الأحمر أبداً دعمه للرئيس صالح. أما القادة السلفيون في التجمّع، فقد كانوا ينتقدون على وجه الخصوص التحالف مع الأحزاب العلمانية، وبصورة أساسية الاشتراكيين والناصريين في أحزاب اللقاء المشترك. كما ندّد بعضهم بانتقال التجمّع إلى المعارضة، باعتباره انتهاكاً للقواعد الإسلامية حول العلاقة بين الحاكم والمحكوم، والتي تستلزم طاعة الحاكم، كما يقولون[٥].

أدّت قطيعة التجمّع مع حزب المؤتمر، إلى انفتاح الحزب على الجنوب؛ ففي الانتخابات البرلمانية للعام ١٩٩٣، فاز التجمّع بكل مقاعده النيابية الـ ٦٣ في شمال اليمن[٦]. وفي انتخابات العام ١٩٩٧، حصل الحزب على بعض المقاعد في الجنوب. وعلى الرغم من أن الحزب ظل في الغالب حزباً شمالياً، إلا أن انفتاحه على الجنوب، وتحالفه في وقت لاحق مع الحزب الاشتراكي اليمني، أدّيا إلى مجموعة ثانية من التغيّرات الكبيرة فيه والتي تتعلّق أساساً في

---

(٥) أحمد محمد الدغشي، **السلفيون والعمل السياسي: جدلية العلاقة بين المركز والأطراف وصورة المستقبل** (صنعاء: مأرب برس، ٢٠٠٩).

(٦) كلّ نتائج الانتخابات مأخوذة من برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع للأمم المتحدة، <http://www.pogar.org/resources/publications.aspx?cid=22&t=3>، والمركز الوطني للمعلومات في اليمن، <http://yemen-nic.info/contents/Politics/detail.php?ID=9379>.

الحد من النفوذ الذي كان يتمتّع به زعماء القبائل. وثمة مؤشر واضح على ذلك يتمثّل في تغيّر تكوين الكتلة البرلمانية للحزب منذ العام ١٩٩٣؛ ففي حين أن ٦٠ من النواب الـ ٦٣ الذين انتُخبوا عن الحزب في العام ١٩٩٣ لهم انتماءات قَبَلية، إلا أن عددهم انخفض في برلمان العام ١٩٩٧ إلى ٢٤ من أصل ٥٣ نائباً، وفي وقت لاحق إلى ١١ من أصل ٤٥ نائباً في برلمان العام ٢٠٠٣. ومن الواضح أن الهيمنة القَبَلية داخل التجمّع؛ انخفضت منذ أن قطع علاقاته مع حزب المؤتمر؛ فقد قلّل هذا من اعتماد الحزب على زعماء القبائل وخلق بيئة داخلية أكثر تقبّلاً لفعالية الحزب؛ فزعماء القبائل، كما سبقت الإشارة، متقلّبون سياسياً ويميلون إلى تقديم المصالح الشخصية والتجارية لقواعدهم القَبَلية على المواقف والبرامج السياسية.

جانب آخر من جوانب التغيير في التجمّع، يتمثّل في أنه خلق مؤسسات دينية وتعليمية خيرية لتوسيع قاعدة نفوذه من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية، متّبعاً نمطاً مشتركاً بين الأحزاب والحركات الإسلامية في العالم العربي؛ فعلى سبيل المثال، تُشارك جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية في حملات التوعية الصحية والتعليم الديني ومحو الأمية وهبات الإغاثة، والتي تُوجَّه في معظمها إلى الفقراء في المناطق الحضرية خلال شهر رمضان. وتُنسِّق جمعية الإصلاح الاجتماعي أنشطتها مع جماعة الإخوان المسلمين وتُظهر صراحة تمسّكها بأيديولوجية الجماعة. كذلك، يُوفّر رجال الأعمال وزعماء القبائل التابعون للتجمّع، خدمات الرعاية الاجتماعية في مناطقهم. ويُركّز الزعماء الدينيون في التجمّع على الوعظ في المساجد والمدارس الإسلامية والتعليم الجامعي للحفاظ على قواعدهم. وقد اضطلع الشيخ الزنداني، الذي أسّس جامعة دينية معروفة هي «جامعة الإيمان»، بدور محوري في هذا الصدد، وشجّع على إنشاء ما يُسمّى بـ «مجالس الفضيلة» في أوائل العام ٢٠٠٩، والتي تتمثّل مهمتها في حماية الأخلاق والقيم الدينية في المجتمع اليمني.

ثانياً: تبديل التحالفات: مشاركة التجمّع اليمني للإصلاح في الحياة السياسية اليمنية

إن معظم الأحزاب والحركات الإسلامية التي تشارك في الحياة السياسية الرسمية في العالم العربي، تفعل ذلك انطلاقاً من مقاعد المعارضة. وفي حالات قليلة، كما الحال مع الحركة الدستورية الإسلامية في الكويت وحركة

مجتمع السلم الجزائرية، انضم الإسلاميون إلى حكومات ائتلافية إما لفترات قصيرة من الزمن (الكويت) أو كأحزاب صغيرة ذات فرص محدودة للوصول إلى السلطة الحقيقية (الجزائر). لكن التجمّع يُمثّل تجربة مختلفة تماماً؛ فقد بدّل الحزب مواقفه، وانتقل من كونه حليفاً لحزب المؤتمر الشعبي العام، ليصبح حزباً معارضاً. ومع ذلك، لم تكتمل هذه الخطوة بسبب عدم رغبة التجمّع في القطع مع حزب المؤتمر على جميع المستويات، ولأن القادة النافذين داخل الحزب ظلوا متحرّجين من تحالفه مع المعارضة. أما النتيجة، فهي وجود حزب يتأرجح باستمرار بين الحكومة وبين المعارضة حول القضايا السياسية الرئيسة، حيث يفتقر برنامجه في شأن السياسة العامة إلى الوضوح.

في البداية، لم يُؤدِّ البرنامج الإسلامي للتجمّع إلى إبعاده عن التحالف مع حزب المؤتمر الحاكم. وطيلة عقد التسعينيات، ظل التجمّع حليفاً مقرَّباً من الرئيس صالح بدافع من عوامل عدة: **الأول**، هو أن العديد من أولئك الذين انضموا إلى صفوفه كانوا ينتمون أصلاً إلى حزب المؤتمر، أو كانوا من مؤيّدي النظام الشمالي الذي كان المؤتمر يُمثّله. **والثاني**، أن الأعضاء البارزين في الحزبين ينتمون إلى الشبكات القَبَلية والتجارية والشخصية الراسخة نفسها التي تُشكّل النخبة اليمنية. **والثالث**، هو أن كلاً من حزب المؤتمر والتجمّع يجمعهما تاريخ من الصراع مع الحزب الاشتراكي اليمني والأيديولوجية العلمانية التي كان ينشرها.

في العام ١٩٩٠، وبعد توحيد شمال وجنوب اليمن، دخل التجمّع المعترك السياسي لدعم قيادة النظام السابق في الشمال ضد الحزب الاشتراكي اليمني الجنوبي. وتطوّر تحالف حزب المؤتمر مع التجمّع إلى ائتلاف انتخابي وبرلماني في العام ١٩٩٣. بعد أن احتل المركز الثاني في انتخابات العام ١٩٩٣ البرلمانية بعد حزب المؤتمر، انضم الإصلاح إلى الحكومة الائتلافية لحزب المؤتمر والحزب الاشتراكي، التي لم تدم أكثر من عام واحد بسبب التوترات المتواصلة بين القيادتين الشمالية والجنوبية. وفي العام ١٩٩٤، انضمّ التجمّع إلى حزب المؤتمر في الحرب ضد الحزب الاشتراكي اليمني، التي انتهت بهزيمة الأخير ورحيل قادته إلى المنفى[٧]. وفي أعقاب الحرب

(٧) Jillian Schwedler, *Faith in Moderation: Islamist Parties in Jordan and Yemen* (Cambridge: Cambridge University Press, 2006), p. 103.

الأهلية، شكّل كل من حزب المؤتمر والتجمع حكومة ائتلافية (١٩٩٤ ـ ١٩٩٧) مُنِح فيها الإصلاح منصب نائب رئيس الوزراء وخمس حقائب وزارية: العدل، والكهرباء، والحكم المحلي، والصحة، والثروة السمكية. ولاحقاً في العام ١٩٩٥، ضَمَن الإصلاح حقيبة وزارية أخرى(٨).

خلقت هزيمة الحزب الاشتراكي اليمني في الحرب الأهلية ديناميكية جديدة في السياسة اليمنية، ذلك أنه أصبح بإمكان حزب المؤتمر الذي ازداد قوة أن يستغني عن تحالفه مع التجمّع. وفي التمهيد لانتخابات العام ١٩٩٧ البرلمانية، كانت ثمة دلائل أولية على الخلافات بين حزب المؤتمر والتجمّع حول برنامجهما الانتخابي، فضلاً عن المرشحين. وعلى الرغم من أن أحزاب المعارضة بدأت تشير إلى تلك الخلافات، إلا أن حزب المؤتمر والتجمّع واصلا التأكيد على تحالفهما الاستراتيجي. وكانت الخلافات بين الحزبين تدور حول قضايا رئيسة عدة.

كانت ثمة اختلافات في ما يتعلّق بالآلية التي يمكن من خلالها تقاسم السلطة في الجنوب حيث تركت هزيمة الحزب الاشتراكي اليمني فراغاً في السلطة. وكان حزب المؤتمر يشعر أيضاً بالقلق من احتمال أن يسعى التجمّع إلى توسيع نفوذه إلى ما هو أبعد من المجال السياسي الذي كان النظام على استعداد لمنحه إياه، بوصفه الشريك الأصغر في الائتلاف الحاكم، وبالتالي أن يُشكّل تحدياً له. وعلى غرار التجربة مع الإسلاميين في الأحزاب الحاكمة الأخرى في العالم العربي، كان حزب المؤتمر خائفاً من عناصر الإخوان المسلمين المُنظَّمين تنظيماً جيداً، وقلِقاً من شعبيتهم داخل التجمّع، ومتوجّساً من أن يتواصلوا مع قواعد شعبية واسعة. وأخيراً، كان حزب المؤتمر منهمكاً ومستغرقاً في جهوده لتعزيز قاعدة قوّته وسيطرته على الدولة والمجتمع اليمنيين. وعلى سبيل المثال، كان حزب المؤتمر قد اعتمد سياسة تحديث النظام التعليمي لاحتواء نفوذ جماعة الإخوان المسلمين وغيرهم من العناصر الإسلامية التابعة للتجمّع في المدارس والجامعات. وفي النصف الثاني من

---

(٨) كحقيبة وزارية إضافية، حصل حزب الإصلاح أولاً على وزارة أمن الغذاء، ولاحقاً على وزارة التربية. انظر: عبد الله الفقيه، «التطور السياسي في الجمهورية اليمنية (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٩)،» مقالة نُشرت على الموقع التالي: <http://dralfaqih.blogspot.com/2009/03/1990-2009.html>، ٢٥ آذار/ مارس ٢٠٠٩.

التسعينيات، أدت هذه السياسة إلى إغلاق بعض المؤسسات التعليمية الدينية التي يسيطر عليها التجمّع، ما عمّق الخلافات مع حزب المؤتمر[٩].

في ضوء هذه التدابير، اختارت قيادة التجمّع ممارسة الضغط على حليفها عبر شنّ حملة للتشكيك في نزاهة الانتخابات البرلمانية للعام ١٩٩٧، فقالت إن سجلات الناخبين تعجّ بالأخطاء، وزعمت أن حزب المؤتمر أساء استخدام موارد الدولة في الفترة التي سبقت الانتخابات. ومع ذلك، لم يكن واضحاً ما إذا كان في نية زعماء التجمّع الضغط على حزب المؤتمر للتوصل إلى اتفاق انتخابي جديد معه، أو الانفصال عن التحالف.

كانت الخطوة النهائية نحو القطيعة بين حزب المؤتمر وبين التجمّع، ناتجة إلى حد كبير من اقتناع الأول بأنه يمكنه وضع حدّ لتحالفه مع الثاني من دون خسائر انتخابية كبيرة. وفي الفترة التي سبقت الانتخابات البرلمانية في العام ١٩٩٧، أعلن الأمين العام لحزب المؤتمر أن حزبه يرغب في الحصول على «أغلبية مريحة». ولقناعته بأن حزب المؤتمر كان عازماً على الحصول على هذه الأغلبية المريحة من دون حلفائه، احتج التجمّع على هذه السياسة، مُحذّراً من وجود مؤامرة من قِبَلْ حزب المؤتمر ضد الديمقراطية في اليمن، وهذا ما وضعه في زورق واحد مع أحزاب المعارضة، مثل الحزب الاشتراكي اليمني والناصريين؛ فقد كان الاشتراكيون والناصريون مصممين على مقاطعة الانتخابات، معتبرين أن هدفها اليتيم هو منح الرئيس صالح وحزبه شرعية ديمقراطية زائفة. لكن، مع ذلك، لم يكن التجمّع راغباً في الذهاب بعيداً، وفي نهاية المطاف، أوقف تعاونه مع المعارضة وشارك في الانتخابات.

يدّعي الأمين العام للتجمّع في ذلك الوقت، محمد عبد الله اليدومي، أن حزب المؤتمر هدّد بإعلان حالة الطوارئ وإجهاض العملية الديمقراطية إذا ما قاطع التجمّع انتخابات العام ١٩٩٧ البرلمانية. ويقول اليدومي، إن التجمّع درس الانضمام إلى مقاطعة أحزاب معارضة عدة للانتخابات، لكن التهديد بإعلان الحكومة حالة الطوارئ دفعه إلى الاستنتاج بأن المشاركة في الانتخابات كانت في مصلحة الشعب اليمني والديمقراطية. ووفق اليدومي

(٩) Schwedler, Ibid., p. 65.

نفسه، فإن «المشاركة في الانتخابات كانت ستحمي ما بقي من الهامش الديمقراطي للمشاركة، ولذا فإننا شاركنا»[١٠].

في الحملة الانتخابية للعام ١٩٩٧، قام التجمّع بالتنسيق مع المعارضة حول بعض القضايا، مثل التماس الحصول على ضمانات للعملية الانتخابية، وتحديث شفّاف لسجلات الناخبين. لكن، مع ذلك، وبعد أن قرّر التجمّع المشاركة في الانتخابات، انقلب على التعاون، وتخلّى عن مطالبه للحصول على ضمانات. وهكذا، انتهى الأمر بالتجمّع إلى المشاركة بوصفه المنافس الرئيس لحزب المؤتمر وحصل على ٥٣ من مقاعد البرلمان الـ ٣٠١، وحل ثانياً بعد حزب المؤتمر الذي حصل على ١٨٧ مقعداً. بعد الانتخابات، لم ينضم التجمّع لا إلى حزب المؤتمر في حكومة ائتلافية ولا إلى معسكر المعارضة، وهو فضّل أن يلعب لعبة التآلف مع النظام بدل قطع العلاقات تماماً. وظل قادة التجمّع، ولاسيما الشيخ الأحمر، يعتبرون حزب المؤتمر والرئيس صالح حلفاء استراتيجيين.

أطلقت انتخابات العام ١٩٩٧ البرلمانية، العنان لفترة من الغموض الكبير في العلاقات بين التجمّع، وبين كل من حزب المؤتمر الحاكم وأحزاب المعارضة. وفي الانتخابات الرئاسية العام ١٩٩٩، سمّى التجمّع الرئيس صالح مرشحاً له. بيد أن التجمّع انضم، قبل الانتخابات البرلمانية العام ٢٠٠٣، إلى مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة، والذي كان يضم أصلاً الحزب الاشتراكي اليمني وأربعة أحزاب صغيرة، لتشكيل تحالف جديد للمعارضة أُطلق عليه اسم «أحزاب اللقاء المشترك». ووضعت أحزاب اللقاء المشترك برنامجاً انتخابياً جماعياً، ما جعل حزب المؤتمر عدوّها المشترك، وطالبت بتوفير ضمانات ديمقراطية وإصلاحات سياسية مهمة. كما إنها نسّقت مواقفها بشأن المرشحين. وكانت نتائج انتخابات العام ٢٠٠٣، تعني عودة كل من الحزب الاشتراكي اليمني الذي حصل على سبعة مقاعد، وحزب الناصريين الذي فاز بثلاثة مقاعد، إلى البرلمان، فيما شهد التجمّع انخفاض عدد مقاعده من ٥٣ إلى ٤٥ مقعداً.

---

(١٠) محمد عبد العاطي، «أمين التجمع اليمني: نخوض الانتخابات ونتحمّل الهجمة الشرسة،» مقابلة مع محمد عبد الله اليدومي، الجزيرة، ٢٣ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، <http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=52251>.

لكن، وحتى بعد الانضمام إلى أحزاب اللقاء المشترك، لم يتوقف قادة التجمّع، وبخاصة الشيخ الأحمر، عن دعم الرئيس صالح، فعقد العديد من الصفقات السياسية معه ومع حزب المؤتمر. وفي الانتخابات الرئاسية العام ٢٠٠٦، أيّد الأحمر صالح تجديد رئاسته ضد مرشح اللقاء المشترك فيصل بن شملان، الذي كان مدعوماً حزبياً من التجمّع. ويوضح تأييد الأحمر للرئيس واستمرار التنسيق بين الرجلين، أسباب قيام كتلة حزب المؤتمر البرلمانية بانتخاب الأحمر رئيساً للبرلمان مراراً في الفترة الممتدة من العام ١٩٩٣ حتى وفاته في العام ٢٠٠٧.

منذ العام ٢٠٠٣، استمرّ التجمّع في التنقّل بين حزب المؤتمر وبين المعارضة. وفي العام ٢٠٠٥، قال الأحمر إن الرئيس صالح غير قادر على إصلاح الحكومة، وأعلن أنه أصبح من المستحيل التوصل إلى اتفاقات انتخابية أو سياسية مع حزب المؤتمر. وخلال التمهيد لانتخابات العام ٢٠٠٦ المحلية، والتي أُجريت في الوقت نفسه مع الانتخابات الرئاسية، أعلنت قيادة التجمّع دعمها الكامل لأحزاب اللقاء المشترك. ثم، بعد الانتخابات المحلية، تفاوض حزب المؤتمر والتجمّع للتوصّل إلى اتفاق سياسي في شأن كيفية إصلاح الحكومة من خلال إدخال تدابير اللامركزية والديمقراطية. ومع ذلك، أيّد الأحمر صالح في الانتخابات الرئاسية.

في الآونة الأخيرة، أظهر التجمّع التناقض نفسه حيال مسألة تأجيل الانتخابات البرلمانية التي كانت مُقرَّرة في ٢٧ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩ لمدة عامين. وحين أعلن حزب المؤتمر أن التهديدات الأمنية التي تُواجه اليمن في الشمال والجنوب، تجعل من الضروري تأجيل الانتخابات، وطلب من البرلمان القيام بمثل هذه الخطوة، احتجت الكتلة البرلمانية للتجمّع بشدة، واتّهم نوابه حزب المؤتمر بالتآمر ضد الديمقراطية والانتخابات الحرة والمنتظمة، ودعوا الرئيس صالح إلى وقف أي تأجيل، كما هدّدوا بمقاطعة العملية السياسية. لكن، مع ذلك، وقبل بضعة أيام من موعد الانتخابات في ٢٧ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩، انضمّ التجمّع إلى حزب المؤتمر في التصويت على التأجيل، لكنه طالب بإجراء إصلاح فوري للنظام الانتخابي[١١].

---

(١١) انظر: <http://www.scer.org.ye/arabic/indexa.htm>.

ثمة عوامل عدة تُفسّر لماذا لم يختر التجمّع أبداً القطيعة الكاملة مع حزب المؤتمر؟[١٢]. فهو أولاً، لا يرى نفسه بديلاً لحزب المؤتمر؛ إذ لم يؤدِّ البرنامج الإسلامي للتجمّع وتحرّكه في اتجاه المعارضة في السنوات الأخيرة إلى إعادة النظر في هدف إصلاح الدولة والمجتمع في اليمن، من خلال التشاور والتنسيق مع حزب المؤتمر الحاكم. **ثانياً**، بقيت قنوات الاتصال بين الطرفين مفتوحة على الدوام، حتى في خضم فترات المنافسة الانتخابية الساخنة على الصعيدين الوطني والمحلي. **ثالثاً**، حافظت الشخصيات الرئيسة في قيادة التجمّع، مثل الشيخ الأحمر والشيخ الزنداني، على علاقات دائمة مع الرئيس صالح وأكدت له على نحو دوري أن التجمّع لا يهدف إلى أن يحل محل حزب المؤتمر، ولا يطعن في سلطة الرئيس[١٣]. وفي الواقع، كان لوفاة الشيخ الأحمر في العام ٢٠٠٧، أثرها السلبي على العلاقات بين الحزبين، وهي سبب رئيس في تنامي معارضة التجمّع للحكومة[١٤].

من ناحية أخرى، فإن طبيعة حزب المؤتمر والتجمّع نفسها كتنظيمين شاملين للجماعات القَبَلية والمحافظة وذات التوجهات الدينية، تعني أنهما كانا يتنافسان على القواعد الشعبية نفسها، ما سبّب توتّرات مستمرة بينهما. إذ إن حصول حزب المؤتمر على المزيد من الأصوات، كان يعني أصواتاً أقل للتجمّع في كثير من الحالات، والعكس بالعكس. ورأى حزب المؤتمر في النجاحات الانتخابية المتزايدة للتجمّع في الجنوب، تحدياً مباشراً له؛ ففي انتخابات العام ١٩٩٧ البرلمانية، على سبيل المثال، سعى حزب المؤتمر إلى هزيمة مرشحي التجمّع في محافظتي إب وتعز، لأن هذا الأخير سجّل انتصارات انتخابية كبيرة هناك في العام ١٩٩٣[١٥].

فشلت محاولات تنظيم المنافسة بين الطرفين مراراً وتكراراً. إذ لم يكن أي منهما مستعداً لتقديم تنازلات. وفي انتخابات العام ١٩٩٧، اتفق حزب المؤتمر

---

(١٢) Sarah Phillips, *Yemen's Democracy Experiment in Regional Perspective: Patronage and Pluralized Authoritarianism* (New York: Palgrave Macmillan, 2008), p. 165.

(١٣) Ahmad Abdul Karim Saif, «Strengthening Parliaments in Conflict and Post-Conflict Situations: Case Study on Yemen,» United Nations Development Programme, 2005, <http://www.parlcpr.undp.org/pwdocs/Yemen.pdf>.

(١٤) مقابلة هاتفية مع راجح بادي، مدير تحرير صحيفة **الصحوة** التابعة للتجمّع اليمني للإصلاح، أُجريَت في ١٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٩.

(١٥) Phillips, *Yemen's Democracy Experiment*, p. 147.

والتجمّع على أن يخوض الأول الانتخابات بلا منازع في ١٠٠ من الدوائر الانتخابية الـ ٣٠١، والثاني في ٥٠ منها، في حين يتنافس الحزبان في المناطق الـ ١٥١ المتبقّية. ومع ذلك، في الممارسة العملية، قدّم كلا الحزبين مرشحيهما كمستقلين في المناطق التي لم يكن من المفترض أن يشاركوا فيها[١٦].

لجأ حزب المؤتمر، على نحو منتظم، إلى وسائل إضافية لهزيمة التجمّع في أقلام الاقتراع. ومنذ العام ١٩٩٧، استغل مرشحو حزب المؤتمر قدرة حزبهم على الوصول إلى موارد الدولة المالية ووسائل الإعلام للتأثير على الانتخابات. كما استخدم حزب المؤتمر القوات المسلّحة وقوات الأمن للتحريض على اشتباكات مع أنصار المعارضة. وفي انتخابات العام ٢٠٠٦ المحلية، كسب حزب المؤتمر المنافسة مع التجمّع من خلال تجربة سياسة التواصل مع القاعدة الشعبية وتقديم الخدمات الاجتماعية في المناطق الحضرية والريفية؛ فقد حاول مرشحو حزب المؤتمر استقطاب الناخبين من خلال الزيارات الميدانية وتقديم الخدمات، وتم توجيه زعماء القبائل خصيصاً لإقناع الناخبين بالحد من اتصالاتهم مع التجمّع أو الترشح بدعم من حزب المؤتمر[١٧]. لذا، أسفرت مناورات حزب المؤتمر وسياسة المحسوبيات عن خسائر كبيرة للتجمّع وأحزاب اللقاء المشترك، فانخفضت حصة التجمّع في المجالس المحلية من ٢٣ في المئة من المقاعد بعد انتخابات العام ٢٠٠١، إلى أقل من ١٠ في المئة. كما انخفضت حصة الحزب الاشتراكي اليمني من ٤ إلى ٣ في المئة[١٨].

---

(١٦) Jillian Schwedler, «The Islah Party in Yemen: Political Opportunities and Coalition Building in Transnational Polity,» in: Quintan Wiktrowicz, ed., *Islamic Activism: A Social Movement Approach* (Bloomington, IN: Indiana University Press, 2004), p. 221.

(١٧) Sheila Carapico, «How Yemen's Ruling Party Secured an Electoral Landslide,» Middle East Report Online, May 2003, <http://www.merip.org/mero/mero051603.html>, and April Longley, «The High Water of Islamist Politics - The Case of Yemen,» *Middle East Journal* (Spring 2007), pp. 240-261.

(١٨) النسب مستندة إلى أرقام اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء: <http://www.scer.org.ye>.

انظر أيضاً: محمد السيد غانم، «التجارب الانتخابية في اليمن ومراحل التحوّل الديمقراطي،» دراسة نُشِرَت على موقع الجزيرة. نت، في ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C836F037-306D-48EA-8124-F1EA5C23B730.htm>.

انظر أيضاً: National Democratic Institute for International Affairs (NDI), «Report on the 2006 Presidential and Local Council Elections in the Republic of Yemen,» <http://www.ndi.org/files/2152_ye_report_elections_042407.pdf>.

على صعيد آخر، لعبت قيادة حزب المؤتمر، وتحديداً رئيس الجمهورية، في السنوات الأخيرة، على التناقضات داخل التجمّع بين الجماعات المؤيدة لتحالف الحزب مع أحزاب اللقاء المشترك، وتلك المشكّكة فيه. وفي الآونة الأخيرة، كوفئ الشيخ الزنداني، الذي كثيراً ما انتقد تحالف التجمّع مع الحزب الاشتراكي، من قِبَلْ الرئيس؛ إذ أيّد صالح جهود الزنداني الرامية إلى تشكيل مجالس الفضيلة. استغل حزب المؤتمر أيضاً الاختلافات بين الإخوان المسلمين وبين السلفيين من عناصر التجمّع لخلق حالة من عدم الاستقرار داخل الحزب؛ فقد تم تشجيع السلفيين على الخروج من التجمّع ومحاولة إقناعهم بتشكيل أحزاب سياسية جديدة. كما شجّعت الحكومة مشايخ السلفيين والدعاة المحافظين على أن يحلّوا مكان الدعاة التابعين لجماعة الإخوان المسلمين في مختلف المساجد. كان هدف الحكومة ذا شقين:

الأول، الحد من سيطرة التجمّع على المساجد التي ساعدت الحزب في بناء جمهور ناخبيه وفي التعبئة الانتخابية؛ **والثاني**، تعميق الشرخ داخل التجمّع بين الإخوان المسلمين وبين السلفيين. لكن، وكما أشرنا، فإن المشاركة الفعلية من جانب السلفيين كمجموعة في السياسة اليمنية، بقيت محدودة بسبب مواقعهم المبعثرة وتعاليمهم التقليدية التي تحظّر المشاركة في السياسة.

على الرغم من أن التحوّل التدريجي نحو المعارضة لم يكتمل ولم يُشكّل موضع جدل بين قواعد التجمّع، إلا أنه ساعد هذا الأخير على أن ينضج كقوة سياسية. إذ تخلى الحزب عن الشعارات والحجج المُبسَّطة في الفترة بين العامين ١٩٩٠ و١٩٩٧، مثل «الإسلام هو الحل»، وشجب العلمانية. كذلك، أصبح أكثر واقعية وتساهلاً في موقفه تجاه أحزاب المعارضة غير الدينية، ولاسيما الحزب الاشتراكي؛ فالتحديات الأمنية التي تُواجه الدولة اليمنية في الشمال (حركة التمرّد الحوثي في صعدة) وفي الجنوب (الحركة الانفصالية والقاعدة)، جعلت التجمّع يرى دوره في المناطق القَبَلية في الشمال، وتحالفه مع الحزب الاشتراكي اليمني في الجنوب، باعتبارهما ركيزتين أساسيتين في الحفاظ على تماسك اليمن والحيلولة من دون انهيار الدولة. وأصبح برنامج سياسة التجمّع يُركّز بشكل مطّرد أيضاً على الضغط من أجل الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتمثيل

العادل للأحزاب اليمنية في مؤسسات الدولة، والمشاركة النشطة من جانب المعارضة في صنع القرار ومحاربة الفساد.

إضافة إلى ذلك، تطوّرت أيديولوجية ورؤى التجمّع حين كان مشاركاً كحزب معارض؛ فقد قدّم نفسه، مثل غيره من الأحزاب والحركات الإسلامية في العالم العربي، بوصفه حزباً يضغط من أجل التغيير السياسي من داخل النظام السياسي السلطوي، وذلك باستخدام الوسائل السلمية. وأكّد التجمّع التزامه بآليات الديمقراطية من خلال المشاركة المنتظمة في الانتخابات الوطنية والمحلية، وقبول نتائجها، على الرغم من تلاعب النظام بها. وعلى غرار الإسلاميين العرب الآخرين، فقد تم إضفاء الشرعية من الناحية الدينية على هذه الرؤية القائمة على المشاركة من خلال مساواة الديمقراطية مع مفهوم الشورى الإسلامي.

ومع ذلك، لا يعني التطور الإيجابي للتجمّع في المعارضة أن جوانب الغموض في الحزب وتنقّله المستمر بين الحكومة وبين المعارضة، سوف يتوقفان في وقت قريب؛ فموقف التجمّع المنسَّق مع الأحزاب غير الدينية وقبول التعددية، لم يؤدِّ بالحزب إلى التخلّي عن رؤيته للشريعة الإسلامية باعتبارها الأساس الوحيد لتنظيم الدولة والمجتمع في اليمن. وقد منع استياء العديد من القادة الأقوياء في التجمّع من نهجه الحالي والتواصل المستمر بينهم وبين حزب المؤتمر، الحزب من تبنّي برنامج واضح للمعارضة. بدورها، لم تتوقف أحزاب اللقاء المشترك قط عن التشكيك في التزام التجمّع بالتحالف. علاوة على ذلك، منعت الانقسامات بين الإخوان المسلمين والسلفيين داخل التجمّع، الحزب من اتخاذ مواقف ملموسة بشأن القضايا ذات الصلة بدور الدين في السياسة، وخصوصاً منذ أن تم إدخال أحكام الشريعة في الدستور في أوائل التسعينيات. ومنذ أن بدأ الزنداني الضغط من أجل تشكيل مجالس الفضيلة في تموز/ يوليو ٢٠٠٨، وحتى تشكيلها في أوائل العام ٢٠٠٩، انقسم قادة التجمّع بين التأييد والتشكيك، ولم يتمكن الحزب من التوصل إلى موقف موحّد.

لقد أضرّ الغموض والانقسامات الداخلية في التجمّع به انتخابياً وسياسياً في مناسبات مختلفة. والأهم من ذلك أن هذا أعاق دور الحزب التشريعي وأداءه في البرلمانات اليمنية المتعاقبة؛ فعلى النقيض من الأحزاب والحركات

الإسلامية الأخرى، مثل حزب العدالة والتنمية المغربي، وجماعة الإخوان المسلمين المصرية، والتي طوّرت، مع مرور الوقت، كتلاً برلمانية جيّدة التنظيم وذات أولويات تشريعية واضحة ومشاركة نشطة في البرلمان، فإن التجمّع لم يصل أبداً إلى مستوى قريب من ذلك.

ثالثاً: تجمّع الإصلاح في البرلمان: الأولويات التشريعية والأداء

يجب أن ينطلق تقييم دور تجمّع الإصلاح في البرلمان من حقيقتين اثنتين من حقائق الحياة السياسية اليمنية منذ حدث التوحيد في العام ١٩٩٠. **الحقيقة الأولى**، هي أنه منذ أن بدأ التجمّع يخوض غمار الانتخابات البرلمانية في العام ١٩٩٣، وهو يخسر المقاعد، فيما حزب المؤتمر على العكس يزيدها. و**الحقيقة الثانية**، أنه في غضون العقدين الماضيين كان التجمّع يغيّر موقعه إزاء السياسات اليمنية، من كونه شريكاً للائتلاف الحاكم مع حزب المؤتمر (حتى العام ١٩٩٧)، إلى التحالف مع أحزاب المعارضة الملتئمة في أحزاب اللقاء المشترك.

وهكذا، ومنذ انغماسه في معترك السياسات اليمنية، كان التجمّع يشهد انحدار قوّته التمثيلية بالتدريج من ٦٢ مقعداً من أصل ٣٠١ في العام ١٩٩٣، إلى ٥٣ مقعداً في العام ١٩٩٧، ومن ثم إلى ٤٥ مقعداً بعد انتخابات العام ٢٠٠٣. أما حزب المعارضة الرئيس الآخر، وهو الحزب الاشتراكي الذي قاطع الانتخابات البرلمانية العام ١٩٩٧ ولم يشارك سوى في انتخابات العامين ١٩٩٣ و٢٠٠٣، فقد تدهورت حصته بشكل سحيق من ٥٦ مقعداً في العام ١٩٩٣، إلى ٧ مقاعد فحسب في البرلمان الحالي. وفي هذه الأثناء، زاد حزب المؤتمر عدد مقاعده من ١٢٣ مقعداً في العام ١٩٩٣ إلى ١٨٧ مقعداً في العام ١٩٩٧، ومن ثم إلى ٢٢٩ مقعداً في العام ٢٠٠٣. وقد عكس هذا، إلى حد ما، تصاعد الهيمنة المؤسسية والسياسية لهذا الأخير الذي برز في خواتيم الثمانينيات على أنه الحزب الحاكم بلا منازع في البلاد. وأصبح الإصلاح الحزب المعارض الرئيس في مواجهة حزب المؤتمر. بيد أن قدرته على التنافس مع حزب المؤتمر تضاءلت، وهو يقود معارضة تكبّدت خسائر برلمانية وسياسية كبيرة بين العامين ١٩٩٣ و٢٠٠٣.

في الانتخابات البرلمانية العام ١٩٩٣، خاض التجمّع الانتخابات مُستنداً إلى برنامج يحدّد بوضوح تحالفه مع حزب المؤتمر، والتزامه بالدين (شعار

«الإسلام هو الحل»)، لكنه كشف أيضاً تردّده حيال الآليات الديمقراطية. وقد حلّ التجمّع ثانياً بعد حزب المؤتمر، هازماً بذلك الحزب الاشتراكي.

أما انتخابات العام ١٩٩٧، فقد عكست محصلات ومضاعفات الحرب الأهلية في العام ١٩٩٤ بين الشمال والجنوب. والحال أن الحرب أقفلت على هزيمة الجنوب وعلى سن قانون انتخابي جديد في العام ١٩٩٦ (القانون الرقم ١٩٩٦/٢٧)، تم بموجبه حظر القادة الجنوبيين السابقين من المشاركة في الحياة السياسية، الأمر الذي كان بمثابة ضربة للحزب الاشتراكي الذي قرّر مقاطعة الانتخابات. وقد حقق حزب المؤتمر فوزاً مبيناً حين حصد ٦٢,١ في المئة من المقاعد مُحققاً أغلبية واضحة، بالمقارنة مع نسبة ٤٠,٥ في المئة في العام ١٩٩٣. أما حصة التجمّع من الأصوات الشعبية، فهبطت تقريباً إلى ١٧,٦ في المئة بعد أن كانت ٢٠,٩ في المئة في العام ١٩٩٣، وفي العام ١٩٩٧، خاض مرشحو التجمّع الانتخابات ببرنامج شبه معارض، فانتقدوا هيمنة حزب المؤتمر على السياسات اليمنية، كما انتقدوا فقدان الضمانات الديمقراطية في العملية الانتخابية.

في انتخابات العام ٢٠٠٣، تواصلت خسائر التجمّع، إذ لم يُنتخب سوى ٤٥ من مرشحيه البرلمانيين، كما هبطت حصته من الأصوات الشعبية إلى ١٤,٩ في المئة. وعلى الرغم من التمثيل النيابي للحزب الاشتراكي وأحزاب المعارضة الأخرى، إلا أن هيمنة حزب المؤتمر وصلت إلى ذُرى لا سابق لها، إذ حصد حزب الرئيس صالح ٧٦ في المئة من مقاعد البرلمان، أي ما مجموعه ٢٢٩ مقعداً.

كان التجمّع أكثر مهارة في عرض برنامجه الانتخابي المُعارض خلال مرحلة التمهيد لانتخابات العام ٢٠٠٣. وقد دعا برنامج التجمّع، على غرار الأحزاب والمنظمات الإسلامية الأخرى المُعارضة في العالم العربي، إلى إصلاحات ديمقراطية تدريجية، وإلى توزيع عادل للسلطة السياسية بين حزب المؤتمر والأحزاب الأخرى. وبما أن بنود الشريعة ضُمِّنت في دستور العام ١٩٩٤، فإن هذا منع التجمّع، وعلى عكس الإسلاميين المعارضين الآخرين، من وضع طلب تطبيق الشريعة على رأس أولويات برنامجه. ولذا، تم استبدال الشريعة بالدعوات إلى الإصلاح الديمقراطي، والتغيير السياسي، وحوكمة أفضل، وإجراءات ضد الفساد.

المؤشرات على الهيمنة المتزايدة لحزب المؤتمر على السياسات اليمنية وعلى الدور المُتقلّص للتجمّع، برزت أيضاً على المستوى المحلي؛ فبعد الانتخابات المحلية العام ٢٠٠١، كانت حصته في المجالس المحلية ٦١ في المئة في مقابل ٢٣ في المئة للتجمّع. أما الحزب الاشتراكي فقد حصل على ٤ في المئة من المقاعد المحلية (أساساً في المحافظات الجنوبية)، فيما نال المستقلون ١٢ في المئة. وعلى غرار الانتخابات البرلمانية العام ٢٠٠٣، حسّنت الانتخابات المحلية في العام ٢٠٠٦، وضعية الغالبية التي حاز عليها حزب المؤتمر، حيث حصد هذا الأخير في خاتمة المطاف أكثر من ٨٠ في المئة من مقاعد المجالس المحلية. أما حصص التجمّع من الأصوات الشعبية، فقد انحدرت إلى أقل من ١٠ في المئة بالنسبة إلى التجمّع، و٣ في المئة للحزب الاشتراكي، و٥ في المئة تقريباً للمستقلين.

وبوصفه حزباً يعاني من تراجع في تواجده في برلمان يسيطر عليه حزب الرئيس، تصرّف التجمّع وبخاصة بعد انتقاله إلى المعارضة منذ العام ١٩٩٧، وكأنه حزب صغير يحاول أن يكون له بعض التأثير على التشريعات الرئيسة وعلى قضايا السياسة العامة. كما إن مواقف التجمّع ونشاطاته في البرلمان، وعلى عكس إسلاميين آخرين معارضين في العالم العربي، لم تُجسّد وجود برنامج شامل. لا بل اتّسمت هذه المواقف بالغموض وتذبذب المواقف بين حزب المؤتمر وبين أحزاب المعارضة. والواقع أن هذا الغموض وذاك التذبذب، كانا السمتين اللتين وسمتا الدور العام للتجمّع في الحياة السياسة اليمنية.

وعلى سبيل المثال، ساعدت الكتلة البرلمانية للتجمّع كتلة حزب المؤتمر في الفترة بين العامين ١٩٩٣ و١٩٩٧. وحتى العام ١٩٩٤، كان جدول الأعمال البرلمان يئنّ تحت وطأة صراعات ما بعد التوحيد الخاصة بتوزيع السلطة بين الشمال والجنوب. وهذا ما أسفر عن اندلاع نزاع مرير بين حزب المؤتمر والتجمّع في الشمال، وبين الحزب الاشتراكي في الجنوب. وقد تم استخدام البرنامج الإسلامي للتجمّع بفعالية لتشويه سمعة برنامج الحزب الاشتراكي. ثم إن الخلافات الأيديولوجية بين أعضاء الحزب الاشتراكي وبين القادة الدينيين للتجمّع، مثل الشيخ الزنداني الذي اعتاد أن يصف الحزب الاشتراكي بأنه منظمة مُلحِدة، فاقمت التوترات بين الشمال والجنوب.

وبعد هزيمة الحزب الاشتراكي في الحرب الأهلية العام ١٩٩٤، شكّل

حزب المؤتمر والتجمّع حكومة كان فيها هذه الأخير شريكاً صغيراً في الائتلاف الحاكم. وقد ركّزت الكتلة البرلمانية للتجمّع في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية على تطابق التشريع اليمني مع أحكام الشريعة، وهو الأمر الذي قبله الرئيس صالح عبر تضمين الشريعة في الدستور كمكافأة للتجمّع على دعمه له في الحرب الأهلية. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، عدّل حزب المؤتمر والتجمّع المادة رقم ٣ من الدستور ليجعلا من الشريعة مصدر كل التشريعات. وهذا التعديل كان أوضح دليل على التزام التجمّع بالبرنامج الإسلامي في الفترة بين العامين ١٩٩٣ و١٩٩٧، بيد أنه فشل في الانطلاق منه لإدخال المزيد من التغييرات التشريعية. صحيح أن العديد من القادة الدينيين في التجمّع رفضوا قانون التعليم الذي أقره حزب المؤتمر والحزب الاشتراكي قبل العام ١٩٩٤، ومكّن الحكومة من إغلاق بعض المؤسسات التعليمية التي تعلّم الشريعة والفقه، إلا أن الكتلة البرلمانية للتجمّع فشلت في تغيير هذا القانون.

لكن، بعد انتخابات العام ١٩٩٧، تلوّن أداء التجمّع وأولوياته التشريعية مع تغيّر موقعه في السياسات اليمنية نتيجة لانضمامه إلى صف المعارضة. وهو استخدم مشاركته في البرلمان لإبراز التزامه بالآليات الديمقراطية واعترافه بشرعية الإطار القانوني القائم للدولة. كما إنه دعا إلى إدخال إصلاحات سياسية واقتصادية. وعلى عكس مبادراته التشريعية قبيل العام ١٩٩٧، خصّصت الكتلة البرلمانية للإصلاح اهتماماً أقل للتشريع المتعلق بالقضايا الدينية والأخلاقية. والواقع أن التجمّع لم يتحرّك في هذا السياق إلا بعد أن اقترح حزب المؤتمر قوانين تتناقض مع بعض بنود الشريعة، فحاول إسقاطها.

منذ برلمان ١٩٩٧ ـ ٢٠٠٣، تغيرّت الأولويات التشريعية للتجمّع، وبات يسعى إلى تحقيق الآتي: تعديلات دستورية تستهدف توزيعاً أكثر عدلاً للسلطة بين الحكومة وبين المعارضة؛ إصلاحات في القوانين الانتخابية والقوانين الخاصة بالحقوق السياسية؛ تحسين رقابة البرلمان على السياسات الحكومية الاقتصادية ـ الاجتماعية؛ وتقليص الفساد. علاوة على ذلك، سعى التجمّع، وإن بدرجة أقل، إلى إدخال التشريعات الدينية. وقد أصبحت هذه الأولويات أكثر وضوحاً بعد أن اتّفقت أحزاب اللقاء المشترك والتجمّع في كانون الثاني/ يناير من العام ٢٠٠٣، على برنامج مشترك لخوض انتخابات العام ٢٠٠٣، وأيضاً على وضع برنامج برلماني مشترك.

في ما يتعلّق بالتعديلات الدستورية، صوّتت كتلة التجمّع البرلمانية في العام ٢٠٠٠ لصالح تعديلين تقدّمت بهما الحكومة، مدّدا ولاية البرلمان من أربع إلى ست سنوات وولاية الرئيس من خمس إلى سبع سنوات. ومن خلال تأييده التعديلين، افترض التجمّع أن إطالة ولاية البرلمان من شأنها أن توفّر للعمل التشريعي مزيداً من الاستقرار، وأن تحرّر الأحزاب جزئياً من تأثير القواعد الانتخابية القوية، على غرار القبائل. كذلك، توقّع التجمّع أن تُسهّل الولاية البرلمانية الأطول أمداً تحقيق إصلاحات سياسية واقتصادية.

في بياناته العلنية، دافع التجمّع عن تعديل مدة ولاية الرئيس كوسيلة لجعل البلاد أكثر استقراراً. لكن هذا التأييد عكس في الواقع دعم قادة التجمّع الرئيسيين، بمن فيهم الأحمر والزنداني، للرئيس صالح. لكن، حين اقترح صالح العام ٢٠٠٧، عبر التعديلات الدستورية الإضافية التي تقدّم بها حزب المؤتمر، تحويل اليمن من النظام الرئاسي إلى النظام البرلماني، وتقليص فترة الولاية الرئاسية إلى خمس سنوات، وتحديد الولايتين المتتاليتين كحد أقصى، رفضت كتلة التجمّع الاندراج في هذا المسعى. وقد انتقد برلمانيو التجمّع مبادرة الرئيس لكونها لاديمقراطية ومُصممة للحفاظ على هيمنته وهيمنة حزب المؤتمر على السياسات اليمنية. وطيلة العام ٢٠٠٨، ومعظم العام ٢٠٠٩، كان هذان الحزبان، جنباً إلى جنب مع أحزاب أصغر، يناقشان هذه الاقتراحات في ملتقى التشاور الوطني[١٩].

أما في ما يتعلّق بالقوانين الانتخابية وتلك المتعلّقة بالحقوق السياسية، فقد حاول نواب التجمّع بدأب عرقلة مبادرات زملائهم في حزب المؤتمر التي اعتبروها لاديمقراطية المضمون. بيد أن حزب المؤتمر كان قادراً على تجاهل معارضة التجمّع في معظم الحالات بفضل الغالبية البرلمانية المريحة التي يتمتّع بها.

وثمة أمثلة على ذلك توالت تباعاً؛ ففي العام ٢٠٠٠، عارض نواب التجمّع مشاريع القوانين المتعلّقة بالمجالس المحلية التي تضمّنت تعيين وزارة الداخلية للمحافظين. كما طالب التجمّع بوجوب انتخاب المحافظين بشكل

---

(١٩) التجمّع اليمني للإصلاح، أداء ومواقف الكتلة النيابية للتجمّع اليمني للإصلاح ٢٠٠٣-٢٠٠٩ (صنعاء: التجمّع اليمني للإصلاح، ٢٠٠٩).

مباشر مثلهم مثل أعضاء المجالس المحلية. بيد أن الغالبية التي يتمتّع بها حزب المؤتمر مرّرت القانون[٢٠]. وفي العام ٢٠٠٨، ناقش البرلمان مجدداً قانون المجالس المحلية، فاقترحت كتلة حزب المؤتمر تعديلاً ينص على انتخاب المحافظين من جانب أعضاء المجالس المحلية بدل تعيينهم من قِبَلْ الرئيس. وقد عارض نواب التجمّع هذا التعديل الذي بدا لاديمقراطياً لأنه يصب بوضوح في طاحونة حزب المؤتمر الذي يسيطر على ٨٠ في المئة من مقاعد المجالس المحلية منذ الانتخابات المحلية العام ٢٠٠٦، وجددوا مطالبتهم بالانتخاب المباشر للمحافظين. بيد أن هذه المطالبة ذهبت سُدى، إذ إن البرلمان أقر التعديل الذي اقترحه حزب المؤتمر[٢١].

في العام ٢٠٠٦، وقّع حزب المؤتمر وأحزاب اللقاء المشترك، بما في ذلك تجمّع الإصلاح، «اتفاق مبادئ» يهدف إلى تنظيم الانتخابات الرئاسية والمحلية في أيلول/سبتمبر من تلك السنة. هذا الاتفاق، الذي سبقه تصديق البرلمان على قانون جديد للانتخابات والاستفتاءات (القانون ٢٦/ ٢٠٠٦)، غيّر تركيبة اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، إذ هي أضافت عضوين من أحزاب اللقاء ليصبح العدد الإجمالي للجنة أربعة أعضاء بعد أن كانوا خمسة يعيّنهم حزب المؤتمر. كما نصّ الاتفاق على أن اللجان الانتخابية الفرعية، المسؤولة عن المصادقة على صحة لوائح الناخبين والإشراف على العملية الانتخابية، ستتألف من ٥٤ في المئة من أعضاء يعيّنهم حزب المؤتمر و٤٦ في المئة تعيّنهم أحزاب اللقاء. علاوة على ذلك، شدّد الاتفاق على ضرورة حياد الأجهزة الأمنية والعسكرية، والأموال العامة، وإعلام القطاع الخاص خلال الانتخابات[٢٢].

---

(٢٠) جلال إبراهيم فقيرة، «الأداء السياسي للبرلمان اليمني ١٩٩٧-٢٠٠٣،» دراسة نُشِرَت على موقع الجزيرة.نت، في ٣ نيسان/ أبريل ٢٠٠٤، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E1B6DECE-90C8-473B-8EE9-BE9EBAC916A5.htm>.

(٢١) عبده عياش، «مشروع انتخاب المحافظين يجدّد خلاف السلطة والمعارضة باليمن،» دراسة نُشِرَت على موقع الجزيرة.نت، في ١٣ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/20957537-DAFD-4122-977A-A440E-8DE4968.htm>.

انظر أيضاً: نصّ القانون السلطة المحلية ٤/ ٢٠٠٠ المعدّل بموجب القانون ١٨/٢٠٠٨، والمُصَدَّق عليه من قبل البرلمان اليمني في ٧ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨، اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، <http://www.scer.org.ye/arabic/authoritylawa.htm>.

(٢٢) عبد السلام طاهر، «الحزب الحاكم في اليمن يوقع مع المعارضة اتفاق مبادئ لضمان انتخابات نزيهة،» **الشرق الأوسط**، ١٩/٦/٢٠٠٦، <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=369003&issueno=10065>.

بيد أن نواب التجمّع، وبعد بيانات أوّلية مغالية في إبداء الفرح والارتياح، باتوا متحررين من الأوهام حول طبيعة العمل الداخلي للجان غداة الأيام الأولى لعملية المصادقة على صحة لوائح المُقترعين. وقد ادّعى التجمّع أن اللجنة العليا للانتخابات فشلت في تنفيذ مهمتها، كما اتهم أعضاء حزب المؤتمر في اللجنة بإعاقة عملية المصادقة، وطرد مراقبي الانتخابات التابعين لمنظّمات المجتمع المدني، وباستخدام الأجهزة الأمنية لتخويف أعضاء أحزاب اللقاء في اللجنة[٢٣]. على أي حال، انتهت الانتخابات الرئاسية بفوز كاسح لمرشح حزب المؤتمر، الرئيس صالح، على مرشح أحزاب اللقاء فيصل بن شملان، إذ حصد صالح ٧٧,٢ في المئة من الأصوات. هذا إضافة إلى أن الانتخابات المحلية كانت نصراً ساحقاً لحزب المؤتمر.

في العام ٢٠٠٨، اقترح نواب التجمّع قانوناً جديداً لضمان استقلال السلطة القضائية ولتنفيذ الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. وقد استهدف مشروع القانون الذي طرحه التجمّع تغيير عُرْف تعيين وزير العدل للقضاة، الأمر الذي كان يُعطي السلطة التنفيذية نفوذاً كبيراً على الجهاز القضائي. وقد نص مشروع القانون على إنشاء جمعية عامة تتكوّن من قضاة بارزين، تقوم بتعيين قضاة مؤهلين لتسنّم المناصب العليا، على أن تكون تسميات الجمعية خاضعة لموافقة البرلمان والرئيس[٢٤]. بيد أن اقتراح التجمّع أُحيل إلى لجنة برلمانية لدراسته، ولم يُتخذ أي قرار بشأنه حتى تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩[٢٥].

كذلك، وفي العام ٢٠٠٨، اقترح التجمّع أيضاً مشروع قانون لمنح وحماية حق الحصول الحر على المعلومات. وقد حظي المشروع بتأييد نواب معارضين آخرين وبدعم واسع من جانب منظّمات المجتمع المدني ومختلف الهيئات المهنية. لكن، وعلى الرغم من ذلك، أسقطت الغالبية البرلمانية لحزب المؤتمر المشروع. وفي وقت لاحق من ذلك العام، تبنّت الحكومة

---

(٢٣) «اللجنة العليا للانتخابات تؤكد فشلها وعدم أهليتها الدستورية والقانونية والإدارية والفنية،» الإصلاح نت، ٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦، <http://www.al-islah.net/details.aspx?pageid=3663&pagename=gen>.

(٢٤) عبد الباسط القاعدي، «عبد الرزاق الهجري: من يعتقد أن القضاء مستقل واهم، والإداريون جناح السلطة الآخر،» **الأهالي**، ١٩ شباط/ فبراير ٢٠٠٩، <http://www.alahale.net/includes/print.asp?id=2106>.

(٢٥) مقابلة هاتفية مع راجح بادي، مدير تحرير صحيفة **الصحوة** التابعة للتجمّع اليمني للإصلاح، أُجريَت في ١٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩.

مشروع قانون مُغاير أعدّه المركز الوطني للمعلومات، وهو هيئة حكومية، وطرحته على البرلمان للمداولة. ويتضمن مشروع الحكومة فرض قيود صارمة على المداخل إلى المعلومات، بما في ذلك العقوبات القاسية على الصحافيين (حتى نحو ستة أشهر سجن)، في حال نشر معلومات تعتبرها السلطات حسّاسة سياسياً أو تُشكّل تهديداً للأمن القومي اليمني ولعلاقات اليمن الخارجية. وحتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، كان لا يزال يتعيّن على البرلمان إقرار مشروع القانون هذا[٢٦].

لقد كرّس نواب التجمّع حيّزاً مهماً من اهتماماتهم للقضايا الاجتماعية والاقتصادية؛ ففي برنامجه الانتخابي في العامين ١٩٩٧ و٢٠٠٣، وأيضاً في العديد من بيانات البرامج، انتقد التجمّع بدأب فشل الحكومة في تحسين الأوضاع المعيشية لليمنيين من خلال تطبيق سياسات اقتصادية واجتماعية عادلة وفعّالة. وعلى غرار زملائهم الإسلاميين في بقية أنحاء العالم العربي، أجاد نواب التجمّع تقنية تدعيم انتقاداتهم لفشل الحكومة بالأرقام التي تُلقي الأضواء على الصعاب الاجتماعية والاقتصادية، منها على سبيل المثال أن أكثر من ٤٥ في المئة من سكان اليمن يعيشون بأقل من دولارين في اليوم، و١٨ في المئة يعيشون بأقل من دولار واحد، وأن معدل البطالة قفز إلى ذرى شاهقة بلغت ٣٥ في المئة. بيد أن التجمّع حصر فعاليته البرلمانية حيال السياسات الاقتصادية والاجتماعية في دائرة الانتقادات للحكومة فحسب، وفشل إلى حد كبير في زيادة الرقابة البرلمانية الفعّالة أو في تطوير سياسات بديلة[٢٧]. هذا الفشل جعل التجمّع أكثر شبهاً بالأحزاب والحركات السياسية الإسلامية التي تشارك في الحياة السياسية العربية. إذ إن حزب العدالة والتنمية المغربي، وجماعتي الإخوان المسلمين في مصر والأردن، وإسلاميي الجزائر، تعرّضوا كلهم إلى انتقادات عنيفة بسبب عجزهم عن تطوير برامج سياسة عليا محدّدة تُعالج قضايا على غرار الفقر والبطالة والخدمات الاجتماعية.

منذ العام ١٩٩٧، كانت كتلة التجمّع ترفض الميزانية السنوية للحكومة

---

(٢٦) «إجماع برلماني على مشروع عشال بشأن قانون الحصول على المعلومات،» الإصلاح نت، ١٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٩، <http://www.al-islah.net/print.aspx?pagename=gen&pageid=6946>.

(٢٧) التجمّع اليمني للإصلاح، **أداء ومواقف الكتلة النيابية للتجمّع اليمني للإصلاح ٢٠٠٣ - ٢٠٠٩**.

وتمتنع عن التصويت على القضايا المالية. بيد أن اعتراض التجمّع على مشاريع القوانين التي يقترحها حزب المؤتمر حيال القضايا الاقتصادية والاجتماعية، بقيت غير فعّالة إلى حد كبير، بسبب الهيمنة البرلمانية لهذا الأخير. وعلى سبيل المثال، عارضت كتلة التجمّع قانون ضريبة الدخل الجديد في العام ٢٠٠٥، وقانون الأجور والرواتب في العام ٢٠٠٧، ومختلف إجراءات الخصخصة التي سمحت للمستثمرين الأجانب بحيازة ممتلكات عقارية في اليمن في العام ٢٠٠٩. وفي كل هذه الحالات الثلاث، نجحت الغالبية البرلمانية لحزب المؤتمر في تمرير التشريعات الخاصة بها، ولم يتمكّن التجمّع سوى من إدخال تعديلات على حفنة ضئيلة من مشاريع القوانين التي اقترحها. ومؤخّراً، في العام ٢٠٠٩، عدّلت كتلة التجمّع بشكل ناجع قانون القروض الصغيرة، فيما كان مشروع القانون الذي طرحته الحكومة يعطي المصرف المركزي حق مصادرة ملكيات المُقترِضين في حال فشلوا في دفع قروضهم المستحقة للحكومة. وقد اعتبر التجمّع ذلك مناقضاً لأحكام الشريعة، وطالب بإلغاء هذا البند. وقبل إقراره، تم تعديل مشروع القانون بحيث يُمنح المصرف المركزي الحق فقط في إحالة المدينين المُفلسين إلى السلطات القضائية[٢٨].

في إحصاء للمساءلات البرلمانية التي وجّهها التجمّع إلى الحكومة في الفترة بين العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٩، تبيّن أن من بين ١١٩ مساءلة، تمحور ٤١ منها حول التعاليم الإسلامية والأخلاق. وقد تراوحت هذه القضايا بين بيع المشروبات الكحولية في بعض المناطق وعرض «الأفلام غير المُحتشمة» في الفنادق، إلى إغلاق المدارس الدينية. لكن، وفي ما يتعلّق بالتشريعات الدينية، لم ينجح نواب التجمّع خلال السنوات الأخيرة سوى في تعديل مشروعي قانون انطلاقاً من برنامجهم الإسلامي؛ ففي العام ٢٠٠٥، تعاونت كتلة التجمّع مع الغالبية البرلمانية لحزب المؤتمر لجعل الشريعة جزءاً من منهاج الدراسة في أكاديمية الشرطة التابعة للدولة، ولإدخال تعديل على

---

(٢٨) المصدر نفسه، وانظر أيضاً: حسين الجرباني، «اليمن: «الإصلاح» ينسحب من جلسة التصويت على تعديلات قانون ضريبة المبيعات،» **الشرق الأوسط**، ٦/ ٧/ ٢٠٠٥، <http://www. asharqalawsat.com/details.asp?section=4&issueno=9717&article=310202&feature>, and «البرلمان يعيد مشروع قانون التمويل الأصغر إلى اللجنة المالية،» **الصحوة**، ١٦/ ٣/ ٢٠٠٩، <http://www.alsahwa-yemen.net/view_news.asp?sub_no=1_2009_03_16_69239>.

القانون ١٠/ ٢٠٠١[٢٩]. في العام ٢٠٠٩، كان بعض نواب كتلة التجمّع من ضمن الغالبية البرلمانية التي رفضت التعديلات التي اقترحتها الحكومة في قوانين الأحوال الشخصية (القانون ١٤/ ٢٠٠٢ والقانون ٢٠/ ١٩٩٢) لرفع سن التأهيل للزواج لدى النساء من ١٥ إلى ١٨ سنة. وفي خاتمة المطاف، وبعد وضع رأي لجنة تقنين الشريعة البرلمانية، أقرّت الغالبية البرلمانية رفع سنّ النساء المؤهلات للزواج إلى ١٧ عاماً[٣٠].

والواقع أن النقاشات البرلمانية حول رفع سن الزواج للنساء، كشف مدى البون الشاسع بين مختلف نواب التجمّع حول كيفية تفسير برنامج حزبهم الإسلامي وعلاقته بالتشريع الديني؟ وهكذا، فإن حفنة من نواب التجمّع صوّتوا إلى جانب اقتراح الحكومة، في حين عمد آخرون، خاصة ممثلو التجمّع في لجنة التقنين إلى التنديد به بوصفه مناقضاً للشريعة ويُهدد الالتزام الأخلاقي للنساء[٣١].

كما كشف حادث سابق وقع في أيار/ مايو، الانقسامات الداخلية بين نواب التجمّع حيال تفسير البرنامج الإسلامي، وذلك حين دعا الرئيس صالح علماء الدين إلى تشكيل «مجالس فضيلة» لترقية الممارسات الأخلاقية وضمان الالتزام بتعاليم الإسلام في المجتمع. وقد كان كل من الشيخ الزنداني والشيخ حمود الزريحي من بين ٢٥ عالماً أسّسوا هذه المجالس. وقد عقدت مجالس الفضيلة سلسلة اجتماعات دعا فيها العلماء إلى حظر استهلاك الكحول، ومنع النساء من العمل في الشركات الخاصة، ومراقبة الشواطئ والأماكن العامة، وإجراءات أخرى هدفها فرض الفضائل ومكافحة الرذائل. ولاحقاً، انضم العديد من أعضاء التجمّع، على الأخص رجال الدين والدُعاة، إلى مجالس الفضيلة.

---

(٢٩) التجمّع اليمني للإصلاح، **أداء ومواقف الكتلة النيابية للتجمّع اليمني للإصلاح ٢٠٠٣-٢٠٠٩**.

(٣٠) مقابلة هاتفية مع راجح بادي، مدير تحرير صحيفة **الصحوة** التابعة للتجمّع اليمني للإصلاح، أُجريَت في ١٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٩. انظر أيضاً: «مجلس النواب يستكمل مناقشته تقرير لجنة تقنين أحكام الشريعة الإسلامية،» الموقع الالكتروني للبرلمان اليمني، ١١ شباط/ فبراير ٢٠٠٩، <http://www.yemenparliament.com/det.php?sid=725>، ونبيل عبد الرب، «المواد الدينية الشرعية تثير خلافاً بين البرلمان والحكومة،» المؤتمر.نت، ٢٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٥، <http://www.almotamar.net/news/19594.htm>.

(٣١) Abdul-Aziz Oudah, «The Parliament Increases Age of Marriage to Seventeen,» *Yemen Observer*, February 14, 2009, <http://www.yobserver.com/local-news/printer-10015774.html>.

هذا التطور عرّض التجمّع إلى وابل عنيف من الانتقادات من جانب شركائه في أحزاب اللقاء ومنظّمات المجتمع المدني، التي خشيت أن تقلّص مجالس الفضيلة غالبية الحريات الشخصية باسم الدين. وقد أُجبر التجمّع على التصريح علناً بأنه كحزب سياسي لن يتدخل في قضايا الأخلاق، وبالتالي، فإنه لا يرفض مجالس الفضيلة ولا يقبلها. كما وصف هذا التصريح قرار أعضاء التجمّع الانضمام إلى المجالس بأنه شخصي ولا يعكس خط الحزب.

على الرغم من أن الموقف الرسمي للتجمّع إزاء مجالس الفضيلة، أظهر درجة من الفصل العملي بين النشاط السياسي وبين العناصر الدينية (جماعة الإخوان والسلفيون)، إلا أنه كشف الانقسامات الداخلية في صفوف التجمّع حيال تفسير البرنامج الإسلامي؛ فالتجمّع لا يستطيع التنكّر لمسألة تأسيس المجالس أو التنديد بأحد المبادرين لها، وهو الزنداني العضو البارز في الحزب. وقد كان عليه إرضاؤه وإرضاء أتباعه النافذين لئلا يخسر دعمهم. لكن، كان على التجمّع أيضاً أن يحترم أعضاءه الذين ابتعدوا عن مبادرة الزنداني بعد أن أطلّوا عليها بصفتها خطوة لا جدوى سياسية منها ويتعيّن على الحزب عدم التماهي معها[٣٢].

على وجه الإجمال، كان تأثير التجمّع على العملية التشريعية محدوداً في الغالب، منذ أن انتقل إلى صفوف المعارضة في العام ١٩٩٧. وفي الفترة بين العامين ١٩٩٤ و١٩٩٧، وحين اشترك التجمّع مع حزب المؤتمر في الحكومة الائتلافية، حقق أوضح نصر تشريعي له: تعديل المادة الثالثة من الدستور في العام ١٩٩٤، التي جعلت أحكام الشريعة مصدر كل تشريع. أما جهود التجمّع منذ العام ١٩٩٧ للدفع باتجاه تحقيق إصلاحات دستورية وقانونية لها مضمون ديمقراطي، فقد فشلت بسبب الهيمنة التي لا تُقارع لحزب المؤتمر على البرلمان، حيث كان هذه الأخير يتفوّق عددياً بشكل كاسح على نواب التجمّع في كل من الجلسات العامة وجلسات اللجان التي تُراجع فيها

(٣٢) نبيل الصوفي، «عن هيئة الفضيلة: مع قدسية الإختلاط وضد رذيلة الرقابة والغرف المغلقة،» مأرب برس، ٩ آب/ أغسطس ٢٠٠٨، <http://marebpress.net/articles.php?id=4031>.

انظر أيضاً: عبد السلام محمد، «بين تخوّف سياسيين ودعم علماء كبار بالحزب، «الأمر بالمعروف» اليمنية تقسم حزب الإصلاح،» إسلام أونلاين، في ١٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٨، <http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1212925307466>.

الاقتراحات التشريعية والمراسيم الجمهورية التي تُناقَش في البرلمان[٣٣].

لكن، وعلى الرغم من أن الازدواجية والتأرجح المديدين في مواقف التجمّع إزاء الرئيس صالح وحزب المؤتمر قد عرقلا فعاليته في البرلمان، إلا أن ما حدّ من النجاحات التشريعية للتجمّع أكثر من أي شيء آخر، هو تمركز السلطات في أيدي الرئيس والحزب الحاكم. وعلى هذا المستوى، فإن تجربة الإسلاميين اليمنيين تتماهى مع الأنماط الإقليمية الأوسع للحركات والأحزاب الإسلامية، والتي أثبتت هي أيضاً أنها مجموعات معارضة غير فعّالة، في برلمانات تسيطر عليها أنظمة سلطوية.

رابعاً: مسارات التطوّر: تأثيرات المشاركة السياسية على التجمّع اليمني للإصلاح

على الرغم من تأثيره المحدود على البرلمان، واصل التجمّع اليمني للإصلاح خوض غمار الانتخابات على المستويين الوطني والمحلي، ملتزماً بقواعد اللعبة السياسية. وفي ماعدا الحرب الأهلية التي اندلعت في العام ١٩٩٤، والتي شارك فيها إلى جانب حزب المؤتمر لإلحاق الهزيمة بالحزب الاشتراكي، فقد حافظ التجمّع على التزامه بالمشاركة السلمية في الحياة السياسية منذ تأسيسه في العام ١٩٩٠. والحال أن القبول الناشئ للتجمّع بالإجراءات الديمقراطية وبالتعددية خلال التسعينيات، تطوّر بحيث بات الآن ركيزة لا جدال فيها من ركائز أيديولوجية الحزب ودوره. وفي الواقع، أظهرت تجربة التجمّع في اللقاء المشترك استعداده للتعاون مع أحزاب مختلفة

(٣٣) في البرلمان الحالي، يتمثّل التجمّع اليمني للإصلاح في اللجان الدائمة على النحو الآتي: لجنة القوى العاملة والشؤون الاجتماعية (٢ من أصل ١١)؛ لجنة الشؤون الدستورية والقانونية (٣ من أصل ١٧)؛ لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين (٢ من أصل ١٣)؛ لجنة العدل والأوقاف (٣ من أصل ١٢)؛ لجنة السلطة المحلية (٢ من أصل ١١)؛ لجنة تقنين أحكام الشريعة الإسلامية (٢ من أصل ٧)؛ لجنة الدفاع والأمن (٢ من أصل ١٢)؛ لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان (٣ من أصل ١٥)؛ لجنة التجارة والصناعة (١ من أصل ١٢)؛ لجنة التربية والتعليم (٣ من أصل ١٤)؛ لجنة الإعلام والثقافة والسياحة (٣ من أصل ١٠)؛ لجنة الصحة العامة والسكان (٢ من أصل ١٥)؛ لجنة التعليم العالي والشباب والرياضة (٣ من أصل ١٥)؛ لجنة النفط والتنمية والثروات المعدنية (٢ من أصل ١٩)؛ لجنة المياه والبيئة (١ من أصل ١٣)؛ لجنة الخدمات (١ من أصل ١٧)؛ لجنة الشؤون المالية (٣ من أصل ١٨)؛ لجنة الزراعة والري والثروة السمكية (١ من أصل ١٧).

معه أيديولوجياً وبرنامجياً، ولتطوير برنامج مشترك انتخابي وبرلماني لدفع مسيرة الإصلاح قُدُماً إلى الأمام.

لكن، ومع ذلك، كان على التجمّع تخطّي مروحة من العقبات للمشاركة في الحياة السياسية؛ فالعمل في إطار نظام سلطوي، حيث يسيطر الرئيس وحزبه على تلابيب الحياة السياسية ويجرّدان قاعدة الضبط والموازين بين مؤسسات الحكم من معناها، دفع التجمّع إلى الحفاظ على روابطه مع النظام منذ انتقاله إلى صفوف المعارضة في العام ١٩٩٧، وذلك لجني بعض النفوذ في ما يتعلّق بالخيارات السياسية الرئيسة. كما تعيّن على التجمّع تخطّي عقبة قاعدته الشعبية المختلطة وانقساماته الداخلية، للانخراط في المشاركة السياسية. وقد حالت الفئات القَبَلية، وجماعة الإخوان المسلمين، والسلفيون في التجمّع من دون قدرة الحزب على تطوير أيديولوجية وبرنامج واضحَي المعالم. وكما أظهر تحليل كل من أولويات الحزب التشريعية وأدائه، دُفعت كتلة التجمّع البرلمانية إلى التوفيق ما بين المصالح القَبَلية والسياسية، وبين مختلف التفسيرات التي طرحها القادة النافذون للبرنامج الإسلامي للحزب، وبين أولئك الذين يرون التجمّع على أنه جزء من أحزاب اللقاء المشترك المعارِض، وأولئك الذين يشجبون التعاون مع اللقاء المشترك ولازالوا ينظرون إلى حزب المؤتمر كحليف. والحصيلة كانت تواصل الالتباسات داخل التجمّع في ما يتعلّق بأيديولوجيته وبرنامجه، والتشكيك الواسع خارج صفوفه حيال الموقع الحقيقي للحزب.

هذه القسمات جعلت تجربة التجمّع مختلفة عن بقية الأحزاب والحركات الإسلامية في العالم العربي، وإن لم يكن بشكل كامل. بالطبع، تمكّنت معظم الأحزاب الإسلامية العربية، التي تشارك في السياسة انطلاقاً من صفوف المعارضة، أن تزيل التباساتها الأيديولوجية الأوّلية وأن تُبلور برامج برلمانية واضحة. بيد أن التجمّع لم يتمكّن من ذلك حتى الآن. ومع هذا، كان على التجمّع، وعلى غرار بقية الإسلاميين، أن يكون مسؤولاً أمام قواعده الشعبية لتحقيق ولو مجرّد إصلاحات محدودة، ولتبرير أسباب استمرار التزامه بالإصلاح. ومثله مثل الإسلاميين في أماكن أخرى، برّر التجمّع نفسه من خلال خطاب ذي مرجعيات متعددة: فهو **أولاً**، وضع الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في إطار عملية تغيير طويلة الأمد وتدريجية تتطلّب من مؤيديها التحلّي بالصبر. وهو **ثانياً**، طرح المشاركة السلمية على أنها الخيار الأفضل المُتاح لمنافسة النظام السلطوي، وللحفاظ على السلام داخل المجتمع اليمني.

وهذه الحجة الأخيرة تجد صدى جيّداً في بلد مثل اليمن مرّ في السابق في مراحل طويلة من انعدام الاستقرار، ويبدو أنه على وشك الدخول في مرحلة مشابهة الآن. وقد جرى في الواقع استخدام المخاطر الأمنية وانعدام الاستقرار المتنامي في شمال اليمن وجنوبه، بفعالية من قِبَلْ التجمّع لتبرير مشاركته في الحياة السياسية الرسمية واتصالاته المستمرّة مع النظام بوصفها ضرورية لصون اليمن من خطر فشل الدولة فيه أو حتى من احتمال تفكّكه.

لقد أصبحت الأحزاب والحركات الإسلامية أكثر تعقيداً من الناحية المؤسسية وأكثر استجابة للإجراءات الديمقراطية الداخلية من خلال انخراطها في العمل الحزبي. وعلى سبيل المثال، طوّر حزب العدالة والتنمية المغربي حالة من الفصل الوظيفي بين الحركة الدينية وبين الحزب، فيما صاغت جماعة الإخوان المسلمين المصرية حالة من الفصل الوظيفي بين الحركة والكتلة البرلمانية. وبدوره، اتّجه التطوّر الداخلي للتجمّع اليمني للإصلاح نحو تطوّر مؤسسي مُطّرد أيضاً.

تتضمّن بنية التنظيم وصناعة القرار التي طوّرها التجمّع مستويات تشريعية وتنفيذية ستة هي: المؤتمر العام؛ مجلس الشورى المركزي؛ الهيئة العليا؛ الأمانة العامة؛ الهيئة القضائية؛ والمؤتمرات والمجالس المحلية في كل من محافظات البلاد العشرين. ووفقاً لقوانينه الداخلية، وفي جميع هذه المستويات، يسند التجمّع صناعة القرار وتشكيل القيادة إلى مبدأ الشورى الذي يفرض على أعضاء الحزب التداول في ما بينهم وممارسة مقاربة تشاركية[٣٤].

وفي اجتماع عقده في آذار/ مارس ٢٠٠٩، عدّل المؤتمر العام للتجمّع، وهو الهيئة التنفيذية الرئيسة في الحزب، مواد عدة من قوانينه الداخلية، وذلك لإفساح المجال أمام تحقيق قدر أكبر من الديمقراطية الداخلية واللامركزية والمشاركة. المثال الأبرز هنا كان تعديل المادة رقم ١٢ من القوانين الداخلية. إذ قبل هذا التعديل، كانت هذه المادة تمنح المؤتمر العام الحق في أن ينتقي من بين أعضائه مندوبي مؤتمرات التجمّع المحلية. أما المادة رقم ١٢ المعدّلة، فنصّت على أن ينتخب أعضاء المجالس المحلية مندوبي المؤتمرات المحلية مباشرة. كذلك، وفي الاجتماع نفسه، عدّل المؤتمر العام المادة رقم

(٣٤) القوانين الداخلية للتجمّع، ٢٠٠٥.

١٤ لنقل مسؤولية انتخاب أعضاء مجلس الشورى المركزي، وهو البرلمان الداخلي للحزب، من المؤتمر العام نفسه إلى المؤتمرات المحلية.

هذان التعديلان الأخيران، يُظهران مدى استعداد التجمّع لتحسين العمل الداخلي لهيئاته التنفيذية والتشريعية، عبر توفير درجة عالية من كل من الديمقراطية الداخلية واللامركزية في صلاحيات صناعة القرار، ونقلها من المستوى الوطني إلى المستويات المحلية. كما إنهما يسلّطان أضواءً إيجابية أخرى على الالتزام الاستراتيجي للتجمّع بالإجراءات الديمقراطية. وتجدر الملاحظة هنا أن تعديل المادتين رقمي ١٢ و١٤، جاء بتحفيز ليس من مجالس التجمّع المحلية ـ التي تستفيد من هكذا تعديلات ـ فحسب، بل أيضاً من شخصيات بارزة عدة في القيادة، في أعقاب مناقشات واسعة جرت داخل الحزب[٣٥].

لكن، وعلى عكس ديناميكية الدمقرطة لدى التجمّع والتي تجلّت من خلال التفاعل ما بين مستويات الحزب الوطنية والمحلية، فإن السمتين الرئيستين المُكمّلتين للديمقراطية الداخلية في الأحزاب السياسية (وهما الحراك وتغيير القيادة)، بقيتا غائبتين إلى حد كبير؛ فقد ظلّ الشيخ الأحمر رئيساً للهيئة العليا النافذة للتجمّع منذ تأسيس الحزب إلى حين وافته المنيّة في العام ٢٠٠٧. والواقع أن التثبيت الرابع والأخير للأحمر في منصبه من قِبَلْ المؤتمر العام، والذي حصل قبل وفاته بوقت قصير، خرق قوانين التجمّع الداخلية التي تنصّ على إمكانية تجديد ولاية رئيس الهيئة العليا ثلاث مرات متتالية فقط. أما الشيخ الزنداني، فقد بقي رئيساً لمجلس الشورى المركزي في التجمّع لثلاث ولايات متتالية من العام ١٩٩٥ حتى العام ٢٠٠٧. ثم، في العام ٢٠٠٧، استُبدل الزنداني كرئيس للمجلس بمحمد بن عجلان، الذي كان نائباً للرئيس بين العامين ١٩٩٥ و٢٠٠٧. وبعدئذ، جرى انتخاب الزنداني ليشغل مقعداً في الهيئة العليا للحزب[٣٦].

---

(٣٥) مقابلة هاتفية مع راجح بادي، مدير تحرير صحيفة **الصحوة** التابعة للتجمّع اليمني للإصلاح، أُجريَت في ٢٢ آذار/ مارس ٢٠٠٩.

(٣٦) مصطفى نصر، «مؤتمر الإصلاح.. الآنسي: المؤتمر وقفة تقييمية لأداء الإصلاح.. الصوفي: الإدارة الحزبية الإصلاحية لم تستطع الانحياز للبرنامج السياسي.. الدكتور الشعيبي وهزاع يطالبان الإصلاح بمعارضة وطنية فاعلة،» سبأ نيوز، ٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٥، <http://www.sabanews.net/ar/print87894.htm>.

علاوة على ذلك، رسم فقدان الحراك والتغيير في مناصب القيادة رفيعة المستوى (وهو ما جعل التجمّع غير مختلف البتة عن بقية الأحزاب في اليمن) معالم التركيبة الأوسع لمجلس الشورى المركزيح فمنذ تأسيس التجمّع، سيطر الأعضاء القَبَليون والدينيون المؤثّرون بشكل متواصل على ما يفوق أغلبية الثلثين في المجلس (١٠٠ من أصل ١٣٠ مقعداً)[٣٧]. بيد أن التجمّع ليس قادراً على إبراز درجة عالية من الحراك والتغيير سوى في المناصب القيادية على المستوى المحلي التي تتحدّد عبر الانتخابات الداخلية التي يتنافس فيها مرشّحون لتولّي القيادة في المؤتمرات والمجالس المحلية. وقد أكّدت الجولة الأخيرة من انتخابات المؤتمرات والمجالس المحلية التي جرت في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧، هذا المنحى[٣٨].

ثمة مسار تطوّر آخر بين الأحزاب والحركات الإسلامية في العالم العربي، يتمثّل في انفتاحها التدريجي إزاء النساء. وهنا أيضاً، حملت تجربة التجمّع اليمني للإصلاح أوجه تشابه مع الطيف الإسلامي الأوسع؛ فقد تغيّر خطاب التجمّع حيال المرأة مع الوقت، من التشكيك الأولي بالنشاط السياسي النسائي إلى قبول هذا النشاط لاعتبارات سياسية وبراغماتية. وهكذا تمّ في العام ١٩٩٨، انتخاب نساء للمرة الأولى إلى مجلس الشورى المركزي للتجمّع، وفزن بسبعة مقاعد. وحالياً، تشغل ١٧ امرأة مقاعد في المجلس. وفي اجتماع المؤتمر العام للتجمّع في آذار/ مارس ٢٠٠٩، جرى تعديل المادة رقم ٣٦ من قوانين الحزب الداخلية للسماح بتمثيل نسائي أكبر، كما جرت إضافة دائرة خاصة بالنساء إلى الأمانة العامة.

الحافز الرئيس لانفتاح التجمّع التدريجي على النساء، كان في المقام الأول تنافسه الانتخابي مع حزب المؤتمر. وعلى غرار الإسلاميين العرب في دول أخرى، امتلك التجمّع دوماً قواعد شعبية نسائية مهمة (تُشكّل النساء حالياً ١٨ في المئة من مجموع أعضاء الحزب). ومع ذلك، ظلّت النساء تُعانين إلى حد كبير من سوء التمثيل داخل التجمّع، واستُبعدن عن تبوّؤ

---

(٣٧) عبد الكريم سلام، «الإصلاح اليمني: الحرس القديم يُعزِّز مَواقفه،» سويس إنفو، ١ آذار/ مارس ٢٠٠٧، <http://www.swissinfo.ch/ara/detail/index.html?cid=5750262>.

(٣٨) عبد القوي العزاني، منصور بلعيدي وعبد الواسع راجح، «في انتخابات حرة وتنافسية حملت مفاجآت في النتائج،» الصحوة.نت، ٢٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧، <http://www.alshibami.net/saqifa//showthread.php?t=24040>.

المناصب القيادية وعن الترشّح إلى الانتخابات في تسعينيات القرن الماضي. لكن، في السنوات الأخيرة، ولاسيما بعد أداء التجمّع الضعيف في الانتخابات الرئاسية والمحلية في العام ٢٠٠٦ ـ حيث لم يُرشّح امرأة واحدة لشغل أي من المقاعد الـ ٧٠٠٠ المتنافَس عليها في المجالس المحلية ـ توصّل قادة الحزب إلى إدراك أهمية مسألة تعبئة النساء، وبالتالي الحاجة إلى تمثيلهنّ بشكل أفضل في هيئات الحزب التشريعية والتنفيذية.

لكن، وكما مع مختلف القضايا السياسية وقضايا السياسات العامة، ابتلى انفتاح التجمّع على النساء بالانقسامات الداخلية؛ فقد عارض بعض القادة القَبَليين والدينيين هذا الانفتاح، اعتماداً على تفسير محافِظ لأحكام الشريعة، بينما ضغط آخرون لإدخال الكوتا النسائية في مستويات الحزب كافة[٣٩]. وبسبب الانقسامات الداخلية في الحزب، امتنعت كتلة التجمّع البرلمانية باستمرار خلال السنوات الثلاث الماضية عن تبنّي مقترحات عدة تقدّم بها حزب المؤتمر، وهدفت إلى إدخال كوتا نسائية تتراوح بين ١٠ و١٥ في المئة في البرلمان، و٢٠ ـ ٢٥ في المئة في المجالس المحلية، و١٠ في المئة في مجلس الدولة الاستشاري.

خلاصة

يشترك التجمّع اليمني للإصلاح مع الأحزاب والحركات الإسلامية الأخرى الناشطة في العالم العربي في بعض الخصائص الرئيسة؛ فهو، على غرارهم، يمتلك أيديولوجية وبرنامجاً يستندان إلى المرجعية الدينية. كما إنه دأب على المشاركة في العمل الحزبي بهدف تحقيق إصلاحات دستورية وسياسية واقتصادية ـ اجتماعية. كذلك، بات التجمّع تدريجياً ملتزماً بالإجراءات الديمقراطية سواء على المستوى الحزبي الداخلي أو أيضاً على نطاق السياسة اليمنية ككل. وبالتالي، هذه الخصائص المشتركة تبرّر اعتبار التجمّع حزباً إسلامياً. ومع ذلك، يختلف التجمّع عن معظم الإسلاميين العرب من جوانب عدة: فهو يجمع بين التأثيرات القَبَلية، وبين تأثيرات جماعة

(٣٩) حسين الجرباني، «صنعاء: مسيرة نسائية للضغط على الأحزاب لتزكية المرأة في الانتخابات المحلية،» **الشرق الأوسط**، ٢٠/٨/٢٠٠٦، <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=378867&issueno=10127>.

الإخوان المسلمين والمجموعات السلفية اليمنية. ومقارنة مع الإسلاميين في أماكن أخرى، أظهر التجمّع درجة أعلى من الانقسامات الداخلية حول مسائل رئيسة، مثل علاقته بالنظام الحاكم، ومشاركة النساء في الحياة السياسية، وكيفية تفسير برنامج الحزب الإسلامي وترجمته إلى إجراءات سياسية. إضافة إلى ذلك، وعلى عكس الإسلاميين الآخرين، لم ينطلق التجمّع إلى المشاركة في الحياة السياسية من صفوف المعارضة، بل كان شريكاً صغيراً في ائتلاف حاكم إلى حين انضمامه إلى المعارضة في العام ١٩٩٧. وهذا ما جعل تمرّس التجمّع اليمني للإصلاح في التنقّل بين ضفّتي الحكومة والمعارضة بمثابة علامة فارقة، الأمر الذي يبقيه استثناء بين نظرائه الإسلاميين.

الفصل السابع

حماس:
الكدّ لدمج الدين، والسياسة، والمقاومة، والحوكمة

تمهيد

تعود أصول حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية، حماس، إلى حركتين شقيقتين هما جماعة الإخوان المسلمين المصرية، وجماعة الإخوان المسلمين الأردنية، حيث تبقى علاقاتها مع كل من التنظيمين عميقةً. بيد أن حماس عملت في بيئة سياسية مختلفة تماماً، ومتغيّرة بصورة جذرية كذلك، توجّب على حماس فيها التحوّل من حركة سرّية إلى حدّ كبير، إلى أخرى تمارس الحكم. واستجابة الحركة لتلك البيئة، فضلاً عن جهودها لتغييرها بالوسائل الأكثر راديكالية، تجعل تجربتها استثنائية للغاية، ومثيرة لاهتمام دارِسي الحركات الإسلامية، ليس لأنها تجربة نموذجية، بل بسبب الأساليب التي تستخدمها لاختبار حدود المشاركة. في هذا الفصل سنقوم بما يلي:

- تبيان كيف أسهمت البيئة السياسية في تشكيل حماس كحركة (بكونها حركة تتقاسم بعض الملامح التنظيمية والأهداف مع تنظيمات الإخوان المسلمين الشقيقة، لكنها أيضاً تواجه مشاكل مختلفةً جداً).
- سبر تطوّر أيديولوجية حماس وبرامجها السياسية، ولاسيما أن الحركة كثّفت من مستوى مشاركتها السياسية.
- دراسة تأثير ممارسة الحكم على حماس.
- سبر غور آفاق مستقبل الحركة والسياسة الفلسطينية في ضوء صعود حماس.

أولاً: السياق السياسي

تطرح حماس نفسها بقوة، خاصة في السنوات الأخيرة، كحركة تحذو عن كثب حذو «الحركة الأم»، جماعة الإخوان المسلمين المصرية. وبالفعل، فقد برزت حركة حماس إلى الوجود، إلى حدّ كبير، من عناصر جماعة

الإخوان المسلمين الفلسطينية، وهي تجتذب تعاطف الفروع المحلية لجماعة الإخوان في جميع أنحاء العالم.

غير أن جماعة الإخوان الفلسطينية ظهرت إلى الوجود في سياق مختلف تماماً عن الحركات الشقيقة لها. وهذا السياق أمر بالغ الأهمية لفهم تطوّرها. وما يزيد الأمور تعقيداً أن حركة حماس ظهرت في ثمانينيات القرن الماضي، ليس من رحم جماعة الإخوان فحسب، بل أيضاً كردّ فعل، إلى حدّ ما، ضدّ الأنماط التي أسّسها التنظيم؛ فهي على غرار جماعة الإخوان المسلمين الفلسطينية ـ التي حلّت محلّها وصنّفتها في فئة أكثر شمولاً في نهاية المطاف ـ بنت حماس نفسها استجابةً للبيئة السياسية التي تعمل فيها. غير أن جماعة الإخوان المسلمين ما قبل حماس، وحماس نفسها، استجابتا لهذا السياق بوسائل مختلفة جداً، ما يدلّ على أن البيئة تشكّل الكثير من استجابة الإسلاميين، لكنها لا تُحدِّدها.

يعود اهتمام جماعة الإخوان المسلمين المصرية بالقضية الفلسطينية إلى ثلاثينيات القرن الماضي، حين كان تبادل المشاعر يتم ببطء. وقد اندمج الفلسطينيون من أنصار جماعة الإخوان ببطء، وكانوا بدأوا للتوّ تشكيل فرعهم المستقلّ، فيما كان الانتداب البريطاني على فلسطين يوشك على الأفول[١]. وعندما شارك المتطوعون من حركات الإخوان المسلمين الأخرى في القتال في العامين ١٩٤٧ و١٩٤٨، ترسّخت العلاقة بين الإخوان المسلمين وبين القضية الفلسطينية. لكن على مدى العقود الأربعة التالية لم تُؤدِّ تلك العلاقة سوى إلى نتائج سياسية قليلة.

في أعقاب حرب العام ١٩٤٨، توزّعت جماعة الإخوان المسلمين الفلسطينية، مثلها مثل السكان الفلسطينيين عموماً، بين أربعة أماكن.

أولاً، كان ثمة مَن يعيشون داخل حدود دولة إسرائيل الجديدة، حيث خضعوا أولاً إلى قانون الأحكام العرفية، ومن ثم إلى ظروف سياسية مُقيِّدة إلى حدّ ما. وفي نهاية المطاف، وفي ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي،

---

(١) يتناول التاريخ المبكر للحركة كتاب خالد نمر أبو العمرين، **حماس: حركة المقاومة الإسلامية، جذورها، نشأتها، فكرها السياسي** ([د. م.]: مركز الحضارة العربية، ٢٠٠١). وثمة كتاب بارز باللغة الإنكليزية من تأليف عزام التميمي (Azzam Tamimi) بعنوان: *Hamas: A History from Within* (Northampton, MA: Olive Branch Press, 2008).

نشأت حركة إسلامية إسرائيلية اعتمدت على الذاكرة، وعلى نموذج جماعة الإخوان المسلمين، ثم انقسمت حول قضية المشاركة في الانتخابات. ولدى الحركة الإسلامية في إسرائيل فرع يتحالف مع الأحزاب السياسية الإسرائيلية الأخرى على المستوى الوطني، ويعمل على تمثيل المواطنين الفلسطينيين في البلاد. لكن ثمة فرع آخر يرفض المشاركة على المستوى الوطني (يشارك في الحكومة المحلية فقط)، وينتقد نظام الحكم الإسرائيلي بشكل صاخب، وبمفردات إسلامية. وقد تطوّرت علاقات أيديولوجية (وشخصية في بعض الأحيان) بين الفرع الأكثر راديكالية من الحركة الإسلامية في إسرائيل وبين حماس، بيد أن الفصل التنظيمي فُرِض بفعل كلٍّ من السياقات المختلفة التي عملت فيها الحركتان، والتشعّبات الأمنية الحادة التي كانت ستلي ذلك إذا ما كان ثمة سلسلة روابط أكثر رسمية.

الموقع **الثاني**، الذي عملت فيه جماعة الإخوان المسلمين الفلسطينية كان في الضفة الغربية والأردن؛ فبعد ضمّ الأردن إلى الضفة الغربية، تم دمج جماعة الإخوان المسلمين الفلسطينية في الضفة الغربية في تنظيم الإخوان الأردني بالكامل، وهو الارتباط المؤسسي الذي (كما توضح الدراسة الواردة في هذا الكتاب عن جبهة العمل الإسلامي بمزيد من التفاصيل) بدأ يثير مشاكل للتنظيم، وللموقف السياسي، ولهوية الحركة الأردنية في السنوات القليلة الماضية.

ثالثاً، عملت جماعة الإخوان المسلمين في قطاع غزة الذي ظلّ خاضعاً إلى الإدارة المصرية حتى العام ١٩٦٧. وجاء تحرّكها هناك في ظل وجود بعض الشروط المُقيِّدة نفسها التي عانت منها الحركة المصرية، مع أنها احتفظت بهويتها المستقلّة وصمدت على الرغم من القمع الذي تعرّضت إليه في الحقبة الناصرية.

أخيراً، شقّ بعض عناصر جماعة الإخوان المسلمين الفلسطينية طريقهم إلى بلدان أخرى، خاصة في شبه الجزيرة العربية. وقد أدى أعضاء الجماعة الفلسطينيون، إلى جانب المنفيين المصريين، دوراً في تأسيس جماعة الإخوان المسلمين في بلدان مثل الكويت، لكن في الوقت الذي رسّخت فيه الفروع تدريجياً جذوراً محلية، ظهرت فجوة بين التنظيم المحلي وبين أولئك الذين تكمن آفاقهم السياسية في أوطانهم.

هذا التشتّت الجغرافي والبيئة السياسية غير الواعدة، تسبّبا بتحويل

اهتمام فلول جماعة الإخوان المسلمين التي ظلت نشطة، بعيداً عن المجال السياسي. ولكن قادتها عملوا على تحويل هذه الضارة إلى نافعة، فبعد أن قرروا أن مهمتهم العاجلة هي جعل المجتمع أكثر إسلامية، عملوا في المجالات الدينية والتربوية وحقول أخرى.

جلبت حرب العام ١٩٦٧، تغييرات حاسمة بالنسبة إلى مختلف أذرع الحركة الإسلامية الفلسطينية، أنتج أثرها النهائي الظروف التي سمحت بظهور حركة حماس وعودة جماعة الإخوان إلى السياسة والمقاومة. لكن تأثيرها على المدى القصير كان في الاتجاه الآخر إلى حدّ بعيد. أعادت تبعات حرب العام ١٩٦٧، الضفة الغربية وقطاع غزة مرة أخرى إلى الاتصال المباشر، ووضعت كلتا المنطقتين أيضاً تحت السيطرة الإسرائيلية. ولكن، بدلاً من أن يجعل التأثير الفوري للحرب جماعة الإخوان المسلمين تستأنف الاهتمام بالسياسة، فإنه حدا بقيادتها إلى مواصلة التركيز على موضوعات أخرى، تاركةً «المقاومة» لمجموعة من الفصائل الفلسطينية الأخرى. وفي حين أن مواقف جماعة الإخوان المسلمين السياسية، عندما أُعلِنَت، لم تكن ودّيةً تجاه سياسة إسرائيل (أو حتى وجودها)، فقد بدا استمرار التنظيم في إصراره على أن تصبح فلسطين أكثر إسلاميةً قبل أن تتحرّر، هدية تحظى بترحيب المسؤولين الأمنيين الإسرائيليين الذين أتاحوا للإسلاميين بعض الحرية لمتابعة أنشطتهم الاجتماعية والدينية.

ردّاً على انتقادات الحركات الفلسطينية الأخرى لها بسبب تخلّيها عن السياسة، قالت جماعة الإخوان المسلمين إن الظروف لم تكن ملائمة، وإن جهودها ستكون أكثر فعالية إذا ما تم تكريسها لتحسين المجتمع الفلسطيني وبثّ التقوى. وقد نبذت مجموعة الأيديولوجيات اليسارية والقومية، التي كانت سائدة في أوساط المقاومة الفلسطينية آنذاك، الكثير من الإسلاميين. وعندما نشط الإسلاميون، تم ذلك لمنافسة النفوذ المحلي للجماعات غير الإسلامية، بقدر ما كان لمقاومة إسرائيل. وبالتالي شكّل الإسلاميون ثقلاً موازناً مُرحَّباً فيه، من وجهة النظر الإسرائيلية، للجماعات الفلسطينية المختلفة الأخرى المهتمّة بتنظيم السكان لأغراض سياسية ولمقاومة الاحتلال. لذلك منح المُحتلّون بعض أعضاء جماعة الإخوان المسلمين حرية التنظيم، طالما أنهم ينأون بأنفسهم عن النضال الوطني.

وقد فعل الإخوان المسلمون ذلك لفترة من الوقت؛ ففي عقدي

السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، نظرت المنظمات الفلسطينية الإسلامية وغير الإسلامية إلى بعضها البعض كأعداء ألداء، وتقاتلت في بعض الأحيان من أجل السيطرة على المنظمات الفلسطينية، فضلاً عن ولاءات الفلسطينيين. وبالنسبة إلى الإسلاميين، بدا أن القوى الوطنية واليسارية قد تخلّت عن الدين. أما بالنسبة إلى القوى القومية واليسارية، فقد كان الإسلاميون يقودون الفلسطينيين إلى جمود سياسي خطير. لكن جماعة الإخوان المسلمين نفسها كانت قد بدأت بالتحرّك في اتجاه مختلف؛ ففي الضفة الغربية، وبخاصة في غزة، كان جيل جديد من الناشطين يرغب في جرّ المنظمة في اتجاه أكثر نشاطاً، واستخدام أنشطتها المتزايدة في المجال الاجتماعي باعتبارها قاعدة لمزيد من التوجّه السياسي. كما نشأ جيل جديد من القادة، في الكويت والأردن ومصر، يسعى إلى بناء حركة مقاومة إسلامية.

بحلول أواخر الثمانينيات، التأمت تلك الجهود في بوتقة حركة جديدة أطلقت على نفسها اسم «حركة المقاومة الإسلامية» أو «حماس». وتشكّلت هذه الأخيرة من نشطاء جماعة الإخوان المسلمين لضمان أن تكون هناك مشاركة إسلامية في النضال الوطني. وكانت حماس أكثر ظهوراً في غزة، لكن كان ثمة نشاط واضح في الشتات وراء إطلاقها أيضاً، وانضم إليها الإسلاميون في الضفة الغربية في وقت مبكر كذلك؛ فقد اضطلعت حركة حماس بدور بارز في مهاجمة أهداف إسرائيلية عندما اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الأولى ضدّ الاحتلال الإسرائيلي. وبالتالي، سرعان ما أصبحت حركة المقاومة السرية أكثر نشاطاً وهيمنةً من جماعة الإخوان المسلمين التي وُلِدَت من رحمها. لكن حدّة التنافس مع الحركات الفلسطينية الأخرى زادت في الواقع خلال هذه الفترة، إذ سعت كل جماعة إلى فرض زعامتها على الموجة المتنامية من أنشطة المقاومة الفلسطينية. وجاء قرار الدخول في معترك السياسة في وقت كانت فيه الجماعات الإسلامية الأخرى في العالم العربي تُعزِّز مشاركتها السياسية. وربما تأثّر مؤسّسو حماس بشكل غامض بهذا التوجّه، لكن ربما ألهمتهم الثورة الإيرانية أيضاً (فيما لم تشكّل إيران نموذجاً، بدت فكرة وجود حركة ثورية إسلامية الطابع جذابة)؛ وربما كانت المنافسة من جانب جماعة إسلامية منشقّة (الجهاد الإسلامي) هي التي ساعدت في التحفيز على التحوّل إلى المقاومة. ومع ذلك، لم يكن القرار مفاجئاً؛ ففي حين لا يزال تاريخ حماس المبكّر محاطاً بالسرّية، فإن من

الواضح أنه كان ثمة الكثير من التخطيط والنقاش في الأوساط الإسلامية طوال عقد الثمانينيات (ليس في غزة فحسب، بل بين الأنصار في العالم العربي أيضاً) حول ما إذا كان يجب حمل السلاح ومتى وكيف يجب حمله؟

في غضون فترة قصيرة، كانت حماس قد استقطبت الكثير من الإخوان في الضفة الغربية وغزة والشتات الفلسطيني. وهي احتفظت ببعض ملامح أصولها باعتبارها منظمة مقاومة سرّية، وخاصة ذات طابع سري جزئي. وعلى عكس حركات جماعة الإخوان المسلمين الأخرى التي تسعى إلى العمل من خلال القنوات القانونية حيثما كان ذلك ممكناً، لم تمنح حماس الاحتلال الإسرائيلي شرعية، ولم تتورّع عن القيام بأنشطة غير مشروعة وعنيفة. وقد حدت الاعتقالات المبكرة لقادتها، بالحركة إلى تأسيس جناح عسكري يعمل سراً، ويحافظ على مسافة بينه وبين أقسام حركة حماس التي كانت تعمل بشكل أكثر علانيةً. بدأت عملية بناء جناح عسكري متميّز كإجراء أمني، لكنها عزّزت ميل الحركة إلى تطوير فروع عدة في مجالات النشاط والتركيز المختلفة. ولأنها حركة اجتماعية، وتنظيم عسكري، وحزب سياسي في جزء منها، تكوّنت لها قاعدة في الوقت نفسه في الضفة الغربية وغزة والشتات. والواقع أن الأجنحة المختلفة في حركة حماس أبلت بلاءً حسناً في التنسيق في ما بينها، وبخاصة حين نضع في عين الاعتبار انفصالها الجغرافي ومجموعة أنشطتها المختلفة.

في أواخر الثمانينيات، بدأت حماس تطرح نفسها على أنها بديل إسلامي للجماعات القومية واليسارية المختلفة التي سادت المشهد السياسي الفلسطيني على مدى جيل كامل. لم ترفض الحركة الإسلامية التعاون مع الحركات الأخرى، لكن شروطها للدخول في عضوية منظمة التحرير الفلسطينية ـ وهي المنظمة الأم التي حظيت آنذاك بالقبول بوصفها «الممثّل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني» ـ والتي تضمّنت مجموعة كبيرة من الممثلين في جميع هيئات منظمة التحرير الفلسطينية، مثّلت ثمناً باهظاً بالنسبة إلى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

ابتداءً من العام ١٩٩٣، غيّر التوقيع على اتفاقات أوسلو من قِبَل رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، البيئة السياسية بالنسبة إلى حركة حماس بشكل جذري. وأدى الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين

إسرائيل إلى خلق كيان جديد، يشير إليه الفلسطينيون بـ «السلطة الوطنية الفلسطينية» التي تُنظِّم الشؤون المدنية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، فضلاً عن الشؤون الأمنية في معظم المدن الفلسطينية في تلك المناطق. وقد عملت السلطة الوطنية الفلسطينية على تكريس نفسها بوصفها ركيزةً لقيام دولة فلسطينية، فأنشأت وزارات، ووضعت قوانين، وصاغت إطاراً دستورياً، وأجرت انتخابات رئاسيةً وبرلمانيةً في العام ١٩٩٦[٢].

انضمّت حركة حماس إلى بعض الفصائل الفلسطينية الصغيرة في رفض اتفاقات أوسلو، وأعلنت أن الاحتلال الإسرائيلي لم يَنتَهِ بعد، وأن مقاومتها لهذا الاحتلال لن تتوقف. وفي الواقع، وفي وقت مبكر من حقبة أوسلو، صعّدت حماس استخدام العنف من خلال زيادة استهداف المدنيين الإسرائيليين (وخصوصاً بعد مذبحة المُصَلّين الفلسطينيين التي ارتكبها مستوطن إسرائيلي في الخليل في العام ١٩٩٤).

ولئن كانت حماس ادّعت أن الاحتلال الإسرائيلي لم يَنتَهِ بعد، فإنه لم يكن في وسعها تجاهل الصعوبات التي تسبب فيها إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث فرضت البيئة الجديدة على حماس بعض التحديات الخطيرة؛ فقد أصبحت هناك الآن قوات الأمن الفلسطينية التي ينبغي مقاومتها، واشتبك أتباع حماس مع تلك القوات منذ البداية. وفي ظل ضغوط شديدة من إسرائيل والولايات المتحدة، تحرّكت السلطة الوطنية الفلسطينية ضدّ الفلسطينيين الذين واصلوا المقاومة العنيفة، ووجدت حماس نفسها في مواجهة حملة قمع عنيفة، خصوصاً بعد حملة التفجيرات التي قامت بها في العام ١٩٩٤. علاوة على ذلك، سارعت السلطة الوطنية الفلسطينية إلى تأسيس أنماط محسوبيات حجبت إلى حدّ بعيد الفروق بين ماكينة عرفات السياسية الشخصية، وحركة فتح التي يتزعمها، ومؤسسات الدولة الوليدة، ما أدّى إلى حرمان حماس وأتباعها (ربما عن طيب خاطر إلى حدّ ما)، جزئياً، من المشاركة في أي نشاط. كما إن احتمال إقامة دولة فلسطينية أتاح للسلطة الوطنية الفلسطينية قدراً من التأييد الشعبي، في الوقت الذي بنت فيه هيكلياتها، وحتى (على الأقل في مرحلة مبكرة من عملية أوسلو) عندما تحرّكت ضدّ حماس.

---

(٢) تم تحليل محاولة بناء الدولة هذه في كتاب: Nathan J. Brown, *Palestinian Politics After the Oslo Accords: Resuming Arab Palestine* (Berkeley, CA: University of California Press, 2003).

وفّرت عملية أوسلو والسلطة الوطنية الفلسطينية أيضاً بعض الفرص لحماس؛ فقد انتقل الإشراف اليومي على الشؤون المدنية في الضفة الغربية وقطاع غزة من إسرائيل إلى الفلسطينيين، ما منح حماس المزيد من حرية المناورة، خاصة في الشؤون غير السياسية. ووضعت سمعة حماس الحسنة في المجتمع الفلسطيني في بعض الأحيان قيوداً على ما كان المسؤولون الأمنيون في السلطة الوطنية الفلسطينية يقومون به بسهولة. وفي الواقع، شاركت الفروع المحلية من فتح وحماس، في بعض الأحيان، مع فصائل أصغر في سلسلة خاصة من الهيئات الاستشارية المعروفة باسم «القوى الوطنية والإسلامية» (عندما اندلعت الانتفاضة الثانية في العام ٢٠٠٠، وفّر هذا الهيكل أساساً مؤسسياً لبعض التعاون المحدود).

شكّلت الانتخابات التشريعية الفلسطينية مسألةً مزعجةً بشكل خاص لحماس: كانت الحركة حريصة على إثبات مكانتها الشعبية، لكنها كانت حريصةً أيضاً على الامتناع عن مباركة أي طرف شارك في عملية أوسلو.

في النصف الثاني من التسعينيات، تم وضع نهج حماس إزاء السياق الجديد في الممارسة العملية؛ فقد أعلن قادتها:

أولاً، أنهم سيدافعون عن أنفسهم إذا ما اضطروا، لكنهم لا يريدون أن يكونوا جزءاً من العنف بين الفلسطينيين، وبالتالي سيردّون بضبط النفس على قوات السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد صدّقوا إلى حدّ كبير في هذا الموقف، حتى عندما ألقي القبض على زعمائهم وأتباعهم وتعرّضوا للتعذيب.

ثانياً، بعد بعض التردّد والنقاش الداخلي المهم، قرّرت الحركة عدم خوض انتخابات العام ١٩٩٦. لكن مجموعةً منشقّةً قدّمت بعض المرشّحين، وسجّلت نجاحات متواضعةً جداً. وقد ظلّت حماس تدرس فكرة المشاركة في الانتخابات، وأتبعت ذلك بتلميحات إلى أنها ستنافس فعلياً في الانتخابات البلدية (وهو الموقف الذي جعل حركة فتح تؤجلها بشكل متكرر).

ثالثاً، قلّصت الحركة عموماً «مقاومتها» حرصاً منها على عدم استفزاز قمع السلطة الوطنية الفلسطينية أو إثارة الغضب الشعبي بسبب التحريض على إجراءات إسرائيلية مضادة قاسية.

وأخيراً، حوّلت الجماعات الإسلامية بشكل عام تركيزها من المجال

السياسي ـ حيث كانت فرص نجاحها ضئيلةً ـ مؤقّتاً إلى العمل الاجتماعي والتعليمي والخيري.

شكّل اندلاع الانتفاضة الثانية في العام ٢٠٠٠، نقطة تحوّل مُنذِرةً بالسوء لحماس واتفاقات أوسلو؛ فقد أصبحت «المقاومة» فجأة القاسم المشترك لجميع الفصائل الفلسطينية، وسرعان ما تولّت حماس دوراً قيادياً. وحالما ازدادت فعالية حماس وأهميتها السياسية بسرعة، تحرّكت إسرائيل ضدها بعنف، ونجحت في اغتيال سلسلة من قادة الحركة. لكن عمل حركة حماس في هذا المجال في بناء نفسها كمنظمة يمكنها أن تعمل بمعزل عن مهارات أو كاريزما أفراد معينين، آتى ثماره بشكل رائع، وبدا أن الضرر الذي أصاب قيادات الحركة العليا (بعض الكوادر المحلية) لم يترك أثراً دائماً على قدراتها.

عندما بدأت الانتفاضة الثانية تهدأ، برزت حماس وقد تعززت مكانتها السياسية في المجتمع الفلسطيني، وأصبحت أكثر قوة من أي من منافسيها، وتجنّبت أي وصمة علاقة مع السلطة الوطنية الفلسطينية، التي كان ينظر إليها كثير من الفلسطينيين ليس على أنها عديمة الموضوعية وعاجزة فحسب، بل مرتشية أيضاً.

وهذه واحدة من المفارقات الرئيسة لحركة حماس وأدائها: على الرغم من أنها تسعى إلى إحداث تغيير جذري في الواقع السياسي القائم، ربما تكون الحركة مؤثّرةً أكثر في الطريقة التي تكيّف بها نفسها وتستفيد من ذلك الواقع نفسه.

ثانياً: البرنامج السياسي لحركة حماس

حازت حماس على ترف تطوير مواقفها السياسية في أواخر الثمانينيات، في الوقت الذي كانت فيه مجردة تماماً من أي مسؤوليات سياسية. كان في وسع الحركة الجديدة اتّخاذ أقوى المواقف اللفظية، والمزايدة على حركة فتح (ثم تحاول في الوقت نفسه القفز إلى المواقع الأمامية لقيادة الانتفاضة، والدخول في مفاوضات غير مباشرة مع إسرائيل)، وأن تتّخذ موقفاً متشدداً في شأن المقاومة المُسلَّحة؛ فهل أدّت عملية الدمج السياسي لحركة حماس إلى تعديل هذه المواقف؟ ربما، لكن ذلك تم حتى الآن بطريقة غامضة تترك لها الكثير من طرق العودة مرة أخرى إلى مواقفها الأصلية.

الوثيقة الأيديولوجية لتأسيس الحركة (ميثاق حماس للعام ١٩٨٨) هي وثيقة ملتوية تعجّ بالإشارات الدينية، والتفاني المُطلَق لتحرير فلسطين باعتبارها قضيةً إسلاميةً، والتوسّلات الداعية إلى المقاومة، والمواقف المُتشدّدة تجاه القضايا الوطنية. وتتضمن الوثيقة إشارات عابرة وتآمرية إلى كيانات مرتبطة بقدر ضئيل للغاية بالنزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، مثل نادي الروتاري. كما تتجاوز الوثيقة مجرّد تأطير الصراع بوصفه صراعاً بين طوائف دينية، إلى إشارات حادة إلى «بروتوكولات حكماء صهيون»، والنازيين اليهود و«تجار الحرب»[٣]. هذه المجموعة الأخيرة من السمات بشكل خاص هي التي يُرجَّح أن تكون مسؤولةً عن الحرج الواضح الذي يشعر به العديد من قادة حماس في شأن الميثاق. وفي الواقع، لا يتم الاستشهاد بالوثيقة أبداً تقريباً، من جانب أشخاص في حركة لا يُعرَف عنها الارتباك أو التردّد في أي مجال آخر.

لكن إذا كان التعصّب السافر ونظريات المؤامرة الغريبة قد تراجعت كأفكار رئيسة متكرّرة، فماذا عن إصرار الحركة على الطابع الديني للصراع، وتركيزها على المقاومة، وموقفها المُتشدِّد في شأن التوصل إلى حلّ للصراع؟ بين نشر الميثاق في العام ١٩٨٨ والقرار الذي اتّخذته الحركة في العام ٢٠٠٥ لدخول الانتخابات البرلمانية، كانت ثمة دلائل واضحة على تطور في جميع المجالات الثلاثة، على الرغم من كونها عامة وذات وجهين.

واصلت حركة حماس، من دون توقّف، تعريف نفسها على أنها حركة دينية، وتحديد القضية الفلسطينية باعتبارها قضيةً إسلاميةً، واستخدام الرموز الدينية والخطابة. ومع ذلك، فقد لاحظ العديد من المراقبين الفلسطينيين أن الحركة تبتعد عن هذه المواضيع، وبدأوا يصفون حماس خلال هذه الفترة كحركة وطنية في لباس ديني. ومن المؤكّد أن هذا الوصف يكاد يتجاوز حدود المعقول، ولكن مراقبين قريبين من الحركة، أشاروا إلى أن قادتها وبياناتها بدأوا يميلون بشدة إلى تصوير الصراع مع إسرائيل بمصطلحات سياسية لا بمصطلحات دينية[٤].

---

(٣) يمكن العثور على النسخة العربية للميثاق على الموقع التالي: <http://www.islamonline.net/Arabic/doc/2004/03/article11.SHTML>.

(٤) يبرز هذا جلياً في أعمال مختلفة لخالد الحروب (Khaled Hroub)، أحدثها: *Hamas: A Beginner's Guide* (London and Ann Arbor: Pluto Press, 2006).

وثمة أيضاً كتب: ناصر الدين الشاعر، **عملية السلام الفلسطينية ـ الإسرائيلية: وجهة نظر إسلامية** =

إذاً لم يكن في وسع حماس، كحركة مقاومة إسلامية، أن تتنصّل الآن من الإسلام، فلا يمكنها أن تتخلّى عن التزامها بالمقاومة. لكن تركيزها لم يتحوّل بالتأكيد. يرجع ذلك في جزء منه إلى الحقائق الجديدة التي فرضتها اتفاقات أوسلو وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، وهي كيان فلسطيني، لكنها تشارك في تنسيق التدابير الأمنية مع إسرائيل. وقد أعلنت حماس أن اتفاقات أوسلو غير شرعية، وأنه لا يزال للمقاومة ما يبرّرها، ودعت إلى وضع حدّ للتعاون الأمني الفلسطيني مع إسرائيل، ونفّذت بعضاً من أكثر حملاتها عنفاً في وقت مبكر من عملية أوسلو. بيد أن مجموعة من العوامل ـ ضغط الرأي العام، والرغبة في تجنّب المواجهة مع السلطة الوطنية الفلسطينية، والفرص المُتاحة لبناء الجوانب الأخرى للحركة في الفضاء الذي يوفّره الحكم الذاتي ـ أدّت إلى تحوّل تدريجي في الأولويات على المدى القصير. صحيح أن الحركة واصلت العمل المتقطّع طوال عقد التسعينيات، وتحرّكت بسرعة حالما اندلعت الانتفاضة الثانية، لكن بعد أن وجدت لديها قدرة على معايرة مستوى أنشطتها العنيفة وفقاً لحساباتها الخاصة بالبيئة الدولية والمحلية، أثبتت حماس أنها على استعداد للنظر في وقف مُؤقّت لأعمال المقاومة. رفضت إسرائيل التفاوض مباشرةً مع الحركة على أي وقف لإطلاق النار (كانت تتأرجح بين التعاون على مضض والتخريب الفعّال لجهود الأطراف الأخرى)، لكن السلطة الوطنية الفلسطينية كانت على استعداد لمناشدة حماس وقف عملياتها. وكجزء من تفاهمات بين الفلسطينيين، كانت حماس مستعدّةً لوقف إطلاق النار من جانب واحد. وابتداءً من العام ٢٠٠٢، تعاونت حركة حماس مع سلسلة من هذه الجهود. وفي الواقع، وبعد ذلك العام، حمّلت حماس عموماً إسرائيل مسؤولية اندلاع أي أعمال عنف. كان المغزى الواضح (على الرغم من أن حماس أكّدت كثيراً خلاف ذلك) هو أن المقاومة ستستخدم في الوقت الحاضر ردّاً على الاستفزاز المباشر فحسب، بدل أن تكون أداةً لإنهاء الاحتلال.

وأخيراً، ماذا عن موقف حماس المُتشدِّد إزاء ضرورة إنشاء دولة إسلامية في كل فلسطين؟ لم يتم التنصّل من هذا الموقف أبداً، لكن حماس تقدّمت

= (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٩)؛ Jeroen Gunning, *Hamas in Politics: Democracy, Religion, Violence* (New York: Columbia University Press, 2008), and Shaul Mishal and Avraham Sela, *The Palestinian Hamas: Vision, Violence, and Coexistence* (New York: Columbia University Press, 2006).

أيضاً باقتراح في أوقات مختلفة يشير إلى أنها قد تقبل هدنةً طويلةً مع إسرائيل. وقد اختلفت الشروط الدقيقة ومدة وقف إطلاق النار؛ إذ أشار قادة حماس، في أكثر عروض الهدنة سخاءً، إلى أن الهدنة قد تمتدّ جيلاً كاملاً.

هذه الاتجاهات الثلاثة ـ التقليل الغامض وغير المُكتَمِل، ولكن الملحوظ، من شأن الدين؛ المقاومة؛ رفض التسوية عن طريق التفاوض ـ توكّدت بفعل انخراط حماس في العملية السياسية؛ فقد تزامن دخول حماس العملية السياسية مع القرار الذي اتّخذته الحركة بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية في العام ٢٠٠٥. كانت خطوة تقديم مرشّحين صعبةً للغاية بالنسبة إلى حماس. والواقع أن الانتخابات كانت موضوع نقاش داخلي مكثّف ومتكرّر، منذ أن شجّعت المفاوضات بين العرب وبين إسرائيل، التي بدأت في وقت مبكر من التسعينيات، على تقديم مقترحات مختلفة لانتخاب هيئة مؤقتة لإدارة الشؤون الفلسطينية. وقد امتنعت حماس عن المشاركة عندما عُقِدَت الانتخابات في نهاية المطاف في العام ١٩٩٦، لكن القرار كان تكتيكياً أكثر منه استراتيجياً. وعندما ازداد الحديث عن دورة ثانية من الانتخابات في الدوائر الفلسطينية والدولية كوسيلة لتجديد مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، أدرك نشطاء حماس أن هذه المسألة قد تواجههم مرة أخرى. وهكذا جرت مناقشات مكثّفة حول ما أسموه «تسييس» الحركة بين كوادر حماس، وما يمكن أن تعنيه مثل هذه الخطوة لحركة تحتفظ بجناح مُسلَّح، ولا تزال تكرّس نفسها للمقاومة. تم التشاور مع الحركات الإسلامية المجاورة للحصول على المشورة (اقترحت تلك الحركات أن تدخل حماس الانتخابات إذا رغبت، ولكن عليها تجنّب الفوز فيها). وفي نهاية المطاف، أعلنت حماس أنها يمكن أن تمضي قدماً في ميدان السياسة من دون أن تتخلّى عن المقاومة، وتفاوضت على اتفاق مع فصائل منظمة التحرير الفلسطينية الأخرى يسهّل مشاركتها في انتخابات العام ٢٠٠٦.

في سياق بلورة برنامجها الانتخابي الخاص بانتخابات العام ٢٠٠٦، اعتمدت حركة حماس على تطوّرها الأيديولوجي الغامض، وعلى الرموز الإسلامية العامة، لكنها قلّلت تقريباً من شأن كل العناصر المُحدّدة من أجندتها الدينية، مُنكِرةً أي محاولة لأسلمة النظام القانوني أو التعليمي. وبالنسبة إلى موضوع المقاومة، قرنت الحركة دخولها في الحملة الانتخابية بتمديد وقف إطلاق النار. وبدأ قادة حماس بالتأكيد (في تغيّر ملحوظ في

لهجتهم عن الأيام السابقة) على أن المقاومة يمكن أن تتّخذ أشكالاً كثيرة، وأن العمل المُسلَّح وسيلة وليس غاية. وفي ما يتعلّق بإسرائيل، أوصلت مهارات حماس الجديدة في التهرّب، الحركة إلى أن تعلن صراحةً أنها لن تدخل في مفاوضات إلا حول المسائل العملية للحياة اليومية، وأن دخولها إلى السلطة الوطنية الفلسطينية والبرلمان، لا يحتاج إلى أكثر من ذلك، لأن العلاقات الدولية من اختصاص منظمة التحرير الفلسطينية وزعيمها، وليس السلطة الوطنية الفلسطينية، التي تشرف على الشؤون الداخلية فحسب. حالة الاحتضار الكاملة لعملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مكّنت حماس من تغيير الموضوع بعيداً عن قضايا الحرب والسلام إلى قضايا الكفاءة والفساد.

قدرة حماس على طرح برنامج إصلاح شامل، هي التي أدّت إلى انتصارها؛ ففي ذلك الوقت، قلّدت الحركة بشكل واعٍ جداً استراتيجية الحركات الشقيقة في أماكن أخرى في العالم العربي عن طريق الإعلاء كثيراً من شأن قضية الإصلاح السياسي. وقد تبيّن أن هذه الصيغة ناجحة أكثر من أي مكان آخر، وأكثر مما توقّعت حماس، فيما أدّى فساد فتح، وحالة الفوضى التي تعاني منها، وسلسلة الإخفاقات على صعيد السياسة، إلى إذلالها في الانتخابات.

نجاح حماس غير المُتوقَّع في الانتخابات جعلها في وضع اضطّرت معه إلى تجاوز مجرّد خوض عباب الملاحة اللفظية في التزاماتها المتناقضة. وقد حاولت أن ترسم برنامج إجماع. وعندما قدّم الشخص الذي عيّنته لشغل منصب رئيس الوزراء، إسماعيل هنية، حكومته إلى البرلمان في آذار/ مارس ٢٠٠٦، لاحظ العديد من الفلسطينيين أن لهجة خطابه ومضمونه كان يمكن أن يكتبها أحد قادة حركة فتح؛ فكيف يؤثّر الانتقال من المعارضة إلى الحكم على الحركة؟

ثالثاً: حماس والنظام، وحماس بوصفها النظام

على الرغم من فرادة وضعها قبل العام ٢٠٠٦، لم تختلف علاقات حماس مع الجهات الرسمية كثيراً عن علاقات الحركات الإسلامية الشقيقة في العالم العربي إلا من حيث الدرجة؛ فقد تم التعامل مع حماس على أنها منبوذة دولياً، ولاسيما بين الحكومات الغربية (الأنظمة الإقليمية كانت أكثر

تناقضاً في كثير من الأحيان، فيما أيّد بعضها، النظام السوري والإيراني والقطري، الحركة في الواقع)[٥].

على الصعيد المحلي، نظر النظام ـ السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل ـ إلى الحركة باعتبارها تهديداً، وكان قادراً على استخدام أدوات قاسية ضدّها. (كانت حماس استثنائيةً بالنسبة إلى حركة الإخوان مسلمين من حيث استعدادها في الأصل لتبنّي العنف، لكنها فعلت ذلك من خلال الإصرار على أنها لا تضرب سوى أهداف إسرائيلية. ولئن كانت حماس استخدمت العنف فعلاً ضدّ منافسيها الفلسطينيين، فإنها كانت مُقيّدة أكثر، وكانت في بعض الأحيان مُحرجة وفي موقف دفاعي في تبرير استخدام العنف في الداخل). والسلطة الوطنية الفلسطينية نفسها تردّدت بين الجهود الرامية إلى قمع حماس وتجاهلها واستمالتها، واضعةً في اعتبارها دائماً موقع الحركة القوي في المجتمع الفلسطيني.

وهكذا أحدث انتصار حماس الانتخابي في العام ٢٠٠٦ تغييراً جوهرياً: لم يَعُد بالإمكان التعامل مع حماس على أنها حركة مُعارِضة؛ فقد امتلكت القدرة على دخول الحكومة. ولم يكن ثمة أي طرف دولي أو إقليمي أو محلي (وبالتأكيد ليس حماس بحدّ ذاتها) واثقاً من كيفية الردّ.

ابتداءً من آذار/ مارس ٢٠٠٦ وحتى حزيران/ يونيو ٢٠٠٧، قادت حماس الحكومة الفلسطينية، وبمشاركة بعض الفصائل الأخرى في حكومة وحدة وطنية مُوسَّعة، على مدى الجزء الأخير من هذه الفترة. لكن طوال تلك الفترة، كانت قدرة حماس على الحكم مُحبَطة: فهي لم تتمكّن من استخدام أغلبيتها البرلمانية نتيجة العرقلة التي مارستها حركة فتح والاعتقالات الإسرائيلية (اعتقل عدد كبير من نوابها وبعض وزرائها بعد أسر الجندي الإسرائيلي غلعاد شاليط). كانت الحكومة تعاني من أزمة مالية دائمة، وتم حرمانها من معظم إيرادات الضرائب (كانت إسرائيل تجمعها في إطار ترتيبات أوسلو). انخفضت المساعدات الدولية؛ وكان المانحون الأوروبيون على استعداد لدفع جزء من الرواتب فقط، طالما أنها تذهب مباشرةً إلى موظّفي الخدمة المدنية، متجاوزةً وزارة المالية. الرئيس، الذي كان يتزعّم حركة فتح المنافسة، هدّد باستمرار

---

(٥) للاطّلاع على موضوع تطوّر السياسات تجاه حماس، انظر: Nathan J. Brown, «Principled or Stubborn? Western Policy Toward Hamas,» *International Spectator* (December 2008).

بالانقلاب على النظام الدستوري من أجل إسقاط حماس؛ فيما قام نشطاء حركة فتح، بتنظيم الإضرابات ضدّ الحكومة التي تسيطر عليها حماس، وبدا أن الحكومات الأجنبية (بما في ذلك الولايات المتحدة ومصر والأردن) مهتمّة في تدريب المنافسين المُحتمَلين وتسليحهم.

حاولت الحركة أن تكون أكثر وفاءً للإجراءات الدستورية والآليات القانونية، مما كانت عليه فتح في أي وقت مضى. لكن حماس أثبتت أنها غير قادرة على متابعة هذه الصيغة لفترة طويلة؛ فقد جعلت المقاطعة الدولية، وعملية الخنق المالي، والعنف المتقطّع الذي مارسته حركة فتح، والإضرابات التي قام بها موظفي القطاع العام، مسألة الحكم في غاية الصعوبة. عموماً، بدا أن حماس أوقفت إطلاق النار ضدّ أهداف إسرائيلية، ولكن بطريقة كان من الصعب جداً أن توحي بالثقة أو الصدقية في إسرائيل (وبخاصة بعد أسر غلعاد شاليط). الأخطر من ذلك هو أن حماس تردّدت في التحرّك ضدّ الفصائل الفلسطينية الأخرى التي شنّت هجمات (أو حتى في النأي بنفسها لفظياً عن ذلك).

كان الدافع الأول للحركة، التي وجدت نفسها في مواجهة أزمة على كل الجبهات، هو العمل مرة أخرى على تشكيل حكومة وحدة وطنية، ولكن تبيّن أن ذلك صعب في الواقع؛ فقد جعلت الهدنة، التي لم تَدُم طويلاً مع حركة فتح في أوائل العام ٢٠٠٧، تشكيل حكومة وحدة وطنية أمراً ممكناً، ولكن سرعان ما بدأ هذا الاتفاق يثير التوتّر، وبخاصة في شوارع غزة. إضافة إلى ذلك، ولأن الترتيب كان يستند إلى «احترام» القرارات الدولية، والاتفاقات التي عقدتها منظمة التحرير الفلسطينية، بدأ البعض داخل حماس يشعر بالقلق من أن الحركة تتورّط في عملية دبلوماسية تعارضها بشدة. وفي خطوة غير مُعتادة، انتقد أحد قادة الحركة البارزين «محمود الزهار» علناً برنامج حكومة الوحدة الوطنية في قاعة البرلمان على هذا الأساس على وجه التحديد، قبل أن يُذعِن إلى الانضباط الحزبي ويصوّت على منحها الثقة.

الأمر المؤكّد هو أنه تم تقويض نجاح جهود الوحدة من جانب مجموعة من الأطراف الدولية والمحلية (اللجنة الرباعية التي تتوسّط في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، والتي رفضت التعامل مع الحكومة الجديدة، وعناصر حركة فتح التي استمرت في استخدام العنف ضدّ حماس، والعناصر

داخل حماس نفسها التي كانت شعرت من أنه يتم جرّ الحركة إلى فخّ). وفي حزيران/ يونيو ٢٠٠٧، ومع تصاعد الاقتتال بين حماس وفتح في غزة، وبعد أن استنتج بعض قادة الحركة أن ثمة جهداً مُنسَّقاً للإطاحة بهم من مراكز السلطة السياسية كافة، استولت حماس على السلطة في غزة (وأطيح بها في الضفة الغربية).

أصبحت حماس تسيطر الآن على الحكومة بشكل كامل، ولكن داخل قطاع غزة فحسب. علاوة على ذلك، لم تمتدّ سيطرتها إلى الحدود التي كانت مُغلَقةً ومُراقبةً من قبل جيران غزة المصريين والإسرائيليين. ومع ذلك، وبقدر ما كانت محدودةً، أدّت السيطرة على غزة إلى تحوّل عميق في طبيعة حماس كحركة. والحال أن المراقبين لم ينتبهوا، في كثير من الأحيان، إلى هذا التحوّل، لأنهم تجاوزوا المسائل التنظيمية للبحث عن علامات التحوّل الفكري فقط، ومؤشرات قبول حلّ الدولتين. على الجبهة الدبلوماسية، لم تكن هناك سوى تلميحات مثيرةً وغامضةً للغاية عن التحوّلات. كان قادة حماس يتحدّثون عن هدنة طويلة الأجل، ولكن بشروط غير مؤاتية دبلوماسياً؛ قبلوا بقيام دولة على حدود العام ١٩٦٧، لكنهم أوضحوا أنهم لا يرون في ذلك حلاً للصراع مع إسرائيل. كان ثمة الكثير من التلميحات عن حدوث تحوّل، لكن لم يكن هناك أبداً تلميح بقطع الطريق على التراجع اللفظي.

كان تغيّر حماس أكثر وضوحاً على المستوى التنظيمي، حيث اتّخذ قادتها سلسلة من الخطوات التي ادّعت الحركة دائماً أنها تسعى إلى تجنّبها، وبنت بشكل واضح جهازاً حاكماً في غزة تجاهل التمييز بين الحزب وبين الحكومة. وقد اكتسبت حماس، بطريقة لا لبس فيها، بعض السمات التي ميّزت حركة فتح في التسعينيات، وفي هذا الصدد، بدأ قادة حماس يشبهون الأشخاص الذين حذّرهم مؤسسو الحركة منهم.

كما أوضحنا أعلاه، لم ترفض حماس قط المشاركة السياسية من حيث المبدأ، لكنها دخلت الميدان السياسي بحذر، وبعد سلسلة طويلة من المداولات الداخلية. وعندما فازت في الانتخابات البرلمانية التي جرت في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦، تطلّب الأمر القيام بخطوات عدة لإظهار أنها لن تكرّر غطرسة فتح وحماقتها: فقد تجنّبت علناً الكثير من امتيازات السلطة السياسية واعتمدت على الخبرات التكنوقراطية، بدلاً من الاعتماد على

المؤهّلات السياسية في إسناد بعض المناصب الوزارية الرئيسة.

لكن منذ البداية كانت هناك مؤشّرات على وجود توتر؛ ففي حين أعلنت حركة حماس أنها يمكن أن تتابع «المقاومة» والسياسة في وقت واحد، فإن اهتمامها الزائد في الحكم قادها إلى أن تفضّل التوصل إلى تسوية مؤقّتة مع إسرائيل. إضافة إلى ذلك، بدأ إخلاص حماس للإجراءات الدستورية يضعف، عندما بدا أن النظام الدستوري لا يقدّم سوى ضمانات ورقية لا قيمة لها بأن من شأن انتصارها الانتخابي أن يؤدّي إلى قدر من السلطة.

ادّعت الحركة أيضاً أنها ستتجنّب الخطأ الذي وقعت فيه حركة فتح في دمج نفسها بالسلطة الوطنية الفلسطينية. في نظر حماس، لم تكن حركة فتح غارقةً في الفساد كحركة فحسب، بل أفسدت أيضاً السلطة الفلسطينية نفسها (حيث حوّلت الدولة الوليدة إلى أداة للمحسوبية الحزبية وحتى الهيمنة الوحشية). ودفعت حركة فتح ثمناً باهظاً في سياق العملية؛ فهي فقدت القدرة على البقاء كحركة متماسكة خارج الحكم الذي كانت تمارسه من خلال السلطة الفلسطينية. وهكذا، عندما تحوّلت إسرائيل ضدّ السلطة الفلسطينية في العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٢، وجدت حركة فتح نفسها متشبّثةً بالوزارات والهيئات الإدارية والخدمات الأمنية التي أنشأتها، لدرجة أن الحركة بدأت تتفكّك إلى فروع غير منسّقة. وخلال الانتفاضة، وجدت حركة فتح نفسها مُمزَّقةً بين «المقاومة» وبين الحكم، وغير قادرة على تحقيق أيّ من الهدفين بشكل فعّال. وعلى النقيض من ذلك، أصرّت حماس على أنها ستطلب من مسؤولين رفيعين في السلطة الفلسطينية الاستقالة من مناصبهم داخل الحركة، وهو تعهُّد احتُرِم في البداية.

بعد حزيران/ يونيو ٢٠٠٧، تخلّت حماس عن العديد من تعهّداتها بالحفاظ على إخلاصها للمقاومة والشرعية. وعبر سلسلة من الخطوات، أقحمت حماس نفسها بكل معنى الكلمة في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في غزة، واستمرّت في السعي إلى التوصّل إلى تسوية مؤقتة مع إسرائيل، ولو كانت مليئة بالتوتر.

فهي، أولاً، تخلّت عن معظم ادّعاءاتها بالعيش داخل الإطار الدستوري للسلطة الوطنية الفلسطينية، إذ عيّنت وزراء مارسوا واجباتهم من دون الموافقة المطلوبة من الناحية القانونية في المجلس التشريعي. وعندما أفرجت إسرائيل

عن رئيس المجلس التشريعي في الضفة الغربية (عزيز الدويك الذي انتُخِب على لائحة حماس)، عارضت حماس أن يستعيد منصبه بقدر ما عارضته فتح (لأن ذلك ربما كان يعني إحياء برلمان تمتلك فيه حركة فتح غالبية كافية، طالما أن إسرائيل تعتقل معظم نواب حماس).

اتّخذت حماس أيضاً إجراءات انتقامية حادة ضدّ حركة فتح، وأغلقت مكاتبها وألقت القبض على مؤيّديها، لا بل منعت معظم مندوبي حركة فتح من مغادرة غزة لحضور مؤتمر الحركة في مدينة بيت لحم في العام ٢٠٠٩. وقد سعت إلى إخضاع المنظمات غير الحكومية لسيطرتها (على سبيل المثال، ملأتها بالأعضاء الجدد المؤيّدين لحماس في محاولة للاستيلاء على الهيئات التي لم تكن حزبيةً في السابق)، وحاولت ترتيب انتخابات مجالس الطلبة سرّاً بهدف الغشّ، ومنعت الصحف المعادية.

حوّلت حماس التدابير المُضادة التي اتّخذتها الحكومة في الضفة الغربية إلى وسائل لترسيخ سيطرة الحركة على السلطة الفلسطينية في غزة. وعندما أضرب معظم موظّفي الخدمة المدنية في قطاع غزة وهم لا يزالون على جدول الرواتب في وزارة المالية في رام الله، عمدت حماس إلى ملء الفراغ من خلال توظيف عناصرها. وعندما قرّر القضاة الاستمرار في التبعية لمجلس القضاء الأعلى في رام الله، أنشأت حماس إطاراً قضائياً خاصاً بها وعيّنت قضاتها. وعندما أضرب المعلّمون، بناءً على توجيه من نقابتهم في رام الله، طردت حماس معظمهم ووظفت معلّمين تابعين لها. (عندما ألغت نقابة المعلمين الإضراب بعد الحملة العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة في الشتاء الماضي، لم تسمح حماس إلا لبعض المعلمين بالعودة).

تخلّت حماس جزئياً عن التظاهر ببناء جهاز أمني منفصل عن الحركة؛ فقد كان الاستيلاء الأصلي على السلطة في غزة في العام ٢٠٠٧، من تنفيذ ميليشيا الحركة أكثر من كونه من تنفيذ قوات الأمن الرسمية، ما يكذب ادّعاء حماس أن هذه حرب بين السلطة الوطنية الفلسطينية الشرعية وبين حركة فتح. وقد واصلت حركة حماس استخدام جناحها المُسلَّح للتعامل مع المعارضة الداخلية، بما في ذلك قمعها العنيف للجهاديين السلفيين في صيف العام ٢٠٠٩.

في جميع هذه الجوانب، كان ثمة طابع مألوف في إجراءات حماس، فهي

تشبه تلك التي اتّخذتها حركة فتح عندما بنت في الأصل السلطة الفلسطينية في التسعينيات. لا بل إن التشابه امتد إلى المجال الاقتصادي؛ في التسعينيات، أدّت الترتيبات الاقتصادية لاتفاقات أوسلو إلى نظام احتكارات تابع للسلطة الفلسطينية، ومعابر حدودية تسيطر عليها مجموعة من كبار المسؤولين. وكانت اشتراطات أوسلو في شأن نقل السلع من وإلى المناطق الفلسطينية حبراً على ورق بالنسبة إلى قطاع غزة، لكن القيود الصارمة المفروضة على القطاع الصغير من جانب إسرائيل ومصر، أدّت إلى نتيجة سياسية مماثلة لترتيبات أوسلو على نحو غريب: كان كل ما يدخل ويخرج (من حيث السلع وحتى الأوراق النقدية) يخضع إلى الرصد والترخيص والسيطرة والضريبة من جانب حماس والسلطة الوطنية الفلسطينية في غزة. وقد استخدم المسؤولون هذا النظام بعناية لفرض الضرائب والتنظيم، وأقاموا إدارة سليمة من الناحية المالية في خضم الدمار الاقتصادي الرهيب والمقاطعة الدولية.

التشابه الغريب بين حماس بعد العام ٢٠٠٧، وفتح بعد العام ١٩٩٤، بدأ يمتدّ إلى الخطاب؛ فبعد مواجهة عنيفة مع إحدى الجماعات الجهادية السلفية في رفح، بدأ مسؤولو حماس يظهرون بشكل ملحوظ مثل مسؤولي فتح في أعقاب اشتباك عنيف مع أنصار حماس في غزة قبل خمسة عشر عاماً. وفي كلتا الحالتين، كان ثمة حديث عن الحاجة إلى قبول وجود قوات الأمن الشرعية وسيادة القانون، وإدانة قوية لمعارضي استخدام الأسلحة لأغراض أخرى غير الأهداف الوطنية، ومحاولة لإلقاء اللوم على المعارضين في بدء أعمال العنف، ومزاعم غامضة غير قابلة للتصديق في بعض الأحيان، في أن أيادٍ خارجية كانت متورّطةً بشكل ما في إشعال فتيل العنف.

من خلال إحكام قبضتها على زمام السيطرة الحكومية، وتجاهل التمييز بين السلطة العامة والتنظيم الخاص، وتطوير نظام اقتصادي يدعم بشكل فعّال الدولة ـ الحزب، والسماح بزيادة نفوذ الجناح العسكري، بدا أن حماس تقلّد نموذج حركة فتح في التسعينيات.

حماس ـ الحركة التي تفخر بأنها «غير فتح» في كل جوانبها تقريباً ـ كانت سترفض بمرارة الحجة القائلة إنها تجسّد منافستها من خلال أفعالها. وفي الواقع، كانت هناك اختلافات جوهرية عديدة بين الحركتين.

أولاً، في حين تمكّنت حماس من إدارة الاقتصاد السياسي في قطاع غزة

لتوطيد قبضتها على السلطة، تورّط أعضاؤها في جزء من الكسب غير المشروع وقابلية الرشوة فحسب، اللذين ميّزا حركة فتح خلال سنوات أوسلو.

ثانياً، احتفظت حماس كحركة بالتماسك أكثر بكثير من فتح. لم تَخْلُ أي من الحركتين من الانقسامات والتنافس، ولكن حماس كانت أكثر قدرةً على اتّخاذ القرارات، وعلى إقناع المعارضين الداخليين بقبول الخسارة. ثم إن حماس أظهرت بعض القدرة على العمل وفقاً لإجراءاتها المرعيّة داخلياً، حتى في الوقت الذي لا تزال فيه تحت الحصار وتحت الأرض جزئياً؛ ففي العام ٢٠٠٨، على سبيل المثال، تمكّنت الحركة من إجراء انتخابات داخلية من النوع الذي أجّلته فتح بانتظام، إلى أن تم تسديد ضربة عنيفة إليها من خلال نبذها في العام ٢٠٠٦.

تختلف حماس عن حركة فتح في قدرة قيادتها الخارجية على ديمومة البقاء؛ فبينما تم دفع قادة فتح الذين اختاروا البقاء خارج فلسطين إلى هامش الحركة، استمرّ المكتب السياسي لحماس، ومقرّه في دمشق، في تأدية دور رائد في مجال الدبلوماسية وصنع القرار.

أخيراً، أخفقت حماس في تقليد حركة فتح في قبول التفاوض حول السلام مع إسرائيل. لكن في هذه النقطة كانت الصورة مُعقّدةً، إذ من المؤكّد إن فعالية تخندق حماس في غزة أخفت الأهداف طويلة الأجل للحركة لتحرير فلسطين. وبقدر ما أصرّ قادة الحركة على أن آفاق حماس بالكاد تقتصر على غزة، لم يكن في وسعهم التحدّث في العلن عن أي استراتيجية للتحرّك خارج حدود الدولة ـ الحزب الصغيرة. إضافة إلى ذلك، فإنهم سعوا بوضوح إلى وقف لإطلاق النار مع إسرائيل، وحتى تجاوز فتح في الاستعداد لفرض ذلك على الجماعات الأخرى.

رابعاً: حماس والمشهد السياسي الفلسطيني

عندما يُنظَر إليها على مدى العقدين الماضيين، من السهل فهم ثقة حماس بنفسها، حيث تقدّمت الحركة بشكل كبير؛ فما بدأ كشبكة صغيرة من الجماعات تحاول دفع الإسلاميين الفلسطينيين في اتجاه المقاومة النشطة والعنيفة لإسرائيل، أصبحت الآن حركة عميقة الجذور تحظى باهتمام أبرز صناع القرار في العالم؛ فقد كان قادة حماس سادة الارتجال في الماضي

وحقّقوا نجاحاً كبيراً، ويبدو أنهم على ثقة من أنه ليس ثمة ما يدعو إلى أن يكونوا أكثر عزماً وتصميماً الآن.

لكن بعد أن حقّقوا مثل هذا النجاح، يجد قادة الحركة الآن أنفسهم في مواجهة بعض الخيارات الصعبة في شأن أولوياتهم وحتى في شأن هوية حماس. ووعد قادة حماس أتباعهم بأنهم سيتمكّنون من مقاومة إسرائيل وحكم وإصلاح المجتمع الفلسطيني على أُسُس إسلامية. بيد أن هذه الأهداف جذبت الحركة، على نحو متزايد، في اتجاهات مختلفة للغاية. ومنذ انتصارها المذهل في الانتخابات الفلسطينية في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦، وخاصة منذ استيلائها على السلطة في غزة في حزيران/ يونيو ٢٠٠٧، تظهر حماس علامات توتّر في شأن الطريق الذي ينبغي أن تؤكّد عليه.

ثمة مسار **واحد** يؤكّد الأجندة الإسلامية للجماعة؛ فقد أكّدت جماعة الإخوان المسلمين دائماً، منذ تأسيسها في مصر منذ ٨٠ عاماً، على إصلاح الفرد والمجتمع على أسس إسلامية. ولسنوات عديدة، أكّد الأعضاء الفلسطينيون في جماعة الإخوان المسلمين على الإصلاح الشخصي والاجتماعي على حساب السياسة والنضال الوطني: قالوا إن فلسطين لا يمكن أن تتحرّر إلا بعد أن تصبح أكثر إسلاميةً. تأسّست حماس على يد نشطاء جماعة الإخوان المسلمين الذين شعروا بالإحباط من هذه السلبية، وضجروا من سخرية القوميين الفلسطينيين الأكثر علمانيةً، من أنهم لم يسهموا بشيء في النضال من أجل التحرير. وأصرّ مؤسّسو حركة حماس على أنه ما مِن داعٍ لتأجيل المقاومة، وأن في وسعهم اتّخاذ إجراءات مباشرة ضدّ الاحتلال الإسرائيلي في الوقت الذي يواصلون فيه أسلمة المجتمع الفلسطيني.

ومع ذلك، ومنذ أن فازت في الانتخابات البرلمانية للعام ٢٠٠٦، أطلقت حماس إشارات متضاربةً حول أجندتها الدينية؛ فقد تم التقليل من شأن القضايا الدينية بشكل مُتعمَّد في الحملة الانتخابية، ولم تستخدم الحركة أغلبيتها البرلمانية للتعجيل بإقحام موضوع التعليم الديني. ثم إنها أبقت على المناهج المدرسية القائمة، وتحرّكت لزيادة وقت الحصص الدراسية المُخصَّصة للتعليم الديني قليلاً. لكن منذ استيلائها على السلطة في غزة في حزيران/ يونيو ٢٠٠٧، أظهر بعض نشطاء الحركة أن صبرهم قد نفد؛ فهم يسعون إلى استغلال وضع حماس السياسي المُهيمِن لجعل الإطار

القانوني والحياة العامة الفلسطينيين يتماشيان مع القيم والتعاليم الإسلامية.

ثمة طريق **ثانٍ** لحركة حماس يشدّد على المقاومة، وهي حرفياً الاسم الأوسط لحركة «المقاومة» الإسلامية؛ فقد وُلِدَت حركة حماس في محاولة للمشاركة في ما يسمّيها الفلسطينيون «ثورتهم». وعلى الرغم من أنها وافدة على العمل المُسلَّح، إلا أن عملية أوسلو جعلت حماس أبرز حركة مكرّسة لاستمرار المقاومة. وخلال الانتفاضة الثانية، عندما عادت بعض الحركات الأخرى (بما في ذلك أجزاء من فتح) إلى النشاط العنيف، ادّعت حماس أنها طليعة المقاومة الفلسطينية لإسرائيل.

ومع ذلك، وكما هو حال أجندتها الإسلامية، تمّت التغطية على مواصلة حماس للمقاومة منذ أن بدأت ترسيخ نفسها في الحكومة. وابتداءً من آذار/ مارس ٢٠٠٦، عندما شُكِّلت حكومة السلطة الوطنية الفلسطينية، حتى حزيران/ يونيو ٢٠٠٧، عندما انقسمت السلطة الوطنية الفلسطينية، تعرّضت حماس إلى ضغوط دولية هائلة للتخلّي عن العنف. وقد استجابت الحركة من خلال تدبير غير وافٍ: في الوقت الذي رفضت فيه تماماً الدعوات الدولية من الناحية النظرية، فإنها أوقفت من الناحية العملية أنشطتها العنيفة إلى الحدّ الأدنى. ومنذ حزيران/ يونيو ٢٠٠٧، أصبح هذا النمط في الواقع أكثر وضوحاً؛ فحركة حماس سعت عموماً إلى التوصّل إلى وقف لإطلاق النار مع إسرائيل، في حين تنصلت من أي نية للتوصل إلى تسوية دائمة أو نزع سلاحها. وبطبيعة الحال، أطلقت الحركة صواريخ من قطاع غزة، ولكن بهدف مُعلَن هو تأمين وقف لإطلاق النار بشروط مؤاتية أكثر. علاوة على ذلك، عندما ساد وقف إطلاق النار عن طريق التفاوض بشكل غير مباشر، لم تتقيّد حماس به في الغالب فحسب، بل إنها فرضته أيضاً على الفصائل الأخرى.

الطريق **الثالث** لحماس، هو طريق الحكم. بالنسبة إلى حزب سياسي عادي، سيكون هذا بالطبع مسار العمل المُفضَّل: لكي يخوض الانتخابات، فإنه يسعى إلى الفوز بالأغلبية، ومن ثم ينفّذ سياساته المُفضَّلة. بيد أن حماس لم ترَ نفسها كحزب سياسي فحسب. والواقع أنها تردّدت لأكثر من عقد من الزمن قبل أن تقرّر أخيراً المشاركة في الانتخابات البرلمانية للعام ٢٠٠٦، وبعد أن فازت بأغلبية ساحقة في البرلمان، ظلّت حماس تسعى إلى تجنّب أن

تحكم وحدها، وفضلت تشكيل حكومة ائتلافية. وحتى عندما تولّوا مناصبهم، ظلّ وزراء حماس يفاخرون بأنهم يتبرّأون من العلاوات الاستثنائية الخاصة بالمنصب الرسمي (كانوا يفاخرون بأنهم يذهبون إلى العمل بواسطة وسائل النقل العام في بعض الأحيان، على سبيل المثال).

لم يتم التعبير عن هذا التردّد في التمتّع بالسلطة على المستوى الرمزي، إذ يقدم قادة حماس حركتهم بوصفها «غير فتح» في كل المجالات. وفي حين دمجت فتح نفسها بالسلطة الفلسطينية بعد تشكيلها في العام ١٩٩٤، أوضحت حركة حماس أنها ستتبع مساراً مختلفاً؛ فقد أدمنت فتح على السلطة السياسية، وغرقت في الفساد، ولم تَعُد قادرةً على الحفاظ على أي قدر من التماسك والهدف. عندما تعرّضت السلطة الفلسطينية إلى هجوم إسرائيلي. أظهر قادة فتح ميلاً إلى كتابة القانون كما يشاؤون، ومن ثم انتهاكه عندما لا يناسب احتياجاتهم. وعد قادة حماس في العام ٢٠٠٦ باتباع مسار مختلف؛ كان من عادتهم أن يحكموا على مضض، ولكنهم كانوا يصرّون على التمييز بين الحزب وبين الحكومة. وتم التقيّد بالقانون الأساسي ـ دستور السلطة الفلسطينية ـ تقيّداً تاماً. لا بل إن بعض كبار الوزراء مضوا إلى حدّ التنصّل من تصريحات قادة حماس خارج الحكومة، مُدَّعين أن مجلس الوزراء وحده يمكنه التحدث نيابة عن السلطة الفلسطينية.

غير أن حماس سلكت اتجاهاً مختلفاً للغاية بعد الاستيلاء على السلطة في غزة في حزيران/ يونيو ٢٠٠٧؛ ففجأة بدت الحركة أقلّ تردّداً في ممارسة السلطة السياسية. وقاتلت، على نحو فعّال وبلا رحمة للاحتفاظ بها، على الأقل في قطاع غزة. لم تَعُد حماس «غير فتح»، حيث ضايقت المعارضين السياسيين، وسعت إلى إخضاع المجتمع المدني إلى سيطرتها، ولَوَت (لا بل كسرت) القانون ولم تتشدّد في تطبيقه عندما كان يناسب أغراضها، وغضت الطرف عن التمييز بين الحركة وبين الحكومة.

حاولت حماس حتى الآن متابعة المسارات الثلاثة كلها في الوقت نفسه؛ فقد وعدت بالإسلام والمقاومة والحوكمة الرشيدة. لكن ماذا تفعل عندما تتجاذبها هذه المسارات في اتجاهات مختلفة، كما تفعل الآن على نحو متزايد؟ وكيف لها أن تواصل المقاومة ضدّ إسرائيل من دون تعريض قدرتها على الحكم في غزة إلى الخطر؟ وهل يمكن أن تشدد على قدر أكبر من

الالتزام الديني من دون أن تجعل حكمها مُرهِقاً أكثر، وتعرّض نفسها إلى الانتقادات الدولية وحتى الحرج؟

يبدو أن أيديولوجية الحركة وكذلك هيكلها، يشيران إلى أن الحكم وسيلة وليس غاية. الغاية هي الأسلمة والتحرير من خلال المقاومة. لكن حماس تتصرف على نحو أكثر فأكثر بطريقة معاكسة تماماً؛ فمنذ قرارها بدخول الانتخابات البرلمانية، اختارت حماس طريق الحكم كلما كان هناك مفترق طرق؛ فهي قلّلت، على سبيل المثال، من شأن الشريعة الإسلامية، وتوقّفت عن إطلاق النار ضدّ إسرائيل، وقمعت الجماعات الجهادية، ورفضت أن تتزحزح عن المناصب الرئيسة في قطاع غزة.

إن تحرّك الحركة، التي تنتحل لقب «حركة المقاومة الإسلامية»، لوضع الحكم فوق الإسلام والمقاومة، قد يبدو خياراً مُستَغرَباً، وهو كذلك في الواقع، بالنسبة إلى كثير من أتباع حماس والمراقبين. لكن يبدو أن قادة حماس يرغبون في إظهار قدرتهم على حكم غزة بكفاءة، ومواصلة الجهود الدبلوماسية الدولية، حتى لو كان ذلك يعني تأجيل أجزاء أخرى من رسالة الجماعة.

خلاصـة

بالنسبة إلى المستقبل على المدى القصير، تدلّ المؤشرات جميعها، إلى أن التركيز على الحكم سيستمر. لكن جمهور أنصار الدين والمقاومة لا يزال قوياً؛ فقد أظهر قادة حماس قدرةً مثيرةً للإعجاب في تسوية الخلافات في الماضي، وليس ثمة ما يدعو إلى الاعتقاد أن الخلاف في الرأي في شأن الأهداف على المدى القصير سيؤدّي إلى الانشقاق. ولكن لم يتم بعد البتّ في ما إذا كان الاهتمام الجديد في الحكم سيغيّر الحركة أو حتى يروّضها.

خاتمــة

تُعَدّ البرلمانات العربية حلبةً محبطةً للنشاط السياسي، وتكتشف الحركات الإسلامية الآن سبب ذلك على وجه التحديد، إذ عليها أن تقرّر ما إذا كانت ثمار المشاركة البرلمانية تفوق عوامل الإحباط. وتستعدّ الحركات التي تمت دراستها في هذا الكتاب، لمواصلة أنشطتها البرلمانية، لكنها تفعل ذلك بتوقّعات أكثر واقعية لقيود هذه الاستراتيجية وحدودها.

لقد أصيب قادة الحركة الإسلامية وقواعدها الشعبية الواسعة بخيبة أمل تجاه مردود استثمارهم في المشاركة السياسية. وفي حين يمكنهم ادّعاء تحقيق الكثير من النجاحات، إلا أن مشاركتهم فشلت في أوجه ثلاثة:

١ ـ كانوا يطمحون إلى اختراق حواجز التعدّدية السياسية المُقيِّدة وإنجاز الإصلاح الحقيقي، معيدين توزيع السلطة بين النخب الحاكمة وبين حركات المعارضة.

٢ ـ سعوا إلى إجراء تعديلات دستورية وتشريعية كان من شأنها زيادة قوة المؤسسات التشريعية مقارنة بقوة السلطة التنفيذية، وأرادوا أن يؤسّسوا أنظمةً فعّالةً للضوابط والتوازنات.

٣ ـ أراد البعض التغلّب على تاريخ من الصراع مع النخب الفكرية وتشكيل تحالفات مرنة مع حركات المعارضة العلمانية، فيما لم يتمكّن البعض الآخر من الهروب من النهج الأيديولوجي المطلق تجاه السياسة.

كما رغب الإسلاميون أيضاً في توسيع نطاق الدين في المجال العام وتوفير صلة عضوية بين أسلمة المجتمع وبين المشاركة السياسية. بيد أن أفعالهم أدّت بالنخب السياسية إلى قطع علاقاتها مع الأنشطة الدعوية والخيرية الإسلامية، التي تشكّل العمود الفقري للدور الاجتماعي للإسلاميين، والدعامة الأساسية لقواعدهم الشعبية والانتخابية. والواقع أن زيادة التركيز على المشاركة السياسية، أدّت في الوقت نفسه إلى تعرّضهم إلى هجمات من قبل قوى إسلامية أقلّ ميلاً إلى النشاط السياسي، والتي اتّهمت الجماعات النشطة سياسياً بالبراغماتية، ملمِّحةً ضمناً بذلك إلى أنها ضلّت عن طريق الإيمان الحقيقي والشريعة الإسلامية.

أولاً: تحدّيات المشاركة الإسلامية

أثار أداء الإسلاميين الأقل تأثيراً ولفتاً للنظر ـ خسارتهم الانتخابية الأخيرة في بعض البلدان والتدهور المتواصل في فرص نجاحهم في بلدان أخرى ـ نقاشات في شأن الاستراتيجيات المستقبلية داخل بعض الحركات الإسلامية. وهكذا، تواجه الجماعات الإسلامية الآن ثلاثة تحدّيات رئيسة.

١ ـ **التحدّي الرئيس الأول**: يتمثّل بالخروج بحجج جديدة يمكنها أن تقنع قواعدها الشعبية بوجوب الاستمرار في الحياة السياسية القائمة على المشاركة، على الرغم من فقر مردودها على المدى القصير.

إن تحليل مقابلات أجريت مؤخراً مع شخصيات إسلامية بارزة وبيانات صادرة عنها، يكشف عن فئتين أساسيتين من الحجج التبريرية.

الأولى، تُشدِّد على قيمة آليات المشاركة السياسية، ولاسيما في الأنشطة ذات الصلة بالبرلمان والتشريع، من خلال التركيز على الكيفية التي يسمح مثل هذا العمل من خلالها للحركات بالتصدّي إلى مناورات النخب الحاكمة وأجهزتها الأمنية. وهي توضح أيضاً أن المشاركة في البرلمانات تسمح بطرح مطالب الإسلاميين بصورة علنية ومنتظمة، ما يساعد على الحفاظ على تماسك الحركة وديمومة التأييد الشعبي لها. بيد أن المشاركة تنطوي على بعض أوجه العجز، لكنها فعالة جداً في توفير جمهور أوسع للإسلاميين لعرض مُثُلهم العليا، وتوفير سبل مشروعة لمعارضة جهود النخب لتقييد المشاركة الإسلامية.

أما المجموعة **الثانية**، من الحجج فتركّز على ما يمكننا وصفه بدوافع متطرّفة مستوحاة من رغبة الإسلاميين في إثبات أنهم ساسة مسؤولون وملتزمون بالسياسة القائمة على المشاركة في جميع الظروف (بما في ذلك النكسات المتتالية)، ومتفانون في مناصرة التغيير السلمي والإصلاح التدريجي. إن وجود استراتيجية برلمانية يدحض على نحو فعّال الانتقادات والشكوك في دوافع وأهداف الإسلاميين التي تضمرها النخب الحاكمة وحركات المعارضة العلمانية.

نلاحظ كذلك أنه كلما كان وضع الحركة الإسلامية أكثر تقلّباً، كلما مالت أكثر نحو مواقف الحدّ الأدنى. وهذا هو الحال، على نحو متزايد، مع جماعة الإخوان المسلمين المصرية عندما تتصاعد التوترات بينها وبين الحكومة. وعلى النقيض من ذلك، كلما كانت العلاقة بين الحركة الإسلامية وبين الحكومة أكثر استرخاء، كلما مالت أكثر نحو الموقف المتشدّد، كما هو حال الحركة الدستورية الإسلامية في الكويت.

٢ ـ **التحدّي الرئيس الثاني**: إيجاد توازن عملي وذي ديمومة بين متطلّبات المشاركة السياسية وبين مطالب الالتزام الأيديولوجي، إذ إن واقع التعدّدية المقيدة وهيمنة النخب الحاكمة على النظام السياسي استراتيجياً وتكتيكياً، يجبر الإسلاميين على اعتماد مواقف المساومة على القضايا الاجتماعية الرئيسيّة (على الرغم من أن طبيعة هذه التنازلات الضرورية تختلف بشكل كبير). هذه الحقائق نفسها تفرض عليهم أيضاً بناء تفاهمات براغماتية مع النخب الحاكمة و/أو حركات المعارضة العلمانية لزيادة مردود المشاركة السياسية. ومع ذلك، فإن الإسلاميين ممزّقون بين هذه الحاجة وبين قناعاتهم الأيديولوجية، إذ لديهم سبب وجيه للخوف من التضحية بتميّز خطابهم السياسي وبرامجهم، واستعداء قطاعات واسعة ومؤثّرة من مؤيّديهم.

إن تحقيق توازن بين البراغماتية وبين الالتزام الأيديولوجي يزداد صعوبة، إن لم يصبح مستحيلاً، عندما تسفر المشاركة السياسية عن نتائج غير مُرْضية. ولقد رأينا اثنين من ردود الفعل وهما قيد العمل.

أحدهما، هو التراجع عن مواقف تسوويّة سابقة والعودة إلى مواقف أيديولوجية. وعلى سبيل المثال، دعا مشروع البرنامج السياسي لجماعة

الإخوان المسلمين في مصر إلى إنشاء هيئة دينية ذات وظائف رقابة تشريعية، وعارض، على أساس الفقه الإسلامي، ترشيح قبطي أو امرأة إلى منصب رئيس الدولة.

أما المسار **الآخر**، الذي سار عليه حزب العدالة والتنمية في المغرب، فهو الانخراط في نقاش طويل في شأن المكوّن السياسي الرئيس للحركات الإسلامية، والثقل النسبي للبراغماتية السياسية بالنسبة إلى الأيديولوجية، وأولويات المشاركة السياسية. بيد أن الغموض الاستراتيجي لمثل هذا النقاش الواسع، يمكن أن يكون مكلفاً جداً للحركة (لكنه سيكون رائعاً للباحث والمراقب).

٣ ـ التحدي الرئيس الثالث: إعادة النظر في جوهر العلاقة بين المكوّنات الدعوية والسياسية للحركات الإسلامية، ثم ابتداع أفضل هياكل مُمكِنة لتنظيم هذه المكونات على نحو مؤسّساتي؛ فقد حدا فتح فرص المشاركة السياسية خلال العقود القليلة الماضية ببعض الحركات الإسلامية إلى إدخال فصل وظيفي بين الدعوة وبين السياسة. وهي تفعل ذلك عن طريق إنشاء الأحزاب السياسية والجبهات والجمعيات المستقلّة من الناحية المؤسساتية، ومن ثم السماح لتلك الكيانات الجديدة بتعليق أهمية متزايدة على المشاركة السياسية باعتبارها وسيلة لتشجيع التغيير والإصلاح. ولكن، من ناحية أخرى، ليس من الواضح ما إذا كان الجمع بين الدعوة والسياسة يمكن أن يكون سمةً سلبيةً في ظلّ ظروف تتّسم بانغلاق أو محدودية الفرص المُتاحة للمشاركة السياسية، والقمع السياسي المستمرّ.

ثانياً: الترعرع في قلب الأزمة

يفاخِر القادة الإسلاميون بصبرهم ورؤيتهم بعيدة المدى، لا بل يُصِرّون على أن الفرص قصيرة الأجل لا تُغريهم أكثر مما ينبغي، أو أن الانتكاسات العابرة تُثبِطهم. لكن في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، اقتنص العديد منهم الفرصة، وركّزوا جهودهم على الانتخابات البرلمانية؛ ففي مصر، بدأت جماعة الإخوان المسلمين حملتها الانتخابية الأكثر كثافة في الانتخابات البرلمانية للعام ٢٠٠٥. وفي المغرب، شعر حزب العدالة والتنمية، أنه قد يكون قادراً على تشكيل الحكومة. وفي

الأردن تخلّت جبهة العمل الإسلامي عن مقاطعتها الانتخابات وعادت إلى البرلمان.

أما في فلسطين، فدخلت حركة حماس الانتخابات التشريعية لأول مرة وفازت فيها. وفي الكويت انضمت «حدس» ـ الحركة الدستورية ـ إلى تحالف عابر للأيديولوجيات لفرض الإصلاح الانتخابي. وفي اليمن، تحوّل حزب الإصلاح، من شريك صغير للحزب الحاكم إلى زعيم للمعارضة.وباستثناء حماس، فإن أياً من هذه الحركات لم تَسْعَ إلى تحقيق أغلبية برلمانية؛ حتى أن حماس أظهرت مؤشرات على أنها لم تفكّر كثيراً في إمكانية تحقيق النصر. صحيح أن الحركات سعت إلى خوض انتخابات، لكنها إما سعت إلى تجنّب الحكم عمداً، وإما توقّعت المشاركة في ائتلاف في أحسن الأحوال. هذا التواضع في الأهداف لم يستند إلى أي نوع من التواضع للرؤية الإسلامية، بل إلى القراءة السليمة لاثنين من جوانب البيئة السياسية السائدة في معظم البلدان العربية:

أولاً، على الرغم من أن البرلمانات العربية ديمقراطية وقوية من الناحية النظرية عموماً، إلا أنها في الممارسة العملية محدودة في كلا الجانبين؛ فمعظمها يهيمن عليه حزب حاكم أو مجموعة مُجزَّأة من الأحزاب والمستقلّين الذين يتم استلحاق العديد منهم بعمق. علاوة على ذلك، نادراً ما تمارس البرلمانات سلطاتها النظرية المُكرَّسة بالنصوص على التشريع والرقابة الحكومية بشكل فعّال.

ثانياً، تنظر الأنظمة القائمة إلى الحركات الإسلامية عموماً بوصفها المعارضة الأكثر فعالية وتهديداً. صحيح أن الأنظمة العربية على استعداد، في بعض الأحيان، للتغلّب على الخصوم الإسلاميين بالذكاء والحيلة بدلاً من قمعهم تماماً، إلا أن هذه الأنظمة نفسها قادرة تماماً على إظهار جانب أقلّ رقّة، وحتى وحشي، إذا ما استفاد الإسلاميون كثيراً من فرص النجاح الحاصلة. لقد كان لمعظم الحركات نفوذ قصير المدى فقط؛ وكان الفوز بأغلبية برلمانية واستخدامها للحكم خارج قدرتها. ومرة أخرى، كانت حماس هي الاستثناء الذي أثبت القاعدة، فيما كانت معظم الحركات الأخرى أكثر محدوديةً في أهدافها.

لكن حتى الأهداف الأكثر تواضعاً لم تتحقّق في كثير من الأحيان؛ فقد

حققت الفرص الانتخابية أقلّ بكثير مما كان يأمل قادة الحركة وأتباعهم الأكثر حماسة. وشكّلت جماعة الإخوان المسلمين المصرية المعارضة الأكثر قوّةً وتماسكاً وانضباطاً في تاريخ البلاد البرلماني، لكنها لم تُحقِّق سوى القليل من الإنجازات التشريعية. أما حزب العدالة والتنمية المغربي، فبقي خارج الحكومة. وشهدت جبهة العمل الإسلامي الأردنية، انخفاض تمثيلها وتعرّضت وحدة صفوفها إلى خطر داهم. وتمكّنت حماس من استخدام أغلبيتها البرلمانية للقيام بما يتجاوز إدارة مجلس وزراء السلطة الفلسطينية لمدة عام. وواجهت «حدس» ـ الحركة الدستورية الإسلامية ـ في الكويت حرجاً انتخابياً. واكتشف التجمّع اليمني للإصلاح، أن المعارضة في نظام سلطوي توفّر سلطةً أقلّ حتى من تلك التي يوفّرها دعم الحكومة.

هل المشاركة في برلمان عربي لا معنى لها؟ كيف تقيّم الحركات نفسها تجربتها؟ ولماذا تدخل المعركة الانتخابية البرلمانية في المقام الأول؟ القادة الإسلاميون متوافقون إلى حدّ ما في مختلف البلدان في تفسير دوافعهم لخوض الانتخابات البرلمانية.

إن الحملات الانتخابية، **أوّلاً**، تتيح لهم الفرصة لنقل رسالتهم الدينية والإصلاحية إلى أوسع قاعدة من الجمهور. وعندما يفوزون بمقاعد، يتم تحويل منصة الخطابة الخاصة بالحملة الانتخابية إلى قاعدة مؤسّسية محميّة لإصدار التصريحات والبيانات والمقترحات التي يمكن أن تصل إلى جمهور محلي (وحتى دولي) أوسع؛ فالمقاعد البرلمانية تعني مداخل أكبر إلى وسائل الإعلام، ومزيداً من حرية السفر، وصفةً رسميةً (وبالتالي غطاء للاتصال مع الدبلوماسيين الأجانب)، وقدرةً على تقديم مشاريع القوانين واستجواب الوزراء.

ثانياً، المشاركة في الانتخابات البرلمانية، تسمح للقادة الإسلاميين بتقديم حركاتهم على أنها تتوافر على قواعد شعبية واسعة والعديد من المؤيّدين. ويمكن لمعارضي الأنظمة القائمة المُفوَّهين، إبراز انتقادات قوية لسياسات الحكام وممارساتهم، لكن القليلين، باستثناء الإسلاميين، يمكنهم أن يظهروا أن لانتقادهم القدرة على الإقناع خارج إطار الندوات والصالونات. وعلى أي حال، الانتخابات البرلمانية عموماً تكافئ أولئك

المُنظَّمين والمنضبطين جيداً، وهذا ما جعلها تربةً ملائمةً لتعبئة الإسلاميين.

ثالثاً، كثيراً ما يتحدّث الزعماء الإسلاميون عن المشاركة في الانتخابات بوصفها واجباً أكثر منها فرصة؛ فهم يرون أن الحكام الحاليين غالباً ما يكونون غير قادرين أو راغبين في تحقيق المصلحة العامة، لذلك تتحوّل المجتمعات إلى البديل الإسلامي مُتوقّعةً أن يرشدها القادة الملتزمون بالفضيلة إلى حلول أفضل. من وجهة نظرهم الخاصة، يُستَدرَج الإسلاميون إلى العملية السياسية البرلمانية من قِبَل شعبهم، لا بدفع من طموحاتهم؛ فالتخلّي عن الميدان السياسي يشجّع على الاستسلام لليأس.

رابعاً، السياسة البرلمانية تُتيح الفرصة لتطوير مروحةً جديدةً من المهارات. وعلى مدى نصف القرن الماضي (وأكثر في بعض الأحيان)، تعلّمت الحركات الإسلامية كيفية تنظيم أعضائها، وتثقيف المتعاطفين معها، وخدمة الشباب ودعم الفقراء، وتوفير فرص الحصول على الرعاية الطبية، ودعم القضايا الإسلامية الدولية. ومع ذلك فإن السياسة البرلمانية ميدان استثنائي. والانتخابات تتطلّب صقل الخبرة في تدقيق أصوات المقترعين، وفي الإعلانات الانتخابية والشعارات، والتعبئة. والمشاركة في البرلمان تحتاج إلى مَن يمتلكون المهارة في مجال البحث والصياغة والتحقيق. الانتخابات والنشاط البرلماني يقودان الحركات الإسلامية إلى صقل القدرات على العمل مع الحلفاء المحتملين، وإقامة التحالفات، وتطوير البرامج السياسية. والحركات الإسلامية، التي تتقدّم بشكل أكبر في الانتخابات البرلمانية والنشاط التشريعي، تُثري خبراتها وتُوسِّعها، وتطوّر سبلاً جديدة سعياً إلى تحقيق أجندتها الدينية والإصلاحية.

الإسلاميون واعون تماماً للحاجة إلى تحسين أدائهم في البرلمانات العربية، ويدركون أن التقدّم نحو الإصلاح الديمقراطي سيظلّ ضئيلاً. وقد شهد حزب العدالة والتنمية في المغرب تضاؤل شعبيته في انتخابات العام ٢٠٠٧، على الرغم من حصوله على أربعة مقاعد برلمانية إضافية، ما زاد كتلته إلى ٤٦ من أصل ٣٢٤ مقعداً. ووجد الحزب نفسه مرة أخرى موضع تجاهل في ائتلاف حكومة حزب الاستقلال الحاكم، لكنه يقوم الآن بحملة نشطة لتوسيع قاعدة دعمه لتصل إلى قطاعات جديدة من المجتمع. وقد استهدف، على وجه الخصوص، الطبقة الوسطى الحَضَرية والمناطق الريفية الفقيرة، اللتين كانتا

بعيدتين عن متناوله، وكانتا منجذبتين أكثر إلى الأحزاب اليسارية (خصوصاً الاتحاد الاشتراكي، الشريك في الائتلاف الحاكم). وتحقيقاً لهذه الغاية، يسعى حزب العدالة والتنمية إلى تحقيق ثلاث استراتيجيات؛ فبرنامجه يُعطي أولويةً أكبر للسياسات الاقتصادية، والاجتماعية، والدينية، وهموم الهوية؛ وتدفع كتلته البرلمانية بشكل مكثّف أكثر باتجاه إصلاح دستوري شامل يهدف إلى التقليص التدريجي لصلاحيات السلطة التنفيذية الملكية، والتشجيع على إيجاد توازن أكثر فعالية للسلطة. كما تشمل محاولاته التنظيمية بناء الثقة مع اليسار من خلال تحالفات جزئية و/أو تقاسم السلطة على المستوى المحلي في بعض المناطق.

وبالمثل، تكرّس الحركة الدستورية الإسلامية الكويتية والتجمع اليمني للإصلاح في اليمن، مزيداً من الاهتمام لمسائل الإصلاح الدستوري. وتعمل جماعة الإخوان المسلمين المصرية، حالياً على التوصل إلى تفاهم مع النخبة الحاكمة حول شروط مشاركة الإسلاميين في السياسة. ويمكن لمثل هذا التفاهم أن يسهم في تخفيف حدّة التوتّر بين الحكومة وبين الإخوان في مصر.

إذا كان هذا هو ما تسعى الحركات الإسلامية إلى القيام به ـ التواصل مع أنصار جدد، وإظهار قوة الحركة، والاستجابة إلى احتياجات شعبها، وتطوير مهارات جديدة ـ فما هو حجم الإنجازات التي حقّقتها جهود العقد أو العقدين الماضيين؟ ما مِن شك في أنه تم تحقيق **أول** الأهداف المُتمثِّل في التواصل مع أنصار جدد؛ فالحركات الإسلامية تجد نفسها الآن أكثر قدرةً على (وأكثر مهارةً في) الوصول إلى جمهور أوسع يتجاوز أتباعها ليطال الليبراليين المُشكِّكين، وحتى الدبلوماسيين الأجانب والباحثين. وهي اجتذبت المزيد من الاهتمام ووجدت سبلاً للتعامل مع كل من هذه المجموعات.

كما تم تحقيق الهدف **الثاني** ـ عرض القوة ـ ولكن بتكلفة كبيرة أحياناً. وقد عبّرت الجماعات الإسلامية بشكل واضح وفعّال جداً عن أن لديها أنصاراً، ولديها الآن صورة أكثر مهابةً مما قد تستحقّ. وعلى الرغم من أنها تتحدّث باسم جزء مهم من المجتمع، إلا أنه ليس في وسع واحدة منها الادّعاء بأنها تمتلك أغلبيةً. ومع ذلك، لا يزال الشعور بأنها ستفوز في أي

انتخابات حرّة منتشراً على نطاق واسع، والجماعة تدفع أحياناً ثمناً باهظاً لهذه السمعة؛ فالأنظمة القائمة قد ترى أن الحركات الإسلامية تُشكِّل تهديداً عندما تركّز على الانتخابات والنشاط البرلماني. وفي مصر، أعقبت موجة من القمع انتخابات العام ٢٠٠٥، ولا يزال حزب العدالة والتنمية منبوذاً في ما يتعلّق بتشكيل الحكومة في المغرب؛ والنظام الأردني يطلّ على نحو متزايد على جبهة العمل الإسلامي بأنها تهديد أمني، وبعض القادة الإسلاميين يقولون سرّاً إن حماس دفعت بالفعل ثمناً باهظاً جداً لفوزها في الانتخابات البرلمانية للعام ٢٠٠٦.

لم يكن لدى القادة الإسلاميين سوى القليل لإظهار ما بذلوه من جهود في تحقيق الهدف **الثالث**، المُتَمَثِّل في خدمة الناخبين؛ فقد دخلت الحركات الإسلامية ميدان السياسة، ووضعت البرامج ومشاريع القوانين، واستجوبت الوزراء، وبثّت الفضائح ولم يكن لديها شيء ملموس لتظهره في شأن كل هذه الجهود. في بعض الأحيان تعرّض أعضاء الحركات إلى المضايقة والاعتقال أو السجن. وفي معظم الحالات، يتعرّض البرلمانيون الإسلاميون إلى الخسائر الانتخابية.

وأخيراً، في مجال تطوير مهارات جديدة وتحسين أدائها، حققت الحركات الإسلامية نجاحاً ملحوظاً، لكن نادراً ما تم تذوّق ثمار هذا النجاح؛ فغالباً ما يكون النشطاء الإسلاميون الأكثر مهنية، والبرلمانيون الإسلاميون الأكثر جدّية وتفانياً، والاستراتيجيون السياسيون الإسلاميون هم الأقدر على رسم الخطوات التي تتجاوز اليوم التالي. بيد أن عدم القدرة على توظيف معظم هذه المهارات السياسية في خدمة أهداف حركة أخرى، ربما تُمثِّل عقب أخيل الجهد البرلماني.

باختصار، أظهرت الحركات الإسلامية في البرلمانات العربية أنها بارعة وواضحة، لكنها لم تطمئن الأنظمة على نحو فعّال ولم تحقّق إنجازات ملموسة. وبالنظر إلى هذا السجل غير المتكافئ، نحن مضطرون إلى التكهّن أن السنوات المقبلة ستشهد على الأرجح تقليصاً محدوداً للتركيز على الاستراتيجيات البرلمانية. لكن الحركات التي تمّت دراستها في هذا الكتاب مُنخرِطَة تماماً في السياسة، وفخورة جداً بإنجازاتها، ومستثمرة بعمق في ما

بنته، وهذا ما لَن يدفعها إلى انسحاب شامل من ميدان السياسة. وبالتالي نحن نتوقّع أن ينافس الإسلاميون في الانتخابات البرلمانية اللاحقة، لكننا نتوقّع أيضاً أنهم سيعلّقون قدراً أقلّ من آمالهم، (وربما قدراً أقلّ من طاقاتهم في بعض البلدان)، على استراتيجية برلمانية، ويكتفون بدلاً من ذلك، في المستقبل المنظور، بجني المكاسب المحدودة التي يوفّرها النشاط البرلماني، من دون النظر إليه على أنه الاستراتيجية الوحيدة أو حتى الرئيسة لتحقيق رؤيتهم للإصلاح الإسلامي.

المراجـــع

١ ـ العربية

كتب

أبو فارس، محمد عبد القادر. **صفحات من التاريخ السياسي للإخوان المسلمين في الأردن.** عمان: دار القرآن، ٢٠٠٠.

أبو العمرين، خالد نمر. **حماس: حركة المقاومة الإسلامية، جذورها، نشأتها، فكرها السياسي.** [د. م.]: مركز الحضارة العربية، ٢٠٠١.

التجمّع اليمني للإصلاح. **أداء ومواقف الكتلة النيابية للتجمّع اليمني للإصلاح ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٩.** صنعاء: التجمّع اليمني للإصلاح، ٢٠٠٩.

الخالدي، سامي ناصر. **الأحزاب السياسية الإسلامية في الكويت.** الكويت: [د. ن.]، ١٩٩٩.

الدغشي، أحمد محمد. **السلفيون والعمل السياسي: جدلية العلاقة بين المركز والأطراف وصورة المستقبل.** صنعاء: مأرب برس، ٢٠٠٩.

الشاعر، ناصر الدين. **عملية السلام الفلسطينية ـ الإسرائيلية: وجهة نظر إسلامية.** نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٩.

الشرجي، عادل. **التجمّع اليمني للإصلاح: بين البرنامج السياسي وشعار الإسلام هو الحل.** صنعاء: المرصد اليمني لحقوق الإنسان، ٢٠٠٨.

الظاهري، محمد محسن. **المجتمع والدولة في اليمن: دراسة لعلاقات القبيلة بالتعدّدية السياسية والحزبية.** القاهرة: مدبولي، ٢٠٠٤.

المديرس، فلاح عبد الله. **جماعة الإخوان المسلمين في الكويت.** الكويت: [د. ن.]، ١٩٩٤.

براون، ناثان ج.، عمرو حمزاوي ومارينا أوتاواي. «الحركات الإسلامية والعملية الديمقراطية في العالم العربي: استكشاف المناطق الرمادية.» (مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، دراسة كارنيغي رقم ٦٧، آذار/ مارس ٢٠٠٦)= Brown, Nathan J., Amr Hamzawya and Marina Ottaway, «Islamist Movements and the Democratic Process in the Arab World: Exploring Gray Zones.» (Carnegie Endowment for International Peace, Carnegie Papers; no. 67, March 2006). <http://www.carnegieendowment.org/files/cp_67_grayzones_final.pdf>.

حمزاوي، عمرو، مارينا أوتاواي وناثان ج. براون. «التساؤلات التي ينبغي على الحركات الإسلامية الإجابة عليها: جماعة الإخوان المسلمين المصرية كنموذج.» (مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، دليل السياسات، شباط/ فبراير ٢٠٠٧)= Hamzawy, Amr, Marina Ottaway and Nathan J. Brown. «What Islamists Need to Be Clear About: The Case of the Egyptian Muslim Brotherhood.» (Carnegie Endowment for International Peace, Policy Outlook, February 2007). <http://www.carnegieendowment.org/files/ottaway_ brown_ hamzawy_islamists_final.pdf>.

حمزاوي، عمرو وناثان ج. براون. «هل يمكن لانتخابات مصر المضطّربة أن تنتج مستقبلاً أكثر ديمقراطيةً.» (مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، دليل السياسات، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥)= Hamzawy, Amr and Nathan J. Brown. «Can Egypt's Troubled Elections Produce a More Democratic Future.» (Carnegie Endowment for International Peace, Policy Outlook, December 2005), <http:// www.carnegieendowment.org/files/PO24.brown.hamzawy.FINAL1.pdf>.

«الدفع باتجاه سياسة حزبية؟ الحركة الدستورية الإسلامية في الكويت.» (مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، دراسة كارنيغي؛ الرقم ٧٩، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧)= <http://arabic.carnegieendowment.org/publications/?fa=view &id=23506>. = «Publishing Toward Party Politics: Kuwait's Islamic Constitutional Movement.» (Carnegie Paper; no. 79, January 2007), <http:// www.carnegieen dowment.org/files/cp79_brown_kuwait_final.pdf>.

فيليبس، سارة. «تقييم الإصلاح السياسي في اليمن.» (مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، العدد ٨٠، شباط/ فبراير ٢٠٠٧)= Phillips, Sarah. «Evaluating

Political Reform in Yemen.» Carnegie Endowment for International Peace, Carnegie Paper no. 80, February 2007, <http://www.carnegieendowment.org/files/cp_80_phillips_yemen_final.pdf>.

«ماذا يحدث داخل جماعة الإخوان المسلمين المصرية؟ النقاش حول برنامج الحزب وتداعياته،» (مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، دراسة كارنيغي الرقم ٨٩، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨)= «The Draft Platform of the Egyptian Muslim Brotherhood: Foray into Political Integration or Retreat into Old Positions,» (Carnegie Endowment for International Peace, Carnegie Papers; no. 89, January 2008). <http://www.carnegieendowment.org/files/cp89_muslim_brothers_final.pdf>.

دوريـات

«الإخوان المسلمون المصريون يدشّنون صحيفتهم الجديدة بهجوم ضارٍ على حزب التجمّع اليساري، ويتّهمون الوفد بأنه مخلب قط الحكومة.» **الشـرق الأوسـط**، ٣/ ١/ ٢٠٠٣، <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=144808&issueno=8802>.

إبراهيم، عبد الستار وعبدو زينه. «مصر: أعلى لجنة برلمانية توافق على مقترحات مبارك بتعديل الدستور وصياغة المواد الجديدة.» **الشرق الأوسط**: ٩/ ١/ ٢٠٠٧، <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=400769&issueno=10269>.

البحيري، أحمد. «جدل أزهري حول مشروع قانون «منع المظاهرات في المساجد»... وعلماء يعتبرون مناقشته برلمانياً خطوة لـ «كبت الحريات».» **المصري اليوم**: ١٢/ ١٢/ ٢٠٠٧، <http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=86070&IssueID=886>.

«البرلمان يعيد مشروع قانون التمويل الأصغر إلى اللجنة المالية.» **الصحوة**: ١٦/ ٣/ ٢٠٠٩، <http://www.alsahwa-yemen.net/view_news.asp?sub_no=1_2009_03_16_69239>.

الجرباني، حسين. «صنعاء: مسيرة نسائية للضغط على الأحزاب لتزكية المرأة في الانتخابات المحلية.» **الشرق الأوسط**: ٢٠/ ٨/ ٢٠٠٦، <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=378867&issueno=10127>.

ـــــ . «اليمن: «الإصلاح» ينسحب من جلسة التصويت على تعديلات قانون ضريبة المبيعات.» الشرق الأوسط: ٦/ ٧/ ٢٠٠٥، <http://www.asharqalawsat.com/details.asp?section=4&issueno=9717&article=310202&feature>.

الخطيب، أحمد. «الإخوان يسعون للتحالف مع المعارضة في مواجهة الحظر الدستوري.» المصري اليوم: ١/ ٤/ ٢٠٠٧، <http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=53198>.

الخليج: ١٣/ ٢/ ٢٠٠٤، النسخة المطبوعة.

طاهر، عبد السلام. «الحزب الحاكم في اليمن يوقع مع المعارضة اتفاق مبادئ لضمان انتخابات نزيهة.» **الشرق الأوسط**: ١٩/ ٦/ ٢٠٠٦، <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=369003&issueno=10065>.

العريان، عصام. «نحو النهضة.» **الأهرام الأسبوعي**: ١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥. = al-'Iryan, 'Isam. «Towards the Renaissance.» *Al-Ahram* (Weekly): 1 December 2005. <http://weekly.ahram.org.eg/2005/771/op71. htm>.

الغد: ١٨/ ٩/ ٢٠٠٦.

القاعدي، عبد الباسط. «عبد الرزاق الهجري: من يعتقد أن القضاء مستقل واهم، والإداريون جناح السلطة الآخر.» **الأهالي**: ١٩ شباط/ فبراير ٢٠٠٩، <http://www.alahale.net/includes/print.asp?id=2106>.

المغربية: ١/ ١١/ ٢٠٠٧، النسخة المطبوعة.

الميناوي، عبد الكبير. «المغرب: الانتخابات الجزئية تعيد البرلمانيين الذين أُبطل انتخابهم إلى مجلس النواب.» **الشرق الأوسط**: ٢١/ ٩/ ٢٠٠٨، <http://www. aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=10890&article=487694>.

دراسات على الإنترنت

«١٢ مذيعة مصرية لبسن الحجاب فحُرِمْنَ العمل.» إخوان أونلاين، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=3688&SecID=250>, and

أبو بكر، خالد. «أبو الفتوح: الإخوان أكبر متضرّر من تعديل الدستور.» إخوان أونلاين، ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، <http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1168265498797&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout>.

«إجماع برلماني على مشروع عشال بشأن قانون الحصول على المعلومات.» الإصلاح نت، ١٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٩، <http://www.al-islah.net/print.aspx?pagename=gen&pageid=6946>.

إحصائيات حزب العدالة والتنمية حول ترشيحاته ونتائجه وتحالفاته، حزب العدالة والتنمية، ٢٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٩، <http://www.pjd.ma/ar/spip.php?article36>.

«الإسلاميون والسياسة.. تجربة حزب الإصلاح اليمني.» حوار مباشر مع زيد الشامي. إسلام أونلاين، في ٦ تموز/ يوليو ٢٠٠٠، <http://www.islamonline.net/livedialogue/arabic/Browse.asp?hGuestID=Td3r93>.

«اقتراح بالبرلمان المصري بانتخاب شيخ الأزهر.» إخوان أونلاين، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=4876&SecID=251>.

إقليعي، عادل. «دعاة المغرب والسياسة.. «المخزن» و«السيرك».» إسلام أونلاين، ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥، <http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-Daawa%2FDWALayout&cid=1172571579499>.

«انتخابات (٢٠٠٥) الإخوان يكتسحون والوطني محظور جماهيرياً.» نواب إخوان، ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧، <http://www.nowabikhwan.com/Index.aspx?ctrl=press&ID=15d18904-d747-4f05-9eb1-6b3471a5100c>.

«برلمان مصر يناقش استجواباً للإخوان عن الدين العام.» إخوان أونلاين، ١٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=4178&SecID=0>.

«البرنامج الانتخابي للإخوان المسلمين ٢٠٠٥،» إخوان أونلاين، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=15548&SecID=0>.

«بيان حول مدّ العمل بقانون الطوارئ ٣ سنوات أخرى.» إخوان أونلاين، ١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=247&SecID=0>.

«الترجمة الإنكليزية لخطاب القبول الذي ألقاه محمد بديع.» إخوان ويب، ١٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠، <http://www.ikhwanweb.net/article.php?id=22674>.

جمعة، محمد. «إخوان مصر يرفضون منع الحجاب.» الجزيرة، ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩، <http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/6797BDD7-59AC-48F3-9C9F-B90809743011.htm>.

«الحجاب في مصر... وظائف ممنوعة على المحجبات.» إخوان أونلاين، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=11166&SecID=304>.

حسن، حمدي. «حمدي حسن يكتب: كوتة كوتة... خلصت الحدوتة.. حلوة ولا؟.» نواب إخوان، ١٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩، <http://www.nowabikhwan.com/index.aspx?ctrl=press&id=4cdef126-71de-488f-9b27-7ce0afc48bd5>.

حسين، محمد. «حسن يستجوب الداخلية ويتّهمها بقتل المصريين عمداً.» نواب إخوان، ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨، <http://www.nowabikhwan.com/index.aspx?ctrl=press&ID=5df3ffe2-9f73-447a-bedf-04b6484e37a0>.

ـــــ. «راضي يستجوب زقزوق لتفويضه الأمن في إدارة المساجد.» نواب إخوان، <http://www.nowabikhwan.com/index.aspx?ctrl=press&ID=37541dfa-d3cc-40ed-be6d-f11c1c8538fd>.

ـــــ. «كتلة الإخوان... حصاد مشرِّف وزخم رقابي.» نواب إخوان، ٢٧ حزيران/ يونيو ٢٠٠٧، <http://www.nowabikhwan.com/index.aspx?ctrl=press&id=d19436fa-2bf1-47d3-9cf3-c3b9a0cfba07>.

«الحسيني يقدم مشروع قانون لتشديد عقوبة الاحتكار.» نواب إخوان، ١٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨، <http://www.nowabikhwan.com/index.aspx?ctrl=press&ID=220cf723-b3a3-4c14-93f6-1d6b48796b2f>.

«حصاد الدورة الرابعة لنواب الإخوان.» إخوان أونلاين، <http://www.ikhwanonline.com/article.asp?artid=7777&secid=251>.

«حقوقيون يرصدون تجاوزات وانتهاكات بمراكز الاقتراع.» العربية، ٢٦ آذار/ مارس ٢٠٠٧، <http://www.alarabiya.net/articles/2007/03/26/32904.html>.

«الحكومة المصرية تسبح في بحر من الفساد.» إخوان أونلاين، ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=3443&SecID=0>.

«حلّ حزب البديل الحضاري الإسلامي بالمغرب وحجز أسلحة.» الجزيرة، ٢١ شباط/ فبراير ٢٠٠٨، <http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1084163>.

«حوار مع سعد الدين العثماني، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية المغربي.» نشرة الإصلاح العربي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، كانون الأول/ ديسمبر ـ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥، <http://www.carnegieendowment.org/arb/?fa=show&article=21686&lang=ar>.

الدسوقي، خليفة. «راضي يتقدم بمشروع قانون للطفل.» نواب إخوان، ٢٢ أيـار/ مـايـو ٢٠٠٨، <http://www.nowabikhwan.com/index.aspx?ctrl=press&ID=a6a32b23-ded6-4005-909a-65263f52f676>.

ــــ . «راضي يُعِدّ مشروع قانون يمنح العلماء حصانة.» نواب إخوان، ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧، <http://www.nowabikhwan.com/Index.aspx?ctrl=press&ID=eda54edc-0627-452c-9bb0-91f2856e2f0b>.

ــــ . «السخاوي يطرح مشروع قانون الزكاة للرأي العام.» نواب إخوان، ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨، <http://www.nowabikhwan.com/Index.aspx?ctrl=press&ID=c90f6caf-c333-4fce-8f29-ae0223f36a3a>.

الرشيدي، عبد الله. «(إخوان أونلاين) يحاور عبد الله باها القيادي في حزب العدالة المغربي.» إخوان أونلاين، ٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٨، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=38661&SecID=341>.

رمضان، أحمد. «قانون منع التظاهر في دور العبادة... مؤامرةٌ جديدةٌ على مصر.» إخوان أونلاين، ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=33080&SecID=250>.

زايد، السيد. «د. الغزالي: للإخوان رؤية اقتصادية لكن المشكلة في التطبيق.» **إسلاميون**، ١٤ آب/ أغسطس ٢٠٠٨، <http://islamyoon.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1218614721545&pagename=Islamyoun/IYALayout>.

سبيع، أحمد. «العدلي: نحذّر الحكومة من استنزاف الاحتياطي النقدي.» إخوان أونلاين، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=5216&SecID=250>.

ـــــ . «مصر: نواب الإخوان يسألون أين قانون منع الاحتكار؟!.» إخوان أونلاين، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=5445& SecID=250>.

السرات، الحسن. «نادية ياسين: النظام يئس من التفاوض مع العدل والإحسان.» الجزيرة، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، <http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1027025>.

سلام، عبد الكريم. «الإصلاح اليمني: الحرس القديم يُعزِّز مَواقفه.» سويس إنفو، ١ آذار/مارس ٢٠٠٧، <http://www.swissinfo.ch/ara/detail/index.html?cid=5750262>.

السيد حزين. «بدون إصلاح سياسي يتدهور أي اقتصاد.» إخوان أونلاين، ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤، <http://ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=4989&SecID=250>.

السيد غانم، محمد. «التجارب الانتخابية في اليمن ومراحل التحوّل الديمقراطي.» دراسة نُشِرَت على موقع الجزيرة.نت، في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C836F037-306D-48EA-8124-F1EA5C23B730.htm>.

شحاته، عبد الله. «بيومي يعدّ مشروع قانون يسمح بحرية إنشاء الجمعيات الأهلية.» نواب إخوان، ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، <http://www.nowabikhwan.com/index.aspx?ctrl=press&ID=87539445-0784-4eb6-b3e6-42c7cd37d446>.

ـــــ . «راضي يقترح مشروع قانون يلغي حظر النشر.» نواب إخوان، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩، <http://www.nowabikhwan.com/index.aspx?ctrl=press&ID=6cccdcc3-3870-4cae-b59f-fd2b68fb22fb>.

ـــــ . «السخاوي يقدّم مشروع قانون لحل مشكلة مصر الاقتصادية.» نواب إخوان، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، <http://www.nowabikhwan.com/Index.aspx?ctrl=press&ID=20c2ee4b-5dab-4421-ab98-554a76c77c6b>.

الشريف، صهيب. «استجواب لراضي يتّهم الحكومة بإهدار أموال المنح.» نواب إخوان، ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، <http://www.nowabikhwan.com/index.aspx?ctrl=press&ID=64e11870-e2f3-4162-a8be-c076e3898a44>.

شلبي، صالح. «نواب الإخوان يفتحون ملف فساد الحكومة المصرية.» إخوان أونلاين، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=19025&SecID=271>.

الشورة، حسنين. «١٠٠ مليار جنيه تكلفة الفساد سنوياً بمصر.» إخوان أونلاين، ٢٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٤، <http://www.ikhwanOnline.com/Article.asp?ArtID=4979&SecID=0>.

صالح، أحمد. «١٠٠ نائب يرفضون قانون منع التظاهر في دور العبادة.» إخوان أونلاين، ٢ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=36060&SecID=250>.

ــــــ. «محاكمات برلمانية جديدة لفشل النظام.» إخوان أونلاين، ١٠ آذار/ مارس ٢٠٠٩، <http://ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=46289&SecID=250>.

ــــــ وهاني عادل. «التفاصيل الكاملة لجلسة البرلمان بمدّ العمل بقانون الطوارئ.» إخوان أونلاين، ٢٦ أيار/ مايو ٢٠٠٨، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=37555&SecID=0>.

«صبحي يقدّم مشروعاً جديداً لقانون السلطة القضائية.» نواب إخوان، ٨ تموز/ يوليو ٢٠٠٧، <http://www.nowabikhwan.com/index.aspx?ctrl=press&ID=5713b819-11f0-4901-b1f7-fb4d68c297da>.

صبري، عادل. «نصوص تعديلات دستور مصر وآثارها المتوقَّعة.» إسلام أونلاين، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩، <http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1168265499761&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout>.

الصوفي، نبيل. «عن هيئة الفضيلة: مع قدسية الإختلاط وضد رذيلة الرقابة والغرف المغلقة.» مأرب برس، ٩ آب/ أغسطس ٢٠٠٨، <http://marebpress.net/articlesÁphp?id=4031>.

عادل، هاني. «إسقاط ١١ استجواباً بالتصفيق للحكومة!!.» إخوان أونلاين، ٢٢ آذار/ مارس ٢٠٠٩، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=46762&SecID=250>.

عامر، الزهراء. «جرائم ٢٠٠٩... مصر باللون الأحمر.» إخوان أونلاين، ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=58573&SecID=271>.

عبد الرب، نبيل. «المواد الدينية الشرعية تثير خلافاً بين البرلمان والحكومة.» المؤتمر.نت، ٢٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٥، <http://www.almotamar.net/news/19594.htm>.

عبد العاطي، محمد. «أمين التجمع اليمني: نخوض الانتخابات ونتحمّل الهجمة الشرسة.» مقابلة مع محمد عبد الله اليدومي، الجزيرة، ٢٣ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، <http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=52251>.

العثماني، سعد الدين. «العثماني: الدين والسياسة فصل لاتمييز.» إسلام أونلاين، ٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨، <http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-Daawa%2FDWALayout&cid=1199279245400>.

عدنان، أسامة وعبدلاوي لخلافة. «الأخطاء الستة للحركة الإسلامية بالمغرب: عرض لكتاب.» إسلام أونلاين، ٨ أيار/ مايو ٢٠٠٧، <http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1178193353442&pagename=Zone-Arabic-Daawa%2FDWALayout>.

عرفة، محمد جمال. «وسط الانتقادات: انتخاب ملكة جمال مصر.» العربية، ٢٤ نيسان/ أبريل ٢٠٠٤، <http://www.alarabiya.net/articles/2004/04/24/2721.html>.

العزاني، عبد القوي، منصور بلعيدي وعبد الواسع راجح. «في انتخابات حرة وتنافسية حملت مفاجآت في النتائج.» الصحوة.نت، ٢٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧، <http://www.alshibami.net/saqifa//showthread.php?t=24040>.

عوض الله، مصطفى. «سياسة الخصخصة أفقدت مصر شركاتها وشردت عمّالها.» إخوان أونلاين، ١٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٤، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=4828&SecID=0>.

عياش، عبده. «مشروع انتخاب المحافظين يجدّد خلاف السلطة والمعارضة باليمن.» دراسة نُشِرَت على موقع الجزيرة.نت، في ١٣ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/20957537-DAFD-4122-977A-A440E-8DE4968.htm>.

فقيرة، جلال إبراهيم. «الأداء السياسي للبرلمان اليمني ١٩٩٧ ـ ٢٠٠٣.» دراسة نُشِرَت على موقع الجزيرة.نت، في ٣ نيسان/ أبريل ٢٠٠٤، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E1B6DECE-90C8-473B-8EE9-BE9EBAC916A5.htm>.

الفقيه، عبد الله. «التطور السياسي في الجمهورية اليمنية (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٩).» مقالة نشرت على الموقع التالي: <http://dralfaqih.blogspot.com/2009/03/1990-2009.html>، ٢٥ آذار/ مارس ٢٠٠٩.

«قانون إخواني لإلغاء حبس الصحافيين والأطباء المصريين.» إخوان أونلاين، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=4993&SecID=250>.

«كتلة الإخوان... أربع سنوات من العطاء.» نواب إخوان، ٢٩ آب/ أغسطس ٢٠٠٩، <http://www.nowabikhwan.com/index.aspx?ctrl=press&id=4e661d31-5fad-422e-b98e-38abee7168e4>.

«اللجنة العليا للانتخابات تؤكد فشلها وعدم أهليتها الدستورية والقانونية والإدارية والفنية.» الإصلاح نت، ٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦، <http://www.al-islah.net/details.aspx?pageid=3663&pagename=gen>.

«مجلس الشعب يوافق على مدِّ فترة عمداء الأزهر إلى ثلاث سنوات.» نواب إخوان، ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، <http://www.nowabikhwan.com/index.aspx?ctrl=press&ID=30b63109-bc1f-4cd5-8631-be8afb8df649>.

«مجلس النواب يستكمل مناقشته تقرير لجنة تقنين أحكام الشريعة الإسلامية.» الموقع الإلكتروني للبرلمان اليمني، ١١ شباط/ فبراير ٢٠٠٩، <http://www.yemenparliament.com/det.php?sid=725>.

محمد، عبد السلام. «بين تخوّف سياسيين ودعم علماء كبار بالحزب، «الأمر بالمعروف» اليمنية تقسم حزب الإصلاح.» إسلام أونلاين، في ١٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٨، <http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1212925307466>.

محمد، عبد المعز. «الإخوان والدورة الثالثة... هجوم القوانين.» إخوان أونلاين، ١٦ تموز/ يوليو ٢٠٠٩، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=51615&SecID=251>.

ـــــ. «الإخوان والدورة الثانية... معركة التعديلات الدستورية.» إخوان أونلاين، ٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٩، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=51222&SecID=251>.

ـــــ . «أزمة المذيعات المحجّبات بمصر بمراحلها النهائية.» إخوان أونلاين، ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=10372&SecID=391>.

ـــــ . «أول قانون مشترك بين الإخوان والجبهة الوطنية عن تنظيم الأحزاب السياسية.» إخوان أونلاين، ١٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=21151&SecID=250>.

ـــــ . «البرلمان المصري يقرّ قانون السلطة القضائية وسط رفض الإخوان والمعارضة.» إخوان أونلاين، ٢٧ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=21502&SecID=0>.

ـــــ . «حصاد الدورة الرابعة لنواب الإخوان (٣).» إخوان أونلاين، ٢١ تموز/ يوليو ٢٠٠٤، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=7776&SecID=251>.

ـــــ . «الدورة الرابعة للبرلمان المصري... نظرة تقويمية.» إخوان أونلاين، <http://www.ikhwanonline.com/article.asp?artid=7528&secid=251>.

ـــــ . «الفساد والرشوة مسؤولان عن الانهيار الاقتصادي.» إخوان أونلاين، ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=14889&SecID=0>.

ـــــ . «ماذا قدّم الإخوان في البرلمان!.» إخوان أونلاين، ١٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=14480&SecID=529>.

ـــــ . «مشروعات قوانين قدّمها الإخوان أحرجت الحكومة.» <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=14597&SecID=251>.

ـــــ . «نواب الإخوان يقيمون الدورة الخامسة للبرلمان المصري.» إخوان أونلاين، <http://www.ikhwanonline.com/article.asp?artid=12983&secid=251>.

«مشروع قانون لمناهضة التعذيب بمصر.» إخوان أونلاين، ٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=3948&SecID=0>.

معروف، محمد. ««صديق الملك» يؤسّس حزباً مغربياً جديداً باسم «الأصالة والمعاصَرة».» موقع SwissInfo.ch، ٢١ آب/ أغسطس ٢٠٠٨، <http://www.swissinfo.ch/ara/index.html?cid=394836>.

«المغرب. . «العدالة» و«الهمة» في اختبار انتخابي غداً.» إسلام أونلاين، ١٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨، <http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1221720099320&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout>.

«موافقة على مشروع قانون إخواني لإلغاء الحبس الاحتياطي.» نواب إخوان، ٢٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧، <http://www.nowabikhwan.com/index.aspx?ctrl=press&ID=06a183a7-a5ab-4ec7-a67c-0a5c22a77ec9>.

نتائج الانتخابات البلدية في حزيران/ يونيو ٢٠٠٩ من وزارة الداخلية المغربية، <http://www.elections2009.gov.ma/res/Default.aspx>.

«نصّ ردّ الكتلة على الموازنة.» نواب إخون، ١١ حزيران/ يونيو ٢٠٠٨، <http://www.nowabikhwan.com/Index.aspx?ctrl=press&ID=2eb8f08f-0635-4ee4-97f6-304e2a2a2c75>.

نصر، مصطفى. «مؤتمر الإصلاح. . الآنسي: المؤتمر وقفة تقييمية لأداء الإصلاح. . الصوفي: الإدارة الحزبية الإصلاحية لم تستطع الانحياز للبرنامج السياسي. . الدكتور الشعيبي وهزاع يطالبان الإصلاح بمعارضة وطنية فاعلة.» سبأ نيوز، ٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٥، <http://www.sabanews.net/ar/print87894.htm>.

«نواب الإخوان يطالبون بفتح ملف الفساد من جديد.» إخوان أونلاين، ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=9951&SecID=0>.

«الهجرة غير الشرعية. . . الحلم الأليم.» إخوان أونلاين، <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=11769&SecID=271>.

يوسف، أحمد. «استجواب لبهاء يتّهم الحكومة بتفكيك جامعة الأزهر.» نواب إخوان، <http://www.nowabikhwan.com/index.aspx?ctrl=press&ID=89b6241b-e518-4a43-aae7-d720572d9025>.

دراسة غير منشورة

«موجز لأداء الكتلة خلال الدور البرلماني ٢٠٠٩.» الإخوان المسلمون، ٢٠٠٩.

٢ ـ الأجنبية

Books

Brown, Nathan J. (ed.). *The Dynamics of Democratization: Dictatorship, Development, and Diffusion* (forthcoming).

_____. *Palestinian Politics After the Oslo Accords: Resuming Arab Palestine*. Berkeley, CA: University of California Press, 2003.

_____. *The Rule of Law in the Arab World: Courts in Egypt and the Gulf*. Cambridge: [n. pb.], 1997.

Clark, Janine A. *Islam, Charity, and Activism: Middle-Class Networks and Social Welfare in Egypt*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2003.

CRS Report for Congress. Washington, DC: Congressional Research Service, 2006.

Esposito, John and John Voll. *Islam and Democracy*. London: Oxford University Press, 1996.

Gunning, Jeroen. *Hamas in Politics: Democracy, Religion, Violence*. New York: Columbia University Press, 2008.

Haddad, Yvonne Yazbeck and Barbara Stowasser. *Islamic Law and the Challenge of Modernity*. Lanham: [n. pb.], 2004.

Hroub, Khaled. *Hamas: A Beginner's Guide*. London and Ann Arbor: Pluto Press, 2006.

Mishal, Shaul and Avraham Sela. *The Palestinian Hamas: Vision, Violence, and Coexistence*. New York: Columbia University Press, 2006.

Mitchell, Richard P. *The Society of Muslim Brothers*. London: Oxford University Press, 1969.

Phillips, Sarah. *Yemen's Democracy Experiment in Regional Perspective: Patronage and Pluralized Authoritarianism*. New York: Palgrave Macmillan, 2008.

Schwedler, Jillian. *Faith in Moderation: Islamist Parties in Jordan and Yemen*. Cambridge: Cambridge University Press, 2006.

Tamimi, Azzam. *Hamas: A History from Within*. Northampton, MA: Olive Branch Press, 2008.

Tétreault, Mary Ann. *Stories of Democracy*. New York: Columbia University Press, 2000.

Wickham, Carrie Rosefsky. *Mobilizing Islam: Religion, Activism and Political Change in Egypt*. New York: Columbia University Press, 2002.

Wiktorowicz, Quintan. *The Management of Islamic Activism: Salafis, The Muslim Brotherhood, and State Power in Jordan*. Albany, NY: State University of New York, 2001.

_____ (ed.). *Islamic Activism: A Social Movement Approach.* Bloomington, IN: Indiana University Press, 2004.

Periodicals

Brown, Nathan J. «Principled or Stubborn? Western Policy Toward Hamas.» *International Spectator*: December 2008.

El-Din, Gamal Essam. «Brotherhood Steps Into the Fray.» *Al-Ahram* (Weekly): 11 March 2004, <http://weekly.ahram.org.eg/2004/681/eg3.htm>.

_____. «Debate heats up over Article 76.» *Al-Ahram* (Weekly): 28 April-4 May 2005, <http://weekly.ahram.org.eg/2005/740/eg7.htm>.

Herb, Michael. «A Nation of Bureaucrats: Political Participation and Economic Diversification in Kuwait and the United Arab Emirates.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 41, issue 3, August 2009.

Howeidy, Amira. «The Battle Is Not Over.» *Al-Ahram* (Weekly): 29 June-5 July 2006, <http://weekly.ahram.org.eg/2006/801/fr2.htm>.

«The Islamists Left Out of the Movement for All Democrats.» *al-Sabah:* 3 March 2008, print edition.

El-Ghobashy, Mona. «The Metamorphosis of the Egyptian Muslim Brothers.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 37, issue 3, 2005.

Leila, Reem. «Law Versus Practice.» *Al-Ahram* (Weekly): 17 July 2008, <http://weekly.ahram.org.eg/2008/906//eg7.htm>.

Lombardi, Clark. «Do Constitutions Requiring Adherence to Shari'a Threaten Human Rights? How Egypt's Constitutional Court Reconciles Islamic Law with the Liberal Rule of Law.» *American University International Law Review*: vol. 21, 2006.

Longley, April. «The High Water of Islamist Politics - The Case of Yemen.» *Middle East Journal*: Spring 2007.

Schwedler, Jillian and Janine A. Clark. «Islamist-Leftist Cooperation in the Arab World.» *ISIM Review*: no. 18, Autumn 2006, <http://www.isim.nl/files/Review_18/Review_18-10.pdf>.

Tamam, Hussam. «Separating Islam from Political Islam: The Case of Morocco.» *Arab Insight:* vol. 1, no. 1, Spring 2007.

Oudah, Abdul-Aziz. «The Parliament Increases Age of Marriage to Seventeen.» *Yemen Observer*, February 14, 2009, <http://www.yobserver.com/local-news/printer-10015774.html>.

Thesis

Al-Zumai, Ali Fahed. «The Intellectual and Historical Development of the Islamic Movement in Kuwait 1950-1981.» (Ph. D. Dissertation, Arabic and Islamic Studies, University of Exeter, 1988).

Studies and Reports

Antar, Noha. «The Muslim Brotherhood's Success in the Legislative Elections in Egypt 2005.» (Report produced by EuroMeSCo, Paper 51, October 2006).

Barsalou, Judy. «Islamists at the Ballot Box: Findings from Egypt, Jordan, Kuwait, and Turkey.» (United States Institute of Peace Special Report no. 144, July 2005).

Brown, Nathan J., Michele Dunne and Amr Hamzawy. «Egypt's Controversial Constitutional Amendments.» (Carnegie Endowment for International Peace, Web Commentary, March 2007), <http://www.carnegieendowment.org/files/egypt_constitution_webcommentary01.pdf>.

«Egypt's Muslim Brothers: Confrontation or Integration?.» (International Crisis Group, Middle East/North Africa Report; no. 76, June 18, 2008).

«The Muslim Brotherhood's Initiative as a Reform Program: A Critical Review,» (Brookings Institution Conference on Islamic Reform, Washington, 5-6 October 2004).

«Reforming Egypt: In Search of a Strategy,» (International Crisis Group, Middle East/North Africa Report; no. 46, October 4, 2005).

Studies on the Internet

Ali, Mariam. «Egypt's Child Protection Law Sparks Controversy.» July 24, 2008, Ikhwan Web, <http://www.ikhwanweb.com/article.php?id=17432&ref=search.php>.

Carapico, Sheila. «How Yemen's Ruling Party Secured an Electoral Landslide.» Middle East Report Online, May 2003, <http://www.merip.org/mero/mero051603.html>.

«Dozens Held Over Morocco Plot.» al-Jazeera English, February 21, 2008, <http://english.aljazeera.net/news/africa/2008/02/2008525135916835712.html>.

«Islamists of Jordan: Prepared to Assume Authority.» Islam Online, January 29, 2006.

«Kuwait's 2008 Parliamentary Elections: A Setback for Democratic Islamism?.» (Carnegie Web Commentary, May 2008), <http://www.carnegieendowment.org/files/brown_kuwait2.pdf>.

«More Arrests in Morocco Plot.» al-Jazeera English, February 24, 2008, <http://english.aljazeera.net/news/africa/2008/02/2008525131245169340.html>.

National Democratic Institute for International Affairs (NDI). «Report on the 2006 Presidential and Local Council Elections in the Republic of Yemen.» <http://www.ndi.org/files/2152_ye_report_elections_042407.pdf>.

Salam, Hisham. «Opposition Alliances and Democratization in Egypt.» United States Institute of Peace, 2008, <http://www.usip.org/print/resources/opposition-alliances-and-democratization-egypt>.

Saif, Ahmad Abdul Karim. «Strengthening Parliaments in Conflict and Post-Conflict Situations: Case Study on Yemen.» United Nations Development Programme, 2005, <http://www.parlcpr.undp.org/pwdocs/Yemen.pdf>.

«Statistical Abstract of the ESCWA Region for 2005.» United Nations Economic and Social Commission for Western Asia, <http://css.escwa.org.lb/Abstract/chap09/index.asp>.

Internet Sites

<http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=3443&SecID=0>.

<http://www.jabha.net/servlet/body9.asp?field=LIB&id=1>.

<http://www2.gsu.edu/~polmfh/database/database.htm>.

<http://www.pogar.org/resources/publications.aspx?cid=22&t=3>.

<http://yemen-nic.info/contents/Politics/detail.php?ID=9379>.

<http://www.scer.org.ye/arabic/indexa.htm>.

<http://www.islamonline.net/Arabic/doc/2004/03/article11.SHTML>.

المؤلفـان

• **ناثان ج. براون**، باحث غير مقيم في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، وأستاذ العلوم السياسية والشؤون الدولية في جامعة جورج واشنطن. وهو باحث مرموق ومؤلّف أربعة كتب عن السياسة العربية لاقت استحساناً. كتابه الأخير حمل عنوان **استئناف فلسطين العربية** (Resuming Arab Palestine)، ويبحث في المجتمع الفلسطيني والحوكمة بعد تأسيس السلطة الفلسطينية. أما كتابه الحالي، فيركّز على الحركات الإسلامية ودورها في السياسة في العالم العربي. في العام ٢٠٠٩، عُيِّن براون باحثاً لكارنيغي من قبل مؤسسة كارنيغي في نيويورك (Carnegie Corporation of New York)؛ وهو زميل في مركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين (Woodrow Wilson International Center for Scholars) للسنة الأكاديمية ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠. إضافةً إلى عمله الأكاديمي، سبق لبراون أن شارك في لجنات استشارية لمنظمة «هيومن رايتس ووتش» (Human Rights Watch)، وفي اللجنتين اللتين وضعتا الدستورين الفلسطيني والعراقي. كما شغل منصب مستشار في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (United States Agency for International Development (USAID))، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمات غير حكومية عديدة.

• **عمرو حمزاوي**، مدير الأبحاث وباحث أول في مركز كارنيغي للشرق الأوسط، وهو عالم سياسة مصري بارز، سبق له أن درّس في جامعة القاهرة وجامعة برلين الحرة. يتميّز حمزاوي بمعرفته العميقة في سياسات الشرق الأوسط، وخبرته المحدّدة في عملية الإصلاح في المنطقة. ومن بين المسائل التي تتركّز عليها أبحاثه: الديناميكيات المتغيّرة للمشاركة السياسية في

العالم العربي، ودور الحركات الإسلامية في السياسة العربية. كذلك، شارك حمزاوي مع مارينا أوتاواي في تحرير كتاب **فرص التعددية وحدودها: واقع القوى السياسية في العالم العربي** (Getting to Pluralism: Political Actors in the Arab World)، الذي صدر في العام ٢٠٠٩.إضافةً إلى مقالاته المنتظمة بالعربية التي تُنشَر في مجلات أكاديمية متنوّعة، يكتب حمزاوي مقالتين افتتاحيين شهرياً في صحيفة **الحياة** العربية الرائدة، وعدد من الصحف الأخرى في المنطقة والعالم.

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (Carnegie Endowment for International Peace)، هي مؤسسة أبحاث خاصة لا تتوخّى الربح مكرّسة لتعزيز التعاون بين الأمم، ولترويج انخراط الولايات المتحدة بنشاط على المسرح الدولي. وكارنيغي، التي تأسّست في العام ١٩١٠، هي أيضاً مؤسسة غير متحيّزة حزبياً مكرّسة لتحقيق نتائج عملية.

بعد أن اعتادت المؤسسة التبدّل مع تبدّل الظروف طوال قرن من الزمن، تعيد تحديد دورها ورسالتها بشكل جذري؛ فهي تسعى إلى تحويل نفسها من مركز أبحاث متخصّص بالقضايا الدولية، إلى المركز الأول المتعدّد الجنسيات فعلياً والعالمي أساساً. وقد أضافت المؤسسة إلى مركزيها في واشنطن وموسكو، مراكز أخرى في بيجينغ وبيروت وبروكسل. هذه المواقع الخمسة تتضمّن مركزَي الحوكمة العالمية الاثنين، والأماكن الثلاثة التي سيحدّد كلٌّ من تطوّرها السياسي وسياساتها الدولية الاحتمالات المتاحة على المدى القريب لتحقيق السلام الدولي والتقدّم الاقتصادي.

١ ـ الرئيس ونوابه

٢ ـ مجلس الأمناء

هذا الكتاب

«في كتاب **بين الدين والسياسة**، يغوص براون وحمزاوي في التجربة البرلمانية للإسلاميين: ما الذي جعلهم يقرّرون مضاعفة انخراطهم في السياسات البرلمانية؟ وكيف تصرّفوا بالمقاعد التي فازوا بها؟ ثم كيف أثّر انخراط الإسلاميين في الانتخابات البرلمانية على علاقاتهم مع النظام؟ وهل تمكّنوا من تشكيل ائتلافات مع القوى السياسية الأخرى، خصوصاً الأحزاب الليبرالية واليسارية؟ وأخيراً، كيف سيكون ردّ فعلهم المحتمَل على تراجع موجة الدمقرطة في المنطقة؟ تستعرض الفصول في الكتاب نوعاً من سياسة «المنزلة بين المنزلتين»، حيث الأنظمة تتلاعب بالإجراءات الديمقراطية من دون الالتزام بها بشكل كامل، والإسلاميون يستثمرون في المشاركة السياسية من دون التضحية بتركيزهم الشامل على النشاط الديني والاجتماعي. وعلى الرغم من أن الآثار طويلة الأمد لهذه «المنطقة الرمادية» السياسية لا تزال غير مرئية، إلا أنها ضخّت عناصر من الديناميكية والمنافسة في ما كان نظام حكم راكداً باستمرار في العالم العربي».

الشبكة العربية للأبحاث والنشر
بناية «طبارة» ـ شارع نجيب العرداتي ـ المنارة ـ رأس بيروت
ص.ب: ٥٢٨٥ ـ ١١٣ حمرا ـ بيروت ٢٠٣٠ ١١٠٣ ـ لبنان
هاتف: ٧٣٩٨٧٧ (١-٩٦١)
فاكس: ٧٣٩٨٧٨ (١-٩٦١)
E-mail: info@arabiyanetwork.com

مركز كارنيغي للشرق
برج العازارية، الطابق
رقم المبنى 1210 2026
وسط بيروت التجاري
بيروت، لبنان
تلفون: 9611991491
فاكس: 9611991591
ص. ب: 11 ـ 1061
w.carnegie-mec.org
info@Carnegie-mec.org

ISBN 978-9953-533

9 789953 533568